حمد محمد المرعي

ألف باء ألف ياء

حروف في انتظار

الفهرس العام

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

الكويت ١٩٩٨

حمد محمد المرعي

ن بسم الله الرحمن الرحيم والقلم وما يسطرون صدق الله العظيم

القلم ٦٨ ـ ١

حروف في انتماء

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

اصدار : الخليج الدولي للإستشارات ـ الكويت ١٩٩٨

حمد محمد المرعي

ألف باء ألف باء

الفهرس العام

حروف في الفضاء

[١] (١) مقالات • مواضيع • كتابات — صحفية

(٢) مواضيع • كتابات — غير منشورة

[٢] (١) لقاءات • حوارات • مؤتمرات — صحفية

(٢) مقابلات • لقاءات. — إذاعية / تلفزيونية

[٣] دراسات وبحوث — متخصصة

١) السلامة والأمن والصحة

(أ) في الإدارة والفنيات والتقنيّات

(ب) في التنظيم والتنسيق والتشريع

٢) البيئة والموارد الطبيعية

(أ) في الإدارة والفنيات والتقنيّات

(ب) في التنظيم والتنسيق والتشريع

[٤] مؤلفات — متخصصة

١) كتب ٢) كتيبات ٣) منشورات

[٥] دراسات وبحوث — أكاديمية

١) في العلوم الإجتماعية والسياسية والعلاقات الدولية والإدارة العامة

٢) في الآداب والفنون والثقافات

٣) في العلوم الطبيعية والتكنولوجيا

حمد محمد المرعي

ألف باء ألف باء حروف في انتماء

[١]

مقالات كتابات صحفيّة مواضيع

(١٩٦١ ـ ١٩٩٨)

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٩٢ ـ

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
1	بيان الترشيح الانتخابي ـ انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢ الدائرة الثانية ـ ضاحية عبدالله السالم	١ /١٠/ ١٩٩٢	القبس
2	الديمقراطية مطلب الكويت	٤ /١٠/ ١٩٩٢	القبس
3	ويبقى الطفل هاجسنا الأكبر	١٩٩٢/١٠/١٧	القبس
4	نعم بو حمد والأخ حمد... مع أطيب التمنيات [عبدالعزيز الصقر وحمد الجوعان]	٤ / ٦ / ١٩٩٦	القبس
5	عبدالعزيز حسين.. عملاق رحل	١٣ /٦/ ١٩٩٦	الوطن
6	ومتى كانت النيابة استرزاقاً..؟!	١٨ /٦/ ١٩٩٦	القبس
7	الحالة البيئية... ما لها وما عليها!! • البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام !!! • الوضع البيئي الإقليمي حدث ولا حرج !!! • حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة!!!	سبتمبر ١٩٩٧	أسرتي
8	سور الديرة: يا بوسالم عطنا سلاح	١٩٩٧/١١/١٣	القبس
9	سور الديرة: مقهـــى سلـــطان	١٩٩٧/١١/٢٣	القبس
10	سور الديرة: ترخيص بريطاني لحمل سلاح (١٩٤٤)	١٩٩٧/١٢/١٧	القبس
11	حكومة بلا امرأة	٢١ /٤/ ١٩٩٨	القبس
12	نزاهة القضاء ونزاهة القبس	١ / ٧ / ١٩٩٨	القبس
13	عبداللطيف البحر: ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	٨ / ٧ / ١٩٩٨	القبس
14	ومن الحضارة ما قَتَل : (١) زرع "إبليس" جديد	١ / ٩ / ١٩٩٨	القبس
15	ومن الحضارة ما قَتَل : (٢) الإرهاب والإرهاب المضاد	٦ / ٩ / ١٩٩٨	القبس
16			
17			
18			
19			
20			
21			
22			
23			

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ـ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
١	تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم	٢٢ /٩/ ١٩٨٥	القبس
٢	التسميات المختلفة لأشهر السنة الميلادية والهجرية وأصولها	٢١ /٩/ ١٩٨٥	القبس
٣	الإعلام للقضايا: للداخل أم للخارج	٢٣ /٦/ ١٩٨٤	القبس
٤	ألف.. ياء: الكتابة واللغز المحير	٢٠ /٦/ ١٩٨٤	القبس
٥	مشروع بحث مجمّد منذ بداية السبعينات لمواجهة المكافحة الكيميائية للتلوث	٣١ /٣/ ١٩٨٣	القبس
٦	وساطة أيضاً... لنضع الحصان في مقدمة العربة: خفايا القدر !	١٨ /٢/ ١٩٨٣	الوطن
٧	الصناعة المائيّة لاتزال تحبو مقارنة بصناعة الأسلحة والكماليّات	١٩ /٩/ ١٩٨١	القبس
٨	أول كتاب كويتي يبحث في موضوع "السلامة والأمن"	٢٠ /٨/ ١٩٨١	السياسة
٩	تحديات الثمانينات (٤): التزامات السلامة • السلامة بين الجدية والترقيع	٢٦ /٨/ ١٩٨٠	الوطن
١٠	تحديات الثمانينات (٣): التزامات السلامة • السلامة والحوادث في السبعينات	٢٥ /٨/ ١٩٨٠	الوطن
١١	تحديات الثمانينات (٢): الإلتزامات البيئية	٢٤ /٨/ ١٩٨٠	الوطن
١٢	تحديات الثمانينات (١): الأمن بين اليوم والغد	٢٣ /٨/ ١٩٨٠	الوطن
١٣	ضياع النفس وضياع الأمة	١٨ /٨/ ١٩٨٠	القبس
١٤	التاريخ والتاريخ	١٨ /٨/ ١٩٨٠	السياسة
١٥	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (١): • حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والأمن • إجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من إجراءات منع الحادث • الآلات بدون العنصر البشري لا تساوي قيمتها حديداً خردة	١ / ٨ / ١٩٨٠	القبس
١٦	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (٢): • الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع • مولدات الكهرباء ضرورية... لكن لها مساوئها • إجازة الشهر للإداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت	٢ / ٨ / ١٩٨٠	القبس
١٧	من الأمس واليوم	٢٥ /٧/ ١٩٨٠	القبس
١٨	من وحي الفشل الكهربائي: الإنسان عندما يتحول إلى خادم للآلة	١٩ /٧/ ١٩٨٠	القبس

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ـ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
..١٨	أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية • المطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة • وتوفير الحماية الموقعية وأبعاد المناطق السكنية	٧ / ٦ / ١٩٨٠	النهضة
..١٩	الشرق الأوسط ومفاوضوا أمريكا	٢٤ /٥/ ١٩٨٠	القبس
..٢٠	لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية	٢١ /٥/ ١٩٨٠	القبس
..٢١	من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية	١٨ /٥/ ١٩٨٠	القبس
..٢٢	كلية السياسة ومعايير الناخب	١٠ /٥/ ١٩٨٠	القبس
..٢٣	البطالة الإنتاجية في الجهاز الحكومي	٢٠ /٤/ ١٩٨٠	القبس
..٢٤	كلمة بحكم إدارة المرور	١٢ /٤/ ١٩٨٠	القبس
..٢٥	كلمة بحكم الصحافة	٩ / ٤ / ١٩٨٠	القبس
..٢٦	دولة اليهود العظمى	٥ / ٤ / ١٩٨٠	القبس
..٢٧	التعامل بعمق وحذر مع أوروبا	٢٩ /٣/ ١٩٨٠	القبس
..٢٨	الحقنة واللكمة والنقمة (٢): نحن وأمريكا	١٢ /٣/ ١٩٨٠	القبس
..٢٩	ريحا التاريخ	٧ / ٣ / ١٩٨٠	القبس
..٣٠	العربية بين الركود والتحرك	١ / ٣ / ١٩٨٠	القبس
..٣١	عيدك يا وطن	٢٥ /٢/ ١٩٨٠	القبس
..٣٢	فيتو على حق المرأة الإنتخابي	٢٤ /٢/ ١٩٨٠	القبس
	لا .. لحق المرأة الانتخابي!! No.. To Women's Right to Vote!!	٢٨ /٢/ ١٩٨٠	Arab Times
..٣٣	الحقنة واللكمة والنقمة : موازين مقلوبة ومعكوسة أمور	٢٣ /٢/ ١٩٨٠	القبس
..٣٤	صلب العجيري حين أخطأ غيره	٢٠ /٢/ ١٩٨٠	القبس
..٣٥	٤ اعتبارات أمام لجنة الدستور غدا	١٨ /٢/ ١٩٨٠	القبس
..٣٦	الاهتمام بما ليس مهما: التسميات الأفرنجية بدون مقصد	١٦ /٢/ ١٩٨٠	القبس

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ـ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
٣٧.	قصة الكون (١): • عمر المجموعة الشمسية يصل ٥ بلايين سنة • أجهزة تلتقط أصوات تفجرات في الكون وقعت قبل بلايين السنين • غزو الفضاء من قبل الروس والأمريكان لم يكن إلا سباقا سياسيا	١٣ /٢/ ١٩٨٠	مرأة الأمة
	قصة الكون (٢): • الأرض ليست إلا جزءا بالغ الضآلة من الكون • الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد	٢٨ /٢/ ١٩٨٠	مرأة الأمة
٣٨.	إعادة تعريب الأرقام العربية.	٧ / ٢ / ١٩٨٠	القبس
٣٩.	الذهب (٢): ماذا فعلت بنا الثروة	٦ / ٢ / ١٩٨٠	القبس
٤٠.	الذهب (١): المعادلة المقلوبة لإرتقاء الإنسان	٢ / ٢ / ١٩٨٠	القبس
٤١.	العرب فيما بين إيران وأفغانستان: "اللدغة الثالثة"	٢٦ /١/ ١٩٨٠	القبس
٤٢.	أفغانستان: فيتنام الثانية	٢٣ /١/ ١٩٨٠	القبس
٤٣.	عقد التنمية الرابع في الكويت	١٩ /١/ ١٩٨٠	القبس
٤٤.	أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي	١٢ /١/ ١٩٨٠	القبس
٤٥.	يجب إعادة النظر في التخطيط المعماري لمساكننا	١٠ /١/ ١٩٨٠	القبس
٤٦.	كويت الثمانينات	٥ / ١ / ١٩٨٠	القبس
٤٧.	وداعا يا سبعينات	١٩٧٩/١٢/٢٩	القبس
٤٨.	علاقات عامة أم مهام	١٩٧٩/١٢/٢٦	القبس
٤٩.	لا لمجتمع مستهلك.. نعم لمجتمع منتج	١٩٧٩/١٢/٢٢	القبس
٥٠.	القانون الدولي والفوضى الدولية	١٩٧٩/١٢/١٩	القبس
٥١.	الحرب الساخنة بدايتها باردة	١٩٧٩/١٢/١٢	القبس
٥٢.	ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (٣): الضائعون بين اللفة واللافتة	٥ /١٢/ ١٩٧٩	القبس
٥٣.	ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (٢): البلدية وطرائف المخالفات	١ /١٢/ ١٩٧٩	القبس
٥٤.	ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (١): برنامج رسالة	١٩٧٩/١١/٢٨	القبس
٥٥.	سكايلاب مرة أخرى	١٩٧٩/١١/٢٤	القبس
٥٦.	بانتظار الجولة الثالثة "لوزير المالية"	١٩٧٩/١١/٢١	القبس
٥٧.	وداوها بالتي كانت هي الداء	١٩٧٩/١١/١٧	القبس

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ـ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
٥٩.	قرارات السلامة لا تسمن ولا تغنى من جوع	١٩٧٩/١١/١٤	القبس
٥٩.	غاب الأدب في ندوة الأدباء	١٩٧٩ /١١/ ٧	القبس
٦٠.	الإطفاء التطوعي وأهميته	١٩٧٩/١٠/٢٤	القبس
٦١.	خذوا وقتا لتقييم ما تبنون	١٩٧٩/١٠/١٧	القبس
٦٢.	من هي الحكومة	١٩٧٩ /٨/ ١١	القبس
٦٣.	المقاولات الحكومية	١٩٧٩ / ٨ / ٢	القبس
٦٤.	الكويتي والعشرة الأوائل	١٩٧٩ /٧/ ٣٠	القبس
٦٥.	دعاء الشهر.. الكريم	١٩٧٩ /٧/ ٢٦	القبس
٦٦.	عوامل السلامة المعدومة في المصانع والشركات	١٩٧٩ /٧/ ٢١	النهضة
٦٧.	دوام الشتاء والصيف	١٩٧٩ /٧/ ٢١	القبس
٦٨.	آن الآوان (٤): العرب بين أمريكا وأوربا	١٩٧٩ /٧/ ١٩	القبس
٦٩.	آن الآوان (٣): الغرب والنفط العربي	١٩٧٩ /٧/ ١٦	القبس
٧٠.	آن الآوان (٢): العرب والقلم الغربي	١٩٧٩ /٧/ ١٤	القبس
٧١.	آن الآوان (١): أميركا أمس واليوم	١٩٧٩ /٧/ ١٢	القبس
٧٢.	تشغيل الأحداث في غياب الرحمة	١٩٧٩ / ٧ / ٩	القبس
٧٣.	الاقتصاد الكويتي: للداخل أم للخارج	١٩٧٩ / ٧ / ٧	القبس
٧٤.	ضريبـــة النـــمو	١٩٧٩ / ٧ / ٥	القبس
٧٥.	طريق الصيانة والسلامة للمباني الحكومية	١٩٧٩ /٦/ ٢٣	القبس
٧٦.	مشاهدون بمسرح لعبة البقاء : الغرب واخلاقياته والعرب والسذاجة	١٩٧٩ /٦/ ٢٢	القبس
٧٧.	كلمة في دوام يوم الخميس	١٩٧٩ /٦/ ١٨	القبس
٧٨.	التلفزيون بين "فلسطين " و "دالاس"	١٩٧٩ /٦/ ١٦	القبس
٧٩.	التخزين في الكويت : إدارته وآثاره	١٩٧٩ /٦/ ١٣	القبس
٨٠.	اقصر ١٠ خطوات لحماية المستهلك	١٩٧٩ /٦/ ١٢	القبس
٨١.	تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة	١٩٧٩ / ٦ / ٨	القبس
٨٢.	"الواسطة" مرض لم نكتشف علاجه	١٩٧٩ / ٦ / ١	القبس
٨٣.	الإدارة في الكويت: ما لها وما عليها	١٩٧٩ /٥/ ٣٠	القبس
٨٤.	نحو ديمقراطية منتجة	١٩٧٩ /٥/ ٢٥	القبس

[٩] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ـ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
٨٥.	أطفالنا فلذات أكبادنا	٢٠ /٥/ ١٩٧٩	القبس
٨٦.	العام الدولي للطفل... بسبب إهمال الوالدين: * ٣٩ وفيات اطفال في الكويت خلال ٤ شهور	١٧ /٥/ ١٩٧٩	الرأي العام
٨٧.	سقوط الأبنية وأطباء المعالجة	١٧ /٥/ ١٩٧٩	القبس
٨٨.	إنعدام السلامة.. مع التطور الصناعي !؟	١٦ /٥/ ١٩٧٩	الرأي العام
٨٩.	أنهم يشحون علينا بالحدائق	١٦ /٥/ ١٩٧٩	القبس
٩٠.	وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان	١١ /٥/ ١٩٧٩	القبس
٩١.	صغار الملاك في معادلة الإيجارات	٤ / ٥ / ١٩٧٩	القبس
٩٢.	حول الغلاء: المادة السادسة ضرورية ولابد منها	٢٧ /٤/ ١٩٧٩	القبس
٩٣.	تحديد البنية الإدارية والهيكلية لوزارة الكهرباء والماء	٢٥ /٤/ ١٩٧٩	القبس
٩٤.	هل للخطأ من إصلاح ! [التطبيع العربي الإسرائيلي]	١٣ /٤/ ١٩٧٩	القبس
٩٥.	هل ستترك اللعبة تكتمل ! [معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية]	١٢ /٤/ ١٩٧٩	القبس
٩٦.	حديث الديمقراطية المفتوح: * التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة	١٠ /٢/ ١٩٧٩	القبس
٩٧.	المسؤولية الصحيحة: الكويت في الظلام تحت التجربة	٣٠ /١/ ١٩٧٩	القبس
٩٨.	الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الأساسي لعام الطفل: * مسؤوليتنا الأولى في هذا العام هي منع حوادث الأطفال * لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ "الهندية" إجازة	١٢ /١/ ١٩٧٩	الأنباء
٩٩.	الشريعة كونية: ووضعنا مقاييس لأحكامها هو مساس بها	٢ /١٢/ ١٩٧٨	الأنباء
١٠٠.	مسؤولية حماية المستهلك من العيوب الإستهلاكية	١٩٧٨/١٠/٢٩	السياسة
١٠١.	التخزين هو العامل الإستراتيجي في الكويت وليس التصنيع	١٩٧٨/١٠/٢٨	السياسة
١٠٢.	الإلتزامات والحقوق... وكرة المسؤولين في ملعب الحياة	١٩٧٨/١٠/٢٥	السياسة
١٠٣.	التوسع العمودي... تطرب له آذان من لا يعرف عواقبه	١٩٧٨/١٠/١٨	السياسة
١٠٤.	مخاطر التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية	٢٤ /٩/ ١٩٧٨	الأنبـــاء
١٠٥.	أهمية السلامة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية	٢٦ /٨/ ١٩٧٨	الرأي العام
١٠٦.	من زرع برسيما ما أطعم إلا غنما	٣ / ٦ / ١٩٧٨	القبس
١٠٧.	وللصحة سلامة أيضا	١١ /٥/ ١٩٧٨	القبس

[١] (١) مقـــالات / مـــواضيـــع صحفيـــة

١٩٦١ ــ ١٩٨٥

تسلسل	الموضـــــوع	التاريخ	الصحيفة
١٠٨.	دروب الحياة بحاجة إلى إدارة حكيمة	٩ / ٥ / ١٩٧٨	القبس
١٠٩.	سلامة المرور...	٦ / ٥ / ١٩٧٨	القبس
١١٠.	شاليهات ميناء عبدالله تحت رحمة التلوث	٢٦ /٤/ ١٩٧٨	القبس
١١١.	المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور	١٣ /٤/ ١٩٧٨	القبس
١١٢.	ثلاث مصادر للخطر في المستشفيات...	٨ / ٤ / ١٩٧٨	القبس
١١٣.	تأملات مرورية (٥): * مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات	١٩٧٧/١٠/٢٧	القبس
١١٤.	تـــأملات مرورية (٤): * تعليمات وإرشادات المرور بحاجة إلى إعادة تقييم	١٩٧٧/١٠/٢٦	القبس
١١٥.	تأملات مرورية (٣): * التقاطعات والإشارات الضوئية مسؤولة عن أكثر وأخطر الحوادث	١٩٧٧/١٠/٢٤	القبس
١١٦.	تأملات مرورية (٢): * نظام "منع الاتجاه لليسار" يكلف المواطنين سنوياً ١٥٠ ألف دينار ومليوني غالون بنزين و ٩٥ ألف ساعة ضائعة	١٩٧٧/١٠/٢٣	القبس
١١٧.	تأملات مرورية (١): * أزمة السير بحاجة عاجلة إلى دراسة متعمقة وعلاج سليم	١٩٧٧/١٠/٢٢	القبس
١١٨.	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (٢): * أين إجراءات الوقاية من الأخطار المهددة للصحة العامة * الاهتمام بحماية البيئة العالمية وإغفال البيئة المحلية !	٢٥ /٦/ ١٩٧٧	القبس
١١٩.	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (١): * الوقاية من الحرائق أهم من إطفائها * قواعد تنظيم المرور شكلية أكثر منها واقعية	٢٤ /٦/ ١٩٧٧	القبس
١٢٠.	ماذا بعد عبدالناصر ؟ After Nasser: What Next? * الوحدة العربية في حالة حرج Arab Unity in Peril	١٩٧٠/١٠/٢٣	Louisville Cardinal
١٢١.	يابو سالم عطنا سلاح * تدريب المواطنين على المقاومة المسلحة عند مطالبة حكام العراق بالكويت بعد الاستقلال	سبتمبر ــ أغسطس ١٩٦١	الشعب أو.. الفجر

غير منشورة

[١] (٢) ■ مـــواضيـــع ... كتـــابـــات

- من وحي الفشل في كل شيء وحتى اللاشيء

وكذلك ففاقد الشيء لا يعطيه

- ألف ياء الكتابة.. والطريق المسدود واللامسدود
- كلام ولكن غير ربّاني:

نحن ما بين أثرنا وآثارنا ومآثرنا !؟

- خيار ما يلتقط من القول العبط

وأمّا بالإرتقاء للوراء فحدّث

- ❖ في حراج الديمقراطية : فالدستور الراكد يأكله العفن !
- ❖ الديموقراطية وغياب وتواجد الحياة النيابية
- ❖ انتخابات موديل جديد

المعارضة التائهة / الديموقراطية المنتقصة / الدوّامة الساكنة

- ❖ الموضوعية في الديمقراطية
- ❖ المسؤولية في الديموقراطية
- ❖ ديموقراطية للبيع .. ديموقراطية تحت الطلب
- ❖ وبعد ... توريث الأعضاء أولادهم لعضوية المجلس
- ❖ حكومة بلا إمرأة !

والمرأة كذلك أصلح كوزيرة

- بلاد في المزاد
- وطن في مهبّ الريح
- خطأ الخطأ ليس صحّاً بالضرورة

المعدن الوطني وتفاعله الزائف

- التطور الاقتصادي والتنموي المضطرد ومتاهات تسارعه
- ونلدغ مرة أخرى.. ولكن فيما بيننا
- الخلط العظيم

المعادلة التائهة بين سلطة الحكم وحكم السلطة

- ❖ والذات الإلهية على الدوام مصونة إلا عند من أساء النيات
- ❖ اليقين والسراب في معضلة الحجاب والنقاب
- ❖ المشروع اللامشروع

حول هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- ❖ معروف هيئة الأمر بالمعروف ومنكرها
- ❖ دولة فوق الدولة

سلطة القوى المتأسلمة

- ● البحث عن نموذج للطفل في الكويت
- ● فأمّا مؤتمر المناهج التربوي فيفتقد منهاجاً
- ● من طرائف القوانين

مخالفات الإيجار وإعلانات الاستئجار

- ● التعويضات ولغز لعبة التركيب

وحكمة هاته وهات عبائته

- ● إعـلانات النخبة:

إعلانات التعزية.. الشكر والتقدير.. الدعوات و/أو إلغاؤها

- ● مسلسل حرائق مستودعات الشويخ وتسلسله

- ❖ على هامش الديموقراطية العربية

الانتخابات الأمريكية والكرامة العربية

- ❖ العرب بين الشتات والإجتماع: العلاقات العربية ـ العربية

الاقتصاد / الدفاع / الديموقراطية / الإنسان العربي

- ❖ ألف ياء الفشل العربي
- ❖ العرب بدون إسرائيل
- ❖ وجيء بشاهٍ لإخلاء شاه إيران
- ❖ وعندما يطفح الكيل: تدمير مركز القوات الأمريكية في بيروت
- ❖ حوار الشمال والجنوب .. أو هو الشرق والغرب

١٩٩٦

وما بعد...

(-1)

١٩٩١

الخميس ١ / ١٠ / ١٩٩٢ ـ العدد ٦٩٥٤

القبس

انتخابات مجلس ٩٢

١ / ١٠ / ١٩٩٢

يومية

بيان إلى أهالي الدائرة الثانية

حمد محمد المرعي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مبروكين علي عودة دوران عجلة الديمقراطية، هذه العجلة لكونها كاي العجلات الاخرى، تتطلب اليوم واكثر من اي يوم مضى، المراعاة المثلى والصيانة المستمرة والمراقبة الدائمة.

انها اليوم تتطلب بالدرجة الاولى الدقة في التطلعات كما تتطلب الوعي المتناهي والمعرفة الصحيحة في الممارسة.

ان الديمقراطية نقيض الغوغائية، والهمجية والتسلطية.

انها تهدف الايجابيات وتتنائى عن السلبيات. وانها فوق هذا وذاك، تبدا بك وتنتهي اليك. انها تحكيم ضمير وسمو تطلعات.

مع اطيب التمنيات...

ربيع اول ١٤١٣
سبتمر ١٩٩٢

انتخابات مجلس الامة ١٩٩٢
الدائرة الثانية الضاحية ـ
المرقاب

بعد التحية

بداية أود ان ابدي جزيل شكري وتقديري الخاص للزملاء الذين وضعوني محل ثقتهم في ان امثلهم في الانتخابات النيابية ١٩٩٢، وهذا تشريف نعتز به، ولما ابدوه من عون وتعاون دؤوب نرجو ان نكون مستحقين له. وايضا كثير الاحترام والمودة لاولئك الذين لم نسعد بالتعرف عليهم او لم تتوفر الفرصة للقائهم ولمن التقينا بهم فلهم اعتزازنا الخاص لما ابدوه من ترحيب وتفهم لاشك انه فخر لنا.

لقد كنت متيقنا، عندما طلب مني الدخول في الترشيحات، من عنصرين مهمين: اولهما عدم التهيؤ والاستعداد في هذه المرحلة بالذات.. وثانيهما الوقت المتأخر حيث لا تتوفر فيه الفرصة للتعرف على ما يمكنني عمله من جهة، ومن جهة اخرى استسقاء آراء وتطلعات الاسرة الناخبة.. والذي يعتبر عصب التمثيل النيابي ولكونه من الحقوق المشروعة واللازمة للناخبين. ولذلك كان دخولي الترشيحات لم يتعدى الشق القانوني فيها وهو التسجيل لدى الجهات المختصة. (والذي كان في آخر يوم منه). تاركا الامر الميداني لما تقرره اعمال المسح والتخطيط المطلوب اجرائها بالسرعة اللازمة ولو بشكل مبدئي.

وكانت النية متجهة الى توزيع مطبوعات تلخص البيان الانتخابي واقامة بعض الندوات الرئيسية في احدى صالات جمعيات النفع العام او الفنادق او ما شابهه (ولم يكن في مخيلتنا زرع الارصفة باللافتات او تعليقها او لصقها على الجدران او الجسور او اعمدة الانارة او الاشارات او اقامة المعسكرات وتوابعها. وقد عزمنا على ثلاث ندوات: تكون الاولى منها الاولى من نوعها في الحملات الانتخابية، وذلك بان تقوم احدى النساء بمحاضرة عن «اهلية المرأة في حق الترشيح والتصويت» مطالبة بذلك بنفسها وبفعالية ايجابية لحقوقها والابتعاد عن الطريقة التقليدية باستمرارها كمستمعة سلبية وكان مخطط لها يوم السبت ٢٦ سبتمبر. اما ثاني الندوات والتي كان مخطط لها يوم الثلاثاء ٢٩ سبتمبر فهي حول «التركيبة السكانية وابعادها الاجتماعية والسياسية» ويحاضر بها احد الزملاء الاساتذة من المعروفين بكفاءتهم العلمية والبحثية في هذا المضمار. اما الثالثة فكان مخطط لها يوم السبت ٣ اكتوبر وتدور حول «الاعلام بين الانفتاح والانكفاء بين الاحتكار والمشاركة - مشكلة من مشاكل الامن القومي» والذي توليت بنفسي الاعداد لها.

الان انه، وبعد التروي والتقييم، تبين ان يقيني كان مؤكدا - وذلك لسببين هامين: ان الوقت لا يسمح باعطاء الالتزامات والواجبات حقها المطلوب. وان هناك اخوة لا تقل كفاءتهم واهليتهم واخلاصهم ان لم تزيد، وهذه من بركات الديمقراطية الحقيقية. اي فتح مجال الاختيار وليس تحديده. وسبب آخر لا يقل اهمية والذي تمليه مرحلتنا الحاضرة وهو تشابه الاطروحات والقضايا الانتخابية، بالرغم من تواجد تكتلات وقوى مختلفة الاتجاهات والاهداف. وبالاضافة حرصي الشديد على عدم بعثرة اصوات الناخبين الكرام، واخيرا غير ناسين او متناسين ان المساهمة في خدمة الوطن في مرحلة اعادة البناء واستمرار التقدم له مجالاته العديدة والتي لا تقل اهمية ان لم تزد.

كما اود، للامانة والالتزام، استعراض البيان الانتخابي بكامله والتي لم تسنح الفرصة لتوزيعه في وقتها.

ولكم مني اطيب التمنيات،،

حمد محمد المرعي

البيان الانتخابي

بعد التحية

لم ادخل الانتخابات ولم احاول الدخول بالترشيحات من قبل. وحتى الى ٢٦ فبراير ١٩٩٢م، لم افكر بهذا الموضوع - وان كان له الاهتمام الكبير والمتابعة المستمرة.

الا انه، ولاسباب المتغيرات والثوابت الكثيرة التي افرزتها كارثة ٢ اغسطس ١٩٩٠، رايت انه لا مناص لي من المساهمة بالوقت والجهد والخبرة، وبكل ما لدي من فعالية، لنجعل كويت اليوم افضل من كويت الامس. معتمدا بذلك على اهمية عنصر التعاون وعنصر الثقة بمجتمعنا باعتباره الدافع المطلوب لتحقيق مصلحة ابنائنا واجيالنا - مصلحة كويت العز وكويت الاستقرار والامان وكويت الرفاهية.

وقبل اتخاذ قرار الترشيح، كانت هناك وقفة تامل ووقفات تقييم طويلة، حتى لا اقرر الا ما انا ملتزم به ودونه الغالي والنفيس. ولا شك ان ثقة بعض الاعزاء من اهالي الدائرة الثانية الحافز الكبير للمشاركة في عودة الديمقراطية.

والله الموفق،،،

الوطن بالمواطنة..

● هذه مبادىء لا نحيد عنها:

* الكويت بدستورها لانه ميثاقها، فلا دستور فلا كويت.
* ليس الوطن بترابه وعلمه ونظامه ومجتمعه انما بمبادىء وقيم وطموحات افراده والاحترام المتبادل بين حكامه ومحكوميه.
* لا احتكار للفكر او الرأي او الاعتقاد أو المذهب.
* لا للتناحر ولا للتشنج ولا للعصبية ولا للانسياق الاعمى ولا للشعارات الجوفاء ولا للارهاب باي انواعه واشكاله ونعم للايجابيات الف نعم.
* خضوع ممثل الامة للمراقبة والمحاسبة اذا اخل بالمبادىء والواجبات.
* التعاون والتفاهم والتضامن مطلب اساسي لنجاح اي عمل.

كويت محررة = افكار نيرة

■ وهذه مطالب لن نحيد عنها:

* الحكومة جزء من المجتمع المكون للوطن - فهي منه واليه. فان احسنت يؤجر الجميع وان اساءت يؤثم الجميع. انها حقوق والتزامات متبادلة والجميع خصم وحكم والسلطة التي تمثل الامة باختيارها ورضاها هي القاضي والرقيب.

* المرأة لها حقها الشرعي والدستوري في الترشيح والانتخاب، وبدون هذا فاننا وطن بعين واحدة واذن واحدة - اعور ان شئت.

* من تربى في الكويت ورضع من مائها وتشبع بهوائها وتجنس باسمها والتزم بدستورها فله نفس حقوق وواجبات اخيه في المواطنة. وبدون هذا فانناامجتمع برجل واحدة ويد واحدة، اعرج ان شئت.

* اذا كان السن الادنى للتجنيد ١٨ عاما، فيجب ان يكون كذلك للانتخاب. لان خلاف هذا ظلم لمعادلة الحقوق والواجبات.

* امن المواطن في نفسه وعرضه وماله ورزقه امانة في عنق الدولة، والاضرار متى وقعت مطالبة بها حكومة الدولة.. وهذا مطلب شرعي وقانوني، والدولة هي المسؤولة اولا واخيرا، وطنيا ودوليا، عن حماية ارضها وافرادها وثرواتها. وعليها بدورها، كونها الجهة الرسمية، ان تطالب الغير بالطريقة والاسلوب التي تختاره، سواء خصومها (العراق) او من بيده الشأن (الامم المتحدة) بالتعويضات باختلاف انواعها واشكالها. وهذه ليست مسؤولية المواطن المباشرة وليست في حدود صلاحياته او امكانياته.

* ان الاعلام الخارجي والداخلي في كويت ما بعد التحرير يعتبر من العناصر الهامة في الامن الوطني. وتطوير الاعلام واجهزته اصبح مطلبا اساسيا. والاعلام الحر المشترك هو الذي يقود المجتمع الى ما فيه الخير والعزة، فهو مثل غيره من مؤسسات التعليم والصحة ومرافق الخدمات الاخرى مطلب جماعي هام، والاحتكار له يجب ان لا يكون الا في حدود ما فيه الصالح العام.

* لامضار من تقسيم البلاد الى محافظات بل قد يكون فيه منافع.

فان كان ذلك كذلك فان الالتزام الديمقراطي وهدف المنفعة القصوى تحتم ان يتم اختيار اعضاء مجالسها بالانتخاب العام، وفقا لضوابط معينة. ولان يختار المجلس، بموافقة اغلبية اعضائه مختاري المناطق التابعة للمحافظة - والا فان الامر مساو لنقيضه.

* الكويت بامس الحاجة الى

مساهمة ابنائها في جميع المجالات لبناء نهضتها. والتعليم عموما والتعليم الجامعي خاصة هو مصدر التاهيل لتحقيق ذلك. وان لم يكن بمقدرة جامعة الكويت تحقيق هذا، فان الضرورة تقضي، وباسرع وقت، تطويرها او انشاء جامعة اخرى وثانية وثالثة - بغض النظر عن كونها حكومية او اهلية.

* نحن بلد ناهض ومتقدم وغني ويسعى للرفاهية، وهذا يتطلب تغيير اسلوب استقدام الكفاءات وخاصة في مجالات التعليم والطب والامن والادارة. لنوقف اسلوب الايدي الرخيصة او الصداة او الوقتية او المرتزقة، ولنسعى للكفاءات من مصادرها من القنوات المتقدمة. لانه في المحصلة النهائية اتاحة التقدم وفعالية العطاء وتوفير الاموال العامة.

* الكويت تعتمد اعتمادا كليا على المعلم والشرطي. الا ان هذه الفئة مهضومة حقوقها ولزمن طويل في الترقيات والرواتب والحوافز والنظرة الاجتماعية. وهذا امر يستلزم منا اصلاحه لمصلحة ابنائنا وامننا وانصاف للحقوق المشروعة.

* لا استقرار او تقدم او رفاهية للبلاد الا في امنها. وامنها لا يتحقق الا منها وبها. وامن الكويت الداخلي والخارجي، نظرا لخصوصيتها الجغرافية والسكانية والاستراتيجية، لا يتحقق الا بانشاء جهاز نموذجي وغير تقليدي، وان ترفع عنه اية هيمنة كانت.

* الكويت حباها الله بثروة طائلة، الا ان الاقتصاد في حالة تذبذب وعدم استقرار والاقتصاد القوي والمستقر هو قوام تطور المجتمع ورفاهيته ومهما كانت الاسباب. فانها لجريمة كبرى ان تعبث ايدينا بما لم تطوله يد العدو او ان ندمر بانفسنا ما حاولت ان تدمره ام الجرائم. وانه ليس من الصعوبة، ولا الوقت متاخرا لاصلاح سوء الادارة او سوء تحديد الاهداف.

* الكويت لا تتعدى مساحة وسكانا مدينة متوسطة الحجم وميزانيتها بالبلايين. ولكن لننظر الى التعليم والصحة والاسكان والخدمات الاخرى والطرق والمنشآت والقائمة طويلة.. فهي ان لم تكن متأخره ففي حالة تأخر وان لم تكن متدنية ففي حالة تدني - وهذه هي المصيبة الاعظم. فهل احتجت مثلا الى دورةمياه عامة. وبعد دورانك المضني هل وجدتها. وحين تجدها اليس الارحم عدمها (هذا ابسط الامثلة). وبعدها الا ترى اننا نصرف مليونا لنسترجع اقل من نصفه مردودا سواء كان ذلك

مستشفى او مدرسة او مرفق خدمات او انشاءات مباني او طرق او غيره. في حين ان العقل يأمرنا بان نصرف مليونا لاسترداده كاملا او اكثر منه - هل سمعت في اي من البلاد الاخرى رغم تطور نظم البناء ومواده. ان تأخذ فترة البناء ضعف ما هو مطلوب، ويحدد عمر المبنى بعشرين عاما فقط.

* الكثير من النظم والاشتراطات والقرارات ذات فائدة محدودة ان لم تكن معدومه، واغلبها اكل الدهر عليه وشرب، او يغلب عليها طابع الارتجاليه او اللامنطقية، او اللاضرورية، وان لم تحد او تقيد من حرية وحركة المواطن الملتزم، فانها تخلق الكثير من العقبات والعراقيل. وهي ايضا حبرا على ورق معتمدا على المزاجية، او الواسطة او النفوذ. والموضوع ليس الروتين الذي تخلفه ولكن في جوهر لزوم او لا لزوم اكثرها وقانونيتها. ولذا يتحتم غربلتها بالسرعة الممكنة.

* الواسطة والمحسوبية مرض عضال يجب استئصاله قبل ان يتجذر - ان لم يتجذر بعد. والحل بيدنا جميعا، واذ تنفعك هذه الاساليب الان حيث تتوفر لك الجسور، هل فكرت بابنائك وابنائهم، حينما لن تكون بينهم، وعندما لن تتوفر لهم جسورك وقنواتك. وهل تعلم انه بعقول نيرة وبقليل من التنظيم تلغى دهاليز ومتاهات وطرق الذل والهوان ودوس الكرامة في انجاز المعاملات، وانه لمن الممكن باجراءات بسيطة ان يوفر لك وقتك وجهدك وللموظف ارهاقه وللمسؤول ماء وجهه وللدولة اموالها.

* قد تكون البيئة في الكويت لدرجة ما قاسية، ولكنها بالمقارنة ليست باقسى من مناطق اخرى اقل ثراء ووعيا واكثر سكانا واكبر مساحة. فثروة الكويت وموقعها وصغرها مساحة وسكانا هي من العوامل التسريعية للاصلاح البيئي، فاين المستحيل اذا؟ نعم هناك جهود ولكن مبعثرة.. هناك اموال ولكن مبددة وتغتصب البيئة جهارا مرارا وتكرارا. قد تكون هناك بعض الانجازات الا انها محدودة او مؤقتة او ديكورية.

هل نرى حدائق خضرة يانعة، او سواحل وبلاجات جميلة، او مباني او ارصفة الا مجروحة او مشوهة. البيئة وجمال البيئة والاهتمام بها والمحافظة عليها اصبح المطلب الاساسي في الكويت المحررة - الكويت الجديدة. فهل ترى في ان يكون بيتك غير نظيف وغير مرتب

وغير صحي. ان الكويت هي بيتنا الكبير. هناك من يقول انه من الافضل لو تركت الكويت برمالها واثلها وسدرها ونويرها وعرفجها وثندتها كما كانت. ولكن اذ يكون للتطور ضريبته، فانه يشفع لنا ان التطور الصحيح هو تطوير البيئة نفسها من خلال تطويرنا للامور الاخرى - وكفانا جمع المتناقضات.

اني لرغم عني استرسل هنا لدرايتي واهتمامي بهذا المجال الحيوي.

هل تسألني كم يسبب تعطل انجاز الطريق الدائري الاول والطرق الاخرى المحيطة بمنطقتك من اتربة وغبار واحياء ضارة باطفالك وبك صحيا وبمبان منازلك وجمالها.

وهل اخترقت النظر الى منطقة الحزام الاخضر الجرداء تتوسطها ساحة التزلج الجميلة الرائعة.

وهل دار بخلدك ما آلت اليه منطقة المرقاب منشأ الاباء والاجداد والتي تراها اليوم شبه وكر للجرذان والعناكب والحشرات المحيطة بمجمع الوزارات ناصع البياض.

ولماذا نذهب بعيدا، هل تفقدت ساحات منطقتك الداخلية الجرداء والمتربة او السياج الغير حضاري المحيط بها والغير مقبول بشكله الحالي.

اني لا اكون مبالغا انه بمبلغ لا يتعدى بضعة ملايين وليس عشراتها وفترة لا تتعدى السنتان يمكن لمنطقتي المرقاب والضاحية ان تكون بمستوى لا يضاهى.

فالى متى نرفض للكويت جمالا مادام في استطاعتنا وهو مطلب اساسي لاطفالنا ولنا ومفخرة لبلادنا.

وبالطبع لسنا بغافلين عن الملوثات الصناعية او النفطية او تلك الناتجة عن الاحتلال الغاشم فهذه لها اعتبارها الهام.

اللهم ارحم شهدائنا وفك قيد محتجزينا الاسرى

اخي الناخب
اخواني واخواتي اسرة الناخب

نحن نتطلع الى الامام، ولكننا نعمل خلف الكواليس. لاننا لا

نهدف الاشتهار والوصول ولكننا نرقى الى الانجازات. ودائما ما نترك انجازاتنا خلفنا لتدفعنا خطوة او خطوات الى الامام. لان الكويت ولا غيرها في الميزان. ومصلحة الكويت هي ما يهمنا لانها فوق مصلحة الجميع.

مع خالص شكري وتقديري لكم،،

حمد محمد المرعي
مرشح الدائرة الثانية
(المرقاب - الضاحية)

وقفة

الناخب والمرشح هم لبنة الديمقراطية في ظلال الدستور، والانتخاب هو من اهم خطواتها، ولذلك فانه لمن الاهمية اعتباره اسلوب متطور يواكب كويتنا الجديدة يوفر للناخب، من جهة اولى. لقاء مرشحيه بطريقة سهلة وميسرة في اجواء مريحة وودية وفي اوقات مناسبة. ومن جهة ثانية، يوفر للمرشح بعثرة الوقت والجهد والمال ليركز على المهام الاساسية التي اناط نفسه بها.

وانه ليس من الاستحالة ايجاد مقر موحد تتوفر به صالة لندوات المرشحين وفقا لجدول مبرمج، ويشمل بضعة غرف اخرى للقاءات الناخبين الجانبية للمناقشة وتبادل الاراء، ويوفر للمقر اجهزة اتصال ولوحات لملصقات الاسماء او النشرات وجهاز مبسط للسكرتارية لاغراض التنسيق والمتابعة والطباعة والتصوير.

الديمقراطية مطلب حياتي

بقلم: محمد الرمحي

نشرت «القبس» الغراء لنا مقالا بعنوان «ديمقراطية، للبيع» ـ وكان ذلك عندما كنت ملازما للكتابة في «القبس» ـ ومناسبة المقال كانت موضوع «تنقيح الدستور» والتحضير «لمجلس الامة ٨١» بعد فترة غياب والمقال الآتي يعتبر مكملا لما سبق الا اني لم ارسله للنشر في وقتها تخوفا من تنقيحه، ومع بعض الاضافات الاخيرة اعتقدت انه من المناسب نشره الآن.

لسنا هنا بصدد تعريف الديمقراطية والخوض في ماهيتها، ان تكن مطلقة او نسبية، مجردة او تقديرية، محدودة او فضفاضة، ولن نحاول حتى في البحث عن اصولها او مقوماتها او جذورها او ابعادها.

جل ما اود ان اشير اليه بعض المفارقات على ارض الواقع في عالمنا المتصارع هذا، وان تبدو غريبة بعض الشيء لمن لا يستوعبها، وقد استخلصتها من مقابلات بعض شخصيات منها من هو بارز نوعا ما.

بريطانيا العظمى الى وقت قصير، والامبراطورية التي لم تغب عنها الشمس الى فترة ليست ببعيدة، وبداية بحقوق عموم الشعب بعد الثورة الصناعية التي تجذرت في انكلترا وانتهت الى الغرب والشرق الاقصيين، وحكمها دستور العرف العام والذي ملك فيه الملك وصاية تحولت من الهيئة ايام الكنيسة الى طبيعية بحكم اعلان قيام مجلس العموم فيما بعد. بريطانيا هذه استعمرت العالم ولربما اذاقت الويلات عندما تكون مصالحها في الميزان. ولاتزال قضية ايرلندا وحق تقرير المصير عنوانا بارزا في سياساتها المحلية.

اما الولايات المتحدة الاميركية، فلم يخطر ببال مؤسسيها آباء الدستور في اجتماعهم في فيلاديفيا في القرن الثاني عشر ان بلدهم وشعبهم سيذوقون ويلات حرب اهلية دامية فصلت الاخ عن اخيه وذلك بعد اقل من قرن من الزمان من اجتماع فيلادلفيا، وعلى ماذا.. على حق تقرير المصير للجنوبيين. انها المصالح الوطنية في الميزان.
اما فرنسا، موطن حقوق الانسان فلم تكن ثورتها باقل دموية من انقلابات دول العالم الثالث او تنكيلها للشعوب الاخرى عندما كانت مصالحها على المحك.

حتى الصين وهي اكبر بلد سكانا في العالم (والديمقراطية معناها الصوت) ومنذ تحررها بعد ثورة الافيون وثورة الملاكمين والمسيرة العظمى والاستقلال، اصبح اسمها «الصين الديمطراطية» الصين هذه صرح عظيم من صروح الشيوعية، المانيا الشرقية الشيوعية (قبل انهيارها) هي ايضا المانيا الديمقراطية ـ والكشف يطول للدول المقترنة اسمها بالديمقراطية ـ اسمها فقط.
كانت تلك مقدمة لابد منها.

ولكن اليس هذا ما حاول ان يؤكده لي السيد جيمس آفري جويس في لقاء معه عام ١٩٧١ عندما كنت رئيسا لنادي العلاقات الدولية في احدى جامعات اميركا ؟ لقد اشار لي بان الدول الصغير اكثر حظا بانتشار واستتباب الديمقراطية. السيد جويس هذا هو مؤلف لاكثر الكتب جدلا «نهاية الاوهام» ـ وذلك في عز الحرب الباردة بين الشرق والغرب ـ والكتاب دراسة نقدية لحلف الاطلسي وكيف بسببه نشأ الاستقطاب حيث الغرب بديمقراطية هو الاكثر تعصبا ومبالغة بالخطر الشيوعي، حيث كانت الدول بالمرصاد بمخابراته واستخباراته وعساكره للشيوعية وحلفائها ـ بما منهم بعض العرب.

هذا يخالف ما قاله لي جورج روفي، في لقاء صدفة عابر في مباراة موسمية لكرة القدم في جامعة ميتشيغان عام ١٩٦٤، روفي هذا كان حاكما لولاية ميتشيغان ودخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية. في ذلك العام كان قبر كندي مازال طريا وجونسون بادئا زخمه لحرب فيتنام. قال روفي مشيرا الى ملعب الكرة بان العالم كله يتمحور حول جهة واحدة حيث الدول العظمى هي المتمكنة الآن بغض النظر عن دساتير الديمقراطية ومقولاتها. لم اساله ماذا تعني لديه «حقوق الانسان» بالطبع الانسان غير الاميركي. هو كان حاكما وكنت طالبا مبتدئا. حيث تذكرت وقتها واقعة حدثت لي مع بعض الزملاء بعد مقتل الرئيس كندي مباشرة في اواخر العام ١٩٦٣، كنا بصدد عقد اجتماع للطلبة العرب اثر الانقلاب العراقي على عبد الكريم قاسم، وذلك لدراسة الامر والخروج بقرارات اما تاييد او تنديد. حتى اني اتذكر اني كتبت قصيدة على وريقة مطلعها:

«وجاء البعث حزبا دكتاتوريا
يدعي تحرير العبيد
صار له ربع قرن من الزمان
يتخبط دون راي سديد»

ولكن ونحن في الطريق الى الاجتماع استوقفنا رجلان من المباحث الفيدرالية وطلبا منا قائلين «انه لم يمض يومان على اغتيال الرئيس وانه تجنبا لاية مشاكل علينا الغاء الاجتماع والا الذهاب معهم للمساءلة» طبعا لم اسال اين الديمقراطية وحرية التجمع والرأي اذ تذكرت حينها ما حدث للاميركان اليابانيين بعد موقعة بيرل هاربور في بداية الحرب العالمية الثانية.

ماجفرن دخل الترشيحات الاولية للرئاسة الاميركية عام ١٩٧٢، وكان في زيارة لكليتنا «كلية السياسة والعلاقات الدولية» في جامعة لوبقبل اثناء حملته الانتخابية. وكانت بداية التفاعل لفضيحة ووترغيت لقد كانت اجابته لي ابتسامة شبه تكراء عندما سالته : ما اذا كانت الديمقراطية الحقة تعني الاستجابة للكلام وطلبات الراي وليس فقط امكانية حرية الكلام والراي، مشيرا له الى مايتاجج من تذمر واحباط لدى الشعب الاميركي باسباب ويلات حرب فيتنام المتزايدة وسيطرة الالة العسكرية والتنجيد اضافة الى خزي ووترغيت في تجسس الحزب الجمهوري (نيكسون) على الديمقراطية (همفري).

واكد الزميل السيد فيليبس (وهو رئيس «المجلس الاوروبي» ـ هيئة شعبية اميركية هدفها توطيد العلاقات الاميركية الاوروبية)، قد اخبرني ونحن على طاولة عشاء في واشنطن في العام ١٩٧٢، انه لا يوافق على ما تحاوله الدول الديمقراطية الكبرى، وباصرار لتغييب الديمقراطية عن الدول الاخرى لسبب او لآخر واعطى تفاصيل وامثلة تدعم هذا الموضوع ليس المجال لذكرها.

الشرطي البريطاني سير روبرت مارك، وكان رئيسا لشرطة لندن وضواحيها ومحاربا عنيدا للجيش الجمهوري الايرلندي، قال لي ونحن في السيارة على جسر ميناء الشويخ (وكان متقاعدا حينها وفي زيارة استشارية للكويت في العام ١٩٧٨)، عندما سالته كيف يكون ديمقراطيا وهو يحارب من يودون تقرير مصيرهم بانفسهم في ايرلندا الشمالية. لقد اجابني بما معناه انه لا يوجد في قاموس الديمقراطية مثاليات مثل انكار الذات على ارض الواقع. وبالنسبة له فان الديمراطية هي ضمان فرصة العمل وفرصة التقاعد الآمن والعيش بهدوء واستقرار. انا اعتقد انه مطلب شرعي.

ولكن صديقي الياباني ياماكاتو ساتو، والذي انهت قنبلة هيروشيما الذرية تاليهه للامبراطور، فقد كان مقتنعا كل الاقتناع في العام ١٩٧٠، بانه لن تكون هناك ديمقراطية عالمية آمنة، ما لم تكن هناك حكومة عالمية واحدة وليست الامم المتحدة. قد تكون هذه فلسفة للامور. الا ان زميلي الالماني السيد شروونغ وهو من بلدة صغيرة خارج فرانكفورت فقد كان منفعلا جدا حينما قال ان الديمقراطية الالمانية لم تختلف الا بالشكل فيما بين حكم النازيين وما بعد مقتل هتلر. والمفارقة ان هذا الحديث كان قبل زوال جدار برلين ـ هل تغير موقفه الآن؟ لا اعتقد حتى ان صديقنا الباريسي كلود، وفي حديثنا عن الديمقراطية اثناء حرب تحرير الكويت وموقف فرنسا الاولي منها، فقد كان مصمما على ان الديمقراطية لم تنفع «شعب فرنسا بشيء، وان كان يقدسها ـ وفرنسا هي مهبط حقوق الانسان.

وعليه، فهل كان صاحبنا امين عام مجلس التعاون الخليجي محقا عندما صرح بالصورة وبالالوان في تلفزيون الكويت ـ في الفترة التي كانت الكويت منشغلة بعودة الديمقراطية وموضوع غريب آخر هو «تنقيح الدستور». لقد قال وبصورة جدية من ان «الديمقراطية ترف لا تحتاج اليه الكويت».

ولكن مؤتمر جدة في اكتوبر ١٩٩٠، وحينما كانت الكويت تذبح وتسلخ جهارا نهارا، والشرعية تتطلع يمينا وشمالا للخلاص من المازق، انبت المؤتمر بالحرف الواحد وبالبنط العريض ان الديمقراطية هي مطلب الكويت، وان الكويت بدستورها، وان لا ويت بلا دستور، كان ذلك اثناء الاحتلال... فماذا بعد التحرير؟!

ويبقى الطفل هاجسنا الاكبر

بقلم : حمد محمد المرعي

تطرق الاخ الزميل د. ناجي سعود الزيد في القبس ١٩٩٢/٨/١١ بان الطفل في الكويت لم يحصل على نصيبه في برامج واطروحات المرشحين للانتخابات. ونود ان نشكر د. ناجي على هذا الاهتمام المطلوب من الجميع، وتعقيبا فان هناك بعض من كتبوا عن هذا الموضوع، كما ان الاخ د. احمد الربعي وهو مرشح فائز قد تطرق له اكثر من مرة في عموده «بالمقلوب» بـ«القبس» كما انني بصفتي مرشحا منسحبا قد ركزت عليه بشكل اساسي في برنامجي الانتخابي المنشور في القبس ١٩٩٢/٨/٩ وقد كتب الكثير حول هذا الموضوع في السنوات الماضية. واذكر انه منذ السبعينات وانا اكتب بداية عن سهلامة الطفل ونهاية عن ترفيه الطفل وبين هذا وذاك تعليم الطفل. الا ان كل هذا سواء قليله او كثيره «لا يودي ولا يجيب». حيث في مجتمعنا هذا يعتبر الطفل، اربعة ام ابينا، عنصر هامشيا في مسيرة التنمية والتقدم، وذلك لاسباب كثيرة ليس مجالها هنا.

والى ان نضع يدنا على السبب، المهم يبقى طفل الكويت في مهب الريح سواء طرحنا ام لم نطرح كتبنا ام لم نكتب!!

الطفل... ذلك الغائب الوحيد!!

عشنا فترة شهر كامل من الوعود، وتطرق معظم المرشحين انذاك (بمن فيهم نوابنا الافاضل الذين حصلوا على ثقة الشعب) الى كل ما يخطر ببال الناخب من مطالب حتى ما هو صعب التنفيذ طمعا باصوات الناخبين.

ولكن هل لاحظت كمواطن غياب مطلب هام واساسي لم يتطرق اليه الا الندرة من المرشحين. هل تعرف ما هو هذا المطلب؟ انه الاحتياجات الترفيهية لاطفالنا في المناطق السكنية، فحدائق المنطقةجرداء، وساحاتها قفر، واماكن التسلية بها نادرة جدا.

الكويت تدعي الحضارة ومع ذلك لا يوجد لدينا مسرح مستمر طوال العام يعنى بالثقافة المتعلقة بالنشء.

والكويت دولة بحرية ولها تاريخ عريق في هذا المجال ومع لا توجد لدينا اماكن سهلة الوصول لتنمنية الهوايات المتعلقه بالسباحة والغوص والصيد وغيرها. كذلك لا يوجد لدينا حمام سباحة واحد مغلق في اية منطقة سكنية ليتمكن ابناؤنا من استعماله طوال العام.

ومازلنا بانتظار افتتاح المدينة الترفيهية وانشاء حديقة حيوان حديثة. اليس مؤلما ان يكون فرع الجمعية للقرطاسية هو المكان الوحيد للترفيه بما يسببه من خسارة لأولياء الامور، ومردود سلبي على الطفل نفسه احيانا؟.

ليتذكر نوابنا الافاضل، وخصوصا اولئك الذين طالبوا بتخفيض سن الناخب الى ١٨ عاما بان مطالب ابنائنا ناخبي المستقبل سهلة التنفيذ وبسيطة التكاليف، فلن تصل الى عشرة بالمائة من تكلفة المدينة الرياضية المزمع انشاؤها بمبلغ قدره ١٥٠ مليون دينار فقط لا غير.

د. ناجي سعود الزيد

العم بو حمد والاخ حمد .. مع أطيب التمنيات

بقلم : حمد محمد المرعي

اثنان خيرة البلاد ممن تركوا بصماتهم على انجازاتهم بالفعل لا بالقول، اثنان من اهل المبادئ والقيم في وقت ضاعت فيه القيم وحادت فيه المبادئ. باختصار هما اثنان اعطيا اهل الكويت بعض الامل بأن المعدن الكويتي مازال بخير بعدما تتابعت دلائل التآكل وآثار عوامل التعرية التي اصابته في مواطنيه ومؤسساته منذ بداية الثمانينات ومازالت.

فالعم عبدالعزيز الصقر تكريمه ليس مجرد حفل، بل في قلب كل من يثمن ما قام به الرجل لأكثر من اربعة عقود وهب فيها نفسه لخدمة الصالح العام مواطنين كانوا ام مؤسسات. والمجال يضيق هنا في تعداد ليس ما صدر عنه من اقوال فقط بل ما أنجزه حقا من أفعال، وذلك من قبل استقلال البلاد الى ما بعد التحرير، ولاشك ان ما يعرف عنه اقل بكثير مما كان يقوم به من وراء الكواليس وعلى جميع المستويات من القيادة الى القاعدة. وبحق وحقيق، لم نجده يبخل، لا بوقته ولا بجهده ولا بماله، ولا حتى بصحته، متفانيا من اجل الصالح العام، ولقد توجها برئاسته لمؤتمر جدة الشعبي الذي أعاد للبلاد حكم الدستور حينما كانت مشردة وفي احلك ايامها. ولم تكن رئاسته للمؤتمر ما نعني، به ولكن كان حضوره ومواقفه الجليلة هي نشيدنا.

أما الاخ الصديق حمد الجوعان فلم يكن له هاجس غير بلده ووطنه. وحتى حين تربص به القدر في فجر اسود بأياد مجرمة عفنة اتخذ من ايمانه بخالقه ووطنه قوة يواصل بها ما قطع به على نفسه ولأهله بأن ايام زوار الفجر منقضية لا محالة.. وان ما تصوره البعض لن يتحقق مادام به جزء حي، فهو لم يكن مستأجرا ولا مستجيرا، وانما كان صاحب عقدة تسمى الحق والمبدأ، وهو عن ذلك لا يحيد قيد انملة. ولذا وجدناه، ووجد نفسه، عبدا لوجدانه الذي لا يكل ولا يمل في سبيل ما تبناه من قضايا تهم وطنه ومواطنيه. ولا عجب في ذلك اذا ما عرفنا ان ذلك كان هم بو عبدالله الوحيد، الذي لا مناص من مواصلته حتى في اي من الظروف.

اثنان قدما ما قدماه وضحيا بما ضحيا به وتبوأ ما تبوأ به، ليس لطمع شخصي او سلّما للوصولية او طلبا لشكر وثناء وتكريم. اثنان كان همهما الاجر يوم الحساب من الخالق وليس من المخلوق، وما عدا ذلك كان تحصيل حاصل ليس الا. فلقد كانت ومازالت صفحاتهما بيضاء مثل اياديهما، وعطاؤهما جليلا لهذا البلد واهله ، كل في مجاله، في وقت تعصف فيه التيارات السياسيه والطائفية وتنتشر الفتنة والمصالح الذاتية وتطيح به المذهبية التعصبية الممجوجة والفساد الاخلاقي وتجمد الضمائر.فهل للصدفة دور في ان يعتزل هذان الاثنان الساحة مكرمين معززين وهما على رأس مراكزهما، وان يكون ذلك بطلبهما وبمحض اختيارهما رغما عن شعبيتهما المعروفة؟. ويبقى بيت القصيد انه وعلى مدى ثلاثة عقود، كم من امثالهما من ترك مركزا مرموقا برغبته ليس مقالا او مقادا.. يا ترى هل يعدون على اصابع اليد الواحدة، ولا نقول اليدين؟

ولهذا، ولعطائهما الوفير، فمنا لكل من العم بو حمد والاخ حمد دعاؤنا بموفور الصحة والعافية وطول العمر. وبارك الله في من يخلفهما، وليوفق الجميع بما فيه الخير واليسر.

عبدالعزيز حسين.. عملاق رحل

حمد محمد المرعي

«... وإنه لامتحانكم» وكأنه يشير اذا ما كنا نحن الاجيال «اللاحقة» كفؤا لهذا الامتحان.. وكأنه يقول من بين السطور انهم قد قاموا بما استطاعوا به منذ تأسيس الكويت الحديثة ـ كويت النفط والتطور او هكذا تهيأ لي ـ كان ذلك طرفا من محادثة مع استاذ الكويت العملاق المرحوم عبدالعزيز حسين، وكان ذلك اثناء مؤتمر جدة الشعبي اثناء الاحتلال وقبيل التحرير. كنت في وقتها اتحادث معه سائلا عن صحته، وكان يتعمد تحويل دفة الحديث والتركيز على محنة الاحتلال وتباشير التحرير.. وكأنه حينها يحاول نقل رسالة بان نكون مفتحي الأعين حذرين دائما بما قد يحيط بالبلاد من زوابع واعاصير. هكذا كان دائما استاذنا العملاق يده على قلبه حبا لوطنه وامته.

لقد كان عملاقا في تواضعه متواضعا في علمه ودرايته، هادئا في عنفه في سبيل بلاده عنيفا في هدوئه الذي تنقل به في عواصم العالم منذ ان كان يخرّج الطلبة من معاهد العلم مرورا بتخليص الكويت من ازمة العراق الاولى مع الكويت او ازمة «الزعيم الاوحد قاسم» وبعدها بما انشاه او رعاه من مؤسسات ثقافية ووطنية. ولقد ظل قوة محركة مفعمة بالايمان في ريادته الثقافية والسياسية والاجتماعية. وبالفعل كان مناضلا من نوع آخر فقطع مسارا طويلا لم يكن ابدا سهلا وظل سائرا فيه الى ان استدعاه خالقه جل وعلا. ولكم تساءلنا كم ابخل هذا الرجل بحق نفسه من لحظات يقضيها لنفسه.

عرفته وحينها كنت صغيرا عندما كنا نتجاور في الربيع في بيوتنا على ساحل الراس، وتعلمت منه الثقافة وحينها كنت يافعا عندما كنت اقرأ له ما يورده في مجلات البعثة والرائد ومثيلاها ـ عندما كانت تلك الصحف مثل سلعة نادرة. وظللنا نتطلع اليه في علوه عندما قاد مسيرة العلم والثقافة. وبالتأكيد فإن حصر ما قدمه استاذ الجميع عبدالعزيز حسين ليعد ضربا من الخيال.

ولقد بادرت الوطن مشكورة بطرحها مشروعا لانشاء مكتبة تحمل اسم هذا العملاق، ويا حبذا لو سميت جائزة من جوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الخاصة بالآداب او الثقافة باسم هذا الرجل.. علما بانه ليس من اولئك المحبين لذاتهم ولا يمكن ان يكون. ولنقف لهذا الرجل تحية اجلال واكرام فقل في ايامنا هذه من كان مثله فليرحمه الله وليطيب مثواه.

عبدالعزيز حسين.. عملاق رحل

حمد محمد المرعي

«... وإنه لامتحانكم» وكأنه يشير اذا ما كنا نحن الاجيال «اللاحقة» كفؤا لهذا الامتحان.. وكأنه يقول من بين السطور انهم قد قاموا بما استطاعوا به منذ تأسيس الكويت الحديثة ـ كويت النفط والتطور او هكذا تهيأ لي ـ كان ذلك طرفا من محادثة مع استاذ الكويت العملاق المرحوم عبدالعزيز حسين، وكان ذلك اثناء مؤتمر جدة الشعبي اثناء الاحتلال وقبيل التحرير. كنت في وقتها اتحادث معه سائلا عن صحته، وكان يتعمد تحويل دفة الحديث والتركيز على محنة الاحتلال وتباشير التحرير.. وكأنه حينها يحاول نقل رسالة بان نكون مفتحي الأعين حذرين دائما بما قد يحيط بالبلاد من زوابع واعاصير. هكذا كان دائما استاذنا العملاق يده على قلبه حبا لوطنه وامته.

لقد كان عملاقا في تواضعه متواضعا في علمه ودرايته، هادئا في عنفه في سبيل بلاده عنيفا في هدوئه الذي تنقل به في عواصم العالم منذ ان كان يخرّج الطلبة من معاهد العلم مرورا بتخليص الكويت من ازمة العراق الاولى مع الكويت او ازمة «الزعيم الاوحد قاسم» وبعدها بما انشاه او رعاه من مؤسسات ثقافية ووطنية. ولقد ظل قوة محركة مفعمة بالايمان في ريادته الثقافية والسياسية والاجتماعية. وبالفعل كان مناضلا من نوع آخر فقطع مسارا طويلا لم يكن ابدا سهلا وظل سائرا فيه الى ان استدعاه خالقه جل وعلا. ولكم تساءلنا كم ابخل هذا الرجل بحق نفسه من لحظات يقضيها لنفسه.

عرفته وحينها كنت صغيرا عندما كنا نتجاور في الربيع في بيوتنا على ساحل الراس، وتعلمت منه الثقافة وحينها كنت يافعا عندما كنت اقرأ له ما يورده في مجلات البعثة والرائد ومثيلاها ـ عندما كانت تلك الصحف مثل سلعة نادرة. وظللنا نتطلع اليه في علوه عندما قاد مسيرة العلم والثقافة. وبالتأكيد فإن حصر ما قدمه استاذ الجميع عبدالعزيز حسين ليعد ضربا من الخيال.

ولقد بادرت الوطن مشكورة بطرحها مشروعا لانشاء مكتبة تحمل اسم هذا العملاق، ويا حبذا لو سميت جائزة من جوائز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الخاصة بالآداب او الثقافة باسم هذا الرجل.. علما بانه ليس من اولئك المحبين لذاتهم ولا يمكن ان يكون. ولنقف لهذا الرجل تحية اجلال واكرام فقل في ايامنا هذه من كان مثله فليرحمه الله وليطيب مثواه.

ومتى كانت النيابة استرزاقا....؟!

بقلم: حمد محمد المرعي

وان كان ذلك كذلك فعلى النيابة وتمثيل الامة وتفضيل المصلحة العامة على الشخصية الف سلام، فعضوية مجلس الامة ليست وظيفة بالمعنى التشغيلي الصحيح، ولو كانت كذلك لفقدت اهم عناصرها اولا وهو السمو في حقوق الوطن والمواطن، فتمثيل الشعب ماهو الا تادية مهمة لم يستدع لها النائب بل سعى (او ركض!) وراءها بكل ما أوتي من قوة.. مستخدما كل ماتوفر من سلاح واداة بدءا من الشعبية والمواطنة الجادة الراسخة انحدارا الى ما تحتويه او تتطلبه اساليب الترويج والطرح التي قد لاتفترض الصدق في الوعد او الامانة في الاداء بل الكياسة في القول والحيلة في المضمون مما تستلزمه طرق السياسة والتسيس المعاصرة، معتمدا على نبل الغايات او عدمه.

وحيث انه من المفترض بل والمطلوب ان تكون النيابة من فروع الجهاد في سبيل الحق والعدل والصالح العام، فانه متى ما قيمت هذه ماديا لاصبحت موضع شبهة وتحول اداؤها الى تكليف او استئجار لقاء وظائف او خدمات وانتفى عنها تشريف ونزاهة المركز والصالح العام، فمن ناحية الاساس والمنطق تعتبر مهمة النائب من النوع الطارد وليس الجاذب، الا للمؤمنين برسالتها والقادرين عليها والقانعين بها وبمردودها الاجري الروحي وليس المادي، وعليه يتبع ان تكون المكافاة المادية (او مجازا الراتب) في ادنى الحدود بما يحفظ كريم العيش ويصد اولئك الذين يكون الطمع المادي او طريق الاستنفاع من اهدافهم.

ولذا فانه ليس من المنكر بشيء ان يكون اجر النائب عند الخالق تعالى في الاخرة - هذا ان صحت وصدقت النوايا، وان لم تصدق فانه اقل مايقال انه لا تجوز مجازاة النائب من المال العام (والتي هي اموال المؤمنين)، ولانه ليس في اليد حيلة فتترك مجازاته عند الله جل وعلا، او عدا ذلك وحيث انه للضرورة احكام فانه يتطلب، وللضرورة كذلك، ان يكون هناك بالمقابل محاسبة على الانتظام في الحضور وعدم التسيب والمشاركة (الفعلية) في الاعمال والجدية في تحقيق ماكان موعودا بها ومطالبا بها من الناخب والابتعاد عن التلكؤ والمهادنة والمحافظة على التزامات وقيم المركز، فحيث ان نوابنا دائما مايقارنون مجلسهم بمجالس البلاد المعتبرة فلماذا والى تاريخه نجد تعمنعا بل وتعنتا - بالرغم من مناداتنا ومناداة الغير ومنذ الدور التشريعي الرابع في السبعينات بضرورة ايجاد لجنة من نواب المجلس تكون بمثابة لجنة القيم تحافظ وتحاسب وتراجع وتتابع وتلاحق ماقد يصدر او يحدث من النواب من سلوكيات مما يخل بالقيم الاخلاقية او الوطنية او ا لعامة.

فلماذا اختار نوابنا راتب الوزير.. ولماذا لايكون اعلى او ادنى؟ الا يعلمون ان راتب الوزير مؤسس وفقا للدرجات الوظيفية المسلسلة في القطاع الحكومي؟ فهل تم اختيارهم هذا وفقا لتقييم ومقايسة وحسبة حقيقية ام اعتباطا فعلوها، وهل يستوي فيها المتعلم الكفؤ مع الذي لايعرف ابجدية الكلم هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى الا يعلم اصحاب الطرح ان الوزير مستدعى (وقد يكون في وظيفة افضل من ناحية العمل والمردود) ومطالبا بالامتناع عن اية اعمال اخرى، وبالاضافة الى ذلك فانه محاسب بل وعرضة ان يقال او يستبدل بين ليلة وضحاها.. بعبارة اخرى فان الوزير يعمل عند صاحب عمل الذي هو رئيس الحكومة، فهل النائب هكذا.. وهل بمقدوره ان يتواضع ليكون الناخب رئيسه من حيث انه مصدر نيابته؟ واذا لم يكن هذا هكذا فلقد هزلت.

مغزى القول انه هل هناك نائب قطاع عام واخر قطاع خاص ومابين هذا وذاك قطاع مشترك؟ وماهي الضوابط هنا من ان لاتحاول الحكومة بشراء نوابنا عن طريق ماتغدق عليهم من مميزات عينية ومادية وراتبية!.

ومن ناحية اخيرة الا يعلم هؤلاء ان الوصول الى عضوية مجلس الامة بحد ذاته هو مكافاة سهلة، وتشرفهم بحمل الرسالة هو اقصى مايتطلع اليه المرء بالاضافة بالطبع الى المميزات والتسهيلات الماديةوالتفخيمات والتشريفات المصاحبة للمركز، ولا نورد هنا الابواب المفتوحة والواسطة التي قد تباع باعلى الاسعار.

ان ما اوردناه هنا نابع بالتاكيد عن احترامنا وغيرتنا واجلالنا للمؤسسة التي نسميها «مجلس الامة الكويتي» لكونها تمثل الشعب كل الشعب وليس بضعة افراد.

هل ذلك التمنع والتعنت نابع من كون نوابنا من جمهرة القديسين يا ترى! انه يجب ان لايخفى ان مجالس بعض البلاد المعتبرة لاتخلو من الشبهات ولكن هناك محاسبة وهناك تعزيرا بل وجلادين ايضا.

ونرجو ان لانختلف هنا في ان الاجرة (او الراتب او المكافاة) عادة ماتكون مقابل مردود يقدم في اطار وترتيب ونظم مشروطة ومتفق عليها وبلا هذا فلا - وهذه تفاصيلها كثيرة وليست موضوعنا، الا ان ايرادها ضروري من حيث كيفية اختيار نوابنا مماثلتهم «براتب» الوزير.. وباثر رجعي منذ تاسيس المجلس (لذر الرماد في العيون؟ كما حصل بسريان راتب عضو مجلس امة متقاعد؟).

OSRATI
أسرتي
No 1380 - Vol. 33 - September 1997 - U.K £1.5 العدد ١٣٨٠، السنة ٣٣، سبتمبر ١٩٩٧

مشاكل التلوث في العالم

التلوث البيئي.. من المسؤول عنه؟ هل هي جمعيات ومؤسسات حماية البيئة؟.. وما هو دور هذه المؤسسات في التوعية.. وفي التصدي للجانب السلبي من حضارة التكنولوجيا.. التي تسببت منجزاتها في «توسعة» رقعة التلوث البيئي في جميع أنحاء العالم..؟! والذي إمتد ليشمل كل جوانب الحياة من : التلوث الجوي : ويسبب هذا التلوث الغازات الصادرة من المصانع وعوادم السيارات والآلات ومن الأشياء المحترقة عامة. التلوث المائي : ويسببه إلقاء النفايات ومخلفات المصانع والبناء ومياه المجاري في البحار أو الأنهار وكذلك المواد النفطية والزيوت التي ترميها ناقلات النفط . التلوث الحراري: ويتسبب من إلقاء المصانع ومحطات توليد الكهرباء لمياه التبريد الحارة في البحار مما يرفع درجة حرارة المياه ويتسبب في تغيرات لتركيبة المياه ويؤثر على الاكسجين الذي يحتويه مما يضر بالأسماك والكائنات في المياه. التلوث البري : ويتسبب من إلقاء النفايات والمخلفات للبيوت والورش وأعمال البناء مما يتسبب في انبعاث الروائح أو يسيء للمظهر الجمالي للشوارع أو الساحات أو الحدائق أو السواحل أو البر أو مناطق الفضاء . التلوث الصوتي (الضوضاء أو الضجيج) : ويتسبب من الأصوات العالية من المصانع والسيارات وخاصة الكبيرة منها والآلات وخاصة غير المعتنى بها والطائرات والأجهزة المنزلية مثل الراديو والتلفزيون وصراخ الناس.

وكيفية حماية البيئة

الحالة البيئية.. ما لها وما عليها !!

وتعقيباً على حوارنا مع د. محمد الصرعاوي مدير عام الهيئة، فقد كان لنا هذا اللقاء مع السيد حمد المرعي الحاصل على بكالوريوس العلوم والدراسات العليا في الكيمياء الحيوية من الولايات المتحدة، ويعتبر خبيراً في الأمور البيئية، وله عدّة مؤلفات ودراسات في هذا الشأن، وقد واكب مواضيع البيئة في الكويت منذ بداياتها في أوائل السبعينات، سواء المتعلقة بالمناطق الصناعية أو تلك المتعلقة بمنطقة الخليج، مشاركاً بالفرق واللجان التأسيسية إلى أن تكونت اللجنة العليا لحماية البيئة ومن ثم مجلس حماية البيئة والذي كان نواة لـ «الهيئة العامة للبيئة» فيما بعد.

ما هي استنتاجاتك لواقع الموضوع البيئي؟

إنه لمن الأهمية في النواحي البيئية الترقب والتوقع لمضار كل ماهو جديد مما ينتج عن تقدم وتطور البشرية بمجالاتها المختلفة. وذلك لأن الإضرار بالبيئة يعني كل ماتدّخل في مكوناتها وسيرتها الطبيعية، فمن ناحية نحن نعرف بعض مضار التلوث الجوي والبري والمائي، وذلك نظراً لما تراكم لدينا من معلومات عبر عقود طويلة، ولكن ماذا عن المضار غير المعروفة –سواء بأسباب جهلنا بها أو بمصادرها أو بأسباب عدم إدراكنا بمداها وآفاقها. ومن ناحية أخرى، نحن نعرف عن بعض الأضرار للمواد الكيماوية، ولكن ماذا عن الأضرار البيولوجية؟ فها هو تأثير المبيدات الحشرية أصبح في حكم المؤكد وها هي مقاومة البكتيريا والميكروبات بدأ ينتج عنها أمراضاً وأوبئة أكثر انتشاراً وأكثر خطورة.. وأصبحت حتى المضادات الحيوية الفعالة عقيمة في مواجهتها، وما يمكن قوله عن النواحي الكيميائية والبيولوجية يمكن تعميمه على النواحي الفيزيائية، مثل الاشعاعات والموجات الكهرومغناطيسية بالنسبة لأضرارها على المدى القصير والبعيد، ولك أن تعرف أنه ليس الأفران الكهربائية أو التلفزيونات فقط تصدر عنها إشعاعات، ولكن كل الأجهزة الإلكترونية عندما تسخن فإنه تصدر عنها أبخرة وإشعاعات، وبالإضافة إلى ذلك، هناك الموجات الكهرومغناطيسية التي تصدر عن كابلات الجهد العالي وأجهزة وهوائيات إثبات الإرسال والاستقبال الاتصالاتي.. وهام جداً. وبلا شك فإن كل ما له موجات وترددات يكون له تأثير (ينقص أو يزيد) على الخلية الحية وبالتحديد على النواة وتحديداً على الكروموزومات، وقد يكون بعض هذه الأضرار من التي يمكن التعايش معها أو علاجها، ولكن ماذا عن تلك التي قد تحدث أمراضاً مستعصية أو تكون قاتلة أو تتدخل في النواحي الوراثية، ومن ثم في تكوين الجنس البشري وحتى الحيواني والنباتي، فهل نستطيع القول أنه متوفر لدينا فهرس أو جدول أو كشف شامل بالمصادر والمضار والنتائج؟ بالطبع لا.

أين وصلت إليه الحالة البيئية محلياً وعالمياً؟

أولاً وقبل كل شيء فإن الملوثات لاتعرف وطناً أو حدوداً أو تحديداً، فالنفايات بدأت تملأ القطب الجنوبي، وطبقة الأوزون تزداد تهلهلاً يوماً بعد يوم، والفضاء الخارجي بأسباب الغزو التكنولوجي أصبح ليس بفضاء أبداً، كما أن التغيرات المناخية باتت في حكم المؤكد، زد على ذلك التزايد السكاني الفلكي الرهيب، أما استنزاف الموارد وتراكم المخلفات فهي من سيء إلى أسوأ. وما النظام الاقتصادي الجديد والمسمّى بـ «إقتصاد السوق» إلا القشة التي ستقصم ظهر البعير. وذلك لأنه يؤكد جشع الإنسان وأنانيته إتجاه الطبيعة التي خلقها الله جميلة غنية موفورة النعم، إذاً فالتوازن البيئي الطبيعي في إختلال يوماً بعد يوم.

والكويت لايمكن فصلها عن محيطها الإقليمي أو العالمي– سواءً سياسياً أو إقتصادياً أو بيئياً، وهذا موضوع له شأنه الخاص. ولكن من الضروري استيعاب حقيقة أن الكويت شحيحة المصادر الطبيعية أصلاً، صغيرة المساحة سريعة التطور العمراني والصناعي، ومليئة بعمالة أقل مايقال عنها أن أكثرها لن يهمها تدهور بيئة بلد ليس لهم ويعتبرونه ورشة عمل فقط، ناهيك عن وعيهم بألف باء البيئة والمحافظة عليها، وذلك بأسباب كونها بلداً ناشئاً، وعلى هذا الأساس يمكن تصور الأهمية القصوى جداً جداً للمحافظة على البيئة.

خذ على سبيل المثال، بالإضافة إلى رقعة الأرض المحدودة، أنها تطل على بحر صغير هو جزء من خليج يعتبر بحيرة ضحلة وتكاد أن تكون مغلقة، وترمى فيها النفايات من كل حدب وصوب، وزد على ذلك ازدياد انتشار وسعة مكامن النفط التي تتحول من بعد استخراج النفط إلى تجاويف في باطن الأرض، وانظر الى التزايد المضطرد للسيارات ووسائط النقل ومعدات الصناعة ومتطلبات الإعمار وحجم المخلفات والنفايات بأنواعها، ومربط الفرس هنا كما يقولون هو أن لاننظر إلى الآثار والنتائج في هذا اليوم– إلا إذا كانت الكويت مؤقتة، بل ماذا سيكون عليه الحال بعد خمسين سنة أو مائة أو خمسة قرون، وهل هناك كويت ثانية يمكن أن نرحل إليها أو أحفادنا فيما بعد! هذا هو السؤال الملح.

إذاً ماهو تقييمك للوضع البيئي للكويت؟

إن الوضع البيئي إذا لم أبالغ القول بأنه لايبشر بالخير فإنه على الأقل يمر بمنعطف حرج إذا لم نشمر السواعد ونسخر الإمكانات لتدارك الأمور التي بدأت تستفحل، وهذا القول مبني على قاعدتين أساسيتين، عند تقييمنا للوضع البيئي، لايمكن أن نحيد عنهما، أولهما: أنه ليس بالأهمية الخطط والاشتراطات والقوانين وإنما بمدى صرامتها ومدى فعاليتها ومدى تنفيذ تطبيقها، وإذا ما عرفنا كيف تجري الأمور الأخرى وقسنا عليها فإن مايتعلق بالأمور البيئية لابد وأن تكون متراخية، وثانيهما: أن الرصد والكشف والمدروس أيضاً يجب أن يكون سبّاقاً لئلا تستفحل الأمور ويكون من الاستحالة معالجتها، أي أن العبرة تكون في الوقاية وليس في العلاج.■

المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة

يشكل المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وعضوية كل من:

- وزير الصحة.
- وزير التخطيط.
- وزير النفط.
- رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.
- وزير التجارة والصناعة.
- وزير المواصلات.
- رئيس المجلس البلدي.
- مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية.

كما تضم عضوية المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة كل من:

- د. أحمد يوسف مشاري الروضان.
- د. ضاري ناصر محمد العجمي.
- د. عبدالرحمن عبد الله العوضي.

وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

﴿ البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام!!!

﴿ الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!!

﴿ حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة !!!

الباحث / حمد مرعي

■ الإساءة الى البيئة.. والتسبب في تلوثها.. لم تعد مسؤولية الدول والحكومات والجمعيات والمؤسسات المعنية.. كلٌ على انفراد.. وإنما هي «مسؤولية جماعية».. ينبغي أن تكون «ملزمة».. ولها «ضوابط» و«روادع» أخلاقية و«سلوكية» من جانب الأطراف التي أشرنا إليها جميعاً.. فالحفاظ على البيئة.. وتوازنها الحيوي.. و.. تقليص «مساحة» و«نسبة» التلوث.. يحتاج الى جهود علمية.. وتكنولوجية.. وإعلامية.. ودعائية.. وأخلاقية.. ولهذا يمكن التنسيق بين الجهات والمؤسسات ذات الصلة بهذه القضية.. لإنقاذ البيئة من «عبث» الإنسان / الفرد و.. «عبث» الدول والحكومات على الأقل لتقليص نسبة التلوث وحماية الانسان الذي من حقه تنسم الهواء النقي... خاصة بعدما تعرضت آبار النفط للاحتراق نتيجة الغزو العراقي للكويت وما آل إليه حال البيئة في بلدنا وماحوله..

فكيف يمكن أن تتكاتف الأيدي من أجل بيئة سليمة خالية من التلوث.

وقد التقينا الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي / رئيس مجلس ادارة ومدير عام الهيئة العامة للبيئة حول قضايا البيئة وكيفية حمايتها من التلوث وكان هذا الحوار حول مدى تاثر الكويت وما جاورها بغزو العراق وحرب التحرير وما هي الحالة الحقيقية بعد ٦ سنوات من التحرير وهل هناك تحسن؟ وعلى ضوء الحقائق الحالية من:-

أ- صب النفط في مياه الخليج وحرق آبار النفط.

ب- بحيرات الزيت تلوث جوي وجوفي مائي.

جـ- الأسلحة المستخدمة تاثيراتها ومخلفاتها.

لم يتوقف التأثير البيئي الناتج عن غزو العراق للكويت عند حد حيث كانوا قد اتبعوا استراتيجية الإبادة البيئية عن طريق الضخ المتعمد للنفط الثقيل في مياه الخليج مكونة بقعة نفطية بلغ طولها حوالي ٦٠ ميلاً وقدرت كمية النفط في ذلك الوقت بـ (١١ مليون برميل) وقد شكل ذلك خطراً حقيقياً على الأحياء البحرية والطيور وأدى الى تدهور بيئات الشعب المرجانية وكذلك المحيط البيئي للانسان.

كما أن التلوث الناجم عن حرق آبار النفط الكويتية لايقل فظاعة وخطراً سواء من حيث المساحة التي شملها حيث طال العديد من البلدان أو من

الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي

ناحية الاضرار التي ألحقها بالبيئة وبصحة الانسان في منطقة الخليج فعملية احتراق النفط دفعت الى الغلاف الجوي كمية كبيرة من الدخان تقدر بحوالي (٣٠-٦٠) الف طن في اليوم بالاضافة الى المواد السامة التي تشكل خطراً مباشراً على صحة الانسان والموارد الزراعية والنباتية والحيوانية والثروة السمكية، وتسببت عملية حرق آبار النفط في تكوين البرك والبحيرات النفطية التي قدر عددها بحوالي ٣٠٠ بركة وبحيرة تحتوي حوالي ٢٠ مليون برميل من النفط وقد غطت البرك النفطية حوالي ٢٠٪ من مساحة الكويت وتسببت في تلوث ما يقارب ٥٠ كم من الاراضي.

وتؤكد بعض الدراسات في المجال البيئي ان تلوث النباتات بالنفط يؤدي الى التقليل من قدرتها على النمو والانتاج كما لوحظ فقدان بعض النباتات القدرة على إنتاج البذور. كما أن هناك نتائج بعيدة المدى غير معروفة حتى الآن بشكل كامل وتخضع الان للدراسات والاختبارات العملية.

ما هي نظرتكم ومدى الجدية في تطبيق القوانين الخاصة باستخدام وقود السيارات الخالي من الرصاص وأدخنة عادم السيارات وخاصة مع استخدام التكييف بالسيارات؟

ان نسب التلوث في الاجواء الكويتية الناتجة عن عوادم السيارات لاتشكل أي خطورة في الوقت الحالي وهناك اكثر من دراسة في مجال تلوث الهواء الناجم من عوادم المركبات تتعلق بقياس نسبة تركيز ملوثات الهواء الناجمة من عوادم السيارات العاملة بوقود البنزين.. وكذلك هناك دراسة اخرى بشأن قياس نسبة تركيز الدخان المنبعث من عوادم الباصات والشاحنات المسيرة بوقود الديزل.. كما تقوم الهيئة العامة للبيئة بمراقبة مستمرة للملوثات الهواء الجوي التي من ضمنها الملوثات الناجمة عن حركة المرور حيث يوجد ست محطات مراقبة موزعة على طول البلاد وعرضها تقوم بأخذ قياس تركيز ملوثات الهواء الجوي بصورة مستمرة وتعطي القرارات كل خمس دقائق.. كما أن الهيئة العامة للبيئة كانت قد أوصت بانتاج بنزين خال من الرصاص يهدف الحد من انتشاره في الهواء الجوي كما يقترح تركيب وحدة تحكم في انبعاث عوادم السيارات وبالاخص الاكاسيد النتروجينية والابخرة الهيدركربونية.

نرى كثيراً من الورش تتخلص من مخلفاتها من مواد وزيوت بإلقائها في المجاري... ما الإجراء الذي تتخذونه بصفتكم مسؤولون عن حماية البيئة في مثل هذه الحالات؟

ان هذه القضية من القضايا الهامة والتي تعطيها الهيئة الكثير من الاهتمام حيث تسعى وبالتعاون مع الجهات المعنية لوضع أفضل الوسائل للتخلص من مخلفات الزيوت وهناك الان مصنعاً لإعادة تأهيل واستخدام الزيوت مرة ثانية ونظراً لأن طاقة المصنع محدودة مقارنة بكميات الزيوت المتجمعة فإنه يتم تخزينها لحين التصرف فيها.

ما مدى فعالية اشراف الهيئة على المنشآت بدءاً من إنشائها ومن ثم رصد ما قد تنتجه من ملوثات «أي من بداية تقديم دراسة الجدوى».. وما هو دور الهيئة في اختيار مناطق المنشآت الصناعية وتحديد المنشآت الملوثة ودرجات تلوثها؟

تضع الهيئة النظم والاشتراطات الواجب توافرها عند تحديد الموقع أو انشاء او استخدام او إزالة أي منشأة او انتاج مواد او القيام بأية عمليات أو أي نشاط قد يؤدي الى تلوث البيئة وتشترط الهيئة عمل وتنفيذ دراسات المردود البيئي للمشاريع التنموية **ويجب ان يراعى في هذه الدراسات مايلي:-**

اي اثر بيئي على التجمعات السكنية وكذلك اي اثر بيئي على النظم الايكولوجية للمناطق الواقعة تحت تأثير المشروع، واي تدهور محتمل في الخصائص الجمالية أو العلمية أو أي خصائص بيئية أخرى... واي تهديد للتوازن البيئي والكائنات الحية واي زيادة في الطلب على الموارد الطبيعية خاصة الشحيحة منها واي تأثير بيئي تراكمي يمكن حدوثه نتيجة للأنشطة الحالية أو نشاطات تراكمية مستقبلية. اي تأثير بيئي على منطقة أو مكان أو مبنى له أهمية جمالية أو أثرية او معمارية او ثقافية او تاريخية او علمية او اجتماعية او قيمة خاصة اخرى بالنسبة للحاضر او الاجيال القادمة.

ما مدى تعاون الجهات الرسمية الاخرى مثل « وزارة التجارة- بلدية الكويت- وزارة الصناعة- ادارة الشعيبة والشركات النفطية» مع الهيئة؟

هناك تعاون مثمر وبناء بين الهيئة وكل من وزارة التجارة وبلدية الكويت ووزارة الصناعة والشركات النفطية والهيئة العامة للصناعة خاصة ان جميع الجهات المذكورة ممثلة سواء في عضوية المجلس الأعلى للهيئة وكذلك مجلس الادارة والجميع يعمل لهدف واحد هو حماية البيئة في الكويت والمحافظة عليها.

كلمة اخيرة للقارىء عبر مجلة اسرتي:

انتهز هذه الفرصة لمناشدة كل رب اسرة العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها وان يكونوا القدوة الصالحة لأبنائهم وان نبدأ بأنفسنا ومن نعول فكلنا راع وكلنا مسؤول عن رعيته، وحماية البيئة هي مسؤولية الجميع سواء المواطنين أو المقيمين.

سطور الديرة

«يا بوسالم عطنا سلاح»

بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥، كنت اقضي الصيف مع اسرتي في مصيف حمانا الجميل في لبنان والذي كان ولا يزال يرتاده المصطافون الكويتيون ناشدين للراحة والهدوء، واتذكر في ذلك اليوم العصيب الذي تبدل فيه شعور الراحة والطمانينة بشعور القلق والتوتر كنت شابا صغيرا ولكن اعي تماما ما يدور حولي واستمع الى الاخبار واقرأ الصحف انما يشدني اكثر قراءة مجلة «السندباد» و«سمير» وكالعادة اليومية اذهب مع والدي الذي عودني منذ الصغر على مخالطة مجالس الرجال، فاذهب معه الى (مقهى العرب) في بلدة حمانا وهو ملتقى الكويتيين اليومي في الصباح وبعد الظهر والمساء، ولكن اعتدت الذهاب معه صباحا، وعندما يجتمع الحضور يتخلل احاديثهم طابع المرح و«سوالف» ايام الغوص والسفر حيث كان من بينهم اعداد كبيرة من (النواخذة) كما يمارس الحاضرون لعب الورق (كوت بوستة) ولعبة «الدامة» التي جلبوها معهم من الكويت، ففي صباح ذلك اليوم، ذهبنا الى المقهى، ولم يكن الوضع طبيعيا فقبل الوصول الى المقهى بوقت قصير سمعت صوت مذيع اذاعة الكويت ينبعث للمرة الاولى من المقهى ولم نكن قد اعتدنا على سماع صوت المذياع في المقهى لعدم وجوده اصلا، فالمذياع كان قد حصل عليه احد رواد المقهى من الكويتيين، عندما اقتربت اكثر مع والدي لاح لنا الوجوم والاسى الذي خيم على وجوه رواد المقهى، وكان المذيع قد انتهى للتو من الرد على اكاذيب عبدالكريم قاسم الواهية، وكان عدد المتواجدين في المقهى على غير الايام المعتادة، حيث لا يصل عددهم الى العشرين، انما في ذلك اليوم فقد جاوز الخمسين اضافة الى اعداد اخرى شدها التجمع ووقفت عند باب المقهى وبدا الانفعال والصخب والغضب واضحة على الرواد، وكنت في هذه اللحظة منبهرا وعلمت ان شيئا ما حدث في الكويت وادركت بعد برهة ان عبدالكريم قاسم يهدد باحتلال الكويت، واحاديث وتعليقات الرواد المسموعة يتردد صداها بصوت عال وما سمعته: (سوّاها عبدالكريم قاسم).. (خلاص مالنا قعده.. الردة باجر).. (الشيخ عبدالله السالم.. طلب قوات من لندن).. (لازم انرد للكويت.. الوطن بحاجة لنا).. (يقولون جمال عبدالناصر يبي يدز قوات حق الكويت) الى اخر ما هنالك من التعليقات والتكهنات التي تنبعث من كل ركن وصوب من المقهى، وفي ظل هذا الجو المكهرب حمل احد الرواد بيانا قام بقراءته بصوت عال وموجه للشيخ عبدالله السالم طيب الله ثراه للتعبير عن رفض الكويتيين المتواجدين في بلدة حمانا لتهديدات عبدالكريم قاسم وان جميعهم وضعوا انفسهم واموالهم في خدمة الكويت، وبدا جميع المتواجدين ابتداء من كبار السن بالتوقيع على البيان.. جاء دوري واردت ان اوقع معهم فخاطبني حامل البيان بانفعال: اي صف؟ فقلت: ثاني متوسط. فقال: زين.. وقع تحت، واضاف: عفية عليك.

هذا بالنسبة للكويتيين المتواجدين في لبنان انذاك، اما الوضع في داخل الكويت فكان مختلفا تماما، فمع لهيب الصيف ارتفع شعور الحماس الوطني لدى المواطنين وانطلقت مظاهرات صاخبة تنديدا بتصريحات عبدالكريم قاسم الواهية، فكانت عبارة (يا بوسالم عطنا سلاح) يرددها كل كويتي للذود عن حمى الوطن.. وصاحب جموع المتظاهرين اندفاع شديد بالتوجه الى قصر السيف فاطل عليهم المغفور له الشيخ عبدالله السالم، وخاطب ابناءه المواطنين بحنانه الابوي وهدأ من انفعالهم وشكرهم على روحهم الوطنية العالية مؤكدا لهم بان الكويت ستتخذ جميع الوسائل للذود عن حماها وكيانها واستقلالها.

وتم فتح مراكز في المدارس لتدريب الكويتيين على حمل السلاح ووصل لواءان مدرعان من المملكة العربية السعودية الشقيقة بوقت قياسي واتخذا مواقعهما الدفاعية عند حدودنا الشمالية ووصلت تباعا القوات البريطانية والعربية.. الى ان تراجع عبدالكريم قاسم خوفا وجزعا.. واتذكر ما قاله (هسة موحجي اللي جايينه.. ما اتفقنا على هيچي).

الصورتان المنشورتان اليوم من اهداء الاخ الكريم حمد محمد المرعي وهما من تصويره بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٥ للمظاهرات الصاخبة التي قام بها المواطنون تعبيرا عن تاييدهم للكويت والتنديد بتهديدات عبدالكريم قاسم وبالمناسبة الصور التي التقطها الاخ حمد المرعي بكاميرته الصغيرة التي يقول انها من نوع «بوكس» وثمنها ٢٠ روبية نحو ثلاثة دنانير.. وما زالت صالحة للاستعمال.

عادل محمد العبدالمغني

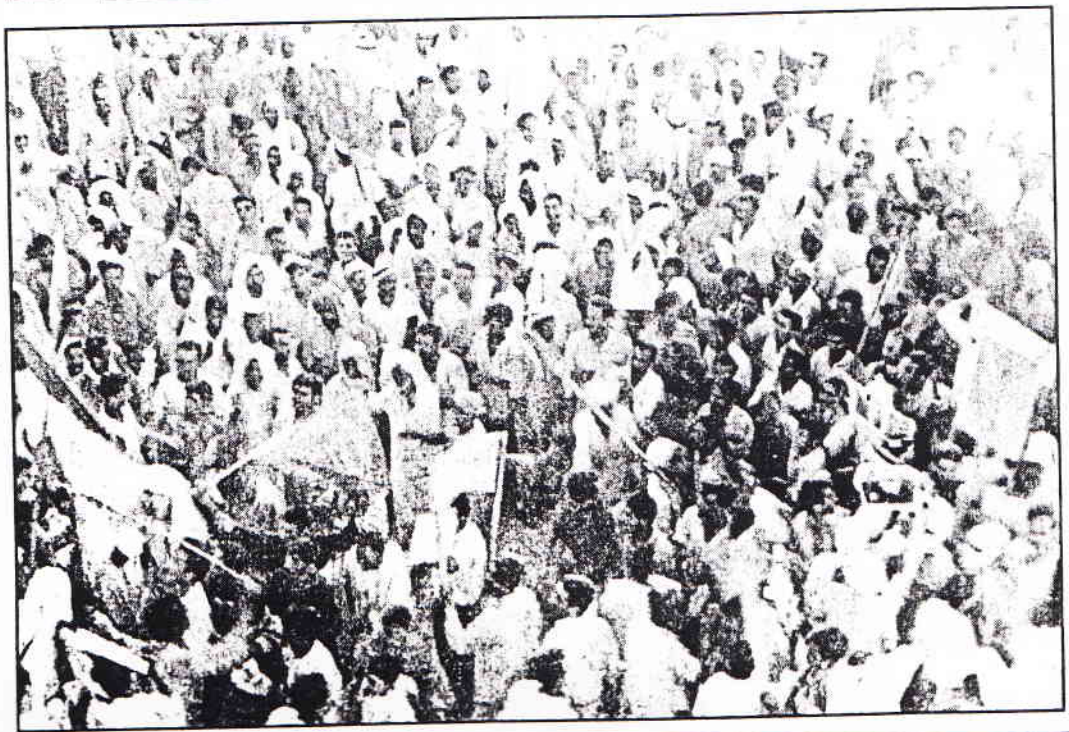

سور الديرة

مقهى سلطان

في حلقات سابقة من «سور الديرة» تحدثنا عن المقاهي القديمة في الكويت وجاء ذكرمقهى «ابو ناشي» كاول مقهى عرف في تاريخ الكويت، وكان له الطابع الرسمي الذي يختلف عن اي مقهى اخر، فرواده من الشيوخ وكبار التجار.

وكانت تتم في هذا المقهى بالماضي المباحثات الرسمية والسياسية وكذلك عقد الصفقات التجارية، ويقدم المقهى في بداياته الاولى لزبائنه القهوة والشاي فقط وذلك للمحافظة علي طابعه الرسمي. كما جاء الذكر في الحلقات السابقة عن «مقهى عبدالرحمن» ويعتبر رواده من نواخذة الغوص ويقدم بالاضافة الى الشاي والقهوة، (القدو) وكان يسمع على مسافة بعيدة من القهوة «تبربر القداوه» (جمع القدوه) و«القداوه» هي بمثابة الارجيلة ولكن مع اختلاف الشكل، وتحدثنا كذلك عن قهوة «البرازيلية» التي تقع عند مدخل «سوق الزل» في الناحية الجنوبية وعرفت بهذا الاسم لانها اول مقهى في الكويت تدخل البن البرازيلي منذ بداية الثلاثينات. حلقة اليوم تتضمن بعض المعلومات عن «مقهى سلطان» في منطقة الصالحية بمدينة الكويت القديمة، وكذلك صورة قديمة لبعض رواد المقهى ويعود تاريخها الى ١٩٥٤/٩/١٢. وتفضل باهدائها للزاوية الاخ الكريم حمد محمد المرعي وله الشكر والتقدير. وذكر لي الاخ حمد المرعي بعض المعلومات عن هذا المقهى وكذلك تحديد موقعه وبعض المعالم التي كانت تحيط به انذاك والتي لا يزال يتذكرها رغم مضي فترة طويلة جاوزت الاربعين عاما. اما بالنسبة لموقع المقهى، فانه يقع في ساحة خلف بلدية الكويت القديمة وتعرف هذه الساحة (جازخانه) نظرا لوجود محلات فيها لبيع (الكيروسين) الذي كان يجلب في (تنكات) من مصفاة عبادان آنذاك، ويقع بالقرب من هذه الساحة مسجد الغربللي وورش لتصليح السيارات وتقع في طرف الساحة مدرسة المرحوم «ملا الخنيني» ويجاور هذه الساحة من الناحية الجنوبية قصر نايف ونادي المعلمين، فمقهى سلطان كان يقع في هذه الساحة وعرف بهذا الاسم من صاحبه الذي اسمه سلطان ويقوم بخدمة الزبائن بنفسه.

الصورة، تضم مجموعة من رجالات اهل الكويت من رواد هذا المقهى في الماضي (من اليمين): المرحوم براك عبدالمحسن العجيل، المرحوم محمد حمد المرعي،المرحوم منصور عبدالله الغانم اما الذي يبدو واقفا في الخلف فهو سلطان صاحب المقهى وتاريخ التقاط الصورة كما ذكرنا انفا هو في ١٩٥٤/٩/١٢ والشكر والتقدير للاخ حمد محمد المرعي على الاهداء.

عادل محمد العبدالمغني

سور الديرة

شهادة تصريح حمل سلاح عمرها ٥٣ عاما

نواخذة السفر الشراعي في ماضي الكويت الذين وصلوا باشرعة سفنهم عبر المحيط الى الشواطئ المترامية في شبه القارة الهندية والاخرى المطلة على البر الافريقي، تعودوا في معظم الحالات حمل اسلحة من البنادق والمسدسات للمحافظة على ارواحهم وسلامة البضائع التجارية التي تحملها سفنهم، لسبب ان مياه اعالي البحار المفتوحة وحتى مياه الخليج العربي شهدت حالات قرصنة بحرية كان يقوم بها قراصنة محترفون، ويروي لنا التاريخ حالات قرصنة وسلب ونهب للبضائع التي كانت تحملها سفن الشراع الكويتية والاخرى من دول الخليج العربي، فكان اشهر قراصنة القرن الماضي (ارحمة بن جابر) وهو منشق عن جماعة الجلاهمة وكون له اسطولا حربيا من السفن ضم اكثر من ٢٠ سفينة كبيرة مجهزة بالمدافع والاسلحة القتالية وتعمل تلك السفن تحت اوامره ورايته، واخذ يجوب مياه الخليج العربي وبحر العرب ومياه المحيط الهندي للاستيلاء على البضائع والاموال التي تحملها السفن التجارية، الامر الذي ادى الى شكوى (النواخذة) واصحاب السفن ومرتادي البحر فطالبوا دولهم بالحماية من شر القرصان المتمرد (ارحمة بن جابر) مما ادى الى اتصالات مع السلطات البريطانية التي تجاهلت البلاغات المتكررة، لسبب ان (ارحمة بن جابر) كان لا يشكل خطرا على السفن التي كانت تحمل التاج البريطاني، وسبب آخر هو: عدم تواجدها الفعلي في عقد اتفاقيات مع دول المنطقة، وسبب آخر ايضا لضرب قوة القواسم البحرية بواسطة تحرشات القرصان المتمرد، ولكن لم يستمر الحال هكذا دون رادع، ففي حوالي عام ١٨٢٥، عقدت العزم السلطات البحرينية بمساعدة قوة بحرية كويتية لانهاء امر القرصان المتمرد (ارحمة بن جابر) والقبض عليه لمحاكمته وتم بالفعل محاصرة اسطوله الحربي واشتد القتال بين الطرفين الا ان (ارحمة بن جابر) ابدى استبسالا ومقاومة واخذ بالدفاع بما امتلك من قوة واسلحة دفاعية ثقيلة فاشتد وطيس المعركة البحرية وتم طلب قوات اضافية وسفن امداد من البحرين لتضييق الخناق على سفن (القرصان) المتمرد وتم التراشق بالمدفعية واخذت النيران تشتعل وتلتهم سفن (ارحمة بن جابر) الواحدة تلو الاخرى وكان مصيرها الغرق تباعا ولم يتبق سوى سفينة القرصان الذي بالفعل تمت محاصرته من كل صوب فهو مطلوب القبض عليه حيا لتسليمه للعدالة لمحاكمته، فتيقن تماما ان لا مجال للهرب، فجميع سفنه قد اشتعلت بها النيران وغرقت في البحر، وكانت سفينة (ارحمة بن جابر) يحتوي مخزنها على كمية هائلة من (الديناميت) ففكر في الانتحار دون الوقوع بالاسر، فاخذ لفافة من القماش واشعلها وقذف بها الى مخزن (الديناميت) وما هي الا لحظة واحدة حتى اصبحت السفينة كتلة مشتعلة متطايرة في الهواء، واحدث الانفجار دويا هائلا اضطربت من خلاله السفن المحاصرة له، ولم يتبق اي اثر لسفينة (ارحمة بن جابر) القرصان المتمرد، وهكذا كانت نهاية اشهر قرصان في منطقة الخليج العربي هدد مصالح حكومات دول المنطقة التجارية.

اما الوثيقة المنشورة في حلقة اليوم فهي من اهداء الاخ حمد محمد المرعي وهي تصريح صادر عن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت عام ١٩٤٤، للنوخذة المرحوم منصور احمد الخرافي لحمل عدد من قطع السلاح على ظهر (البوم سمحان) دفاعا عن النفس من اعمال القرصنة البحرية وفيما يلي الترجمة الحرفية للتصريح:

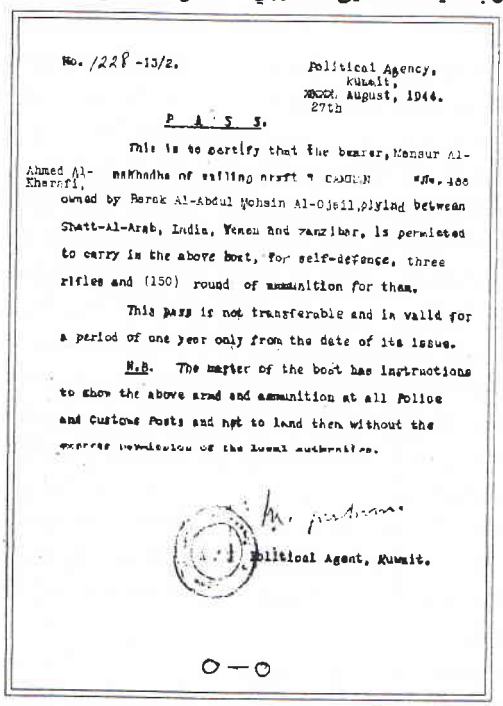

No. /228 -13/2.

Political Agency,
Kuwait,
August, 1944.
27th

P A S S.

This is to certify that the bearer, Mansur Al-Ahmed Al-Kharrafi, nakhodha of sailing craft "BADRAN" No. 488 owned by Barak Al-Abdul Mohsin Al-Ojeil, plying between Shatt-Al-Arab, India, Yemen and Zanzibar, is permitted to carry in the above boat, for self-defence, three rifles and (150) round of ammunition for them.

This pass is not transferable and is valid for a period of one year only from the date of its issue.

N.B. The master of the boat has instructions to show the above arms and ammunition at all Police and Customs Posts and not to land them without the express permission of the local authorities.

Political Agent, Kuwait.

O — O

المعتمد السياسي
الكويت
٢٧ اغسطس ١٩٤٤
تصريح رقم ١٢٢٨/٣/٢

هذا لابلاغ حامله النوخذة منصور احمد الخرافي على (البوم سمحان) رقم ٤٠٠ المملوك للسيد براك عبدالمحسن العجيل والمبحرين الى شط العرب - الهند - اليمن - وزنجبار - بالسماح له بأن يحمل على ظهر البوم للدفاع عن النفس ثلاث بنادق و١٥٠ طلقة ذخيرة، كما هذا التصريح ليس للمبادلة ومدة صلاحيته سنة واحدة من تاريخ اصداره، وللملاحظة فان سيد البوم (النوخذة) عليه من الاوامر لابراز البنادق والرصاص الى مراكز الشرطة ومراكز الجمارك ولا يحق له انزالها الى البر دون موافقة السلطات المختصة.

التوقيع
المعتمد السياسي - الكويت

* * *

وفي الختام الشكر والتقدير للاخ حمد محمد المرعي الذي زودني بنسخة من التصريح المنشور اليوم ومن المفارقات والمصادفات التي تتكرر معي دائما، ان التصريح يخص والد زميلنا المستشار طلال منصور الخرافي، والذي حجرته تجاور حجرتي في العمل فعندما زودته بنسخة من التصريح تفاجأ به وقال شممت من خلاله رائحة المرحوم والدي الذي فارقني منذ سنين طويلة.

عادل محمد العبدالمغني

القبس
الثلاثاء ١٩٩٨/٤/٢١ - العدد ٨٩١٩

حكومة بلا امرأة

بقلم: حمد محمد المرعي

كنا نتوقع، كما توقع الكثيرون، مشاركة المرأة في هذه الحكومة، خصوصا بعد ان خذلنا مجلس الامة الكويتي، (ولا نعرف اذا كان ذلك بأسباب كونه كويتيا وليس كويتية او لكونه مجلس امة وليس مجلس تعدد الحريم) وذلك في احقاقها (ولا نقول اعطائها) حقها في الانتخاب والترشيح اللذين حفظهما لها الدستور. وحيث اننا لا نستغرب لمجلس كهذا ان لا يرتقي بتفكيره ومسؤولياته بدل ان يهدر معظم وقته وطاقات البلد واموالها على مسائل هامشية لا تشبع ولا تغني من جوع، الا اننا لنستغرب من الحكومة، حين حانت لها الفرصة لوضع النقاط على الحروف، وبخاصة بعد تلك الزوابع والعواصف المفتعلة والتي تحقق عن طريقها تغيير بالحكومة السابقة.. ان تساير الامور وتتهيب المواجهات.

والان وقد بدأ التكوين الوزاري الجديد يتولى مسؤولياته، فانه من الضروري النظر لبعض الامور بجدية وتجنب حالات عدم الاستقرار او الاسترخاء او التهميش لما لا يجب ان يهمش، فالوضع والوقت والاحوال كافة ضدنا وليست معنا، سواء كان ذلك سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او حتى امنيا. ونحن هنا لا نحاول تصفيف الكلام او بناء القوافي، ولكن نود ان نحدد وبالذات ما حدث لوزارة الصحة وكل من وزارتي التربية ووزارة التعليم العالي في التشكيل الحكومي الجديد. فحين كانت ووزارة الصحة خالية من وزير دائم لفترة لم تكن بالقصيرة، وكانت كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي يرأسها وزير لم يتهيأ له ان يعرف مدى اقامته فيها، حيث كانت الوزارة وكما يعرف الجميع او يردد تصريحا او تلميحا، خلال العامين الماضيين شبه مؤقتة وشبه مشلولة قبل عودة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، عافاه الله، من رحلة العلاج الطويلة.

انه لمن المنطقي ان يستنتج ان ما حدث قد لا يكون الا دليلا على الاهتمام من عدمه لاهم ثلاثة مرافق تتصل بما هو من اهم الخدمات، ان لم تكن اهمها اطلاقا، حيث انها تتعلق بالامور الصحية والتربوية والتعليمية (وبأي ترتيب تشاء). فان كان الامر كذلك، فان هذا لا يؤكد الا احد امرين لا ثالث لهما: اما ان يكون نتيجة تلخبط الاولويات (ونرجو ان نكون على خطأ هنا لانه لامر مفجع بعد كل هذه الاعوام والظروف التي مررنا بها). او ان يكون نتيجة «خربطة» المفاهيم وان الجميع مقتنع ومستكف بانه بالشعارات يمكن خلق مجتمع معافى وان التشدق بالانجازات، غير الملموسة او حتى المحسوسة، ما هي الا من دلالات المجتمع المتربي والمتعلم. وفي كل الاحوال، فالمحصلة النهائية لا يمكن الا ان تنعكس على مدى مصداقية هكذا اسلوب في التعامل مع المهام ذات الاهمية.

ولهذا، وحيث ان الوقت (والى الان فقط) ليس متأخرا، بدليل ان السلطة نفسها قد اخذت حيطتها بوضع اثنتين من تلك الوزارات الثلاث تحت رعاية وزير بالوكالة (التربية والتعليم العالي)، وحتى لا يكون الحال من المحال وتتسرب ضالة بعض التوجهات ذات الافاق الضيقة، ولئلا تتمكن بعض الفئات من تكوين مخطط لا ترى السلطة منه مخرجا غير المساومة وتكوين التحالفات الهشة التي لا يمكن الا ان تنحدر بالبلاد من سيئ الى اسوأ، او بقول اخر حتى لا تميّع الامور اكثر مما هي مائعة ولئلا تهمش اكثر مما هي مهمشة، فعليه ان الوقت قد حان لاتخاذ القرار الجاد. وان لا يتخذ مثل هكذا قرار الا باسلوب ونمط مغاير لما هو متبع والانفكاك عما عُوِّدنا عليه من نهج في تخريج مثل هذه القرارات في كذا وكذا حالات. فكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مناط بها تهيئة اجيال الكويت الناشئة.

ولولا ان حظيت كل من تلك الوزارتين بوكيلين من ذوي الكفاءة والقدرة على تحمل الاعباء الملقاة عليهما وتقديرهما بالفعل لا بالقول للمسؤوليات والمهام المناطة بهما، لقلنا على جيلنا الناشئ الف سلام. فاللعب او الاستهانة بمستقبل هذه الاجيال يعتبر من المحرمات الشرعية وتعد جريمة وطنية ليس بعدها من جريمة. ويجب ان لا تنال هذه الاجيال ما نالها من مساس بمواردها الاقتصادية المستقبلية. وذلك كما حصل لصندوق الاجيال القادمة الذي اصبح اسما اكثر مما هو مسمى، او كما يحصل من استنزاف للثروات ارضاء لجشع البعض او ما هناك من اخطاء سياسية واجتماعية واقتصادية والاصرارعلى تغييب الحكمة الفطرية، مما ادى الى ان تكون البلاد كما هي الان: ترضخ تحت معاول الهدم وفؤوس الخراب.

وحيث ان الامر ليس متأخرا وكل من وزارتي التربية والتعليم العالي مازالتا شاغرتين، فلماذا لا تسلم حقيبتهما لامرأة من ذوات الكفاءة والاختصاص والمقدرة؟ ومع ان هناك العديدات ممن تتوافر لديهن هذه الصفات، الا انه لا يغيب عن البال شخص الاستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح. هذا اذا كان لديها الاستعداد لاكمال مسيرتها في الانجاز وخدمة بلدها العزيز كما كانت دوما وكما عودتنا عليه. ونحن على يقين بان توزير مثل هذه الطاقة وهذا العقل المتفتح مقرونا بالكفاءة والشخصية لهو مكسب ايما مكسب وخاصة لوزارتي التربية والتعليم العالي.

وللحديث صلة.

نزاهة القضاء ونزاهة القبس

بقلم: حمد محمد المرعي

نزاهة القضاء وعدالته اصبحتا مقولة حق يراد بها باطل. هذا ما قد يستشفه الكثيرون بعد ما حدث مؤخرا لجريدة «القبس» الغراء والفاضل السيد رئيس تحريرها محمد جاسم الصقر. فالامر لمن يقرأ بين السطور لا يتعلق بنزاهة القضاء البتة.. فالقضاء ليس باجراءاته ونياته وإنما بتوجهاته وتدبيراته. لأن القضاء يعتمد بشكل اساسي على آليات ومحددات من وضع الانسان هي ما نسميها بـ «القوانين».

واننا مثل الكثيرين غيرنا لنستغرب اشد الاستغراب حينما تجلجل وسائل اعلامنا الرسمية وغير الرسمية ليلا نهارا لما يحدث في بلاد الدكتاتوريات بما يتعلق بحرية الصحافة والرأي والصحافة الموجهة والصحافة المقيدة او المراقبة، في حين يحدث في عقر دارنا، الكويت، ايقاف صدور صحيفة لها مواقفها المشرفة في الوطنية والولاء، وسجن رئيس تحريرها، وهو الرجل الوطني المثابر والنزيه. وعلى ماذا كان ذلك؟ كان بسبب جزئية او فقرة، كتبت في صفحة مغمورة مدفونة بين طيات صحيفة «القبس» العملاقة، والتي لا نظن ان مغزاها يغيب عن فطنة قراء «القبس»، وبعد هذا وذاك ندّعي بكويت الحريات وكويت الديموقراطيات وكويت تعدد الآراء واحترامها.. وكويت نزاهة القضاء بآلياته وتفسيراته المثقلة. ونتساءل: ماذا كان سيحدث لو ان شيئا اخطر من هذا نشر في الصحافة؟ لربما ستقوم على اثره الدنيا ولن تقعد.

لقد توخينا ان تكون الكويت بعد التحرير لابسة حلة جديدة زاهية وبعقلية متفتحة ونهج جديد عنوانه الحرية والديموقراطية، لا ينشد في توجهاته تسييل الدماء وشعارات زائفة لا يمثلها الواقع القومي وحتى لكأنه «وزار مهري» بألوانه غير المتناسقة. فأين منا عن اللون الازرق لون البحر الذي نشأنا منه وعليه، والابيض لون السلام والاستقرار الذي ننشده؟ بل لقد كان املنا بغير حدود بعد مؤتمر جدة في اكتوبر ١٩٩٠ في ان ترسخ اسس الديموقراطية والحريات العامة اكثر واكثر، على قاعدة صلبة تعتمد على الثوابت ولا تتأثر بالمتغيرات.

والا فكيف لنا تبرير ذلك التناقض الصارخ امام انفسنا وامام الغير، حين توقف جريدة وطنية كانت تمثل احد اعمدة تحرير الكويت باصدارها «القبس الدولي»، حينما كان شعب الكويت وحكومته مشتتين في بقاع العالم. وها هي «القبس» ما زالت على عهدها، مواصلة رسالتها بأمانة ووطنية في الحفاظ على ولائها لبلدها ورسالتها في دعم اسس الديموقراطية، وحرية الرأي المقدسة بنهجها الجريء الذي عهدناه منها. بل، كيف لنا في مواجهة انفسنا، والغير، بسجن رئيس تحرير كويتي معروف بمبادئه الجريئة وشجاعته في صموده تجاه كل ما يلوث الديموقراطية ويحتكر حرية الرأي، وبنزاهته الحقيقية في هذا وذاك، وليست المزيفة. وهو بالذات من حصل على الجائزة التقديرية من احدى كبريات مؤسسات حرية الرأي العالمية، ألا وهي «لجنة حماية الصحافيين». وإننا والكل ليستغرب كيف يمكن ان تقوم الكويت بالافتخار بشخصية كهذه لمواقفها وفي الوقت نفسه بسجنها لتلك المواقف نفسها؟! انها لسابقة خطيرة، ليس في بلادنا العزيزة بل وفي بلاد كثيرة ممن تأسست على المبادئ الدستورية، التي تعتبر صحفها صرحا من صروح البلاد الوطنية. ويكفي لـ «القبس» ورئيس تحريرها في هذا الموقف ان التاريخ سوف يسجل هذا ولن يغفر. ويكفي لـ «القبس» ورئيس تحريرها تلك المواقف التضامنية، من داخل الكويت وخارجها، ممن يقدسون الوطنية الحقيقية والمبادئ غير المزيفة.

وللحديث صلة..

عبداللطيف البحر.. ثلث قرن من الوفاء والتضحيات

بقلم: حمد محمد المرعي

«لو ان المسؤولية مورست كما مارسها بوخالد لنعمت الكويت ولما آلت الى ما هي اليه».

هكذا قال لي أحد الأصحاب اثر استقالة الأخ والصديق العزيز عبد اللطيف البحر من مركزه وكيلا لديوان سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء. واستطرد صاحبي قائلا «وهل يعقل أن يترك أحد مثل هذا المنصب في وقت تعودنا فيه على التشبث بالمناصب وتوريثها في بعض الأحيان. ولا منقذ إلا الإحالة إلى التقاعد أو إلى الدار الآخرة»؟.

أكثر من ثلث قرن وبحر بوخالد يموج في عطائه وفي وفائه وفي تواصله وفي تضحياته. وتجده وهو على رأس أكبر مؤسسة حساسة وحيوية وقراراتها مصيرية زامنها منذ بداياته قبل أكثر من ربع قرن وشارك في لبنات تأسيسها وبذل جهودًا مهنية وشخصية في تطويرها لتصل إلى ما وصلت إليه. ولم يكن ذلك سهلاً، فالأعمال المتلاطمة في مهنته ومركزه هي من النوع الفجائي في طبيعتها والمستمرّة بلا توقف في متابعاتها والمعقدة في تركيباتها من حيث معالجتها لأمور هي متصادمة ومتضاربة في ذاتها.

وذلك لكونها وظيفة التزامات ومتطلبات لا تتوقف، كما هي مهنة معالجة أزمات داخلية وخارجية من التي لا ترد كلمة «استرخاء» في قاموس أعمالها. كيف لا وهي التي لا ترتبط بالتوقيت المحلي للبلاد ولا حتى بتوقيت غرينتش العالمي؟. وبالحق والحقيقة فإذا ما كان يومنا ٢٤ ساعة فإن يوم بوخالد، حفظه الله، لا يمكن أن يقل عن ٢٨ ساعة لاستمرارية الأعمال وترابطها من جهة وتزاحمها من جهة أخرى وحجمها من جهة أخيرة.

أكثر من ثلث قرن كرّس نفسه للخدمة العامة بتفان وإخلاص نادرًا ما نجدهما في بعض أشخاص غيره من الذين يجنّدون مصالح البلاد لمآرب أخرى. وغنيّ عن القول فإن هذا الرجل لم يكن، ولن يكون بحاجة إلى مركز أو منصب حسّاس وشائك ناهيك عن وظيفة أو امتيازاتها بتنّينها المعروف. ولو انه كرّس نصف ذلك الزمن لأعماله ومصالحه الخاصة لكان ذلك من حقّه المشروع على نفسه وواجبه تجاه مصالحه.

ولكن ليس بوخالدنا هذا. الكونه من العملات النادرة التي بدأت في الإنقراض من بلادنا الصغيرة هذه؟

لقد جاء في وقت لا الدولة ولا مؤسساتها قد اكتمل نضوجها، وعاصرها في أوقات أقل ما يقال عنها تميّزها بالتطور السريع المطرد وافرازاته المرهقة الإجتماعية كانت أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها. وواصل مسيرته معها في أزمنة حملت معها انسجاماتها وتناقضاتها الداخلية والخارجية. فترة من الزمن لا يستهان بها تلاطمت فيها أمواج وعتيت فيها أعاصير قضاها هذا الرجل في خدمة بلاده بلا توانٍ ولا تردد. وبالطبع لم يكن ذلك بلا ثمن أو بلا مردود. فالمردود كان إنجازات متكاملة متلاحقة أما الثمن فبالتأكيد كان على حساب الراحة النفسية والصحة الجسمية. وها هو قد سلم المركز للغير بعد أن أدّى رسالته بل وزيادة بالتمام والكمال بعد أن شرّف المكان والزمان. وها هو كما وصل إلى ما وصل إليه مختارًا تركه مختارًا.. منزّهًا ومشرّفًا.

ومع هذا فلم يجد أحد في شخص وشخصية ذلك الإنسان إلا تلك الابتسامة اللطيفة والكلام الهادئ والجدية المتناهية في الإخلاص والحكمة في تدبير الأمور لهدف كان واضحًا يتميّز بالإنجاز المتكامل ولكن بالأسلوب الصحيح. وإن كان كذلك، فهل هي فطرته في الهدوء العنيف أو أنه العنف الهادئ. فلم يجده أحد يومًا إلا مرحبا بمطالبهم ومتابعتها شخصيًا بلا كلل، ولم يتوان لحظة عن توصيل مظالم الناس الى الجهات المسؤولة بلا ملل. ونقول ذلك بيقين من الواقع حيث ان الأمور في موقع مثل موقع بوخالد لم تكن لتجري وكأنها عسل ينساب صافيًا ولا يمكن أن تكون كذلك. ومع هذا وذاك، وعلى عكس كل التوقعات، أو بالأحرى ما يطيب للبعض من القياديين بمن يتخذ من زحمة العمل ذريعة، فلم نجده إلا وافيًا ومتواصلاً باستمرار في التزاماته الاجتماعية والأدبية وتراه وفي تزاوره ينشد أمور الغير بادئًا ولا ينتظر مبادرتهم بها. وكأنه في هذا الأب الحنون أو الأخ الودود أو الصديق الوفي للجميع. هكذا كان بوخالد ـ لا ولم يتوانَ في التفاني بعطائه، سواءً كان ذلك بما يمليه حكم وظيفته أو ما يستدعيه نبل شخصه. ولهذا كانت أعماله إنجازًا وإنجازاته تضحيات متواصلة بالوقت والجهد والراحة والصحة. ولكن لا الزمان ولا المكان يمكنهما من استهلاك طيبة وعملية مثل هذا الشخص الكريم.

وأخيرًا، لك عبداللطيف عبدالرحمن البحر، ومن الجميع، أطيب التمنيات ودوام السعادة في حلّك وترحالك. وها نحن والجميع يتطلع إن كان بالإمكان كتابة مذكراتك ولو بإيجاز.. لأن الحقبة التي عاصرتها بمركزك المرموق كانت حقبة هامة وحساسة في تاريخ هذه البلاد وتطورها. ومع هذا وذاك فإن تاريخك سوف يسجّل بأسطر ناصعة. ولك أن تعرف أن ما ورد هنا ليس تكريمًا وإنما كلمة طيبة لمناسبة طيبة.. أما التكريم في بلادنا العزيزة وحفاظًا على ثوابت التراث والتقاليد فلا يكون إلاّ للموتى أما الأحياء أطال الله في عمرك فلهم الله من غير عباده.

وختامًا فأستميحك المعذرة أن يأتي هذا ممن هم أصغر سنًا وأقل مركزًا وادنى درأية وخبرة. ولكنها مع هذا وذاك فهي الحقيقة لما أنتم عليه من إنسانية ونبل. فتقبّل هذا من أخ مخلص.

ومن الحضارة ما قَتَل

بقلم : حمد محمد المرعي

قانون الغاب، وما ادراك ما قانون الغاب، هو السائد في الحضارة الغربية، وهو المفهوم العام غير المرئي الذي يحدد قيم واخلاقيات تلك الحضارة، وانماطها ومقوماتها الكونية، والفظيع اذا ما كان في الامر من فظاعة، هو تسخيرها لكل الاساليب والوسائل والطرق - مشروعة كانت ام غير مشروعة - لتكسية اهدافها بحلّة مزرية، ولكن مزركشة بكل سبائك ونقوش الاخلاق والقيم السامية لم تبدأ تلك الحضارة بسرقة حضارات الغير وتجييرها باسمها. ولم تبدأ بغزوات الاسكندر الاكبر الطائشة او بالحروب الصليبية او بالاكتشافات الجغرافية او باحتكار ثروات الغير وجعلهم بشرا مضطهدين من الدرجة الدنيا. ولم تبدأ بتلك الحروب المدمرة للبشرية عام ١٩١٤ او عام ١٩٣٩. لا، ولن تنتهي بتلك الاداة القنبلية المدمرة لتقتل وتصلّي وتيتم وتشرد وتعيق مئات الالوف مما خلق الله من بشر في مأساة هيروشيما في اغسطس ١٩٤٥.

وكيف تنتهي وقد البسوا تلك القنبلة المصنوعة من نار جهنم أبهى الحلل واجملها، باسم انهاء حرب طال زمنها عليهم واجهادها لهم كانوا هم البادئين بها والمخططين لاهدافها؟

وكيف تستقيم هكذا حضارة وهم حالما انتهوا من حرب الافيون في الصين، تلتها حرب الفلبين مرورا بتقسيم الهند، ثم الحرب الكورية لتتلوها حرب فيتنام المقوتة، ومن بعدها حرب افغانستان الملتهبة. اما الحروب العربية - الصهيونية برعاية تلك الحضارة النزيهة فحدث ولا حرج. وما دام الامر مستطيبا لهم فلا بأس من مساندة اي دكتاتوريات ظالمة او عزل شعوب فقيرة ضعيفة مضطهدة (راجع قانون الكونغرس الاميركي الغريب بانه يصح حصار الشعوب وتجويعها الى الموت واغتيال الافراد، ولكن لا يصح معاقبة حكام تلك الشعوب المظلومة الدكتاتوريين من امثال صدام والذين هم اصل المشكل والبلاء).

بل وتستمر افعال تلك الحضارة بتدمير اي اقتصاد قد ترى فيه، ولو من بعيد، اي تهديد لاحتكاراتهم وسيطرتهم على نعم الله التي عمّها المولى على البشرية للبشرية جمعاء. ولم يكن ما حدث لاقتصاد شرق آسيا، وتدني اسعار النفط العربي مجرد مصادفة زمنية او عارض حدثي، وانما مسألة كان لها ميقات ، فسحب البساط وفرملة العجلة لتُعتبر من اهون الامور لديهم وهكذا هي مصداقيتهم.

وان لم يكن الامر كذلك فليحدثونا عما جرى في البوسنة، وما يجري الآن وفي عز النهار في كوسوفو، وقبل هاته وتلك مذابح دير ياسين والخليل في فلسطين وتكسير العظام وبقر بطون الحوامل بشاتيلا في لبنان.. والكشف يطول. اما رواندا وبوروندي الافريقيتان، فالحال من المحال. ولنتذكر ولو لمجرد الاستذكار استقالة (او ابعاد) سايروس فانس من لجنة الامم المتحدة الاشرافية في حرب البوسنة: هل كانت وليدة قناعة ام مبادئ ام اشمئزاز وجبن وضيق حيلة في مواجهة ما يحدث هناك؟ عندئذ كانت اميركا تماطل بالتدخل بادعائها انها مسألة اوروبية، واوروبا بدورها تغمض العينين بادعائها انها مسألة داخلية.. ونسيت اميركا، وتناست اوروبا ونسينا نحن معهما انها مسألة انسانية بحتة - لا اقل ولا اكثر. المهم في الامر لديهم ان تطول فترة التدمير ليتحقق اكبر قدر من البلاء ليخرجوا لنا، وكأنهم حماة البشرية، وانه لولاهم لقضي على الجزء اليسير مما تبقى من الانفس البشرية.. نساء واطفالا وشيوخا. وهكذا كان وما زال قانون الغاب لديهم. فالغرب هو من يجوّع الشعوب ليتشرف بارسال المساعدات لهم، والغرب هو من يقتل البشرية ليمشي في جنازتها.

فهذا القانون المسمى لديهم بـ «القانون الدولي» يلوّنونه حسبما شاؤوا او شاءت لهم الظروف.. وهم بهذا فنانون مبدعون. فالابيض بمشيئتهم يتحول الى اسود والاحمر الى ازرق، وتختلط الالوان ليتحول الامر غير المشروع الى حقيقة مشروعة والعكس صحيح. فالتضليل والتحايل وتحوير الكلم، هم لها قادرون ومتمكنون، فمؤسساتهم وتنظيماتهم وتجمعاتهم الاعلامية والمخابراتية، وبالطبع المالية، ولا ننسى العسكرية التي تعمل ليلا ونهارا وبمثابرة مستمرة ومنقطعة النظير، وعلى الدوام.. جاهزة تحت الطلب كيفا وكمّا وتوقيتا.

فغسل المخ لا يوجد الا عند غيرهم اما عندهم فهو المنطق والعقلانية، شاء الغير هذا ام ابى، ان كان له ان يأبى. والغرب اوجد هذا القانون المطاط ليرضخه متى ما كان يؤمن مصالحه، ولو على حساب مصالح وبقاء الآخرين. ولو لا يتورع عن اجهاض هذا القانون مرة تلو المرة متى ما كانت أنانيته على المحك. فقانونه الدولي هذا «اعور» لا يرى ولا يبصر الا بعين واحدة، تماما مثلما تحمل شعارات الديموقراطية وحقوق الانسان.. الخ الخ المنادين بها. فهي للعنصر الغربي وحده وما عداه حتى ولا حقوق الحيوان!

وهكذا حضارة، لا يمكنها التعايش مع غيرها على ارض الله الواسعة من دون عدو لها. ولهذا كان عليها ان تخلق «ابليسا» من اي كان لتستقيم معادلة الخير والشر حسب مفاهيمهم المغلوطة ووفقا لقيمهم المقلوبة. او هل هي «نظرية القناص» الذي لا فائدة للبندقية التي بين يديه في غياب فريسة يهدّف عليها ليقنصها؟ فان كانت أبالستهم في القدم العلماء او السحرة، ثم المذاهب الدينية ثم حركات التحرر فلقد اتوا اخيرا بالشيوعية. والآن وعلى ابواب القرن الحادي والعشرين من تقويمهم الميلادي، وكأنه لم يكن قبل ميلاد نبيّهم عيسى خلق بشري وحضارات انسانية ازلية، لم تذهب ألا بعد ان قدمت ما قدمته واضافت ما اضافته للبشرية والانسانية، وها هم بعد ان تحققت سيطرتهم العالمية جاؤوا بابليس جديد الا وهو الارهاب، وعلى وجه التحديد، «الارهاب الاسلامي» ليمثل إبليسهم الجديد. حتى لكأن جائزة «نوبل للسلام» خلقت في معبد رباني وليست في معمل متفجرات.. وللموضوع صلة.

ومن الحضارة ما قتل (٢)

الارهاب والارهاب المضاد

بقلم: حمد محمد المرعي

الغرب خلق بجينات عنف تتملك حواس السلم والتعاطف عنده.. والغرب لبيدنه العنصرية من قمة رأسه الى أخمص قدميه. هكذا علمتنا مدرسة التاريخ. والعنف لا يراقص الا الارهاب، وهكذا فالارهاب بدأ من نزله، ولا يزال ينخر في قعر داره. فالمحارق البشرية والمقاصل واجتثاث رؤوس الاحياء بالفؤوس لم تبدأ الا في الغرب، والاسلحة الميكانيكية التقليدية او غير التقليدية مثل: الذرية والنووية والكيماوية والبيولوجية لم تبدأ الا في الغرب. والمتفجرات واجهزة تفجيرها وتوقيتها لم تبدأ الا في الغرب. والحروب الكونية والاقليمية والمحلية لا تزال بصمات الغرب واضحة عليها.

ومدن الغرب هي الوحيدة التي فيها مناطق محظور الاقتراب منها. وبيوت الغرب تجدها محصنة وكأنها قلاع، وشوارع وطرق الغرب يزدهر العنف فيها ويترعرع الارهاب. وليس لنا الا ان نتذكر حركات «الكوكلكس كلان» و«الدافيديان» ومجموعات «مونتانا» ومدينة اوكلاهوما سيتي والملعب الاولمبي في اتلانتا وعيادات الاجهاض ومبنى الكونغرس والسجون الممتلئة بسكناها والمحاكم المكتظة بقضاياها. وعام ١٩٧٣ ليس بالبعيد عندما بدأت اشارات واشارات فقط بايقاف ٥٪ من النفط العربي عن الولايات المتحدة، عندها بدأت السكاكين تلمع في ايادي طوابير رواد محطات الوقود متربصين بكل من يتخطى الدور. اما تجارة اجهزة الامن والحماية ومكاتب الحرس الخاص فلقد اصبحت من المؤسسات العملاقة.

بل ولا يحدث الا في الغرب بان يشيع اغتصاب: يغتصب الاب ابنته او الاخ اخته او يقتل الابناء والديهم او يعذب الوالدان اطفالهما حتى الموت. اما التصدع العائلي او التفكك الاسري او الترويج للدعارة والاباحية بطرقها واساليبها المتنوعة فحدث ولا حرج. واما حمل الاطفال للاسلحة وقتل زملائهم ومدرسيهم في وسط مدارسهم فهذا لا يحدث الا في الغرب. واما الرعاية الرسمية لعصابات المافيا المنظمة فهو أمر لا يخفى على الكثير. ولو واصلنا الحديث في هذا الشأن لاحتجنا لعدة مجلدات، مما يشيب الشعر من هولها.

من هكذا رحم نشأ الارهاب المنظم والارهاب الدولي منذ أزمنة. فالغرب نشأ على اغتصاب أراضي الغير واستعباد الشعوب واستملاك ثرواتها وسن الرقيق بأنواعه والمتاجرة به لمئات السنين. أوليس الغرب من قسّم التاريخ الى مراحل وفقا لعنفها؟ فهناك الحرب الباردة وتلك المجمدة وهناك الحرب الساخنة وتلك التي تصلي؟ ولهذا ايضا ابتدعوا ما يسمى بالحصار الاقتصادي والتفاوض الدبلوماسي والاحتواء المزدوج ومبادئ الاستيطان (وليس التعايش) ومناطق النفوذ والمحافظة على المصالح وظواهر التطبيع بأنواعه وكيفما يرونه. انها ظاهرة التسلط والطغيان المتأصلة لديهم. ومن كنف هذا تطفلت الصهيونية وترعرت واصبحت هي السيدة بدلا من التابعة. وهل نسي الغرب اسقاط الطائرة الليبية فوق سيناء، او الايرانية فوق مياه الخليج، او تحويل مسار الكورية الى الاراضية السوفيتية ليسقطها السوفيت، او قصف المدن الليبية بحثا عن القذافي ليموت مئات الابرياء، او القصف المستمر للبنان، او ما يحدث في الاراضي الفلسطينية المحتلة.. الخ. هذا من ذاكرة لحظية فقط فما بالك لو اعددنا بحثا تاريخيا؟ وهل نستغرب عدم تجديد رئاسة كارتر لأن مهمته انتهت بتوقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، وعدم تجديد رئاسة بوش لانه حجز قرضا لاسرائيل اذ كان بعضه سيصرف لانشاء المستوطنات، او حبك قضية لوينسكي مع كلينتون لانه حاول الوقوف مع نسبة الـ ١٣٪ من الاراضي في المحادثات الفلسطينية - الاسرائيلية.. والكلام يطول.

والحضارة الغربية بمفاهيمها المقلوبة وقيمها المشتتة، عندما استملكت التكنولوجيا اصبحت كالطفل الفرح بلعبته الجديدة، يلعب بها ما شاء ما لم يجد من يوجهه ويفهمه بالأصول. فها هي تضرب بصواريخها من اعماق البحار وأعالي السماء وأقاصي الارض ذات اليمين وذات الشمال من غير وازع ولا رادع. وهي بهذا تدمر الاخضر واليابس، البريء والمشبوه. وهي التي غذت الحركات الارهابية والاصولية ومولتها ودربتها لتستخدمها في انجاز مهماتها حتى انقلب السحر على الساحر. (ابحث عن مسألة صواريخ ستنغر في افغانستان والعلاقات الاميركية السابقة مع بن لادن) فالخالق يمهل ولا يهمل وخلقه ينظر ويصبر ولكن لا ينسى ولا يجزع. وليس هناك من يرغب في الارهاب او الارهاب المضاد.. ولكن لنا ان نفرق وندقق في المفردات والتسميات التي بدأت في الشيوع في العقدين الاخيرين. فالارهابي عند البعض هو مجاهد عند البعض الآخر - لا فرق ان كان هذا البعض اميركيا او افغانيا، سودانيا او صهيونيا. وضحايا كلا الارهابيين هم الابرياء والعزل والضعفاء. ولكنه البشر الضعيف عندما ينفد صبره من الاضطهاد والظلم او البشر القوي عندما يطغى ويتسلط. ولانقاذ البشرية من هذا التدمير والبؤس المستديم فإنه يجب على الغرب ان يطلّق بالثلاثة عنصريته وطغيانه وتسلطه وان يفهم ان القرن الحادي والعشرين حسب روزنامته له تقييم آخر: الا وهو تحقيق العدالة ومحاربة الفقر والمرض من بين أمور كثيرة. اما محاربة الارهاب بالارهاب فهو اصرار على معادلة حضارته المعكوسة والتي كانت مصدر بؤس للبشرية والانسانية جمعاء. فالخطأ لا يمكن ان يصحح الخطأ.. بل يضاعفه، وهذا ما يقوله لنا منطق العقل والحكمة.

(١ - ٨)

(١٩٨١ - ١٩٩٠)

تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم

ونحن في مطلع عام دراسي اخر، اليك ولدي وابنتي هذا التوجيه المتواضع: اذا كان العزم متجها للرسوب هذا العام واعادة السنة، فلا داعي للانتظار للدور الثاني، حيث انه من الممكن تحقيق هذا في الدور الاول. ولا نقول هذا تشجيعا للرسوب المبكر «وان كان خير البر عاجله»، وانما لعدة عوامل منها الشكلي ومنها ما يقع في صميم الجوهر.

فاولها يرجع الى قضاء العطلة الصيفية بطولها في قلق لاينتهي، وفي مواقع واعمال لاتتعلق باغراض العطلة بتاتا، وفي حالة ارهاق مستمر وعدم اليقين بما يتلوها. وثانيها ما يسببه هذا من حالة ارتباك لدى اولياء الامور، وضياع لخطط ومخططات كانت معتمدة سابقا. الا ان هذه العوامل او الاعتبارات شكلية اكثر منها جوهرية.

ولكن الغريب والمفاجيء ما وصل لعلمنا مؤخرا، والذي يتصل بجوهر الشكل ـ اي الامتحان ومن ثم التقييم تهيئا للمعالجة، والذي يتلخص بالتالي:

ان لايجوز للطالب او التلميذ من كلا الجنسين استرجاع اوراق الاجابة او حتى الاطلاع عليها لمعرفة ما هناك من خطا او تقصير او مواقع ضعف، وليس هذا فقط، بل انه لايحق حتى معرفة ما هي مادة او درس الرسوب او درجته.

وفي اعتقادنا ان هذا امر غريب وغريب جدا ومناقض لمنطق الاشياء.. وحتى في مضمونه فانه يناقض بشكل رئيسي وكبير هدف الامتحانات، الا وهو التقييم ومن ثم ما يؤدي اليه من تقويم. وعدا ما قد تراه وزارة التربية من اسباب فنية تتعلق بوقت او جهد او اسباب اجرائية لتجنب الحساسية او الاحراجات وما قد ينجم عنها، فهذا ليس بذي شان في المقارنة المنطقية للحقائق. وهذا القرار ان صح العمل به وبشكل عام، فمن المؤكد انه قرار خاطىء قد يكون نتيجة افراز عشوائي في وقت ما او لمعالجة حالة ما.

وفي هذا ضياع في تقدير الاهميات والاولويات ونظره معكوسة في رؤية الاشياء.

ولهذا فانه من الطبيعي ان تتم معالجة هذا الامر بالشكل المناسب ومعرفة انه وكما على الابناء من واجبات فان لهم وبشكل مواز حقوقا لايجوز اهمالها. والا فكيف باستطاعتهم معالجة التقصير اذا لم تتح الفرصة لمعرفة ما هو واين وكيف ودرجات هذا التقصير. ان التناقض بعينه والاستمرار به قلب لمفاهيم التطور والتقدم ـ وبغض النظر عما هناك من اسباب اية كانت.

حمد محمد المرعي

التسميات المختلفة لاشهر السنة الميلادية والهجرية واصولها

استفسرت ابنتي الصغيرة مؤخرا عن اسباب ومعنى ما تراه من ترادف او تقابل لتسميات اشهر السنة (مثل سبتمبر) ايلول او اغسطس/آب)، وذلك عند مطالعتها لتواريخ الجرائد. ولم استغرب هذا الاستفسار لان علوم المعرفة ان لم تكن مهملة، فهي موزعة ومبعثرة او غير مرصودة بشكل مناسب، والضحية الاولى والاخيرة هو الشخص العربي والثقافة العربية. ولكوني مثل كثير من الناس من ناحية عدم القدرة على تنسيب اسماء الاشهر لبعضها، وذلك باسباب مقتضى التعود مثلا او عدم شيوع بعض التسميات المرادفة، فاني ساحاول هنا (وكما حاولت سابقا بشان شرح جذور ومعاني الارقام العربية، طالع (القبس ١٩٨٠/٢/٢٩) اعطاء فكرة موجزة لاشهر التقاويم المختلفة المستخدمة لدى العرب قديما وحديثا ومرادفاتها او مقابلاتها.

ويغني عن القول ان كل التقاويم مرت بمراحل تاريخية متعددة، وتعرضت للتغيير والتطوير بتقدم الزمان واختلاف المكان ـ مثلها مثل حضارة وارتقاء الانسان.

فالاشهر في التقويم الجريجوري (عرفا الميلادي)، اي يناير الى ديسمبر، لها اصول لاتينية واستخدمها واضفى عليها بشكل موسع الرومان قبل الميلاد ببضع مئات من السنين.

ويقابلها بالتسميات الاشهر كانون الثاني الى كانون الاول، وهذه تنحدر من اصول اشورية في معظمها او رومانية في بعضها. ودخلت الى العربية خلال عصر الفتوحات الاسلامية. وكلا التقويمين الجريجوري والاشوري مؤسس على التقويم الشمسي، وتتعادل في عدد ايامها، كل شهر بما يقابله.

وما يلي استعراض لاسماء الاشهر ومصدر التسمية في التقويم الجريجوري وما يقابلها في التقويم الاشوري.

الرقم	الاسم	مصدر التسمية	الشهر المقابل
١	يناير	جانوس: اله الخليقة	كانون ٢
٢	فبراير	فبروريوس: اله النقاء	شباط
٣	مارس	مارس: اله الزراعة والحرب	اذار
٤	ابريل	نسبة الى تفتح التربة والبراعم	نيسان
٥	مايو	الالهة مايا	ايار
٦	يونيو	الالهة جونو	حزيران
٧	يوليو	القيصر جوليوس	تموز
٨	اغسطس	القيصر اوغسطين	آب
٩	سبتمبر	العدد ٧	ايلول
١٠	اكتوبر	العدد ٨	تشرين ١
١١	نوفمبر	العدد ٩	تشرين٢
١٢	ديسمبر	العدد ١٠	كانون١

ولا تستغرب من كون سبتمبر يعني السابع او ديسمبر يعني العاشر باللاتيني، وذلك لانه في التقويم الروماني القديم (عام ٢٠٠ ق. م وما قاربه)، وقبل تحوير التقويم، كان شهر مارس هو اول اشهر السنة وفبراير اخرها (ولهذا مصدر التسمية المذكورة: فشهر مارس لكونه بدء الزراعة والاخصاب يكون الاول وفبراير بكونه شهر النقاء والتطهير لما سبقه في السنة من اشهر يكون الاخير ويكون كذلك اقصر شهر). ولهذا ايضا كان سبتمبر الشهر السابع وديسمبر العاشر. وفي مرحلة لاحقة جرى تعديل لارقام الاشهر ليصبح يناير الشهر الاول وديسمبر الشهر الثاني عشر. ولهذا ايضا نجد ان كانون اول هو اخر العام وكانون ثاني هو اوله. وقد تثار بعض التساؤلات احيانا باسباب الشذوذ في نظام عدد ايام بعض الاشهر ـ حيث ان المالوف هو ان يتلو شهر ٣١ يوم بشهر ٣٠ يوم. الا ان يوليو واغسطس يخالفان هذا العرف. ولكن عرف السبب لبطل العجب، والممتع فيه ان القيصر الروماني اوغسطين لم يقبل بـ يكون شهره اقصر من ذاك لمنافسة وسابقة القيصر جوليوس ـ وهكذا امر وهكذا اتينا.

اما عن المسميات العربية للاشهر اشورية الاصل فمن المؤسف ان المعلومات عن نسبها او معانيها غير متوفرة لدي. الا انه وبلا شك فانها تمت بصلة لمناسبات فصلية او قومية او دينية او اباطره. فعلى سبيل المثال شهر تموز اسم مشتق من تمز اله الخصوبة في بلاد ما بين النهرين.

اما الاشهر العربية الهجرية (والمؤسسة على التقويم القمري) فبالمثل لها جذر واصول ومعان ومقابلات في تسميات قديمة سابقة لها. الا انه لمن المؤسف ان لا تتوفر المعلومات الواقية للاسترسال في شرح هذا الموضوع. ونستعرض ادناه ارقام الاشهر واسماءها والتسميات لمقابلاتها.

١ ـ محرم/ المؤتمر، ٢ ـ صفر/ ناصر، ٣ ـ ربيع اول/ خوان، ٤ ـ ربيع ثان/ صوان، ٥ ـ جمادي اول/ حنتم، ٦ ـ جمادي ثان/ زياء، ٧ ـ رجب/ الاصم، ٨ ـ شعبان/ عادل، ٩ ـ رمضان/ نافق، ١٠ ـ شوال/ واغل، ١١ ـ ذي القعدة/ صداع، ١٢ ـ ذي الحجة/ برك.

ومن الممكن استنتاج معاني بعض الاشهر في التقويم الهجري حيث محرم شهر محرم فيه القتال، وربيع موسم الربيع (ولو انه بإسباب كون التقويم قمريا فصلة الاشهر بالمواسم معدومة)، اما ذي القعدة يشير الى التاهب للحج لما يتلوه في شهر ذي الحجة... وهكذا.

ويودنا مزيد من الاستفاضة من ذوي المعرفة او التخصص لاكمال ما قصرنا به، وكذلك بودنا لو تم بحث عن اصول ومعاني اسماء النقود المستخدمة في عالمنا العربي مثل: الدينار، الدرهم، الريال، الفلس، القرش، المليم (جزء من عشرة؟). فانه وبلا شك سيكون لهذا فائدته ليس فقط باضافة معلومات للمعرفة العربية وانما بعلاقتها بتسميات مستخدمة يوميا ولها اهميتها القصوى في الاتصال والمفهوميات وغيره.

حمد محمد الراعي

الاعـلام للقضايـا .. للداخل أم للخارج !

انه لموضوع مهم وماس جدا ما تطرق اليه الزميل الاستاذ محمد جاسم الصقر على صفحات القبس قبل تاريخ قريب .

وهذا الموضوع هو ما يحصل في الوطن العربي من ان يوجه الاعلام للقضايا القومية الى اهل هذه القضايا . انه بالفعل لامر معكوس وكانه لا يكفي الكثير من الامور المعكوسة الجارين عليها في هذا الزمن المعكوس .

ان ما يسمى بالاعلام للقضايا القومية — وخاصة متخذا بالاعتبار المعطيات الحاضرة والصراع الدائر ، يجب ان يكون الى الخارج وليس الى الداخل، الا اذا كان هذا الاعلام من الصنف الذي تمارسه الحكومات لتنوير و أو لتضليل شعوبها ، أو ما يكون في حكـم الترويج الخ .. لبعض الايديولوجيات او ما شابهه .

وانه لمن السخرية بمكان أن نمر ونركز علـى اهمية الاعـلام (السياسي ذلك) وواجبنا بهذا المضمار . وكانه بالضرورة أن الاعلام هـو الاعلام السياسي . ناسين او متناسين اغراض الاعلام واساليبه من جهة ، ومن جهة اخرى ما يتعلق بالعناصر البشرية والنفسية والروابط والعلاقات الدائرة في فلكها . أو كانه بالضرورة ان يكون هذا الاعلام في الولايات المتحدة فقط ، ناسين او متناسين ان ارض الله واسعة، والاسرة الدولية في عالمنا هذا لاكثر قربا لبعضهم في هذا العصر من قرب بعض بلادنا في الوطن العربي .

واتذكر هنا ما قاله مخضرم صحافي يكتب في الفايننشال تايمز في وقتها ، وكنا على الطائرة فوق اوروبا بعد حرب السبعة والستـين ، من ان العرب اذا لم يستطيعوا القضاء على الصهيونية اعلاميا في الولايات المتحدة مثلا ، فلماذا لا يطوقونها اعلاميا خارج الولايات المتحدة . وبالفعل ، فان التغذية الاعلامية الى الداخل في الولايات المتحدة ولاسباب كثيرة ، اكثر من التغذية الاعلامية الى الخارج .

ولربما لهذا الامر ما ذكره استاذنا الفاضل احمد السقاف ، في الزميلة الانباء ، عن اين هي كوستاريكا ، عندما حلم أو علم بنقل كوستاريكا لسفارتها الى القدس . وكانه بهذا تطرق لاهم جذور قضية الاعلام .

الا انه مع كل ما قيل وقال بتكثيف الجهود والمبادرات والامـوال بشان الاعلام ، يظل السؤال القائم قائما وهو : اذاكانت هناك اموال تدفع وجهود تبذل — فلماذا لا تكون في مكانها . لقد آن الاوان من زمـان لنوع من الجدية الفعالة (ليس فقط بما يتعلق بالقضية الفلسطينية ولكن بما يمس قضايانا الكثيرة في عصر الاحباط والتدهور هذا) .

وهذا يعود بنا للاذهان قليلا ما ذكره الاستاذ ابراهيم الشطي في احدى مبادراته الكتابية وهو ان المذياع اكتشف ليكون جناية على الانسان العربي ، عندما استخدمته بعض النظم العربية لتوسيع التباعد بينها عن طريق الاعلام المذياعي . وكانه بذلك يذكرنا بما قاله الكاتب الانكليزي هـ.ج.ولز من ان الانسان اخترع الطائرة لتقودها القردة (عندما استخدمت في الحرب الاولى لتلقي القنابل على المدن الاهلة) .

ونعود ونكرر ان القضية موجودة ، والمادة موجودة ، وحتى الوسيلة موجودة ، فلماذا هذا التهكم واعلام « القضية » لاهلها ؟ هذا هو السؤال .

ولكن السؤال يكمن في عصر صراحة هيكل او غضب خريفه ، او لحم حمار الحكيم في « مصر المسكون واثينا المحركة » او عندما يكون كيسنجر من اكبر الكتاب ، أو أن البحث عن الذات يكون في مرتبة انكار الذات ، يبقى تسـاؤلا .

بل ان الصحافة العربية ، والكويتية خاصة ، اصبحت مشبعة الى درجة كبيرة من المذكرات الاجنبية ، والتي اصبحت كمورد اخر لايرادات الاجانب ومديونية لاصحاب القضية ، وكانه لا يكفي بيع النفط لشراء السلاح . ويبقى الاعلام بعد هذا اعلامهم وليس اعلامنا .

واخيرا واذا كانت هناك صعوبة في تيسير اعلامنا للخارج ، فلماذا لا يطبق مبدا المقايضة — ليس المبادلة ولكن المقايضة — مثلها مثل اي كماليات اخرى ، ان امكن تطبيق هذا المبدأ ؟

ان الكويت بريادتها الدبلوماسية في العلاقات الدولية ، وانجازاتها الكبيرة والكثيرة في هذا المجال ، لاهل بتحمل هذه المسؤوليـة في جهازها الاعلامي المتطور وغير المقيد .

حمد محمد المرعي

ألف .. باء

الكتابـــة .. واللغـــز المحـــير

الكتابة ليست بدون ذات مغزى . وحتى لو اختلفنا في تحديد نشأتها، فانها تكونت مع البشرية لانها جزء منها .. وهي جاءت مـــع القراءة ، الحسية والعينية والسمعية . وهناك اناس يكتبون وهناك اناس لا يكتبون . وهناك اناس يكتبون من بـــرج عاجي وهناك اناس لا يكتبون.. سواء ممن لديهم بـــرج عاجي او ممن ليس لديهم بـــرج عاجي . وهناك اناس يكتبون لمن لا يكتبون ، مثلهم مثل الذين لا يكتبون لانهم لا يكتبون. ومن الذين يكتبون هناك من ينسخون . وكمـــا هناك من الذين يبادرون فهناك مـــن الذين لا يبادرون ، وهناك ايضا من الذين يبادرون ولا ينجحون وليس على وجـــه النقيض فهناك ممن لا يكتبون الا لانفسهم . وعمومـــا فهناك من الذين يرددون وغيرهم من الذين لا يرددون . ولكن يبقى أمر الساعة الراهنة .. المحتارون لمن يكتبون وأين يكتبون وماذا يكتبون . ولو حتى تخطينا معضل هذا الامر .. فامر المعضل يظل بما يتعلـــق والقارئون واللاقارئون .

ولهذا ، ومهما توصلنا في تحديد أصول الكتابة او تحكيم مقاييس لها ومهما كنـــا في ذلك متبعين ذات البين اسلوبا او ارتجالا ، وحتى مهما تيممنا في ذلك بحثـــا أو تخبطا ــ فان الامر يظل سيانه .. لان قـــراءة ذات البين ، أي ما يحتـــوي على استخدام خمس الحواس أن لـــم يكن ستتها ، هي أمر لا يجوز في كل الاحوال ترتيله .

الا ان الامر ، وفي بعض من احيانـــه الكثيرة ، قد لا يكون سيان. لان « سيان الامـــر » يعني ، وفي اكثر حالاتـــه التساوي الاعتباطي ، وحاشانا جميعا هذه المقولة .

فالكتب القديمة دونـــت كتابة . وقبلها رســـم المخلوقات « كتابة » حضاراتهم . وقد حصل هذا في كهوف اسبانيا ونقوشات الصين ومقابر مصر . هذا في قديـــم الزمـــان . وبعده اتى جوتنبرغ الالماني بالتـــه الطابعة ، وبعده معهـــد الكويت للابحاث العلمية بمبرقته العربية .وحتى نكسون الامريكي ، عندمـــا اراد ارسال سفينته الفضائية الى اعماق الفضاء الخارجي ، وبعد اكثر من ثلاث ليال كاملة ، وبمعرفة اكثر من ثلاثة مستشارين خبراء ، استهلك خلالها اكثر من ثلاث قناني ممنوعة ، توصلا الى نقش صورة اجساد عارية لرجل وامراة أو امرأة ورجل ــ سيان الامر أيهما أول او أولى ، على جسد السفينة المرسلة، انهـــا رسالة الارض الى السماء او ايحاء السماء الى الارض .. وشتى مـــا بـــين الامرين .

والكتابة ، كتابتنا نحن ، تتطلب الورق . وعندما طلبت بعض الورق ، في العام المشؤوم عام السبعة وا لستين « بعد الميلاد اضافة لتسعة عشر قرنا » ، وذلك في مطعم على الطريق الى مونتريال ــ كندا ــ أرسل لي بورق فوطـــه ، وذيلت الفاتورة بسعر هذا الطلب ــ سوء فهـــم أم مـــاذا ؟

ولكن قبلها في العام ١٩٦٤ ، في قهـــوة الشامات في بحمدون ــ لبنان ، وذلك قبل أن تصبح بحمدون لبنان الحالية ، وعندما طلبت ورقة، اصر عامل المقهى بان الزبون ــ الذي هو انا ، هو الذي يعطي الورقـــة (قاصدا « الورقة » اي باللبناني اللبرة ــ عملة البلاد الوحيدة حينها).

اما في واشنطن ، بعد ذلك بعـــدة سنوات ، وبالتحديد عام الواحد والسبعون ، فلم اعطى ورقة عندما طلبت بعضها ، ولكن اعطيت نسخة من جريدتهم « الواشنطن بوست » المحلية عندهم العالمية عندنا ــ من كثرة ما توفـــره لجرائدنا من ترديد او نقـــل أو نسخ او تصوير .. سمها ما شئت او ما شاءت له النيات .

وآنها وقبلها وبعدها تظل الكتابة ، وما يفـــرز عن طريقها ، الوهن الكبـــير او الاعظم . فهي حالة تشبـــه انجاب الطفل او غرس الشجرة او حتى اقتلاعها أو .. تكوين الكون العظيـــم .. وهي تظل لا ترســـل الا « من » و « الى » الخلائق .

حمد محمد المرعي

حمد محمد المرعي :

مشروع بحث مجمّد منذ بداية السبعينات لمواجهة انعكاسات المكافحة الكيماوية للتلوث

اعادت قضية بقعة الزيت التي تهدد شواطىء الخليج الى الاذهان مسألة الاحتياطات التي طرحت منذ منتصف السبعينات لحماية شواطىء الكويت، وبخاصة حول محطات تحلية المياه .

فمن المعروف ان الكويت تعتمد على مياه البحر للاستخدامات البشرية المختلفة. والاقتراحات والاحتياطات المشار اليها سبق وقدمها حمد محمد المرعي في ذلك الوقت بصفته من المتخصصين في المواضيع البيئية ، كما سبق له أن كان مستشارا في وفد الكويت لاتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية من التلوث ، وعضوا في اللجنة العليا لحماية البيئة التي شكلت فيما بعد وانبثق عنها مجلس حماية البيئة مؤخرا .

● حمد المرعي

وقد التقت « القبس » بالسيد حمد المرعي حيث تحدث عن الموضوع فقال: كان من المفروض ان يكون تلوث شواطئنا بالزيت أمرا متوقعا على مدار الساعة بسبب وجود النفط في منطقة الخليج واعتمادها على البحر في تسويقه بواسطة ناقلات النفط .

كما انه لا ينقصنا الحقائق والمعلومات حيث سبق وبشكل مستمر حدوث تلوث بحار كثيرة بالزيت لكن بيت القصيد هو معالجة الحادث بالطرق والوسائل التي تتناسب مع متطلباتنا في منطقة الخليج .

المكافحة بالمواد الكيماوية

وحول الاحتياطات التي سبق ذكرها لحماية شواطىء الكويت قبل ١٠ سنوات قال السيد حمد المرعي انه من ضمن طرق المكافحة وبخاصة عندما يتازم الامر ، هو استخدام المواد الكيماوية لمكافحة التلوث الزيتي.

واضاف انه في عام ١٩٧٤ تقدم بموضوع بحث يعتبر على جانب كبير من الاهمية ، وهو معالجة هذه الثغرة المهمة في خطة مكافحة التلوث حول محطات تقطير المياه ، وفي خطة الطوارىء الاقليمية التي تم اعتمادها فيما بعد . وهذا البحث لغرض توفير المعلومات المؤكدة حول تاثير المواد الكيماوية عند تفاعلها مع الملوثات النفطية على مياه البحر بشكل عام وعلى سلامة مياه الشرب المقطرة بشكل خاص ، حيث انه ومع توفر بعض المعلومات المكتبية بهذا الشان فان التلوث النفطي وارد ، واعتماد الكويت على مياه البحر بشكل يومي امر مفروغ منه . وقد قدم مشروع البحث الى معهد الكويت للابحاث العلمية لدراسته ، الا انه للاسف لم يحظ بالاهتمام المناسب لسبب او لاخر .

الامكانات التنفيذية ممكنة

وذكر السيد المرعي ردا على سؤال ان الامكانات التطبيقية للبحث متوفرة ، وكل الامر يتعلق بمؤثرات المواد الكيماوية المستخدمة في مكافحة التلوث على مياه الشرب ، وهي انواع عديدة، لان بعضها سام ، وبعضها غير معروف الخواص . والبلاد المصنعة لهذه المواد مثل امريكا وبريطانيا ليست لديها مشاكل بسبب عدم اعتمادها على مياه البحر للشرب ، ولذا فان استخدام المركبات الكيماوية في مكافحة التلوث ، وما ينجم عنه من انعكاسات قد لا يهدد حياة الاشخاص .

ما زال الموضوع مجمدا

ونوه انه اثار الموضوع مجددا سنة ٧٧ مع مدير معهد الكويت للابحاث، للاستفسار عما جرى بصدده ، حيث ابلغه الاخير انه تشكلت لجان في المعهد واهمل الموضوع مرة اخرى .

وبعد هذا يقول السيد المرعي : وجدت ان الطريقة الوحيدة لتنفيذ هذا المشروع هو ان يخرج بقرار من اللجنة العليا لحماية البيئة ، واتفق على هذا عام ٧٩ ، وان يقوم معهد الابحاث باجراء اللازم لتوفير المعلومات بالسرعة الممكنة ، « وبخاصة انني تاكدت من وجود صيغة بند في خطة الطوارىء تشير الى هذا الامر ، لانه لو لم تحصل المعلومات بسرعة فان أي تلوث قرب محطات التحلية قد يتطلب ايقاف العمل بها ، ولمدة قد تطول ، او المخاطرة باتلاف المحطات عند تشغيلها بوجود الملوثات الزيتية . والاهم من ذلك المخاطر التي قد تنشا عن مخاطر استخدام المواد الكيماوية التي لا نعرف عنها شيئا بدون اجراء هذا البحث .

وقد حاولت اعطاء هذا الامر الاهمية اللازمة حتى انه في الوقت الذي تركت فيه وزارة الكهرباء اردت الاطمئنان بان عقدت اجتماعا مع المسؤولين لايضاح النقاط والتاكيد عليهم بضرورة متابعة هذا الموضوع الحيوي .

وقال السيد المرعي انه على حسب معلوماته فان العمل لم ينجز ولم يعط الاهمية الكافية وهذا امر خطير ، حيث ان معهد الابحاث يجب ان يركز على هذه الابحاث غير المكلفة ، لكن الضرورية ويعطيها الاولوية على ما يتم هناك من ابحاث اخرى لا تمت بصلة لمواضيع الساعة . وقد وردت فكرة في اواخر السبعينات بتكليف جهات خارج الكويت لدراسة هذا الموضوع عندما لم يتوفر الجديد في المتابعة .

تعقيبا على رأي الدكتور العتيقي

وببساطة ايضا.. لنضع الحصان في مقدمة العربة

بقلم: حمد محمد المرعي

اثار ما طرحه الزميل د. صلاح العتيقي، يوم الاحد الماضي في هذا المكان بعنوان «ببساطة هذه بلدنا..» شجونا وانفعالات نتيجة ما جاء بها من مضمون يتعلق بعدم الامان لما يخبئه القدر من جهة، وهروب الانسان الدائم من المواجهة من جهة اخرى، او القائها على الغير من جهة اخيرة.. وهذه كلها من الحقائق الازلية في صراع الانسان في معمعة طلب الرزق والاستقرار.

وما تطرق له د. صلاح ذكرني بخلجات عاودتني قبيل قدوم احد اولادي لهذه الدنيا، وكنت في حينها اقرأ مقالة لاحد الكتاب الباحثين في جريدة «التايمز» في اغسطس ١٩٧٩ على ما اتذكر. وكانت المقالة في مجملها عبارة عن رسالة موجهة من الكاتب الى احد اولاده المترقب ولادته.. ردد فيها حالات التفاؤل والتشاؤم والمجادلات الحياتية المتلاطمة مما يمر بها كل انسان صغر او كبر اراد او رفض.

وبالمصادفة. فقد كنت في وقتها في احد الفنادق خارج البلاد، فيما تحاول بعض الاموال الكويتية في هذا اليوم امتلاكه.

وببساطة.. فان ما يثير الدهشة ما نستشفه من مقالة د. صلاح بان هناك طارئا جديدا يجب علينا «الان» تبينه.. وان هناك جهة مسؤولة عن المصائر غير الـ «انا» وان هناك تجاهل لـ «عنصر» التكيف والقدرة الانسانية. حتى لنعتبر ان ما مررنا به من طفرة وكأنه شيء طبيعي او امر مفترض وبه نكون ناسين او متناسين ان نظرتنا هذه هي من المسببات لحالات الاحباط وعدم الامن الذي نعيشه.

فأزمة التشبع النفطي كانت امرا متوقعا لاسباب او لاخرى - وان لم تحدث فسوف تجد من يخلق حدوثها في عالمنا هذا المتصارع. وأزمة المناخ كانت امرا ليس متوقعا فقط بل مقررا حدوثه - وذلك لاعادة الاحوال الى طبيعتها المسنونة. ولولاها لكانت النتائج اسوأ ليس على المدى القريب بل والبعيد ايضا، وليس المحدود بل والشامل ايضا.

اما ان تصل بنا الحال الى قراءة ايات الخلق بالمقلوب ونتمادى في مسيرة الارتقاء المعكوس - فهذا برأينا، املين ان يكون هذا من رأي د. صلاح - كفر بالمقدرة البشرية ورد فعل يجب الا يستحوذ اهتمام نفوسنا في هذا العصر الحرج مهما كانت ضعيفة.

وانه من الاولى ان نتبين الطريق الصواب ونبدأ بربط الحصان في مقدمة عربة المسيرة المستقبلية.. فنحن الاولى بتحمل مسؤولية اطفالنا، ونحن الاولى دائما ابدا في ترتيب امورنا بدءا بتدبيرنا انفسنا لبيتنا. وكفانا ان نحاول تعليقنا الامور على شماعة الحكومة هذه او النظام ذاك او الظروف تلك. كما نفعل دائما في مطابنا الحضارية او السياسية او الفكرية وخلافه - حتى اصبحت عملية تتأفف منها كل نفس.

وكاننا بهذا مازلنا مشاهدين في مسرح البقاء، وكأن لا ناقة لنا في ما حولنا من احداث ولا جمل.

ببساطة .. هذه بلدنا ونريد الحقيقة ولو كانت مُرة !

بقلم : د . صلاح العتيقي

المواطن هذه الايام يشعر بالقلق فالاخبار كلها لا تبشر بالخير . كساد في الاسواق، وتدهور في سوق الاوراق المالية، وشح في الطاقة وهبوط في اسعار النفط، وقلة في انتاجه، واهتزاز في الثقة على جميع المستويات الاقتصادية، وحرب على الحدود وحتى احتياطيات الدولة هناك الكثير من الاقاويل بشأنها .

وفي جو كهذا تكثر الاشاعات وتتضخم ولاول مرة في حياتي يتطرق لتفكيري بعض القلق حول مصير اطفالي ومستقبلهم ولاول مرة اسمع بعض التساؤلات من زملائي عن المستقبل، وماذا يخبىء لهم القدر ولاول مرة يسألني احدهم هل امنت لعائلتك شيئا في الخارج ؟ او بيتا في اي دولة ؟ لم استغرب كثيرا من هذه الاسئلة فالكثير من الناس يعتقدون انهم يعيشون هنا بصفة مؤقتة .

والغريب ان لا احد يريد ان يعلمنا بالحقائق المجردة، فمنذ فترة ليست بالقصيرة ونحن ننتظر ان يخرج علينا احد اعضاء الحكومة ليذكر لنا الحقائق ولو كانت قاسية، نريد من يقول لنا هل نشد الاحزمة على البطون ؟ ونقتصد في مصاريفنا .. نريد من يقول لنا ان ترشيد الاستهلاك بجميع انواعه واجب على كل مواطن ومقيم .. ان الكثرة من الناس لا تزال سادرة في مصاريفها وبذخها فهل تستجيب الحكومة لهذا الطلب البسيط .

رئيس مجلس إدارة شركة مياه الروضتين :

الصناعة المائية لاتزال تحبو أمام تكنولوجيا التسليح والكماليات

قال السيد حمد المرعي رئيس مجلس ادارة شركة تعبئة مياه الروضتين ، ان الصناعة المائية ما زالت تحبو أمام التقدم الهائل الذي تشهده صناعات أخرى غير ضرورية مثل تكنولوجيا التسليح والفيديوهات على سبيل المثال :

● حمد المرعي

وذكر السيد المرعي : أن الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ ، لا يمكن تحقيقها، وهناك أكثر من ثلث سكان العالم لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة والصحية . فالمياه والتي هي عصب الحياة وأساسها ، لم تتطور صناعتها والاهتمام بها مع أنها أول ما احتاج اليه وعرفه الانسان منذ خلقه قبل ملايين السنين . بل أن ما نراه اليوم من حالتها ، جاء كناتج هامشي عن تطور تقنية التنقيب عن البترول والمعادن وتبريد المصانع .

تقدم الصناعات الاخرى

وبالنظر الى الصناعات البترولية ، منذ التنقيب عنها واكتشافها الى الصناعات القائمة على مشتقاتها ، فقد دخلت القرن الواحد والعشرين وكذلك المعادن والفحم ، بينما المياه ما زالت في الف بائها . ولعل هناك المبرر المتمثل في وفرة المياه السطحية ، الى حد ما والامطار .

واستطرد قائلا : الا أن الوضع في القرن الواحد والعشرين ، يختلف كما نرى بالنسبة لندرة المياه الصالحة والتوسع المضطرد في استغلالها المتعدد . ولا يخفى انه الى يومنا هذا لا نجد التطور التقني الاقتصادي وفنونه بالنسبة للتنقيب عن المياه واستخراجها ، بل انه وليومنا هذا لا نجد المعلومات بهذا الصدد ، وان توفرت فهي محدودة ومتناثرة . وحتى اننا لا نجد المراكز والبحوث المتطورة والمهمة بهذا المجال .

تطور أساليب التحلية

وأضاف : وحتى نكون منصفين ، فان التطور التقني الوحيد بخصوص المياه ، هو اسلوب تقطير مياه البحر. وحتى هذا لم يتات بأسباب الاحتياجات الانسانية ، بل الموانىء ، وهي تحتاج بطبيعة الامر لمياه التبريد ، ومن هنا وجد الاهتمام لمزاولة عمليات تقطير المياه ، لانتاج مياه التبريد ، وهامشيا للاستثمارات البشرية . « وحتى التقطير بحد ذاته ليس اكتشافا ، وانما ملاحظة لطريقة تكون السحب من البحار ونزولها أمطارا » .

٣ محيطات للمياه

والارض تحتوي على ثلاثة محيطات للمياه : الاول المياه السطحية ، مثل مياه المحيطات والبحار والانهار ، والاخر ، المياه الجوفية التي تتخلل مسام الارض ، وتملىء جيوبها وفتحاتها وتجويفاتها ، أما الاخير فهو الفيوم ، التي تملأ سماء الارض باستمرار ، الاجواء المشبعة بالرطوبة والمياه المتجمدة في قطبي الارض والمغطية للجبال .

ندرة مياه الشرب

وقال السيد المرعي أنه من السخرية أن يفقد العالم أعصابه عند حدوث أزمة الطاقة ، متناسيا أن هناك عشرات الملايين الذين لا يحصلون حتى على مياه الشرب الصالحة . ومن ثم فالامر يلح بوجوب تطوير ادارة المياه ومصادرها ، وتحسين طرق استغلالها وأسلوبه .

وأضاف ولسنا مبالغين في قياسنا للاهتمام بالمياه فان شبكة الطرق في العالم أطول منها عن تلك ، لانابيب المياه . وقد نستغرب أن مصانع الاسلحة أكثر وأكبر من مصانع المياه ، وأن المال والجهد والوقت المصروف لاكتشاف البترول او اليورانيوم ، أو حتى اجهزة الفيديو ، أكثر منها للمياه . وكدليل فان أعمق بئر للمياه قد لا يتجاوز المائة وخمسين مترا ، مع أنها للبترول تتعدى هذا العمق اضعافا .

ولهذا فالحاجة في عصرنا تلح لايجاد عيون اكبر للاكتشاف (مثل استخدام الاشعة تحت الحمراء ، وغيرها للكشف عن المياه) ، وعقول أكبر للتحليل والاستغلال ، مثل الكمبيوتر للتحليل والتطوير وأشعة الليزر ، لحفر الآبار.

اول كتاب كويتي يبحث في موضوع ـ السلامة والامن للمؤسسات والمنشآت

○ الكتاب دراسة واساليب الامن والسلامة في التعامل مع وسائل التقنية الحديثة

● السلامة والامن في المؤسسات والمنشات العامة ـ من الموضوعات الجديدة على المكتبة العربية ويمكن ان تكون كذلك ايضا بالنسبة للقارىء العربي ..

وبالرغم من هذا فان الموضوع الذي تطرق له حمد محمد المرعي ـ والذي يعتبر اول كويتي يهتم بدراسة السلامة العامة ـ هذا الموضوع يمس كل شخص في بيته وفي مقر عمله .. وينعكس على المجتمع كله ، ويدخل في صلب عناصر الانتاج سلبا او ايجابا .. فالسلامة والامن خاصة في العصر الحديث الذي دخلت فيه الآلة كل مكان اصبحا من الموضوعات التي يجب الوقوف عندها كثيرا .. ودراستها بجدية تلائم التطور المستمر لوسائل التقنية الحديثة .

● وكتاب السلامة والامن في المؤسسات والمنشات يتكون من ثلاثة اجزاء وينقسم كل جزء الى ابواب وفصول .. وقبل الدخول في استعراض بعض مما جاء في الكتاب نوجز نبذة عن مؤلفه ..

حمد محمد المرعي .. كويتي من مواليد ١٩٤٤ درس في جامعات امريكا وتخصص في العلوم الطبيعية .. وان كان من المهتمين على الصعيدين الرسمي والشخصي بموضوع السلامة محليا وعالميا .. وترأس قسم السلامة والبيئة بوزارة الكهرباء والماء وساهم بشكل فعال في تطوير مفاهيم السلامة ..

كما دعا الى انشاء مجلس سلامة وطني وتقدم في هذا الصدد ببحث وتنظيم لتكوين مجلس السلامة الوطني .. كما شارك في بلورة فكرة انشاء مجلس سلامة عالمي ..

● كما اشار حمد المرعي الى اهمية موضوع السلامة والامن في المحافظة على الارواح والممتلكات فضلا عن الاهمية الاقتصادية التي تتمثل في خسائر في الثروات والممتلكات والانتاج وانقطاع الاعمال وقال : السلامة والامن ، في المنشآت والمؤسسات الصناعية ، امان بقدر ما هما تأمين . واذ تكمن اهميتها بالمحافظة على الارواح ، الا انه يجب عدم تجاهل الاهمية الاقتصادية مثل الحد من الخسائر في الثروات والممتلكات والانتاج او انقطاع الاعمال .. وقد تقع الحوادث وباستمرار معرضة للخسائر البشرية والمادية ومسببة لتأثيرات معنوية واقتصادية جسيمة . وقد يكون وقوعها في ازدياد مضطرد في كثير من الاحيان الا ان هذا ناتج عن امرين : اولهما عدم الاعتبار بان الحوادث دائما ما تسبب ـ ويسببها الجهل سواء بالمخاطر او النتائج . وثانيهما الاعتقاد السائد (والخاطىء) بأن السلامة والامن هما مفهوم عام او خدمات عامة مضمونة او ضمنية او مسؤولية مشاعة مع ان الصحيح هو كونها من الحقول المتخصصة المحددة المتقدمة والرفيعة .

ويمكننا التحقق من هذا بالنظر من خلال الاطار الصحيح . ففي عصرنا المتطور هذا وما صاحبه من طفرات تقنية ، زادت الصناعات ضخامة وزادت الالات والمعدات والاجهزة دقة وتعقيدا ، مما جعلها اخطر يوما بعد يوم ونوع في تأثيراتها جسامة وحجما حتى اصبح خلق الشعور بالامن او تهيئة الافراد له وتوفير الحماية للمنشات من اساسيات الاعمال .

وبهذا يكون من الاهمية اعتبار ان السلامة والامن من العناصر الرئيسية وليست المكملة او الهامشية في المنشآت والمؤسسات . ومن الطبيعي ان هذا لا يتحقق الا من خلال الاعداد والتجهيز والادارة الصناعية ومتطلباتها الحديثة .

● وفي نظرة سريعة لبعض محتويات الكتاب نجد ان الباب الاول يتحدث عن السلامة وماهيتها والسلامة كتصور ، ويسير المؤلف مع موضوع السلامة في العمل والبيت .. ثم ينتقل الى موضوع الامن ويتحدث عن عناصره ومقوماته ومتطلباته وتجهيزات الامن ، والحماية الامنية بما في ذلك الانشاءات الامنية مثل الاسوار والبوابات والاضاءة ، ثم التجهيزات الامنية مثل اجهزة المراقبة والتحسس والاستقبال والانذار .

ويتضمن الكتاب كذلك خطة للسلامة والامن .. والباب الاول من الجزء الثاني يتناول السلامة في العمل .. ويتبع ذلك موضوع السلامة الخاصة في المكاتب والمنازل واساليب التعامل بسلامة مع الادوات الكهربائية والاجهزة مثل التليفزيون والمواقد والسلالم والشرفات .. الخ .

وخصص المؤلف الجزء الثالث للحوادث والوقاية والمعدات والاجهزة اللازمة للوقاية .

وفي الباب الثاني من الجزء الثالث تناول موضوع الحريق وكيفية مكافحتها والوقاية منها تبع ذلك بمخاطر الكهرباء والكيماويات واساليب تجنبها والوقاية منها ..

واختتم الكتاب بموضوع الصحة في المهنة والاسعافات اللازمة والاصابات ووسائل علاجها ..

● ولا شك ان كتاب السلامة والامن في المؤسسات والمنشآت قد تناول العديد من النقاط العامة التي تنعكس بالفائدة على القارىء العادي .. وكذلك الاجهزة الفنية والادارية في المؤسسات والمصانع ..

فاذا كانت ادوات ووسائل التقنية الحديثة قد انتشرت في كل مكان .. واصبح الانسان يتعامل معها يوميا في بيته ومع اسرته وفي عمله .. وتسير حياة الانسان اليومية وهو مستمر في التعامل مع وسائل التقنية لذلك فانه من الافضل ان يستفيد من هذه الوسائل ويعمل على تجنب مخاطرها واضرارها ..

(٩ ـ ٤٦)

١٩٨٠

تحديات الثمانينات

(٤)

التزامات السلامة

السلامة بين الجدية والترقيع

بقلم: حمد محمد المرعي

تطرقنا في السابق الى موضوع السلامة بعنوان « الحوادث في السبعينات » ، والواجب يفرض المتابعة ، ومع انه ليس بالامر السهل تصوير او عرض متطلبات السلامة ، لا لانها موضوع متسع او غير محدد ولا لانه يتطلب اسهابا لافتراضات لا يسمح بها المجال هنا ، اوتحديدا لتطبيقات لا زال تعريفها في عثرة أوانه ، لا هذا ولا ذاك ، وانما لاشكالات عدم تجانس المفاهيم في المجتمع النامي من جهة ، ومن جهة اخرى ضالة الثغرات المتواجدة في هذا القطاع الهام حيث ان الموضوع بمجموعه ما هو الا ثغرة مستمرة وممتدة ، واخيرا ان هذا الموضوع بالذات ، ومع انه استهلك مداد القلم من تكرار العودة اليه ، لا يعتبر الا حديثا وجديدا .

ولهذا فاني سأكون محددا هنا كلما امكن ذلك ، ومحاولا ابراز النقاط التي على الحروف وغير متعرضين للحروف نفسها ، مبتدئا بأن ما تعنيه السلامة لا يتجاوز كونه — أيا كان ذلك ، المحافظة على العنصر البشري ووقايته من الاصابات وحماية سبل ووسائل المعيشة او المهنة ومؤسساتها ، وما تمثله من اهتمامات أساسية او رئيسية ، بشرية كانت أم اقتصادية او استراتيجية ، او ما يتعلق بها من ثروات وطنية .. ومشيرا من ناحية خاصة بانه نظرا لاهمية هذا ، يتوجب الاهتمام العملي السريع بهذا القطاع بدءا بالتشريع له والتخطيط والتنظيم ، او ضمن ما له من امتدادات في مراحل التنفيذ والمراقبة والضوابط ، متخذا في الاعتبار تواجد القناعة باهمية هذا المجتمع النامي على وجه الخصوص ، حيث ان دخوله الى التكنولوجيا والصناعة الحديثة واستخدامه لوسائل جديدة وغريبة عليه ، وتعامله مع مواد واساليب لا يألفها او يألف طبائعها ، واخذا في الاعتبار ايضا ما يتطلبه تطوير المفاهيم البشرية من وقت طويل ، مما يحتم مضاعفة الجدية والحرص في تعميم وتدعيم قطاع السلامة وان تنصب الجهود والاهتمامات المتعلقة به على اولى الاولويات .

ومع هذا ، وبعد اكثر من عقدين لدخول الكويت مجال الصناعة والخدمات ، لا نزال نجد ان السلامة مشتتة ، فيما يتعلق بالاهداف او الجهود او الاهتمامات ، بين أجهزة ادارية او فنية او تشريعية .. اقل ما يقال عنها ، انها حتى لو تواجدت لديها النية فانه يعوزها الحول والقوة والوسيلة . محاية العمال تتركز في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، التي لا تتعدى في صلاحياتها اصدار القرارات ومعرفة مواقع الحوادث — وليس لماذا او كيف او المتابعة المطلوبة لمعالجتها . والسلامة العامة في دائرة البلدية ، التي تنوء حاليا من كثرة اعمالها . والوقاية في ادارة الاطفاء العام التي تحتاج الكثير لتطوير الكوادر الفنية والادارية لمتطلبات اعمالها ، والمراقبة الصناعية في وزارة التجارة والصناعة التي لا تكاد تخرج من اشكالاتها المتشابكة ، والصحة المهنية في وزارة الصحة العامة التي لم تنج مستشفياتها من حشر المصابين بها في كل يوم وكل موسم ، وامور الشوارع والطرق العامة في وزارة الداخلية التي تحتاج لكل تفهم وشكر في واجباتها الكثيرة ، ناهيك عن متطلبات ما يتبع الحادث من تحقيق وضبط ومعالجة الى اخره . وفي خضم التداخلات والروتين وتوزيع المسؤوليات وتشتيت الجهود وتفريق الاهتمامات ، فلا يمكننا تصور الوضع الا كحالة ضياع تكون نتائجها اهدار الوقت والطاقات مما لا يساعد الا على عدم الاهتمام المطلوب لما يقع من خسائر في الارواح او من اضرار للصحة او اتلاف للثروات .

وها نحن في الثمانينات ما زلنا نجد معالم القصور واضحة مما نتج عنها ازدياد الحوادث والخسائر ، وليس فقط استمرارها . وتشير الاحصائيات الاخيرة ان هناك اكثر من ١٥٠ اصابة عمل عند كل الف عامل ، وهذا فقط في الصناعات التحويلية والخفيفة ، ومجرد عينه ، ولاتشمل الاضرار الصحية المهنية او الوفيات او حوادث المرور او المنازل وغيرها . ولا تبين ايام الانقطاع او حوادث الحريق وخسائره ولا تكرار وشدة الحوادث .

ومع ان هذا البحث لم يأخذ في الاعتبار المتغيرات والمتوابت والمعادلات الاحصائية ، الا انه قد يكون مؤشرا تشخيصيا لما نحن عليه من حال ، ونجدنا بعد كل هذا لا نعطي اية اهمية عند الترخيص للمؤسسات الصناعية او مراجعة حساباتها او مراجعة او محاسبة ما اذا كانت ميزانياتها تتضمن بنودا او مخصصات او مصروفات لمتطلبات السلامة والاقامة ، مع ان هذا يعتبر اسهل وأبسط اجراء وله فعاليته الكبيرة لما يضمن الارتقاء بشأن قطاع السلامة الهام ، وانما تنحصر مراجعتنا لمقدار الارباح المادية ، بغض النظر عن مدى الخسائر غير المدونة او غير المنظورة ، من معنوية او بشرية وغيرها ، ولهذا فان معادلة الربح بهذا الاسلوب تعتبر ناقصة وغير صحيحة ، مع ان المهم وعلى اي حال ، ليس مقدار انجاز العمل (فقط) وانما مدى الامان الذي يتم فيه هذا الانجاز ، وغير هذا فان الربح لا يكون الا بمقدار ما يحتمله قوي امن على حساب عاجز مستضعف .

ولذا فانه ان الاوان لمراجعة اولوياتنا وتقييم اهتماماتنا وتركيز الجهود لايجاد تنظيم يعزز ويدعم قطاع السلامة ويطور من مفاهيمها من خلال رؤية حديثة متطورة وجادة ، يضمن الارتقاء بما يتعلق بالتوعية او الترشيد او التدريب او ما يختص بالتشريع او المراقبة او المحاسبة ، وبغير هذا فانه لن يكون هناك الاهتمام بالانسان او المحافظة على الثروات الوطنية .

● احصائيات واردة عن ادارة حماية القوى العاملة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل — ١٩٨٠ .

الحوادث والسلامة

الحوادث والسلامة في الكويت

نجد ان الحوادث في الكويت ، وان كانت قبل ١٥ عاما فقط ، متناسبة في معدلاتها مع واقع التنمية والتطور حينها ، الا انها برزت في وقتنا الحاضر كظاهرة لا يمكن تصورها ـ سواء في عددها او تنوعها او درجات ضررها ـ وعلى الرغم من عدم تواجد الاحصائيات الدقيقة والكاملة ، الا انه يمكن من بعض المتابعة والاستنتاج تبين مدى خطورة الحالة وجسامتها في السنوات الاخيرة . (الاحصائيات التالية مأخوذة من بحث للكاتب عام ١٩٧٨ ضمن مشروع يبين ضرورة تأسيس « مجلس سلامة وطني » في الكويت) .

فحالات الوفاة باسباب الحوادث (المعلومة) تعدت اكثر من ٦٥٠ وفاة لعام ١٩٧٧ اي اكثر من ١٥ بالمائة من مجموع الوفيات للاحياء لذلك العام (او ما يمثل ١٢ بالمائة من جملة الوفيات عامة) . واذا ما اخذ في الاعتبار صغر المساحة المأهولة وعدد السكان الذي لم يتجاوز المليون والربع ، وعدم تواجد تلك الصناعات والوسائل ذات مخاطر الدرجة الاولى من ناحية اضرارها او من ناحية مجموعية الحالات ، لاتضحت خطورة الامر . وخاصة اذا تبين ان نسبة وفيات الحوادث الى الوفيات للاحياء غير الناتجة عن حوادث قد قاربت ١ : ٥ لعام ١٩٧٧ . وليس ما يبرر انه بين كل ١٠٠ر٠٠٠ من السكان ، هناك ميتة يمرتون باسباب الحوادث . ومع الزيادة في السكان والطفرات في المعيشة والتنمية وغيرها ، فاننا سنجد انه في جيل واحد سوفيكون هناك ما لا يقل عن ٢٠٠ر٠٠٠ ضحية للحوادث ـ عدد لا يمكن تصوره الا في حالات الحروب او الكوارث ـ هذا اذا ظلت الزيادة في الحوادث موازية للزيادة السكانية وخطط التنمية والاعمال . ولكن كل المؤشرات تدل على ان نسبة الزيادة في الحوادث تتعدى هذا وبشكل طردي مخيف .

وتجدر الملاحظة ان ما ذكر اعلاه هي الحالات الناتجة بطريق مباشر عن الحوادث . ولا شك ان هناك حالات وفاة اما نتيجة غير مباشرة لحوادث ، او باسباب امراض مهنية وغيرها ، او ان الوفاة تحدث بعد فترة من الحادث ولكن بسببه . اي بما معناه ان العدد الحقيقي لحالات الوفاة قد يتعدى ٨٠٠ وفاة في ذلك العام . اي بمعدل حالتي وفاة على الاقل يوميا . وليس هذا كل الامر . بل ان الوفيات المذكورة لا تعادل الا جزءا بسيطا من الحوادث التي تؤدي الى اصابات او اضرار صحية ، منها ما يتطلب اسعافا اوليا ومنها ما يتطلب رعاية طبية في المستشفى ومنها ما ينتج عنه عاهات وامراض مستديمة ـ والتي قد تعدت حسب التقديرات المعتدلة ، اكثر من ٦٠٠٠ اصابة لعام ١٩٧٧ . اي بمعدل ١٦ اصابة على الاقل يوميا .

وكذلك فانه ليست كل الحوادث تؤدي الى اصابات . وتدل الارقام التقديرية على انه كان هناك في نفس العام المذكور اكثر من ٢٢ر٠٠٠ حادث ـ موزعة بمختلف القطاعات والانواع ، وشاملة لمختلف الحوادث . اي بمعدل ٦٠ حادث على الاقل يوميا .

وبايجاز فانه يستنتج ان لكل ١٠٠ حادث يكون هناك ٢٧ اصابة ـ وفيها ٣ حالات وفاة . كما يستنتج ايضا انه في كل ١٠٠ اصابة يكون هناك ١١ حالة وفاة . وبالطبع لو توفرت الدراسة المقارنة الصحيحة والتي تربط بين هذه المعدلات ، لتبينا جسامة الامر ، ولوضح ان هناك عاملا يتوجب تقويمه .

واخيرا ، من المتضرر ؟

بصورة رئيسية انهم الاطفال . حيث تدل الدراسات ان الحوادث هي السبب الاول لكل وفيات الاطفال بين ١ ـ ٤ سنة من العمر .

وانهم افراد الاسرة وربات البيوت ، حيث دلت احدى الدراسات عن الحوادث في الكويت ، ان حوادث الاصابات في المنازل بلغت نصف حوادث الاصابات عامة .

وانهم الشيوخ والعجز وخاصة في حوادث المرور والنار .

وانهم الرجال في مواقع العمل ـ على اختلاف انواعهم وانواعها .

وليس هناك من مجال لتاكيد اثار خسارة العنصر البشري وما يترتب عليه من ابعاد معنوية ونفسية وحضارية على المجتمع . وهذه لا شك لها خطورتها الجسيمة ..

ولكنه لو كان هناك تقييم صحيح للخسارة الاقتصادية وحدها ، لتبين انه ، اذا افترضت اقل ادنى تقديرات (لو كلف ـ مثلا ـ كل حادث مرور ١٠ دنانير وكل حادث حريق ٥٠ دينارا ، لبلغت الخسارة المادية لعام ١٩٧٧ ربع مليون دينار . ولكن في الحقيقة ان الخسارة لا شك بلغت ملايين الدنانير . وخاصة اذا ما اخذ في الاعتبار المعالجة والاصلاح والاتعاب والتعويض وغيرها .

وكذلك فانه لو كان هناك تقييم صحيح للانقطاع عن العمل بسبب الحوادث ، لتبين انه (وايضا باقل افتراض اقل ادنى تقديرات) ، كان هناك ما لا يقل عن ٢٢ الف يوم انقطاع عن العمل . وهذا عدد افتراضي والدقيق قد يتعدى اضعاف هذا . وفي هذا اضعاف لقدرات وطاقات العمل .

ولو حسب ما تكلفه الاصابات من اهدار للخدمات الصحية والاجرائية مثلا ، والتي تواجه اعمالها بما هو فوق طاقتها حاليا ، لتبين ما هناك من اهدار لجهود وخدمات مهمة .

وكذلك ايضا ، لو تقاس الوفاة بالمال ، لتبين ان الـ ٦٥٠ وفاة تعادل اكثر من مليون وربع مليون دينار . وبالطبع لا يدخل في هذا ما انفق على التربية والتعليم والتدريب ، او ما يحدث من تخلخل في القدرات البشرية ... الخ .

لا شك انه يتبين مما ذكر اعلاه مقدار الخسارة التي تواجه الدولة وافراد المجتمع . وهي خسارة بدون مبرر .

ويتوجب هنا ملاحظة اهمية انه ، حيث الوسائل الصناعية والمستلزمات المعيشية في ازدياد ، وحيث السكان في ازدياد ـ ما في الحوادث بعد ١٠ سنوات بكل كل متر طولي ـ المارين مثلا ، او لكل مؤسسة صناعية مثلا ، او لكل ... من افراد المجتمع مثلا ، او لكل ... الخ .

ولو كانت هناك اي دراسة اجتماعية بخصوص الحوادث ، لاوضحت الى حد ما نظرة الافراد بمختلف مراحل الزمن : في الماضي كان الحادث يخلق جمهرة من الناس حوله ، وبازدياد الحوادث بمرور الزمن ، نلاحظ ان الفرد اصبح يراها ولا يعطيها اي اهتمام . اما في وقتنا الحاضر ... فان الفرد هنا ، نظرا لمعاصرته ما يقع من حوادث ، ... يحاول متعمدا الصد والابتعاد عنها لما تحدثه في نفسه من تاثيرات مأتجة ـ اولها عجزه عن عمل اي شيء تجاهها . وثانيها ، ما دام هذا الحادث قد اصاب غيره ، فانه لاشك بواقع له نفسه . واخرها ... عدم وجود الاستجابة الجذرية والجدية للاخذ بالمبادرة الحازمة للحيلولة دون وقوع هذه الحوادث .

وحيث ان انعدام السلامة ومقوماتها اخذ في التفاقم كلما خطونا نحو التنمية والتطور ـ وهذا ما يبينه مؤشر الحوادث في السنوات الخمس الاخيرة ، وحيث ان السلامة ، جوهرا وشكلا تتعلق بمقومات الاستقرار والامن للمجتمع وتقدمه ..

وحيث انه قد تبينت الخسارة المتمثلة في مئات الوفيات والاف الاصابات وعشرات الالاف من ايام العمل غير المنتجة وملايين الدنانير من مبالغ ضمنية وحقيقية . فان هذا يحتم ، ان لم يكن العمل الفعلي ، فعلى الاقل المبادرة في تنظيم قطاع السلامة والتنظيم المتطور السليم ، شانه شان التطورات الحضارية الاخرى في المجتمع . وذلك ان لم يكن لمنع الحوادث كلية ، فعلى الاقل الحد منها والسيطرة عليها . وذلك لامرين رئيسيين :

اولا : ان الواجب القومي وما تمليه المصلحة العامة يحتم هذا .

ثانيا : لان في غير هذا ، فان ظاهرة الحوادث سوف تتفاقم في يوم ما وباء مستعصيا يستحيل القضاء عليه .

● دراسة اعدها الدكتور عبد الرحمن عبد الله العرفج (وزير الصحة الحالية) والدكتور مصطفى الدسوقي (رئيس قسم الصحة المهنية في وزارة الصحة الحالية) قدمت كبحث لمنظمة الصحة العالمية ـ جنيف ـ ١٩٧٣ .

② تحديات الثمانينات

بقلم : حمد محمد المرعي

الالتزامات البيئية

تم اقرار حماية البيئة مؤخرا . وبهذا تكون مرحلة قد انتهت ومرحلة جديدة ابتدأت . وما هذا القانون الا تتويج لاعمال وجهود دامت قرابة عقد من الزمان منذ بداية السبعينات ، بين اخذ ورد وايجابيات وسلبيات واجتهادات وبحوث ، عملت خلالها جهات كثيرة ولجان كثيرة ، ومنهم من عمل رسميا ومنهم على حساب وقته وجهوده الخاصة . وانعقدت او شاركت من خلالها عشرات الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وتكونت فيها الكثير من فرق العمل والاجهزة والوفود وغيرها .

واليوم ، ونحن في بداية الثمانينات ، فهذا القانون يجب ان لا يعتبر الا بداية لمرحلة عملية تطبيقية ، تتخللها مراجعة لبعض الحسابات واعادة النظر لبعض المفاهيم واصلاح ما تم من اختلاسات على حساب البيئة في العقد الاخير خاصة والاوقات السابقة له ، ولهذا فانه يتوجب ، من ناحية اولى ، اخذ استراحة من الاجتماعات والمؤتمرات والدراسات ، وان نلتفت الى شؤون بيئتنا المحلية ، وذلك لتركيز الاهتمامات وراء التوجيه ، على ضوء ما توفر طيلة العقد السابق ، لبعض الامور بهدف ايجاد نتائج عملية مباشرة وملموسة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ايجاد بعض التقييم لما هو حاصل عندنا من اشكالات او تحديات بيئية ، والابتعاد عن التوسع الكبير للاشكالات والمتاهات العالمية مما تضني الجهود وتهدر الوقت في مضمارها . . وعلى سبيل المثال ايجاد قنوات اتصال او جسور عبور للجهات العاملة بالتخطيط او التنظيم تهدف التعريف بالمهام البيئية وصلتها بها ، مثل دائرة البلدية ووزارة التخطيط ولجنة المشاريع الكبيرة ووزارات التجارة والصناعة والاشغال العامة والكهرباء والماء والنفط وغيرها .

ومن ناحية ثانية ، واخذا بالاعتبار ان افكار الامس قد يكون من الصعب اصلاحها بسهولة ، فانه يكون من المهم وضع كشف لبعض الاحوال التي تتطلب المعالجة او الحلول السريعة ضمن مراحل وفي اطار جدول زمني محدد قياسا لاولوياتها او بنسبة لخطورتها .

ومن ناحية اخيرة ، فان من يكشف خارطة البلد اليوم سيجد ان البلد بكاملها تقريبا تمثل ضاحية واحدة ممتدة ومتصلة ببعضها البعض من الشمال الى الجنوب ، مع تفرعات او جيوب داخلة الى الغرب ، ونظرا لمتطلبات التنمية السريعة وما الزمته من ضرورة للتجاوزات او الارتجالات ، فان هذه الضاحية السكانية اماطت بها مستعمرات صناعية اقل ما يقاد عن نشأتها هو انعدام التنظيم والتجانس ، ناهيك عن امور سلامة مواقعها واختيارها ، ولست هنا بمشير الى منطقة الشويخ الصناعية التي تحولت بقدرة قادر من منطقة ورش او مخازن تخديمية في الخمسينات والستينات الى منطقة شاسعة واختلط فيها الحابل بالنابل تحيط الكويت من جهة كاملة متكاملة ، وتشرف على طرق العبور من الكويت الى شمالها ، وغير مشير ايضا الى ما تحتويه من مرافق وخدمات او تواجد اهم الموانيء واهم المستشفيات

الالتزامات البيئية

او ما تقدمه من وفرة تموينية ، او من الجهة الاخرى مايتعلق بالنواحي الامنية او السلامة او اشكالات النقل والكثافة المرورية وغيرها ، واخيرا فأني لست بمشير الى منطقة الشعيبة الصناعية والتي بدأت في الستينات ، كمنطقة لبعض الصناعات البترولية ، بختطيط ارتجالي سيء ، ، واستمرت في السبعينات كمنطقة لايعوزها اكثر مما هي فيه من سوء تخطيط وتنظيم واهتمام ـ مع كل الجهود المشكورة التي تقوم بها ادارتها لاصلاح ما يمكن من امرها · لست مشيرا لا لهذا ولا لذاك · ولكنني اشير الى مناطق في بداية طفولتها ، ولذا فالوقت لم يفت لاعادة تنظيم او اصلاح مايمكن من اوضاعها : مثل مناطق صبحان وميناء عبد الله والطيبية والدوحة ، فهذه المناطق ، بالاضافة الى المذكور سابقا ، سوف لن تطوق الكويت بعوامل التلوث والصحة والازعاج فقط ، بل وستغلفها ايضا ، وخاصة اذا ما نظرنا الى الامر من زواية الاجواء المناخية واتجاهات الرياح الموسميةوحرمتها اضافة الى التوزيع السكاني وغيره ·

والمطلوب منا هو ان لاننتظر حتى « اذا ما فات الفوت ما نفع الصوت » ··

واخيرا ، الاهتمام بشكل خاص بايجاد « رئات تنفسية» لهذا البلد والا تستمر عملية « التسكير » المعمول بها لملء كلمناطق الفضاء بصورة ارتجالية وجوفاء ، واحسن مثال لى هذا هو موقع السكن القديم لموظفي الحكومة في منطقة الشويخ الجنوبي (قرب ديوان الموظفين) فهذه البيوت انشئت في بداية الستينات عندما كانت المنطقة شبه فضاء وحسب مفاهيم وتصورات قديمة · وهذه البيوت مزمع ازالتها وهناك نية لمشروع انشاء مجمعات سكنية عامودية في موقعها · والمطلوب هو ، وعلى وجه السرعة ، توجيه الجهات المعنية بضرورة اعتبار هذا الموقع متنفسا ، ولا بأس من استغلاله مثلا لبعض الخدمات الحيوية ـ بشرط ان تكون تحت الارض مثل خزانات المياه (بدلا من الموقع المقترح لها في المشروع الجديد) وان تنشأ فوقها حديقة مفتوحة مبسطة · اما كموقع سكني (وعامودي ايضا) فهذا يتطلب اعادة نظر ـ وخاصة اذا ما اتخذ في الاعتبار الملوثات الهوائية والضجيج والكثافة المرورية وما يحيط بها من مرافق حيوية ·

● تشير احصائيات ادارة التنظيم في البلدية انه قد تم تخصيص او تنظيم ما يقارب من (٤٠) مليون متر مربع للاغراض الصناعية والتخزينية في فترة الاربع سنوات السابقة ، فاذا اضيف هذا الى المناطق والمنشات القائمة من مرافق خدمات ومنشات نفطية او صناعية او تخزينية او خدماتية وغيرها ، ومقارنة بالمساحة المعمورة في البلاد ، لوجدنا ان النسبة قد تصل او تتعدى ٣٠٪ صناعة : ٧٠ ٪ سكنية ، واذا ما اخذ في الاعتبار المراقبة الضعيفة لامور السلامة والبيئة والامنية وعوامل اخرى ، واضافة الى اشكالات النقل والمرور والخدمات الصحية ، فأن الصورة لاشك ستكون مرهبة ·

تحديات الثمانينات ①

الأمن بين اليوم والغد

بقلم محمد محمد المرعشي

تطرقنا في اوقات ومواقع سابقة لموضوع الامن بين الامس واليوم ، وتوصلنا الى ان الاهمية لا تتعلق بالتطوير الجهازي او العدد البشري بل اكثر من هذا بالتحرر من النظرة التقليدية وتحديد الوجهة ، وان تكون الاهتمامات ضمن النظرة الشمولية والمفاهيم المرنة والتطلعات الواضحة • وان مضمون الامن يكمن في هيبته وليس بسلطته فقط • وانه يرتكز بشكل كبير على تفقد المتخفي ونبشه وليس الجري وراء المكشوف المعروف • وان يكون هناك ربط للاحداث والمتغيرات ، في اطار خطط مرسومة ومجربة • وان تعتبر الاجتهادات والارتجالات على انها مظاهر عصر قد ولى • وان لا نخلط ، اخيرا ، بين ما يسمى بحفظ النظام وحفظ الامن او ان الهام مثل المهم •

وهنا سنلقي الضوء على بعض المواضيع الـ «ضد أمنية» من التي يجب اخذها بالاعتبار وبالسرعة الممكنة ـ حيث ان بحر الثمانينات بوادره عاصفة وأمواجه عنيفة ، وحيث مركبنا ليس الا قزما ضئيلا في خضم هيجانه •

أولا : الاعتبار الجدي للتركيبة الديموغرافية في البلد ، وخاصة اذا ما تأكد ان اقل من ٢٠ بالمائة من السكان هم من المواطنين الذكور الراشدين (او ما يسمى بالعنصر الفعال) ، وان اكثر من ٣٠ بالمائة هم ممن لا يمتون باي صلة لهذا البلد سواء بالمصلحة او الانتماء وغيره • وهذه الحالة مفزعة ولا يوجد هناك بديل او حل الا بايقاف النزوح البشري (الموسمي ؟) المتواصل ، وليس كما قيل بزيادة النسل ، لان هذا أمده بعيد وبعيد جدا • وهذا لا يتاتى الا بالحد من التنمية التي تجاوزت كل حدود المعقول • وعليه يجب تقليص ميزانية المشاريع الضخمة بشكل جدي وهادف الا تلك المشاريع الحيوية الهامة • هذا من ناحية • ومن ناحية اخرى الحد من المبالغات الاستثمارية الخاصة • فالتطوير ليس في التنمية السائبة او القفزات السريعة او الانتشار الواسع بل في الاتزان والتدرج • والخطوات البطيئة والطبيعية ضمن مراحل محددة اسلم عاقبة واقوى بنيانا • وكما نعرف فلا يوجد عندنا بطالة ولا يوجد عندنا فائض في الخدمات •• اذا لماذا هذه السرعة البالغة لانشاء كل مشاريعنا في فترة قصيرة ؟ وما الذي سوف نتركه من الاعمال للجيل القادم ، ولا اقول الاجيال القادمة ؟ على ان يتخذ في الاعتبار وضع كل الضوابط بان لا يكون في ابطاء هذه التنمية اي حجة او مبرر لاضعاف الضعيف او عرقلة متطلباته • لان هذا بدوره غير امنيا •

ثانيا : ان ترتقي صحافتنا بمسؤولياتها وان تضع ضوابطا لنفسها (او ان تخضع لضوابط) ، وذلك لتجنب الاثارة والمبالغات والتكرارات للاحداث المحلية • لان ثمة احداثا ، مثل اشكالات الكهرباء او الحرائق المتكررة (والتي تعتبر شيئا متوقعا في مثل هذا الموسم (او الجرائم والشائعات والاقاويل ، قد تكون طبيعية وان كانت غير مرغوبة • الا ان نشرها وترديدها وابرازها هي بالضبط ما يتمناه ذوو النفوس الضعيفة • وهذا بالضبط ايضا ما يخدم ارتباك الاستقرار الامني • وقد لا يتفق معنا الكثير ممن ينظرون الى الوجه الاخر مثل حرية النشر ـ الا اننا نؤكد ان الوجه الاول الذي يمثل اهتمامات المواطن العادي وصالحه يمكن في المحافظة على أمنه واستقراره ، عملا بكل الاولويات والموازين • وشتان ما بين المثل العليا النظرية وما يفرضه الواقع والجدية • فلكل شيء ولكل حالة محرماتها ومحللاتها • وحرية النشر سلاح ذو حدين • ولنسأل ما هي اهداف العابث بالامن والاخلال باستقراره • انها قطعا ليست الخسائر المادية او البشرية •• وانما الاخلال بالاستقرار وتنكيد العيش وتنغيص صفوه هي كل مهماته واحلامه (وحتى لو لم يكن مسؤولا عن الاتيان بها) •

ولهذا فالنشر والابراز والشهرة للاحداث هي كل ما يطلبه ويبتغيه لانجاح ما ينشده • فلماذا اذا نقدم لهذا العابث ما يطلبه على صحن من فضة •• ونكون بهذا ضحايا لاستغلاله •

ثالثا : ان تستغل الجهود والامكانات ، مما يتوفر في « أولا » اعلاه ، لايجاد المتطلبات الاساسية مثل السكن المناسب والخدمات اللازمة لتعطي الحد الادنى من الاستقرار الذاتي والاجتماعي البشري للسكان • ومما يحقق تجنب الانفعالات الجانبية مما ينعكس بدوره على استتباب الامن • هذا من ناحية •

ومن ناحية اخرى الاجتهاد في تحقيق العدالة الاجتماعية سواء المادية منها او ما يعمل على تحقيق التطلعات والطموحات بين افراد المجتمع وفئاته ، ومما لا يعطي اي فرصة لسيطرة فئة على اخرى • والميزان هنا دقيق وحساس بقدر ما هو هام • والتفرقة بين طبقات المجتمع (وطبقات المجتمع أمر واقع حتى لو رفضناه او انكرناه) تخلق نزعات لا حد لها •• ونحن نتكلم هنا عن طبيعة بشرية لا سلطان لاحد عليها • والمهم هو تضييق الثغرة ، التي اتت بها التركيبة الديموغرافية والتنمية السريعة ، كلما أمكن •

رابعا : وقد تختلف الاراء والاجتهادات هنا ، الا انه ، وعلى نفس المنوال ، فحتى معالجة حادث اختطاف الطائرة الاخير يعتبر غير امني بحد ذاته •

لا ما اتبعته وسائل الاعلام والصحافة من تكرار وابراز واهتمام ، ولا ما اتبعته قيادات الامن •

فمع انه قد اتضح ان الحادث ليس له ارتباطات سياسية او ابعاد امنية ، الا انه اعطى انتباها اكثر من اللازم وعلى اعلى المستويات • وهذه حالات يجب ان لا تخفى تأثيراتها المستقبلية ، كسابقة من جهة • ومن جهة اخرى ما تجلبه ردود فعلنا لها لخدمة الاهداف المخلة بالامن •

وكذلك ، فان تجمع القيادات الامنية العالية المستوى والمنصب والمركز ، لمعالجة مثل هذا الحادث ، في مكان ووقت واحد ، يناقض كل الاعتبارات الامنية الرئيسية • ولنفصح قليلا : ماذا لو كان ذلك الحادث مجرد تدبير لتوجيه الانظار عن اغراض اخرى ، او ان يكون تجمع وتواجد القيادات الامنية في مكان ووقت واحد بحد ذاته هدفا لعمليات اكبر •

خامسا : تكثيف الجهود وتنسيقها لحماية المنشآت الحيوية والمؤسسات الهامة والرفع من شان اعتبارات الامن والرقي بها ـ نظما وتنظيما ونظاما •

وعلى نفس المنوال تنظيم تخزين المواد الغذائية وطرق تصريفها من جهة • ومن جهة اخرى الحد من سيطرة او تركيز طبقات او فئات او سمها ما شئت من المجتمع ، عدا غيرها ، على مصادر الغذاء او سبل توفيره •

سادسا : ويجدر التذكير بان وسائل وادوات التخريب لا بد وان تكون متوفرة باسباب التقدم التعليمي او العلمي او التيسير الصناعي او حركة الاستيراد المستمرة او اتكالنا على الالات بشكل كبير • ولذا يتطلب الانتباه بشكل رئيسي لتتبع هذه الوسائل والمراقبة للمصادر وتمشيط المواقع المشبوهة (وهذا أمر ليس عسيرا) • والحزم كل الحزم فيما نتخذه من منع او ردع •

واخيرا : التأكد بانه ليس بالامكان عزل انفسنا سياسيا او اجتماعيا عن محيطنا ومحيط عالمنا • او انه بامكاننا تحصين انفسنا او بناء حاجز بيننا وبين التطورات الداخلية او الخارجية ، امنية كانت او غيرها •

ضياع القدس وضياع الأمة

بقلم : حمد محمد المرعي

قرار ضم القدس ، رسميا وقانونيا ، لتكون العاصمة الموحدة اورشليم ، لا يستحق كل هذه الجلجلة . فضياع القدس لم يكن بهذا القرار ... وانما هي ضاعت منذ امد قبله . اما القرار فلا يمثل الا مقدار التحدي الذي بلغ اوجه ، والامتهانات التي تبديها اسرائيل مرة تلو الاخرى على مرأى ومسمع العالم لتبرز كمنحن فاشلون.

ولهذا ، وبعد كل فعل او قرار تتخذه اسرائيل ، تجدنا نركض هنا وهناك ونستبين هذا وذاك ، ونزداد دورانا، ونتلفت ذات اليمين وذات الشمال ، مستذلين لمن ميزتهم الاجرام ولعبتهم اهدار الحقوق . او مستجدين ببيانات او شاكين لبلدان او لمؤسسات لا نفع فيها ولا حيلة لها . وبهذا نكون اضحوكة العالمين الى يوم الدين .

فها نحن اكثر من مائة مليون عربي واكثر من الف مليون مسلم ، والمؤيدون لنا اكثر من هذا وذاك ، فهل ان جميع هؤلاء محسوبون علينا بمذاهبهم او اديانهم او شعاراتهم، ناسين ان الله سبحانه وتعالى لا ينصر قوما ما لم ينصروا انفسهم ، ومتناسين اننا لاكثر من ثلث قرن من الزمان كلما تقدمنا خطوة رجعنا الى الوراء خطوتين اثنتين — فيما نسميه « قضيتنا » . موهمين انفسنا حينا بأننا قوم محبون للسلام — مع ان السلام لا يكون في فراغ ولا يصدر الا من منطق قوة في الميدان — وحينا آخر بأن في الوقت خير كفيل لارساء معالم الحق ، غير مبالين بأن من احوال الوقت خلق الفرص والامساك بتلابيبها وليس انتظارها او اضاعتها .

أم أن السلام هو الاستذلال ؟؟

واسرائيل لعبتها كبيرة وغير خافية . وهي ليست بمعيرة اي اهتمام لنا ، لاننا في اكثر من مرة واكثر من مناسبة انحنينا امام الاعيبها . وهي بهذا تعرف على اي وتر حساس تضرب : وتر سذاجتنا ، وكأننا بعد كل هذا التاريخ لا هم لنا الا تقليب صفحات القاموس لايجاد وصف لحالنا في كل آن نتخلف فيه عن سابقه .

ان قرار ضم القدس ما هو الا اعلان حرب ، ما قبله ولا بعده اعلان . ابعد كل هذا نجدنا قائمين للصلاة ومحتفلين بمبتهجات الاعياد ... ناكرين ان ما يتلو الركوع هو السجود . وان القدس لم تضع وانما نحن الذين نعيش حالة الضياع ؟

« التأريخ والتاريخ »

حمد محمد المرعي

تطرق الحديث مؤخرا ، اثر المبادرة والجهود والمتابعة التي قام بها مشكورا السيد خالد سعود الزيد ، حول ما اذا كان للصبية اي علاقة حضارية تاريخية في المنطقة . وغني عن القول تواضع المذكور في هذا المضمار ، غير منصب نفسه لا مؤرخا ولا عالم اثار ولا متخصصا بحقل الحضارات والمدنيات القديمة ، ولا سائلا لأي جزاء او مشكورا ولا متطلعا لاي مردود مادي او متوقعا لاي اعتبار معنوي ، وليس هادفا الا توخي الحقيقة في بحثه للموضوع .. وما احدثه هذا من جلجلة لا هدف ولا معنى لها لدى البعض . وما ابداه اخيرا السيد خليفة الوقيان ، جزاه الله كل خير ، بتوضيحه للهام والمهم ووضعه للكثير من النقاط وافادته الجيدة ووضعه جدا لما ورد من مغالطات بهذا الخصوص . ولا شك ان تغطيته المتكاملة الهادفة وتفنيده لبعض مزاعم الخلط تفي لكل غرض ولا تترك اي مجال للاضافة . الا انه في اطار هذا الحوار الشيق والمفيد ، اراني مضطرا لتبيان بعض الخلط (والذي اصبح القاعدة وليس الاستثناء في ايامنا هذه) حول موضوع التأريخ والتاريخ ، وخاصة فيما يتعلق وادعاء البعض تصدرهم لمجالات ومتاهات قد يكونوا عنها بعيدين كل البعد ..

المغالطة ١ : يتوهم البعض ان التاريخ هو عبارة عن سجل لتواريخ او تدوين لمراسلات او احوال شخصية او معلومات عامة او دارجة او معايشة اشخاص او التعرف على تاريخهم الحياتي او انه هواية لجمع معلومات ، بصورة او بأخرى ، لفترات زمنية . ومن ثم نشر هذا تحت عنوان « تاريخ » . مع ان هذا لا يتعدى في كونه عن ما قد يسمى بـ « تأريخ » : مصدرا ، مجدولا ، مرتبا ... الخ . ولكن ليس « تاريخ » .

فالتاريخ اوسع وابعد من هذا . فهو التعمق في دراسات حقائق او دلالات لحقبة و/او حقب زمنية في اطار بحث هادف وضمن تحليلات هادفة ومعينة ولأحوال قد تكون محددة او لا تكون ، وقد تكون طافية على السطح او مدفونة في غياهب عميقة . ومن ثم الربط ، من خلال هذا المضمار ، للعلاقات والمتغيرات والاستنتاجات الموضوعية للاحوال والنظم ، مما يتطلب في كل احواله النبش للمتخفي وليس الجري وراء المعروف او المتعارف عليه ... وليس ايضا كما يتبعه البعض بربط العربة في مقدمة الحصان . ومن ثم التحري للالتباسات وغربلتها وما يتبع هذا من امور مضنية واجتهادات وتقديرات تضيق تدريجيا لتعطي ناتجا من الممكن اثباته وليس افتراضات او تأويلات او ما شابهه . على ان لا يتم هذا الا بطريقة معرفة ومشروعة ومجردة .

المغالطة ٢ : ان اصول النقل او الاستشهاد توجب العرض الحرفي لما يقال وليس اعطاء ما يستنتج منها فقط . وشتان بين هذا وذاك . وقد لا يكون في هذا تأثيرات رئيسية ، حيث ان اي تأثيرات لها تتلاشى للباحث الموضوعي الحريص المتجرد ، الا ان اهميتها تكمن في التفريق بين ما تقوله المصادر ، عند النقل عنها او الاستشهاد بها ، وبين الاستنتاجات الفردية (صحيحة كانت ام لا) او الاجتهادات او التقديرات الشخصية (مهما كانت مجردة) او التفسيرات الجدلية او النسبية (مهما تكن لها من دعائم) .

ومن جهة اخرى ، في حال ما اذا تضاربت الاقوال او المصادر ، فان الواجب الادبي يلزم ان لم يحتم عرض جميع المضاربات او المتناقضات او الاختلافات وليس الاكتفاء بـ و/ او اختيار ما يناسب وجهة نظر الناقل او يؤيدها ـ وبعيدا عن اي ميول له فيها ، ولا ريب في ان تعرض الاستنتاجات او التقديرات او الميول الفكرية مزاوجة بالنقل الحرفي ومن خلال اسلوب واضح .

المغالطة ٣ : التفريق بين تاريخ اشخاص او مجموعات او ازمان محدودة او محددة او قريبة ، وبين تاريخ اموال او مجتمعات او حضارات ، معاصرة كانت ام غائبة . حيث ان اطار البحث هناك غير متضمن مطمورات وتداخلات وتضاربات شاسعة ودقيقة ومعقدة . ولذلك نظرا لاستمالة توفر السبل او الطرق او المصادر المباشرة او القريبة او صعوبة البحث فيها للتعرف على دورات ما يخصها من امور بهدف وضع تاريخها .

وعلى نفس المنوال وجوب التفريق هنا فيما يدخل تحت « دراسة الاثار » او تلك « دراسة الحضارات والمدنيات » او غيرها و « صنع التاريخ » . والاهتمام ايضا بما يتبع او ما يتعلق بالعصور الجيولوجية او الاحوال البيولوجية او الدلالات الطبيعية . ويغني عن التعليق استحالة توفر هذه الحقول او انحصارها في باحث واحد . وغير هذا فان الامر لا يعدو في كونه عن اجتهادات . والاجتهادات مرفوضة .

واخيرا : انه لمن الأهمية بمكان ان تتوفر القدرة الروائية ان لم تكن الكتابية في عرض التاريخ ومواده . فالاسلوب السلس الواضح القوي والطريقة الموضوعية المجردة الهادفة هي من اهم متطلبات تبيان الحقيقة . اما الركاكة ففيها كل الضرر ـ ليس للتاريخ فقط ، ولكن للباحث فيه .

السياسة
AL-SEYASSAH
١٩٨٠/١٢/٨

بقلم سيف مرزوق الشملان

حول موضوع الصبية : حساب ختامي

أحمد مطر : و (الجرة المكسورة)

الحملة الاثارية بخصوص قرية الصبية والجرة الاثرية

اشكر الأخ أحمد مطر على كلمته الصريحة المنشورة في القبس يوم ٨٠/١٢/٢٤ م تحت عنوان (الجرّة المكسورة) ويعني بها جرة الصبية . والأخ أحمد وضع النقاط فوق الحروف . وكان صريحا في قوله . ولم يرد عليه أحد من الأخوان في رابطة الأنباء لأنه لم يدع لهم مجالا للرد عليه رداً موضوعياً واضحا .

سبق الأخ أحمد مطر أخ آخر هو الأخ محمد أحمد خليفة الذي نشر كلمة صريحة في القبس يوم ٨٠/٨/١٦م تحت عنوان (شكراً للشملان الذي أنطقكم) . وكان لكلمته صداها بين القراء الكرام لأنها نشرت ابان التحامل والهجوم علي من بعض الاخوان في رابطة الأنباء إنتصاراً للخطأ . ورد عليه الأخ فيصل السعد من رابطة الأنباء ونشر رده بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٩م .

كانت الشرارة التي أججت النار بيني وبين بعض الأخوان في رابطة الأنباء هو أنه في يوم الخميس ٨٠/٣/٢٧م نشرت الصحف اليومية كلها خبراً خطيراً عن اكتشاف مدينة أثرية في الكويت إكتشفها الأخ خالد سعود الزيد . والسبب في ذلك هو أن الأخ محمد نزال سليمان العازمي من سكان الجهراء عثر على جرة قديمة في منطقة الصبية شمالي الكويت ، وحصل على الجرة بعد ذلك الأخ خالد سعود الزيد مساء يوم الاربعاء ٨٠/٣/٢٦م فاسرع بها الى رابطة الأنباء وأعلن أمام الحاضرين أنه اكتشف مدينة أثرية في مكان ما من أرض الكويت . وأبرز الجرة للحاضرين كأثر من آثارها .

كنت خارج الكويت في قطر فقرأت ما نشر باستغراب شديد . وبعدما عدت للكويت أخذت أجمع المعلومات ، وأسأل الرجال المطلعين حتى تمكنت بعد نحو شهرين من نشر خمسة مقالات في القبس يوم ٨٠/٦/٢١م . ويوم ٨٠/٦/٢٢ . ويوم ٨٠/٦/٢٣م . ويوم ٨٠/٦/٢٤م . ويوم ٨٠/٦/٢٧م . تحدثت بها بالتفصيل عن الصبية قديما وحديثا ونشرت معلومات تاريخية عنها نشرت للمرة الأولى .

الشيخ عبد الله الجابر

وبينت بالحجج الدامغة والأدلة القاطعة ان ليست هناك مدينة أثرية بالصبية ولا حتى مجرد آثار قديمة . وكان لهذه المقالات ـ ولله الحمد ـ صداها الطيب بين القراء الكرام ، ويعلم الله تعالى كم تعبت في سبيل نشر هذه المقالات التاريخية ، مع الصور لمعالم الصبية وللرجال ذوي العلاقة بالموضوع .

رد علي الأخ يعقوب السبيعي بالسياسة يوم ٨٠/٧/٢م . ونشرت بالسياسة أربعة مقالات رداً على كلمة الأخ يعقوب نشرت يوم ٨٠/٧/٢٧م . ويوم ٨٠/٧/٢٨ . ويوم ٨٠/٧/٣١م . ويوم ٨٠/٨/٢م . ولم يرد علي ـ أيضاً ـ الأخ خالد سعود الزيد وانما رد علي أصحابه في رابطة الأنباء . وكانت ردودهم ـ مع الأسف الشديد ـ غير موضوعية ، وبعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع إنما هي مجرد دفاع لا اقل ولا اكثر . وكانت ردودهم وقصائدهم . مع الأسف الشديد ـ مليئة بالاستهزاء والسخرية . والاستهزاء والسخرية سلاح العاجزين . وكان الواجب يحتم عليهم أن يقرعوا الحجة بالحجة . والدليل بالدليل . لا أن يعتمدوا على اللف والدوران . وتزييف الحقائق مع الاستهزاء والسخرية . فكانت ردودهم وقصائدهم الغير موضوعية في صالحي ورب ضارة نافعة . وكان المفروض بهم كأنباء أن يردوا رداً موضوعياً هادفاً أو أن يلزموا الحياد ويدعوا مسألة الرد لصاحب العلاقة وهو الأخ خالد سعود الزيد .

الأخوان الذين نشروا المقالات والكلمات هم الأخ الدكتور خليفة الوقيان بالسياسة يوم ٨٠/٨/٦م . والأخ الدكتور سليمان الشطي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٧م . والأخ يوسف الشهاب بالقبس يوم ٨٠/٨/١٦م . والأخ حمد المرعي بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٨م . والأخ فيصل السعد بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٩م .

لم يكتف الاخوان في رابطة الأنباء بنشر هذه المقالات والكلمات ضدي لأني قلت الحقيقة ناصعة ، بل نشروا القصائد في التهجم علي والاستهزاء . وأنا لست شاعراً فأنشر قصيدة في الموضوع حتى يردوا علي بقصائد . لا أنا كاتب (مقالات تاريخية صريحة . فليردوا علي بمقالات مثلها إن استطاعوا ذلك . والاخوان الذين نشروا القصائد هم الأخ عبد الله سنان بالسياسة يوم ٨٠/٨/٣م . والأخ يعقوب السبيعي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٣م . والأخ الدكتور عبد الله العتيبي بالسياسة يوم ٨٠/٨/٩م .

انا ـ صراحة ـ لم أعبأ بما نشر ضدي من مقالات وكلمات وقصائد ، إنما تأثرت كثيراً من الأخ عبد الله سنان الذي جرفه التيار فنشر قصيدة يمدح بها الأخ خالد الزيد وينمني . والأخ عبد الله تربطني به صداقة قديمة ولم يحدث بيني وبينه ما يدعوه بأن ينشر مثل هذه القصيدة . وأنا أرى بأن الأخ عبد الله نشر قصيدته تحت إلحاح شديد من قبل (الأخوان في الرابطة ليشترك معهم في الحملة التي شنوها علي . وكان على الأخ عبد الله أن يلزم الحياد .

أحد الأصدقاء وهو صديق للأخ عبد الله سنان إستاء من القصيدة كما استاء غيره . فتحدث مع الأخ عبد الله عنها ، فقال له إنه لم ينمني وإني صديق له إنما مدح الأخ خالد الزيد فقط . وأنا مستغرب كيف غاب عن بال الأخ عبد الله البيتان اللذان ينمني بهما في آخر القصيدة بعدما

أطنب في مدح الأخ خالد . والبيتان هما :

قاتل الله جهل من يدعي العلم
وبحث التاريخ دون فعال
كالذي يدعي بما لم ينل منه
سوى كثرة الهذا والجدال

ثلاثة من الاخوان فقط من خارج رابطة الأدباء اشتركوا في النقاش وهم الأخ يوسف المساعيد رئيس تحرير الرأي العام نشر كلمة قصيرة في النهضة يوم ٨٠/٨/١م . في زاويته المعروفة خطوات على الطريق . وقد رددت عليه بكلمة أدافع بها عن موقفي نشرت في النهضة يوم ٨٠/٨/٨م . وفي نفس المكان . ونشر الأخ أحمد تلاوي كلمة بالسياسة يوم ٨٠/٨/١٠م . ونشر الأخ هادي حسين كلمة في الوطن يوم ٨٠/٨/١٦م . بالاضافة الى خبرين حول الصبية بالأنباء يوم ٨٠/٨/٧م . وبالسياسة يوم ٨٠/٨/٨م .

المصاهرة بين آل صباح وآل خليفة في الصبية

الشيخ عبد الله الجابر الصباح المستشار الخاص لصاحب السمو من الرجال المطلعين في تاريخ الكويت . بل إنه شخصيته تاريخية لها دورها في تاريخ الكويت الحديث . وبالمناسبة الشيخ عبد الله الجابر مولود سنة ١٣١٦ هـ ـ ١٨٩٩م فعمره الآن ٨٤ سنة بالهجري و ٨١ سنة بالميلادي أطال الله عمره ، وألبسه ثوب الصحة . سألته عن الصبية وعن المدينة الأثرية الخيالية فنفى نفيا قاطعا أن تنسب الصبية الى الصائبة أو أنها كانت مدينة قديمة . لأنها ـ كما يقول ـ ليس لها ذكر في كتب التاريخ . وأنها تقع في مكان منزو ، وبحرها مياهه ضحلة لا تصلح للملاحة . وسكنها آل صباح وآل خليفة ومن معهم مدة قصيرة ثم غادرها إلى أرض مدينة الكويت وأسسوا بعد تلك مدينة الكويت . نفس المعلومات التي ذكرتها مفصلة في مقالاتي بالقبس .

أخبرني الشيخ عبد الله الجابر عن حادثة حدثت بالصبية وتنشر للمرة الأولى وهي عن أول مصاهرة بين آل صباح وآل خليفة حكام البحرين حاليا . حيث تزوج الشيخ محمد بن خليفة ابنة الشيخ صباح الأول جد أسرة آل صباح ـ ويقول الشيخ عبد الله أنه لا يعرف إسم إبنة الشيخ صباح الأول ولا يعرف هل خلفا ذرية أم لا ؟

المصاهرة الثانية كانت بعد الاولى بنحو قرنين . ففي حوالي سنة ١٢٨٠ هـ ١٨٦٣ م زار الكويت الشيخ محمد آل خليفة حاكم البحرين بدعوة من الشيخ صباح الثاني بن جابر الأول الحاكم الرابع من سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٦م . ومكث في الكويت عدة أيام وتزوج الشيخة حبابة إبنة الشيخ صباح وأخت الشيخ مبارك الصباح واخوانه ورزق منها بولد إسمه سعود وإبنة إسمها رقية .

الكتاب الكويتيون وموضوع الصبية

مع الأسف الشديد إن الاخوان من الكتاب الكويتيين المعروفين لم يشتركوا في النقاش الذي دار حول الصبية آثروا التفرج فقط . وكان الواجب يحتم على ذوي الاختصاص منهم ان يشتركوا في النقاش . وربما انهم لم يشتركوا في النقاش لأنهم لا يريدون أن يجروا على انفسهم المتاعب . فلهذا لزموا جانب الصمت ناهيك بعدما خرج الموضوع عن حيز النقاش البناء الى النقد الجارح . كاتب واحد فقط اشترك في النقاش قبلي وهو الأخ ابراهيم الشطي حيث نشر بالسياسة يوم ٨٠/٤/١٣م . مقالا يرد به على كلمة الأخ حمد السعيدان التي نشرها بالسياسة يوم ٨٠/٤/٧م . وتعرض بها لموقف الجمعية الجغرافية الكويتية من موضوع الصبية . وبما أن الأخ ابراهيم هو رئيس الجمعية فلقد دافع عنها وبين في مقاله أن ليست هناك مدينة أثرية ولا آثار في الصبية . وانها لا تصلح للسكن .

جرة الصبية

مسئول كبير في الدولة قال لي اثناء إحتدام النقاش لماذا لم يشترك في النقاش فلان وفلان وفـلان من ذووي الاختصاص . فقلـت له أرجو أن تسألهم . وأبـدى لي المسئول الكبير إستياءه الشديد لموقف الاخوان في رابطة الأدباء في الحملة التي شنوها علي .

اكتب هذه السطور واتساءل عن الحقائق والأحداث التاريخية التي حجبتها عن الظهور الأغـراض الشخصية والمطامع ونحوهـا . وأقارن بين ما حدث في الماضي وبين ما يحدث اليوم . فكم من حقائق واحداث طمست وحرفت ...

ليس بيني وبين الاخوان في رابطة الأدباء أي خلاف أو خصام . كذلك الحال مع الأخ خالد سعود الزيد الذي تربطنـي به علاقـة طيبة . ولم أقم بأي عمل يسيء إلى الأخوان اللهم سوى ردي على الأخ خالد بأنه إكتشف مدينة أثرية في الصبية . وقمت بهذا العمل خدمة للحقيقة والتاريخ . وغاب عن بال الاخوة أن هناك صلة قربى بيننا ألا وهي صلة الأدب . وصلـة الأدب ـ أحيانا ـ كصلة النسب إذن لا حاجة مطلقا لهذه الحملة التي شنها الاخوان علي دون وجه حق ـ علما بأننـي كنـت من أعضاء رابطة الأدباء منذ تأسيس نواتها الأولى سنة ١٩٥٨م وهي الرابطة الأدبية ثم تأسيس رابطة الأدباء سنة ١٩٦٥م . وفي سنة ١٩٧١م انسحبـت من رابطـة الأدباء ، كما إنسحب غـيري . وأرجو الله تعالى ان يأخذ بيـد الرابطة إلى ما فيه خدمة الأدب والأدباء . ويبعدها عن التحيزات والتخربات ...

لم أرد على مقـالات وكلمـات الاخوان في حينه . والسبب في ذلك أن النقاش خرج عن موضوعه واهدافه وهي ابـراز الحقائـق والاعتراف بالخطأ .والاعتـراف بالخطأ فضيلة وخير من المكابرة . فلهـذا السبب لزمت جانـب السكوت . لأن الـ ـوت في مثل هذه الحالة من ذهب . زد على ذلك إن عددا من الاخوان طلبوا مني ألا أرد لأن الأخوة في الرابطة لم يردوا علي بحقائق تاريخية حتى أرد عليهم بمثلهـا أو اوافقهـم واعترف بالخطأ إن أخطـأت . وأحمد الله سبحانه وتعـالى ان النصر كان لي . لأن الحق كان بجانبي . والحق سيف قاطع . ويكفيني فخرا ما لقيته من شعور طيب من الاخوان ممن أعرفهم وممن لا أعرفهـم وشكرهـم لي لتبياني للحقائق فشكرا لهم ثمن هذا الشعور الطيب .

لولا كلمة الاخ أحمد مطر لما نشرت هذا المقال مكتفيا بما نشرته في القبس وفي السياسة . فكلمة الأخ أحمد كانت الدافع الأول لي لنشر هذا المقال الذي يعتبر بمثابـة التعليق على كلمته . أضف الى هذا انني أخشى أن يؤول البعض سكوتي على أنه عجز مني بحيث لم أستطع الرد على الاخوان . فحاشاالله أن أعجز عن الرد وأنا على صواب وأدافع عن الحقيقة والتاريخ . والقراء الكرام خـير حكم بيني وبين الاخوان فهـم يعرفوني ـ ولا غرور ـ منذ عام ١٩٥٢ م حيث نشرت أول مقالاتي والى اليوم والى الغـد بأذن الله تعالى . كما يعرفوني من خلال مؤلفاتـي واحاديثـي بالاذاعـة والتلفزيـون ومـن خلال عملي للمحافظة على التراث .

أرجو الله تعالى أن أكون قد وفقت في اعطاء القراء الـكرام صورة جلية عن النقاش الذي دار حول الصبية . والله من وراء القصد .

وأختم مقالي بقوله سبحانه وتعالى **(وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا)** صدق الله العظيم .والسلام عليكم .

سيف مرزوق الشملان

بعد أن هدأت الأزمة .. انعكاسات حول حادث محطة الشعيبة

رئيس جهاز البيئة والسلامة: حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والأمن لمنع تكرار حوادث مماثلة

- اجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من اجراءات منع الحادث
- الالات بدون العنصر البشري الجيد لا تساوي قيمتها حديدا أو خردة !

وصف رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد المرعي الوضع الذي نشأ بعد حادث الحريق في الشعيبة الجنوبية بأنه غير مريح . وقال ان الاجراءات التي تأتي بعد الحادث قد تكون اهم من اجراءات منع الحادث .

وطالب في حديث خاص لـ القبس بضرورة اعادة تقييم الفنيين العاملين في القطاع الصناعي الحكومي ككل وليس في وزارة الكهرباء وحدها فقط .

وذكر ان الآلة بدون العنصر البشري الجيد لا تساوي قيمتها حديدا وخردة مهما بلغت جودتها ، ووصف القطاع الصناعي الحكومي بأنه اصبح محطة للتدريب .

السيد المرعي كان يتحدث «للقبس» في حوار حول الانعكاسات الطارئة بعد حادث حريق الشعيبة ، وفيما يلي نص الحوار :

وضع غير مريح

● كيف نصف الاحوال الحاضرة نتيجة حادث محطات الشعيبة الجنوبية ؟

— بدون شك انه وضع غير مريح لاعتبارات كثيرة . ولكنه ورغم كل شيء ، فهو تجربة فريدة والعبرة بالاستفادة منها من جميع زواياها ومناظيرها . فالذي لم نتمكن احداثه ، او منع حدوثه ، طبيعيا اتى به الدهر من حيث لا نحسب . وبه ثبت ما كان البعض منا يتوقعه من انه ليس من الحكمة فتح المجال على مصراعيه للالات لتسيطر علينا وبمساوئها — بدون اتخاذ المحاذير اللازمة والقيام ببعض الشحذ الفكري لتصوراتنا . ومن ناحية اخرى ثبت فشل استيراد نظم الحياة والمعيشة وحتى العمل وغيره — والذي كان ناتجا عن او باسباب طفرة التنمية وتغير المفاهيم والمتطلعات الخ — مما جعل منا غرباء في بيئتنا .

والجميع منا قانع بضرورة الكهرباء للانسان — سواء هنا او في بلد اخر — ولكن يجب ان لا يعني هذا المبالغة في الاتكال عليها او ان لديها كل جواب ... لانه حتى الكهرباء معرضة للنفاذ او التوقف او عدم اللحاق بتغطيتها المطلوبة . وهذه الحدود خاضعة لامور واقعية ومنطقية رضينا بها او لم نرض — مهما كانت الامال والاحلام . ولا يجب ان نعتبر انه بالمال يمكن شراء اي شيء نرغبه . بل يجب ان نتخذ من بعض التجارب المحلية او العالمية تقييما للاحوال وتقويم تصوراتنا عليه .

● حمد المرعي

تسلل كامل للمحطة

● ما هي اعتبارات حادث محطة الشعيبة الجنوبية والنتائج المترتبة عليه ؟

— في الحقيقة انه حادث مؤسف. لكنه لم يكن من النوع الخطير ، بل باقصى المقاييس يعتبر من حوادث الدرجة الثانية ان لم يكن الثالثة . الا ان وقوعه في محطة لها اهميتها وثقلها وفي موسم مثل هذا الموسم اكد وجوب اعتباره على انه حادث من الدرجة الثانية ، ولكنه حتى بهذا لا يعتبر امرا خطيرا .

اما الخطير فهو ان مثل هذا الحادث تمكن من احداث شلل لمحطة كاملة بسبب اضراره لكابلات المحطة والتي تعتبر شرايينها ، وانتقاله عبرها الى غرفة التحكم ، والتي تعتبر مركز اعصاب المحطة . وهذا بدوره اعطى هذا الحادث صفة حوادث الدرجة الاولى الرئيسية .

اما نتائج الحادث فهي ذات شقين : المباشرة منها وغير المباشرة. فنتائجه المباشرة ، وبدون التطرق للخسائر المادية والمعنوية ، يمكن تلخيصها بفقدان ما يزيد عن ٢٥ بالمائة من الطاقة الكهربائية، وبالاضافة للوقت المصروف وحالة الاجهاد للعاملين في عملهم المستمر ليلا نهارا لاعادة بعض الامور الى وضعها الطبيعي ، وبالطبع فان لهذا اثره الكبير في وقت كان الجميع بامس الحاجة لكل جزء منه وجهد فيه .

اما نتائجه غير المباشرة ، والتي تعتبر ذات اهمية كبيرة ورئيسية، فهي واضحة . اولا : حالة الارتباك في البلد وتنغيص عيشة المواطنين . وثانيا: حالة الارباك والاجهاد للعاملين في الشبكة الكهربائية . وثالثا : حالة الارباك والاجهاد ايضا للشبكة الكهربائية نفسها ، والضغط المستمر على المحطات الباقية والناتج عن محاولة الوزارة لتوزيع المتوفر من الكهرباء على الجميع ، مما اضطرها للجوء الى القطوعات الدورية لعزل بعض الحمل . ويجب ان لا يغيب عن البال ، بان مثل هذا الاجراء يعتبر قاسيا ولا يود احد اللجوء اليه الا في حالات الضرورة القصوى نظرا لاجهاده للعاملين على مدار الساعة وتعرضهم للخطر المستمر ، اضافة الى تلف اجهزة الشبكات والاقصار في عمرها والاشكالات الفنية والبشرية الناجمة عن هذا . وكل هذا في ظروف ذهنية وعوامل جوية صعبة .

منع الحوادث مستحيل

● هناك الكثير ممن يدعي ان ما حدث كان من الممكن الاحتياط له ومنعه ، نعني حادث محطة الشعيبة الجنوبية ؟

— نحتاط نعم . اما منعه فلا مجال للتكهن بهذا الامر ، لانه لا يمكن

التكهن بتكامل المنع ، فهناك حوادث لا تعلن نفسها . وانه لمن الصعوبة هنا الاسهاب في التفاصيل الفنية والدخول في متطلبات النظام الكامل او النظام المعصوم من الخطأ او الخلل او الفشل او غيره من اعتبارات تتطلب التكلم بلغة السلامة، والهندسة الصناعية ، وعلم النفس ونظم الادارة واعتبارات العنصر البشري .

فصناعة توليد الطاقة الكهربائية ، مزاوجة بتقطير المياه ، تعتبر من اخطر الصناعات واقساها . حيث انها تتعامل مع مواد وظواهر لها مخاطرها باستمرار : فهناك الوقود ، وهناك المياه شديدة الملوحة والتلوث وهناك المواد الكيماوية والكهرباء والضغوط الهائلة والحرارات العالية والمخاطر المهنية والصناعية . اضافة الى هذا هناك الاجهزة والالات المتناهية في الدقة ويدخل في عملها وتشغيلها نظام متشابك ودقيق يخضع لترابط معقد ويتأثر لأبسط الاسباب اذا لم يكن من الداخل فحتى من الخارج ، مثل الشبكات والمغذيات والخطوط المترابط بها .

تعامل بدائي

اضف الى هذا ايضا العنصر البشري من فني بسيط الى مهندس اول وحتى ما دونهم وما فوقهم ، ومتطلبات التدريب والكفاءة ، والتطور في المفاهيم والمدارك وطرق العمل ومحدودات الوظائف الى مستوى الالات العاملين عليها ، والنظم المعمول بها ، وهذا بذاته موضوع شائك كثيرا ومتشعب الابعاد . ولا يمكن مناقشته هنا . ولكني أؤكد بان كثيرا من مفاهيمنا ما زالت غير مستقرة ، وما زلنا في كثير من الامور هواة ولسنا بمحترفين. واذ نتعامل مع الات مستوردة وغريبة علينا ، فما زال وسط التعامل محلي وبدائي في معظم احواله . ولهذا تجد الكثير من الاجتهادات والقليل من التعمق والاحاطة والتحسب ، والكثير من الارتجال والقليل من التروي والدراسة . ولهذا تجدنا مازلنا نختار احسن واغلى الالات ولا نعطي الاهمية والتقدير الكافي والاختيار الملائم للعنصر البشري والذى بدونه لا تساوي الالات حتى قيمتها حديدا خردة .

الاحتياط والسلامة

● وماذا عن الشق الاخر والمهم الخاص بمدى الاحتياط اللازم اتخاذه؟

— في لغة السلامة تكون الاحتياطات من نوعين . الاول ويغلب عليه طابع « الامان » وهو الاحتياط الذى يتخذ قبل الحادث لتقييد الحادث اذا وقع والحد من انتشار مضاره ، وبالنسبة لموضوع حديثنا فان هذا اصبح في خبر كان . حيث ان الاحتياطات لاسباب في التصميم أو التحسب أو القدرة والمكافحة وظروف الحادث نفسه لم تكن لها فعاليتها المرجوة . ويتبع هذا النوع من الاحتياطات ايضا ما يسمى « المتابعة المركزة » لكسر سلسلة التفاعلات التي قد تنشأ من الحادث . فبعض الحوادث قد تنشأ متتابعة عن حادث واحد . فبأسباب تركيز الجهود على الحادث والحالة الذهنية والارتباك والاضرار التي تنتج عنه ، اضافة الى عوامل فنية اخرى وانشغال الجميع به ، تجد حوادث اخرى اخذت في الوقوع بما يمثل سلسلة من الحوادث تأتي بنتائج اسوأ من الحادث نفسه . وهذه اعنني بها منذ لحظة وقوع الحادث مساء ٢ يوليو الى درجة لا بأس بها .

أما النوع الثاني من الاحتياطات فهي تكون باتخاذ اجراءات حماية مكثفة ومضاعفة على بقية المرافق وخاصة لكونها مرافق حيوية ، وذلك « لضمان » استمرار الخدمات في ظل هذه الظروف الراهنة . وهذه بدورها اتخذت الاجراءات التي قد تكفل — في ظل الظروف الراهنة — المحافظة على المرافق المتبقية وخدماتها متمثلا ذلك بخطط واجراءات وانظمة وغيرها .

أما الاهم من كل هذا فهو ما ذكرته في البداية من ان تأخذ الحالات على انها قضايا نستخدمها كمنظار ثاقب للتعرف على عناصر الجهل أو القصور أو الفشل او سمه ما شئت ، ونتخذها جديا في تقييمنا للامور وتقويم احوالها. وهذه هي المحك .

القصور مشترك

● تطرق البعض لقصور في بعض الاجراءات الوقائية والاحتياطية من قبل بعض الجهات المهمة في البلد ؟

— مثل من ؟

● مثل المرور والدوريات والصحة وغيرها .

— لست محيطا بكافة الجوانب في هذا الموضوع . ولكن بالفعل هناك ما قد يصح لنا بان نسميه قصورا . وفي مضمون اجاباتي على احد الاسئلة وضحت بعض هذه النقاط والتي الخصها بان الالة غيرت نظام حياتنا ولم نغير نحن من مفاهيمنا . فاعتمادنا على الالة يتطلب الانتباه لمحاذير كثيرة حتى لا ترتبك شؤون حياتنا أو تتضرر في حالة عجز هذه الالة ، وعجز الالة امر وارد على الدوام وخاطئا من اشار بغير هذا .

ومع انه قد مررنا بتجربة انقطاع شامل للكهرباء في شهر يناير من العام

الماضي ، الا ان الاوضاع لم تتغير كثيرا بعد ستة عشر شهرا . وبالرغم من اننا تطرقنا في وقته الى القصور والاجراءات اللازمة ، بالرغم من هذا فاننا نجد بالفعل حالات ارتباك كثيرة — في تقاطعات الطرقات وفي الشوارع الرئيسية وفي المستشفيات ، حتى ان وسائل الاعلام اصابها الارتباك — وكل هذا بسبب عدم تواجد مولدات الطوارىء الضرورية او عدم صلاحية المتواجد منها عندما دعت لها الحاجة .

وبالاضافة الى هذا فان بعض الجهات الصحية المعنية ووسائل الاعلام لم تقم بالتنبيه من أول ايام الحدث عن مخاطر انقطاع الكهرباء في فساد او تلف للاطعمة المجمدة او المبردة او المحفوظة — ولربما كانت حينها تحت تاثير المفاجاة .

فاذا لم نكن نتعلم من تجربة لم تمض عليها فترة طويلة — مع توفر الوقت الكافي في الميزانيةووضع الخطة واجراءات التوريد وغيرها ، فمتى نتعلم ؟

يجب ان لا نستنتجخطا على انهذه الوزارة قد بلغت الكمال — بل بالعكس ، فانها ليست باسعد حظا . ولكن والحق يقال فانها اثبتت بان لديها الخطة وسرعة التحرك والمقدرة الفنية والمرونة في تحمل دورها ومسؤوليتها . كما يجب ان لا يغيب عنا ما بذله ويبذله العاملون من مجهود كبير تعدى انانية الذات والتعاون ، يشكرون ويقدرون عليه . وعلى كل فان هذه هامشيات قد تكون لها أهميتها ، الا ان ثمة امورا اخرى شديدة الاهمية .

● وماذا عن هذه الامور ؟

— هذه الامور ، من بين اخرى ، تعتبر مظلة استقرار المعيشة وامانها، ولالقاء بعض الضوء عليها ، فانه يجب النظر للاتي : اننا في كويت الثمانينات وفي عالم الثمانينات . وهذا بحد ذاته يفرض علينا متطلبات رئيسية عاجلة في ظل اوضاع البلاد الديموغرافية ، واوضاع المعالم السياسية ، واوضاع المنطقة الامنية . وعليه تلح الضرورة لرؤية الاحداث ومدى تاثيرها بصورة شمولية مترابطة وليست مستقلة او منفردة عابرة ، حتى وان كانت بالفعل مستقلة او منفردة . لان المحاذير في الثمانينات هي مطلب رئيسي لا ملاذ عنه .

ولهذا فانه من الاهمية ، ولا اقول اعادة النظر ، بل البدء بالنظر باهتمام لامور السلامة والامن ، فالحوادث واعمال التخريب امور واردة واطارها جدي ونتائجها خطيرة . وفي هذه المرحلة فانه يلزم ، فيما يختص بالسلامة ، التشريع والتنظيم والتطبيق الفعلي وليس الشكلي . وان تتسع مداركنا وتتطور لتتفهم ان حماية الخدمات والاحتياط لها تجيء قبل التخطيط لها او تشغيلها .

اما فيما يختص بالامن ، فيلزم التطوير وتكوين القدرات والتجريب للاجراءات والخطط ووضعها موضع التنفيذ باستمرار — بغض النظر اذا ما كانت في وقت او اخر . وقد تكون هناك مراحل او اولويات ، الا ان ادخال عامل الحاجة او عدمها في المعادلة يفتح ثغرة كبيرة مما يعكس الامور وتنهار الاغراض بسببه — وهذا بطبيعته غير امني . اما ان يترك الحبل على الغارب ويكون الجهاز مشلولا باسباب دورانه في فلك الرؤية التقليدية والوجهة المتذبذبة فهذا لا يجوز في هذا الوقت .

اشكال الطاقة

● واذا رجعنا الى موضوعنا الاصلي فماذا عن اشكال الطاقة وتوفيرها ؟

— اولا لنحدد اننا نتكلم عن الطاقة الكهربائية هنا للوقت الحاضروالمستقبل القريب . اذ النفط متوفر لمدى عشرات السنين — ولربما في خلالهذه الفترة نامل بظهور بدائل محدودة ومساعدة اخرى لتوليد الكهرباء . ومع ان الطاقة الكهربائية هي طاقة محولة ، الا ان كميتها او قدرتها سوف تكون محدودة — لا لشيء الا لان الامر ، كما ذكرنا سابقا ، ليس مجرد جلب آلات . بل الامر يتطلب الايدي المشغلة والكفاءات الصائنة لهذه الالات والمستهلك المنتبه لما تخدمه هذه الالات ومحدوديتها . اضافة الى تطوير النظم والتصورات الجارية فيها هذه العمليات

وعلى وجه الخصوص خذ بالاعتبار ان قانون الوظائف الجديد مثلا حدد الاجازة ، بشهر واحد للجميع ، للعامل في مكتب او العامل على غلاية وساوى في الرواتب للعاملين في القطاع الاداري والقطاع الفني وموظفي الوزارات الادارية والوزارات الفنية . وهذا على سبيل المثال وليس الحصر . ولا يمكن الخوض في الاعتبارات الكثيرةلانه ليس مجالها وفيها الكثير من التكرار .

غدا ...
الجزء الثاني
من الحديث

بعد أن هدأت الأزمة.. انعكاسات حول حادث محطة الشعيبة

رئيس جهاز البيئة والسلامة :

الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع

- مولدات الكهرباء ضرورية ولكن لها مساوئها خاصة بالنسبة للمنازل
- أجازة الشهر للاداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت

امس نشرنا الحلقة الاولى من حديث رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد المرعي ، الذي قال فيه ان الوضع الذي [illegible] بعد حادث الحريق في الشعيبة الجنوبية غير مريح . وان الاجراءات التي تأتي بعد الحادث قد تكون اكثر من اجراءات منع الحادث .

وفي هذا الجزء الثاني والاخير ، يتناول حمد المرعي العلاقة بين نظام الخدمة العامة وتوفير الطاقة الكهربائية ، وكذلك حول المزايدات الخاصة ومساهمتها في توفير الكهرباء ، وخطرها بالنسبة للمنازل والمرافق المختلفة ، كما تحدث عن السلامة ، واهمية هذا الامر بالنسبة للعنصر البشري .

● حمد المرعي

ن وما عن اثر نظام الخدمة العامة .. وما علاقته بتوفير الطاقة الكهربائية .

— اولا ان اجازة الشهر لم تفرق بين الوظائف الادارية والمكتبية والمرهقة ، او ظل الظيه والخطرة والمملة او المستجرة .. وعموما فانها نظام قد يصلح لبلد حيث المناخ افضل واسلوب المعاملات ، وكثرة العطلات وعدها خلال الاسبوع . اما الكويت في جوها القاسي وغالبية الجمهور من غير المواطنين — فهذا امر غريب .

وثانيا ان مؤسسات القطاع الخاص (او البلد كلها) اصبحت محطة تدريب واستنفاع بدون انتاج او اخذ بدوء عطاء . وهذا لا شك يتطلب اعادة النظر في كثير من نظم العمالة عندنا وما يتفرع للحقوق والالتزامات .

وثالثا لم يعد النظام بالاعتبار فوارق الوظائف عمن يعمل في وزارة يكون هناك بعض الانتاج من فورس المشرف على المسؤولين والجمهور وما يتبع في بيوتهن عائلات ، عكس من يعمل في محطة كهربائية مثلا النوبة بتتاريخ عن العمال تحت ضغط الاجهاد وحاجة ماس ، وساعات بدون عطلة وارهاق بدني ومخاطر محدقة على الدوام . واخيرا فان من يعمل مثلا في وزارة الصحة فهو يقوم برسالة هو استمرارها اساسا الا ان له نظيرة محدقة في المجتمع ، وكذلك قطاع التدريس او وزارة العدل . وهناك وزارات اخرى تعيد بما يسهل اعمال المشرف والعلاقات وغيرها . وكذلك من يعمل في وزارة الزراعة فان بعض اجره يكون على الله سبحانه وتعالى حيث ان خدمته سماويه . اما من يعمل في المصانع او المطابخ فان خدمته [illegible] فقط اضافه الى مخاطر المهنة والانفجارات المتسببة والاجهاد وغيره مما قيل يا مولى المصري هذا [illegible]

ان في هذا لاكبر دليل على ان النظام لم يعتمد على مشقة الدور والشحذ الذهني ، او انتاج الزيارات الميدانية والتقييم العلمي المطور والاستطلاعات المستقبلية لتسمى مقاييس الوظائف والاعمال — وطروفها ومتطلباتها — وبعد هذا يخرج بتقدير الوظائف وتقييمها . بل ان المسئلة تحمل على ما اسور هو رسومات على ورق ليس لها اي مدلول ، في غرف اجتماعات مكيفة او وراء مكاتب فاخرة لا تمت بصلة لواقع العمال . فكيف اذا تمكن من خلال هذا الوضع النظام الملائم لظروف وبيئة وارضاع هذا البلد . وهل من المعقول مثلا ان تدفع خادمة فلبينية من الدنانير لانشاء اكثر من ٢٥ سنة .

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، تدفع اجور من يقوم بتشغيل وصيانة وسلامة هذه المحطة ، وخدمة ما يتعدى عن ربع مليون نسمة من السكان خدمة متواصلة مما لا يتجاوز مليونا ونصف مليون دينار سنويا — وليس شهريا . فاين هي المقاييس الصحيحة والاولويات وعوامل التشجيع المطلوبة لتحقيق دخول الكويت في مرحلة العلم والتكنولوجيا المرتبطين بها . واصل انه لا يغيب هنا الربط بين ما ذكرته هنا ومرفوع الطاقة الكهربائية الذي بدانا التكلم به حيث انه يمثل خدمة والخدمة تتطلب ما يسمى بنظام الخدمة .

آثار المولدات الخاصة

● وماذا عن مساهمة المولدات الخاصة في توفير الكهرباء ؟

— كثر الحديث عن المولدات الخاصة ونظن البعض ان فيها كل دواء . وهذا غير صحيح ، فالمولدات الخاصة للمؤسسات والمرافق ذات الخدمات الحيوية والمهمة وذات الاستهلاك الكبير هي ضرورة لا بد منها ولا بديل لها لاوقات الطوارئ وضمان استمرار الخدمة . وهذا امر خارج عنه .

اما للمؤسسات والتجمعات والمصانع الكبيرة فالمولدات قد تكون امرا مساعدا للتخفيف من الحمل العام من جهة واحيانا للطوارئ من جهة اخرى . ولكن يجب التأكد من ان هذا الامر مكلف الى حد ما وله مساوئه الكثيرة . فمهما لا تكمن الكلفة في سعر المولد ، ولكن في تشغيله وصيانته واستهلاكه . اضافة لهذا فانه عندما يعطل المولد فلا يمكن توفير خدمات الصيانة الطارئة المواصلة مثلما هو واجد في نظام الشبكة العامة . وكذلك فان حالات العطل لهذه المولدات كثيرة — وخاصة اذا كانت تعمل باستمرار ولاوقات غير معتمدة ، بالنسبة لاساليب التشغيل ونظم الصيانة وتوفر قطع الغيار مما نجده من صعوبة وتوفير عمدا . وكذلك اشكالات الوقود وطريقة جلبه وحمله . وفي كثير من الاحيان تم [illegible] عندما تلح الحاجة الضرورية لهذه المولدات نجدها لا تعمل ابدا او لا تؤدي الغرض المقصود .

واضافة الى هذا هناك امور السلامة ومخاطر الحريق المتكررة ومخاطر الكهرباء القاتلة اذا لم تخضع تمديداتها لاشتراطات الجهات المعنية . ولا اعرف كيف يمكن التحكم بهذا اذا كانت المحطة تجري دون علاقة او رقابة الجهات المعنية . وبالطبع اصدار القرارات التنظيمية بهذا الشأن لا يمكن ان يضمن التطبيق مثله مثل اي حالات كثيرة اخرى .

اما المولدات للمساكن والمتاجر والمعايش الانفرادية فانه من الخطأ الكبير العمل بها ، وحتى انه يجب عدم التفكير بها . فالكلفة والمخاطر والاشكالات الاخرى تكون مضاعفة . اضافة الى ان المردود ضئيل مقارنة باعتبارات الكلفة والتشغيل والصيانة والجهود وامور الوقود وغيرها الكثير . زد على ذلك ، الضجيج ومخاطر الحريق ومخاطر الكهرباء الخ .. وتلويث البيوت والبيئة وتواجد الاطفال وغيره من الحالات .

وعندنا من التجارب السابقة مثل المولدات المستخدمة في العشيش والمشاريع وغيرها ما يؤيد فداحة المخاطر هنا . مما حدا على المطالب من الجهات المعنية في حينها التدخل في هذا الامر ، ودفع الحكومة الى منع التيار المرتفع ، نظرا لعدم الاهتمام في الارسيلات والتمديدات مما نتج عنها الكثير من المخاطر .

الوزارة والمؤسسة وجهان لعملة واحدة

● باختصار ما هي مزايا نظام المؤسسة للوزارة ؟

— هناك مؤسسة الموانىء ومؤسسة النفط وبحث في مؤسسة للكهرباء والمواصلات والاتصالات . المهم ان الوزارة او المؤسسة وجهان لعملة واحدة . فاذا كان هناك قصور او محدودات فلمعالجتها من خلال نظامها القائم ، وان لا نخلق نظاما جديدا [illegible] من الالف والباء لمعالجة ما يأتي به من اشكالات جديدة — وكل نظام ، مهما ما [illegible] لمشكلاته — والافضل لبعض الخدمات ان تكمل من حيث بدأت ، وان لا نهدر الوقت [illegible] عن نقطة بداية جديدة . بل [illegible] العملية في تدريبها وليس اوجهها .

● وباختصار ماذا عن السلامة ؟

— قطعنا شوطا معها وما زلنا نركز على سلامة العنصر البشري في هذا القطاع الحكومي . وهذا يختلف بعض الشيء عن المؤسسات او القطاعات الخاصة حيث تخضع لنظام العامين وغيره . على كل ما زلنا نعتبر ان السلامة خدمة انسانية — وليست مادية بحته . وهذه لها موضوع اخر .

أمن الأمس واليوم

بقلم : حمد محمد المرعي

ليس الامن جديدا في تاريخ الانسان ، وليس ناتجا حضاريا او ظاهرة اجتماعية . وانما هو تاريخ الانسان وحضارته وعامل استقراره وتطوره . وقد يختلف الامن عن مجالات كثيرة ، في مكونات ومتطلبات الامم لثلاثة عناصر رئيسية : اولا انه متطور . وثانيا انه اساسي ومهم ، الى درجة لا يمكن معها المساومة — ناهيك عن الاستهانة . وثالثا انه ليس مفهوما مجردا أو محددا .

والامن هو الامن في اي بلد ، او لاي فرد . وقد يكون هناك ، بالرغم من كل الضوابط ، بعض التساهلات او التجاوزات في بعض الخدمات الاخرى او الامور .. وقد يسمح او يغض عنها النظر — الا في مجال الامن . فهذا يجب ان يكون محاطا ومحكما ، وليس مرنا او مشاعا .

والامن ليس بالعدد : وبمقدار السلطة . لان العدد قد يكون خداعا ، والسلطة بدون درجة تحمل المسؤولية وطريقة تفهمها ، والتحذر من اخطائها او تجاوزاتها تجلب اثارا عكسية . بكلمة واحدة الامن بالمفهوم ومحاذيره : الاحتياط والدقة والتحسب ، وصف الاولويات والتمييز بين المهم والاهم ، والرؤية في مداها القصير والبعيد ، السريع والمرحل ، والتعرف على الخفيات والتصرف حينها . وتحليل المفارقات والمقارنات في اطارها .

فالحراسة ليست امنا ولا الدوريات ولا المراقبة ولا الضبط . ولكن الامن هو هذه كلها ، بالاضافة الى اطار فلسفته الشمولية وتصوره المتنوع : بالابعاد والترابط والمتغيرات من الاحداث ، ومن ثم مؤدياتها المنافية للامن او المخلة به . وعليه فالامن عقلية ومعرفة وعلم .

وعلى سبيل المثال ، فليس الامن بالشكل ، ولكن بالجوهر والمضمون . وليس الامن بمنع الخطر بقدر ما هو التعرف على الخطر والحد من مؤثراته ، او الاحتياط له ومقاومته . وكذلك فان الامن ليس بكثرة سلطاته وانما بقوته وهيبته وقدرته . واخيرا فالامن ليس احكاما مكتوبة او عرفيات تقليدية ، او مفاهيم راكدة ، وانما غرائز راسخة ورؤية متطورة .

والامن بعد هذا وجهة واضحة وخطة فعالة وليس مواقف متذبذبة او ارتجالات مستمرة . وهو كذلك يرتكز على تفقد المخفي وليس تتبع المرئي . وهو فوق هذا وذاك سبيل مشترك وتعاون مفتوح مسؤول عنه المواطن ومؤسسات الامن — كل منهما مكمل للاخر ، وكل منهما محاسب للاخر ، وكل منهما ضابط للاخر — كل باسلوبه وطريقته المشروعة .

ولهذا فانه لا يمكننا وضع هذا التساؤل : هل الامن قادر أو هل هو متردد ؟ اذ أن المدلول والقياس يسقطان منا . ولكن بامكاننا صياغته على هذا النحو : هل الامن يتقدم او يساير من شكله ومضمونه واغراضه واساليبه ومفاهيمه يومنا هذا ؟ اي بما معناه : اذا كان بالامس الامن مستتبا ، فهل هو كذلك اليوم ايضا ؟ وهل سيكون غدا ؟ حيث ان منغصات الاستقرار تختلف اليوم عنها بالامس . وهي بلا شك مختلفة عنها لغد . ولا ينحصر الامر هنا ((بالتحديث)) بل ((بالتطوير)) وشتان بين هذا وذاك .

وهذا هو ما تعوزه كويت اليوم — وهذا هو ما نوهنا ، ونوه غيرنا به سابقا . فباسباب هذا العالم المتسارع في سياسته واعراقه واقتصاده ، وباسباب الظروف الامنية في المنطقة ، وباسباب الاعتبارات الديموغرافية العميقة ، فانه لا بد وان تخرج المؤسسات الامنية من قوقعتها ، وتتحرك من سرير شللها . والمطلوب ليس اعادة النظر بقدر ما هو البدء بالنظر الجدي الهادف : المقياسي العلمي العملي المتطور ، وذلك لضمان الامن ومتطلباته . وهذا هو ما نوده لهذا البلد الحبيب ، واستمرار استقراره . ولا كويت بلا قدرة وحزم امنها .

من وحي الفشل الكهربائي

الإنسان.. عندما يتحوّل إلى خادم للآلة !

بقلم : حمد محمد المرعي

« ان اي نظام له مركباته واجزاؤه وصناعه واغراضه » . هذه حقيقة كونية لا يختلف عليها اثنان ، مثلما لا يختلف اي اثنين على انه في هرم الوظائف لاي نظام ، فان كل موظف يرتقي صعودا الى مستواه غير المتكافىء (او ما يسمى بمبدأ بيتر) .

من خلال هذا ، سوف احاول تحليل الوضع الراهن نتيجة الفشل الكهربائي — خلفياته وملحقاته — بصورة كونية . آخذا بالاعتبار ان « النظام » يعني به الترابط والعلاقة بكل عناصرها بين الانسان والالة . وان الموضوع او « المشكل » هنا ليس بين وزارة ومواطنين ، او خدمات ومستهلكين ، أو ما شابهها من الشكليات . وانما يتعلق بجوهر واصول الترابط في النظام بين الصانع الانسان ، والالة المصنوعة لتخدمه — وكيف وقع تحت سيطرتها واصبح خادما مستعبدا لها — .

وقد لا نرى هذا بوضوح حيث اننا من داخل النظام وضمنه تبدو الحقيقة الخارجية (والحقيقية) باهتة ومختفية . ولهذا تجدنا ، بمحاولتنا للتمييز الصحيح للامور المعكوسة ، غافلين عن هذا المبدأ الواضح « انه عندما يفشل النظام ، والذي باساسه مصمم بالا يفشل ، فانه يفشل لا لسبب الا لفشله بالا يفشل » .

وعلى هذا المنوال ، واذا ما ادخلنا الى تصوراتنا دلالة « مورفي » الشهيرة التي تدعي بأن « كل شيء من الممكن حدوثه ، فانه لا بد وان يحدث » ، فاننا لا بد ان نستنتج احدى اساسيات تفكير الانسان التصورية — او ما يشار اليه بالقاعدة غير المتعاكسة : ان التوقعات السلبية تؤدي الى نتائج سلبية مثلها مثل التوقعات أو الافتراضات الايجابية ، والتي تؤدي ايضا الى نتائج سلبية . فاين هو المفر اذا ؟ المفر هو في بيت القصيد ، اذ ان المشكل يكمن في توقعات وافتراضات. ولذلك نجد ايضا في النهاية ما يغيب عنا في مرحلة التصورات ، وهو ان النظام ما صنع الا ليهوي ، وليس فقط ليهوي ، وانما لا يهوي الا لينتج في سقوطه أو انهياره اكبر خراب . واذا كان هناك من معترض على ما ذكر أعلاه ، فاليه هذه الحقيقة الازلية : ان اية عمليات وظيفية او طبيعية او كيماوية ... الخ دائما ما تتحايل لتخلق لنفسها وبنفسها حالات تعاكس اي تقدم أو استمرار لعملياتها ، ما لم يتبع الحذر الشديد وبعد النظر الاقصى . وحتى هذا قد لا يفيد بشيء حيث انه يقع باصله في ما قدمناه من تحليل لتصور الانسان ومفاهيمه .

وليس لهذا قال رئيس منظمة العمل الدولية الراحل من « ان مستقبل الانسان في حالة حرجة ، حيث يناطح المجهول بقوى تركها سائبة بدون المقدرة على التحكم بها وتفهمها » . او عندما قال الكاتب الراحل هـ.ج. ولز في احدى المناسبات من أن « الانسان صنع الطائرة لتقودها القردة » . او ما نبه له كاتب هذا المقال في مناسبة اخرى من انه « ليس التطور في الاختراع أو التصنيع او التقنية ، ولكن في العيش بسلام مع ما تجله علينا » . او ما اشار به صاحب السمو امير البلاد في احدى المواقف الجليلة بـ « عدم اغفال مراعاة جدود القدرات والامكانات » .

فاين نحن من هذا يا هذا ؟ الامر بسيط اذا لم يكن واضحا . فعودة الى تحليلنا السابق « للنظام » . فلماذا ، اذا كان التصميم الجيد له هو ما يؤدي في النهاية الى انهياره ؟ اننا لا نقوم بتصميمه على هذا النحو من البداية ... حيث انه في احسن الاحوال لا يمكن ان يقدم ، او يسلم هذا النظام لنا ما نتصوره عند تاسيسنا له اصلا .

وكفى الجميع شر الاحباط . وكفانا القراءة بالمقلوب لايات الرقي .

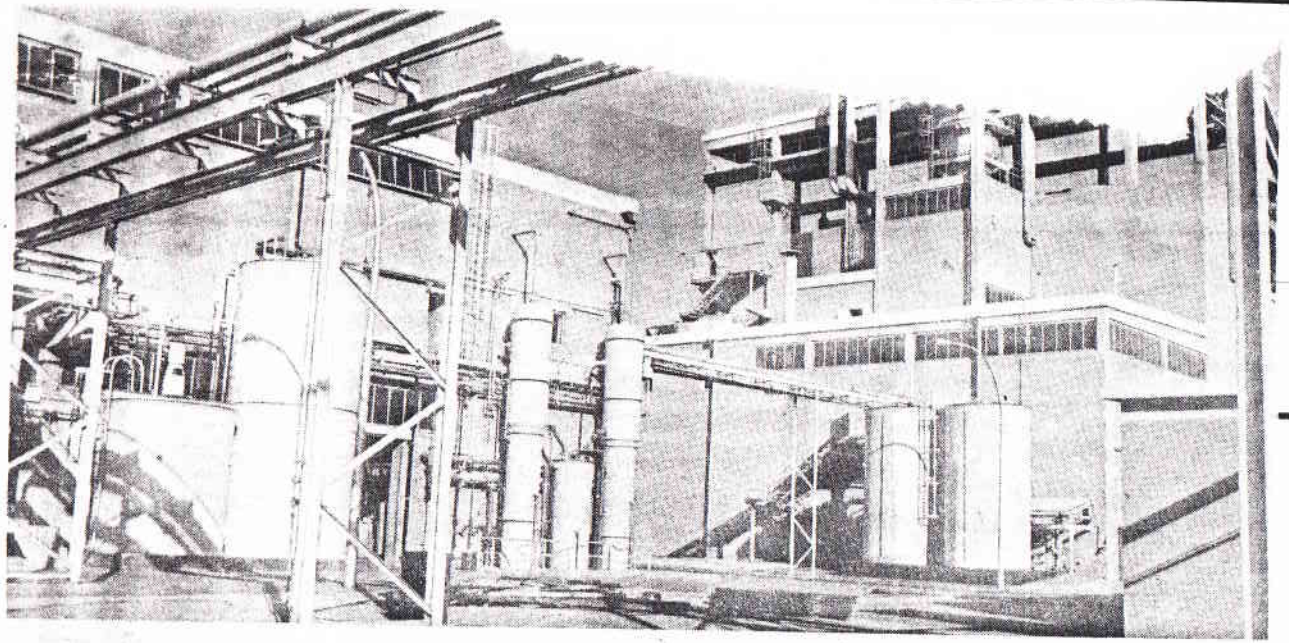

● صورة لمنطقة الشويخ

رغصان تهدد منطقة الشويخ الصناعية

● مطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة وتوفير الحماية الموقعية وابعاد المناطق السكنية

اعلن رئيس جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء السيد حمد المرعي ان منطقة الشويخ الصناعية تهدد البلاد بكارثة رهيبة من الدمار والخراب نظراً للاخطار الموجودة فيها والتي نشأت عن سوء استغلال القسائم الصناعية التي وزعت على المواطنين فيها ، واكد ان الاخطار تتمثل في وجود مصنع للكلور الذي سيؤدي في حالة حصول حريق ، لا سمح الله ، الى اطلاق غازات سامة تهدد بالخطر كل سكان الكويت ، كما تتمثل بالمؤسسات الصناعية المختلفة الاخرى التي لا تتمتع باقل الاشتراطات اللازمة للسلامة العامة ، وكذلك وجود المستودعات المليئة بالمواد الكيماوية الخطيرة القابلة للاحتراق او للانفجار .

حمد المرعي

وقال السيد مرعي بأن الاخطار الناتجة عن منطقة الشويخ الصناعية تهدد اكبر المرافق الحيوية في البلاد وهو الميناء بشكل مباشر ، كما ان هذه المنطقة تربط المستشفيات الموجودة في منطقة الصليبخات ومنشآت وزارة الدفاع وشبرة الخضار التي تعتبر المصدر الاساسي لغذاء اهل الكويت بجميع فئاتهم .

وطالب السيد حمد المرعي السلطات المسؤولة باتخاذ سلسلة من الاجراءات العاجلة والبعيدة المدى لاصلاح احوال هذه المنطقة بطريقة او بأخرى وابعاد الاخطار المتمثلة فيها عن المواطنين .

وقد جاء ذلك في حديث شامل تحدث فيه السيد حمد المرعي الى « النهضة » وتناول اوضاع منطقة الشويخ الصناعية وخطرها على البلاد فقال :

نظرة على المنطقة

ان نظرة واحدة الى المنطقة تبين لنا انها تخالف الغرض الذي استحدثت لاجله ، فقد اقيمت منطقة الشويخ الصناعية على اساس انها منطقة تخديم الاعمال الفنية والصناعية للمواطنين وكان ذلك في الخمسينات ، اي في بداية التطور التخديمي والصناعي في البلاد ، وقد جرى تقسيمها على شكل قسائم توزع لذوي الاعمال باجور سنوية رمزية وذلك على اساس ابعاد الكثافة الصناعية عن داخل البلد التي تتمثل بالعاصمة والضواحي ، ومن جهة اخرى ان تكون قريبة من المناطق السكنية .

ولكن بعد ان اتسعت الاعمال في البلد مواكبة للتطور والتنمية التي حدثت في الكويت في كافة المجالات وخاصة في مجال الصناعة والاعمال الفنية فقد اتسعت هذه المنطقة واصبحت ثلاث مناطق بعد ان كانت منطقة واحدة تقع بين شارع الغزالي وطريق المطار والطريق الدائري الرابع وجون الكويت ، ولم يأخذ بعين الاعتبار عندما جرى توزيع هذه القسائم التأثيرات التي تنتج عن عوامل وعناصر واغراض التنمية والتطور مثل الكثافة المرورية والمخاطر والآثار البيئية المترتبة على وجود المنشآت الصناعية بالاضافة الى سوء الموقع بالدرجة الاولى نظراً لانه يقع وسط مناطق سكنية ومنشآت خدمات حيوية متمثلة في المستشفيات والميناء ومحطات التقطير وخزانات المياه وشبرة الخضار ومنشآت وزارة الدفاع وبعض المعاهد العلمية وغيرها ، اضافة الى الطاقة التخزينية الكبيرة التي جعلت المنطقة كموقع رئيسي لها ، ومنها مخازن تحتوي على مواد خطيرة يمكن ان تؤدي الى احداث الاضرار وتمس البلد بصورة هامة نظراً لما لها من طبيعة حيوية واستراتيجية .

وضع استثنائي

واضاف السيد المرعي قائلا : ويعتبر الوضع الحالي للمنطقة وضعاً استثنائياً وقد بدأ منذ اوائل السبعينات ، حيث ذكرنا سابقاً ان الغرض من استحداث المنطقة ان تكون مستقلة وبعيدة عن المناطق السكنية والمنشآت والخدمات الحيوية وان تشمل تلك الاعمال الصغيرة مثل ورش اصلاح السيارات وورش النجارة وورش الحدادة الخ ...

اما اليوم فقد اصبحت المنطقة مزدحمة بمئات الانواع من الاعمال المختلفة في طبيعتها وحجمها واغراضها وهذا يختلف عن الوضع الصحيح الذي اعد للمنطقة ، فمنطقة الشويخ اصبحت الآن تضم عشرات المصانع مختلفة النوع والحجم والمخازن والمستودعات والورش الكبيرة والمعارض وبعض المرافق الحيوية بما يؤشر الى الوضع الخاطىء الذي توصلت اليه هذه المنطقة منذ اوائل السبعينات .

واضافة الى ذلك فانه بعد ان اتضح ما هناك من سوء استغلال تجاري للقسائم التي وزعت على المواطنين والتي تتبع اصلا لادارة املاك الدولة فقد تدخلت الجهات المعنية واصدرت قراراً يطلب ممن لم يقوموا باستغلال قسائمهم ان يقوموا ببنائها واستخدامها باسرع وقت ممكن مما زاد الامر سوءاً على سوء بما يتعلق بالوضع الذي نعالجه الان .

مقارنة

ثم تحدث السيد مرعي عن النظام السليم الذي يجب اتباعه في منطقة الشويخ الصناعية فقال : ان النظام الحديث للاعمال الصناعية وتطوير الخدمات ومتطلبات الادارة الصناعية المعاصرة تستلزم ان ينظر لهذه المنطقة بعين الاعتبار من عدة زوايا مختلفة اهمها :

اغراض المنطقة : اهمية المنطقة الاستراتيجية من الناحية الجغرافية ومن الناحية ، الحيوية ثم تأتي تنمية النواحي الامنية والبيئية وغيرها .

من الممكن المقارنة مع منطقة الشعبية الصناعية التي كانت قد خصصت لاغراض الصناعات المتوسطة والثقيلة ، حيث نجد هناك مجموعة من المؤسسات الصناعية المتشابهة في تخصصاتها ، والمتقاربة في نوع الاعمال والنظام الاداري والفني السليم واستقلالية المنطقة وخدماتها الكاملة .

علماً بأنه نتج عن الانشاءات في تلك المنطقة الغاء قرية الشعيبة المجاورة لها .

اما في منطقة الشويخ الصناعية والتي اختلط فيها الحابل بالنابل والمؤثرات والمخاطر الناتجة عن ذلك ، فهل يمكن الغاء جميع المناطق السكنية المحيطة بها او المنشآت الحيوية التي توجد فيها او التي تقع على اطرافها ، علماً بأن نصف قطر هذه المنطقة لا يتعدى عشرة كيلومترات .

المخاطر المتوقعة

وعن المخاطر المتوقعة قال رئيس جهاز البيئة والسلامة ان المخاطر المتوقعة في منطقة الشويخ الصناعية تنحصر ضمن اطارين رئيسين هما :

اولا : وجود بعض المناطق السكنية والمحيطة بها ، دون وجود المسافة المناسبة بينهما .

ثانياً : ازدحام العمالة بانواعها ومستوياتها المختلفة .

اما المخاطر بشكل عام فانها تتمثل باربعة انواع :

اولا : مخاطر الحريق :

وهذه المخاطر متوقعة دائما وباستمرار حتى في النظم المثالية في المناطق الصناعية ، فما رأيك بمنطقة تكاد تخلو منها المراقبة اللازمة ، وهناك تهرب واضح بصورة او باخرى من الضوابط القانونية والتنظيمية من قبل اصحاب المنشآت الصناعية الموجودة فيها ، وعناصر الحريق متوفرة بدرجة كبيرة وجميع الادلة تشير الى ذلك !؟.

ثانياً : الحريق ليس على درجة زائدة من الخطر اذا تمكنت الاجهزة المكلفة بمكافحته من السيطرة على انتشاره . لان الخطورة الحقيقية تتمثل في الدخان والغازات السامة والابخرة الناتجة عن الحريق والتي اذا اخذنا بعين الاعتبار انواع المواد التي تحويها المنطقة والمصانع والمخازن ، قد تغطي الكويت وضواحيها بطبقة غيوم خطرة قد لا ينجو من تأثيرها الضار على الصحة احد من الناس ، علماً بان صغر رقعة الكويت من جهة اولى وتوسط المنطقة داخل البلد من جهة ثانية ، واحتواءها على طرق وشوارع للمرور والعبور لها اهميتها في ربط الجزء الشمالي الغربي من الكويت باجزاء البلد الاخرى مثل الطريق الدائري الرابع ، الطريق الدائري الثالث ، الطريق الدائري الثاني « طريق الجهراء » ثم شارع جمال عبد الناصر ، . ومن جهة اخيرة استحالة نجاح اعمال ترحيل الاهالي من موقع الخطر وحتى ان امكن هذا فالى اين سيجري ترحيلهم :

ثالثاً : النواحي الامنية الناتجة عن هذا الوضع ، وهي احتواء هذه المنطقة على منشآت وخدمات هامة ، واحتواؤها ايضاً على تجمعات بشرية متنوعة الجنسيات ومختلفة المستويات والتي يكون من الصعوبة اجراء مراقبة فعالة وسليمة عليها وتجدر الاشارة الى ان هذه المنطقة تتحول بقدرة قادر بعد مغيب الشمس الى منطقة سكنية مزدحمة وبصورة مخالفة للقانون ومخيفة ، وهنا لا يمكن استبعاد قيام اعمال غير مشروعة في خفايا المنطقة في الظلام ، خاصة وان الحراسة

التلقيدية المطبقة من قبل البعض والتي تتمثل بوضع حارس على المنشآت فيها خطر على حياة الحارس نفسه لانه سيكون في وضع خط الدفاع الاول حيث انه لا يسمن ولا يغني من جوع ، كما ان انفراده وحيداً وبعيداً عن المساندة اللازمة قد يجعله فريسة سهلة في ابسط الاعتبارات .

ومن جهة اخرى فان هناك مؤسسات اعلامية تعمل في الليل متمثلة في دور الصحافة والتي قد لا تنجو من بعض التوقعات في بعض الحالات .

الخطر الكبير

وقال : وهناك ناحية هامة جداً في هذه المنطقة تتمثل في الخطر الكبير الناجم عن وجود المخازن والمستودعات ومصانع الكلور بدرجة اولى ، والمخاطر الكبيرة تكمن في هذه المصانع نظراً لاحتوائها على غازات تؤدي الى اضرار كبيرة على حياة الناس ، بما تحتويه من صهاريج واسطوانات لتخزين الكلور ، وهذا المصنع يجب ان لا يكون في هذه المنطقة بالاساس ناهيك عما تحتويه من غازات سامة قد تثور لابسط الاسباب ، وتأتي المخازن والمستودعات بالدرجة الثانية لسهولة تعرضها للمخاطر ، وبالدرجة الثالثة من المخاطر تأتي اعمال النقل الشحن متمثلة بالشاحنات والصهاريج العملاقة والكثافة المرورية الكبيرة وعشرات الآلاف من البشر التي تدخل الى تلك المنطقة كل يوم .

بحيث يجب علينا ان ننتبه لما قد تتعرض له المستشفيات والتي تعتبر اول وآخر المطاف في عمليات الانقاذ ، وحتى ان لم تطل هذه المستشفيات بأي تأثير فان هناك احتمالا كبيراً بانسداد طرق الانقاذ الموصلة لهذه المستشفيات او على الاقل فانه سيكون هناك عرقلة كبيرة في عمليات الانقاذ ، وهذا سيكون له تأثيرات جانبية كبيرة .

مقترحات

ثم تحدث السيد المرعي عن الاقتراحات اللازمة لاصلاح الوضع في المنطقة فقال :

ليست المسألة اقتراحات وانما ايجاد الحل الجذري المناسب لهذه الظاهرة وفي اضعف الايمان يجب ان تكون هناك محاولات لاصلاح الاوضاع في النواحي التالية :

اولا : تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة .

ثانياً : ايجاد المراكز اللازمة للانقاذ بحيث تكون وافرة بشكل كاف ولديها امكانية التحرك السريع والتغطية اللازمة لمعالجة الاوضاع الخطيرة ، على ان يتخذ في عين الاعتبار في اعمال هذه المراكز تحديد المخاطر ومواقعها ومؤثراتها والوسائل اللازمة لمعالجتها .

ثالثاً تمشيط المنطقة واقرار الاشتراطات السريعة اللازمة للمنطقة مهما كان ذلك مكلفاً ، لتوفير ادنى درجات الوقاية والحماية للمنشآت الصناعية والعاملين فيها .

٤ – المراقبة الدائمة والابتعاد عن ظاهرة الوساطات وغض النظر المنتشرة في مجالات تطبيق الاشتراطات المطلوبة ، وما يتبع ذلك من طرق التحايل على القانون .

٥ : وضع الحماية الموقعية الـ في المؤسسات والمنشآت الحيوية الموجودة في المنطقة وتوفير هوامش الامان .

اما الحلول بعيدة المدى فانها تتمثل بالآتي :

اولا : استحداث مناطق منظمة من حيث نوع الاعمال والاغراض في مواقع مختلفة وبعيدة عن المناطق السكنية والمنشآت الهامة ، مع اتخاذ منطقة الشويخ الصناعية كدرس يستفاد منه في التخطيط ، وحتى منطقة صبحات التي تم استحداثها مؤخراً يجب اعادة النظر في انواع الصناعات التي يجري التصريح بانشائها هناك ، حيث انها قريبة ايضاً من المطار الدولي ومن بعض المناطق السكنية التي اخذت تزداد في ذلك الموقع ومن المخازن والمستودعات الحكومية والنفطية مثل بمستودعات وزارة الكهرباء والماء والتي عندما جرى انشاؤها هناك كان الهدف ان تكون بعيدة عن المناطق الصناعية .

ثانياً : الاخذ بعين الاعتبار ، وهذا شيء مهم جداً ، ايجاد المتنفس ، على شكل رئة ، قد تكون بترك ساحات مزروعة في منطقة الشويخ الصناعية ، او المناطق المخطط لها . وهنا يستلزم القول بأنه يجب ان يعاد النظر في مشروع الاسكان المزمع انشاؤه مكان بيوت الشويخ الجنوبي الحكومية ، حيث سيجري انشاء مجمعات سكنية من قبل الهيئة العامة للاسكان هناك . والصحيح هو ان تزال تلك البيوت ويوضع بدلا منها حديقة مبسطة تكون اغراضها الاساسية ان تصبح رئة وخاصة انها تقع بين البحر وبين المناطق الصناعية وبعض المناطق السكنية . .

الشرق الأوسط ومفاوضو أميركا

بقلم : حمد محمد المرعي

العرب ، ليست أرضهم مغتصبة ، وحقوقهم مهدورة ، وعلى أمرهم مغلوبين مع اسرائيل وسيدتها — او تابعتها ! — أميركا . وانما حتى من يخضعون له في مفاوضاتهم على حقوقهم وتنازلاتهم ، لم يكونوا الا من مذهب أعدائهم . ولربما أن الذي لا يدعو للعجب هو وضوح هذا الامر الى درجة حتى انه لا ينتبه له — ومن ينتبه للشمس في عز طلوعها ؟

فمنذ عهد جونسون — الذي جاء للرئاسة باسلوب ما زال موضع ريبة — ، لم يقم بتمثيل اميركا في مشكلة الشرق الاوسط شخص الا وكان يهوديا . في البداية ، في خضم حرب ١٩٦٧ ، كان « غولدبيرغ » اليهودي جدا ، ممثلا لاميركا في الامم المتحدة — وفي حينها كانت اسرائيل تغزو الارض تلو الارض . وكان مما عزز في غزوها واطال امده ، مناقشات مجلس الامن ، عندما كان المقرر الفعلي هو غولدبيرغ هذا — وليس غيره .

وبعده جاء « موينهان » وهو يهودي اخر . وبعدهما ابان حرب ١٩٧٣ جاء البروفسور اليهودي « كيسنجر » ، وعندما احتاج الرئيس كارتر لجمع أصوات اليهود الانتخابية ، أتى باليهودي «فول لينوفتش » .

وليس هناك داع للتساؤل عمن سيأتي بعد هذا الفول لينوفتش ، لانهم سوف يجدون هناك من اليهود من يخدم اغراض اليهودية على خير وجه ، وانما السؤال المحير هو : لماذا اليهودي ؟ هل خلت أميركا التي تضم اكثر من مائتي مليون من البشر من المسيحيين وديانات اخرى واخرين بلا دين ، وليس منهم الا اقل من ٧ ملايين يهودي ، من انسان يمثل سياسة المجموعة كاسلوب ديموقراطي في بلد الديموقراطية او من يخدم متطلبات الحياد الضرورية ؟

طرحت هذا السؤال على زميلين احدهما اميركي والاخر بريطاني . وكان ردهما الصريح هكذا : الاول وضع جوابه على شكل نكتة بسيطة قائلا : ربما كان احد شروط اسرائيل انها لن تستقبل احدا غير يهودي بشأن المفاوض ، حيث أن المفاوض عملية مهمة وحساسة وسرية في اكثر حالاتها . وهي بهذا تريد ضمان ان يكون للمفاوض على الاقل بعض الولاء لها ومتعاطفا معها . وكان على بلادنا (أميركا) ان تخضع لهذا — وهل لها الا أن تخضع ؟

جواب وجيه ويستحق الاهتمام باعتقادي ..

اما رد البريطاني فكان اكثر دقة ومباشرة ، قال : أن اسرائيل لا يمكن ان ترضى باي مفاوض غير مسيحي او يهودي . والمسيحي لا بد وان يكون اكثر حيادا وولاء لسياسة بلاده . لذلك فلا بد أن يكون المفاوض يهوديا .

بقي تساؤلنا نحن العرب اولا ، لماذا لا تكون لنا اية كلمة في هذا الشأن ، والذي هو شأننا بغالبيته .

ثانيا ، لماذا لا يكون ممثل اميركا مسلما ، ولا شك ان عندهم البعض ، واذا تعذر هذا فلماذا لا يكون مسيحيا او من اية ديانة اخرى غير اليهودية ؟ وفي هذا كثير من المنطق . واذا لم يكن هذا ممكنا وكان الامر يحتم أن يكون يهوديا ، فلماذا لا يكون اثنان احدهما مسلم والاخر يهودي ، او اثنان يعملان بالتناوب ، لا شك أن في الامر سرا لا نعرفه .

واذا لم يكن ذلك ممكنا ، فلماذا نحن العرب في كثير من عواصمنا نقوم بالاستقبال الحافل وفتح الاوراق .. الخ لافراد ليس لنا في اختيارهم اي اختيار ، وانما فرضوا علينا من قبل غيرنا من الاعداء . وهل لنا في هذا الامر من كلمة ؟

لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية؟

بقلم : حمد محمد المرعي

اذا كان القصور في اجراءات الوقاية والسلامة امرا واردا .. واذا كانت النظم والاشتراكات في احسن احوالها مجرد شكل دون جوهر .. واذا كانت التشريعات غائبة والامكانات محدودة والقدرات مشتتة .. واذا كان الوعي العمالي ما زال محدودا .. اذا كان ذلك كله قائما الى جانب الطفرة في الاستثمارات الصناعية التي اوجدت ثغرة في اجهزة ومؤسسات السلامة والحماية ، والى جانب انعدام التفهم والتعاون بين الجمهور والجهات المسؤولة .. فما هو التصور الممكن تخيله لمنطقة الشويخ الصناعية ؟

ان وضع هذه المنطقة لا يمكن تخيله الا اذا تصورنا قطعة « سندويش » تمثل المنشآت الصناعية وقطعة الجبن او اللحم فيها تمثل المناطق السكنية ، (الشويخ الجنوبي ، كيفان ، الخالدية ، العمرية ، الرابية ، الزراعية ، المرقعي ، دور رعاية المعجزين والمستشفيات .. وغيرها) وليس هذا فقط ، وانما تعتبر منطقة اعمال مكثفة ومرور مزدحم وتتكدس فيها كل مخاطر الدنيا واهمالات البشرية ، مما قد تجده في المعاجم او لا تجده .

وقد يكفي ان نذكر ان ما يزيد على عشرة الاف من البشر المقيمين حول تلك المنطقة ، في نصف قطر لا يتعدى عشرة كيلو مترات ، وان الافا من العاملين متواجدون فيها ، وان بلايين الدنانير مستثمرة او مخزنة فيها ، اضافة الى ملايين قطع الغيار والاف الاليات والمعدات.

كما ان هذه المنطقة تضم مواقع ومؤسسات استراتيجية وحساسة لحياة هذا البلد متمثلة في الموانىء ومستودعاتها ومحطة التقطير ومخازن التموين ووزارة المواصلات ، اضافة الى انه تقع على محيطها شبرة الخضار والفواكه الرئيسية ومنشآت الدفاع الرئيسية ، واحدى خزانات مياه الشرب الرئيسية ومركز التحكم لشبكات المياه .

وقد يكفي ان نضيف الى ذلك كله المستشفيات ، وما ادراك ما المستشفيات ، ومرور الانقاذ . كما يكفي ان نشير الى سحب الدخان فالغازات السامة والخانقة والملوثات وغيرها التي تغطي سماء المنطقة. كذلك تمر في هذه المنطقة اربعة طرق عبور رئيسية تربط شمال الكويت بجنوبها وشرقها ، وتمثل شريانا رئيسيا لخدمات هذا البلد .

ويجب ان لا نجهل ان هذه المنطقة الصناعية ، ليست منطقة واحدة ، بل هي اربع مناطق شاسعة يفصلها عن بعضها البعض كل من الطريق الدائري الرابع والثالث وطريق الجهراء وشارع جمال عبد الناصر ، كما ينبغي الا نجهل ان هذه المناطق الاربع ، لا يخدمها الا مركز اطفاء متواضع واحد يقع في ميناء الشويخ ، وكان الغرض من انشائه لا يتعدى خدمة الميناء ومحطات التقطير فقط ، اضافة الى انه يقع وسط المعمعة .

ثم هل نذكر ان حادث حريق مستودعات وزارة الكهرباء ، مهما قيل عن حجمه ، تطلب فعاليات اربعة مراكز اطفاء مجتمعة ، وذلك لضمان الحد من انتشار الحريق ؟ فماذا لو كان هذا الحريق مفتعلا بغرض تجميع قدرات المكافحة والانقاذ في مكان واحد ، ليتسنى القيام باعمال تخريب او عبث في اماكن اخرى ، في الموانىء او محطات التقطير والمناطق السكنية ، او مخازن اخرى وغيرها ؟ الن تكون فرق المكافحة والانقاذ وقتها في حالة شلل ما بعده شلل ، وان تكون البلد في حالة ارتباك ما بعده ارتباك ..؟

واخيرا يكفي ان نشير الى ان المنطقة بطبيعتها وموادها وعناصرها البشرية تعتبر بركانا لا بد ان يثور .

ولنتصور رقعة الكويت الصغيرة .. ولنتصور كمية الغازات السامة والخانقة والمانعة للرؤية وحجمها .. ولنتصور العوامل الجوية واتجاه الريح الموسمية ، والدائمة وموقع منطقة الشويخ الصناعية .. ولنتصور صعوبة الحد من انتشار المخاطر .. والحوادث..وحوادث الحريق خاصة ، التي وقعت وتقع وسوف تستمر في الحدوث .

ولكن هل يكفي ان نقول اننا سبق ان جهرنا مرارا وتكرارا باقوالنا واقلامنا عن هذا المشكل لسنوات مضت ، ومع ذلك يستمر الامر من سيء الى اسوأ ..

« اذا فات الفوت ما نفع الصوت » . والامر الضروري هو الابتداء اليوم قبل الغد ، بتمشيط المنطقة لايجاد الحماية اللازمة للارواح والثروات القومية والحد من الحوادث وتوفير هوامش الامان . وفي نفس الوقت البدء ، وعلى وجه السرعة ، بتفريغ المنطقة ان لم يكن من المؤسسات الحساسة فعلى الاقل من المؤسسات الخطرة . وفي كلا الامرين ينبغي ارتباط الاجراءات بالمراقبة الفعالة والصارمة ، لان الامر يتعدى كونه امرا شخصيا او مصلحة مؤسسة او مؤسسات ، خاصة كانت او عامة ، لكنه ان يتعلق بحياة هذا البلد .. [illegible] وهناك قناعة بان هذا الامر لا يتطلب في جوهره [illegible] والتعاون في سبيل المصلحة العليا .

من أجل حفنة من الأصوات الانتخابية!

بقلم : حمد محمد المرعي

المحاولة الاميركية لاختطاف الرهائن من ايران بأسلوب القوة والمخابرات واستعراض العضلات لا يمكن الا ان تكون فاشلة . فقصة « خليج الخنازير » التي قامت بها اميركا عام ١٩٦١ ضد كوبا مازالت تتناقل تفاصيلها الادارات الاميركية الواحدة تلو الاخرى . وقصة سفينة « المايوجوز » التي فقدت اميركا اكثر رهائنها عندما ارادت تحريرها عام ١٩٧٤ مازالت تتردد في الاذهان وتستخدم في شعارات الانتخابات ومساوماتها . وكذلك المحاولة المصرية في قبرص عام ١٩٧٨ ، لم تأت الا بالاحزان لاهل ضحاياها من رجال الصاعقة المصرية نتيجة استعراض العضلات .

ومحاولة المقارنة بما حدث في عينتيبه غير سليمة لان الامر يختلف اختلافا كبيرا ، من حيث موقع العملية ومحيطها وليس اسلوبها وعناصرها . فالقوة لم تنجح ، مهما كانت ، في السنوات الاخيرة .

لذلك كان على الولايات المتحدة ان تتعلم شيئا من التاريخ ، ومن حادث السفارة المصرية في انقرة وسفارة الدومونيكان في بوغوتا وغيرهما .

ونتائج المحاولة الفاشلة ليست فقط ان اميركا قد فقدت هيبتها ، ولا ان كارتر فقد ثمانية ارواح وطائرتين دون ان يجني شيئا ، وهو الذي انتقد سابقه فورد عندما فقد ٤١ جنديا لكنه حرر بالفعل ٣٩ شخصا اخر . كما انها ليست فقط ان كارتر ناقض نفسه عندما تذرع بالعوامل الانسانية في تلك المحاولة التي لم يكن من اهدافها اية انسانية ولكن مجرد زيادة الاسهم الانتخابية . لكن العملية ادت ايضا الى توزيع الرهائن في مدن ايران المختلفة ، وضعف الامل في الافراج عنهم ، بالاضافة الى استمرار عوامل عدم الاستقرار في المنطقة . وكل ذلك من اجل حفنة من الاصوات في انتخابات الرئاسة الاميركية .

كلية السياسة ومعايير الناخب

بقلم : حمد محمد المرعـــي

تقوم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية باجراء بحث ميداني حول « اسس ومعايير الناخب الكويتي » . البحث الذي يتكون من عدة صفحات ، تتضمن بيانات محددة تتعلق بشخص المستجوب واسئلة غطت بوجه عام بعض اتجاهات المستجوبين وميولهم الانتخابية .

واي مطلع على هذا البحث الذي يصدر عن كلية في جامعة عمرها اكثر من ١٥ سنة خرجت المئات من المتعلمين ، لا يخرج الا بنتيجة واحدة هي ان البحث من حيث الاطار والصياغة دون المستوى ، ان لم يكن ارتجاليا وعشوائيا . وربما لو كان بحثا يقوم به طلبة المرحلة الثانوية لكان هناك بعض العذر ، اما والبحث صادر عن جامعة الكويت فان الوضع يختلف .

فبغض النظر عن عيوب الصياغة العلمية ، وبغض النظر عن التسلسل البحثي الصحيح للاسئلة وطريقة وضع اجاباتها ، وبغض النظر عن منطقية الاستجواب من الناحية الزمنية او الهدفية .. بغض النظر عن كل ذلك فان البحث اما انه تطرق لبعض النواحي الجوهرية لكن باتجاه خاطىء واما انه ابتعد عن الجوهر واهتم ببعض الشكليات متناسيا فارق الزمن وتطلعات الناخبين في عام ١٩٨٠ ، بعد اكثر من ١٥ عاما من الحياة البرلمانية في البلاد ، ومهملا تماما بعض الاسس والمعايير ضمن مقاييس شاملة وصحيحة للثوابت و المتغيرات التي هي من اصول البحث العلمي الصحيح . واكثر من هذا تركيزه على التكرار الشكلي في الاستقراء ، حيث ان غالبية الاسئلة من الممكن استنتاج اجاباتها بتنسيف العدد الموجود منها .

وحيث ان الاسئلة ركزت على العوامل الدينية والقبلية والعائلية .. فمثلا يكون من الممكن ، على سبيل المثال تعميم مثل هذا البحث دون انتقاء العينات العددية الممثلة؟ وكيف يمكن اننا نقارنه بما توفر من معلومات دون ايجاد ان يدعم ..؟ وادراكنا لما اذا كان لهذا البحث اية اهمية فلابد من اخضاعه لاعمال التقسيم والتحليل السليم التي تبين حقيقة وشرعية نتائجه ..؟

اذا كان هذا البحث مثالا لما تقوم به الجامعة ممثلة بهذه الكلية فلا عجب اذا راينا حملة شهادات هذه الجامعة في حياتهم العملية ، لان هذا البحث يؤكد ان النقد يجب ان يوجه الى الجامعة كمؤسسة وليس للشباب او الشابات كعناصر منتجة .

وربما كان من الاجدى ان يكون هذا البحث محاولة مبدئية لعمل بحث عن اسس ومعايير الناخب الكويتي . وان يسمى كذلك ، لا ان يكون بحثا عن الاسس والمعايير في قالبه الحالي .

البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي

بقلم : حمد محمد المرعي

تصريح وزير الدولة للشؤون القانونية والادارية الاخير حول نسب المؤهلات والكفاءات والمستوى التعليمي والانتاجي في الاجهزة الحكومية، تضمن أرقاما احصائية جديدة تبين أن ١٥٪ من موظفي الدولة أميون و٢٠٪ يقرأون ويكتبون فقط ، و٣٪ حاصلون على المرحلة الابتدائية ، و٦٪ المرحلة المتوسطة و١٥٪ الثانوية و١٢٪ فقط جامعيون .

هذا التصريح يوجب التوقف والتأمل والتعمق لتقصي المسببات الحقيقية لذلك ، خاصة في ضوء ما هو معروف « بالترهل الوظيفي »

ولعل الامر الذي يطرح نفسه مرارا وتكرارا ليس هو الربط بين تدني عدد الموظفين المؤهلين وبين انخفاض انتاجية الاجهزة الحكومية ، لكنه يتمثل في اسباب عجز الجهاز الحكومي عن استقطاب ذوي الكفاءة والمؤهلات الذين يمكن ان يرفعوا من مستوى انتاجية العمل . كما ينبغي الا نتناسى ، وهذا مهم ، أن الخبرة قدتكون اهم من المؤهل ، وأن كثيرا من المؤهلين لا تعني مؤهلاتهم اكثر من « جواز الى الوظيفة » ، وأن الانتاجية والخلق والابداع تتحكم بها عوامل واعتبارات اخرى كثيرة .

ولعله معروف أن من تلك الاسباب هناك اربعة عوامل مالوفة ولها اهميتها ، وليس منها الخيارات المتاحة أمام الكفاءات في مجالات غير الاجهزة الحكومية ، حيث أن هذا امر جانبي ولم يتواجد لولا ما سوف نتطرق اليه من عوامل مسببة هي :

● عدم الاجتهاد او الجدية في جلب الكفاءات ، او عدم استقبالها الاستقبال الملائم مع وضع العراقيل والعقبات الاجرائية والشكلية التي قد لا يكون لها اي مبرر اللهم الا امزجة البعض أو ضيق مداركهم أو ما تمليه عليه اوهامهم .

● اطار العمل التقليدي الذي قد لا تتلاءم معه نظرة او تفكير او نهج هذه الكفاءات ومفاهيمها بطرق العمل والانتاج في القالب العملي الصحيح من جهة ، ومن جهة اخرى تربع الكثير من القديمين والمعمرين «جدا» في ورش صناعةالقرارات او الاشرافعليها أو تقييمها دون اي اهتمام او قابلية لافساح المجال من جانبهم للدماء الجديدة، واضعين بعين الاعتبار اننا في عام ١٩٨٠ في مرحلة نمو متزايد ومتسع وأمام تحديات ومتغيرات كثيرة وكبيرة .

● الواسطة وما ادراك ما مرض الواسطة . فالقريب يقرب والبعيد يبعد ، وظاهرة « شيلني واشيلك » ليست من الاسرار العليا ، وهناك الطرق والاساليب والاجراءات الكثيرة التي تسهل هذه العملية

● عدم توافق الدخل الفردي مع متطلبات المجتمع المادي والاستهلاكي من ناحية ، ومن ناحية اخرى تباين الدخول الفردية من فرد لاخر بشكل ملحوظ وليس نسبة او قياسا الى الكفاءات او القدرات او المسؤوليات او الانتاج أو الابداع ، وانما بكلمتين فقط « الامتيازات والفرص » . فالموظف قد يتاجر من داخل مكتبه الحكومي أو عن طريق وظيفته أو علاقاته . « والدلال » قد يكون دخله اضعاف دخل الطبيب والاديب مجتمعين في كل الاحيان .

ولا شك أن هذه العوامل ، مرتبطة ببعضها البعض وبعوامل اخرى ضمن اطار اجتماعي واقتصادي وتجاري متسع ، هي من الامور التي ينبغي النظر من خلال عدساتها لايضاح السبب الوحيد للبطالة الانتاجية في اجهزة الحكومة ، التي تتمثل في راينا ، في فشل هذه الاجهزة في استقطاب الكفاءات . أما تدني عدد الكفاءات .. فما هي الا نتيجة وليست سببا .

كلمة بحكم إدارة المرور

بقلم : حمد محمد المرعي

الطريق البحري المواجه لضاحية الصليبخات ، من اشارة سكن الصليبخات الحكومي الى امتداد ٤ونصف (كم) قرب نادي الصليبخات ، يعتبر طريقا عاما ومهما ، ويخدم الصليبخات والدوحة والجهره وغيرها من المناطق الشمالية الخارجية . وقبل فترة كان هذا الطريق يحتوي على لفات وسطية . وقبل مدة أحضرت اجهزة المرور علاماتها المبنية للفة الـ (يو) ، وغرستها لتبين مواقع اللفات . وقبل ان يجف صبغ تلك العلامات ، جاء من اخذ يفتح لفات اخرى واغلاق لفات موجودة . وكان اغلاقهم لها عن طريق شق ارضي في اللفة . وظل الامر هكذا لفترة ، بعض اللفات عليها علامة ومغلقة ، واخرى مفتوحة من جديد وليست مبينة . ولم يتوقف الامر هنا . بل اعيد العمل مرة ثانية ، وعدلت مواقع تلك اللفات من جديد بان فتحت لفات كانت مفتوحة اصلا وتم اغلاقها في العمليات الاولى ، واغلقت لفاتطم بعض علىفتحها بضعة اسابيع .

كانت النتيجة اثناء تلك اللخبطة هي ان تلخبط السائقون والمرور . فكان العازم على استخدام اللفة ، يهدىء من سرعته شروعا في دخولها ، ويكتشف في اخر لحظة الشق الارضي المغلق للفة ، مما يحدوه الى تعديل اتجاهه ليستمر على الطريق . وبالطبع هناك سيارات اخرى من ورائه مباشرة ، حاسبين وبصواب ان السيارة الامامية داخلة في اللفة . وعلما ان السرعة « المفترضة » على ذلك الطريق هي ١٠٠ كم/ساعة ، أما السرعة « الفعلية » فتركها للخيال ، متخذا في الاعتبار سعة الطريق واستمراريته وطوله ، ونوعية بعض البشر وانعدام المراقبة عليه ، فانه يسهل علينا تصور نوعية الحوادث التي تقع او تكاد تقع . حوادث نعتبرها نتيجة تعمد وسبق اصرار ، صادرة عن عمليات اللخبطة في الاعمال ، عشوائيتها وارتجاليتها و ... ولكن كل هذا يعتبر من الماضي .

اما الحاضر فله امر اخر . اذ اعيد فتح لفات واغلاق ثانية واستحداث اخرى . واذ تامل حواسنا ان تكون هذه هي الاخيرة او خاتمة المشروع ، الا ان عقولنا تتمنى غير هذا . حيث ان الذي حدث هو تواجد فتحات نشاز مقابل الساحة العامة (والتي تعتبر حديقة عامة) في القطعة رقم (١) على بعد ٣ ونصف (كم) من اشارة سكن الصليبخات الحكومي . اذ مقابل تلك الساحة على الطريق العام اوجدت لفتان ، يعتبر تصميم اتجاههما معكوسا ، ولا يهمنا ما يقوله المسؤولون من تواجد دراسات وغيرها . فلك التصميم لا تبيحه متطلبات هندسية او اعتبارات فنية او هندسية ولا اعتراضات مرورية . بالاضافة فانه نتيجة لهذا التصميم ، اخذ السائقون يستخدمون تلك اللفات بطريقة عكسية (رونج ساید) ، او يصلون اليها مستخدمين الطريق باتجاه خاطىء (رونج ساید) . وذلك نتيجة ان الاغلبية تود الوصول الى الساحة ، سواء للوصول الى محطة التنقية التابعة لوزارة الاشغال ، أو الوصول الى مكتب وزارة الكهرباء (وخاصة بعد تعديل اللفات التي بالاصل كانت توصل اليه بطريقة ميسورة) ، اضافة الى الشباب (وهم كثرة) المستخدمين للساحة كملاعب كرة قدم . حتى اني رأيت ، وليس في هذا مبالغة أو مغالطة ، سيارة شرطة تستخدم احدى اللفتين باتجاه خاطىء . علما بانه مقابل تلك الساحة يوجد موقف سيارات عام لا يمكن الوصول اليه الان على نمط اتجاه اللفات المستحدث ، مما يزيد في التناقض والسخرية .

ونحن من مؤيدي التنظيم ، ونود ان نكون خاضعين له ، الا ان التنظيم السليم هو ما يأخذ بالاعتبار بشكل اساسي ، النوعية البشرية ومتطلباتها والاسس السليمة في التنظيم ، وليس من اجل (خالف تنظم) . ولهذا قلنا ان عقولنا تتمنى ان لا يكون المشروع قد انتهى ، اذ نود ان نرجع المعاول ، وباسرع وقت ، لتعديل تلك اللفتين وتبديل اتجاههما ، والا ستكون هناك ضحايا لارواح بريئة على مدار الساعة ، الا ان يوظف سرطي على كل لفه ، وعلى مدار الساعة أيضا ، وحتى بهذا فانه لا يوجد هناك ضمان .

قد تكون الاسباب كثيرة لطريقة مجريات العمل . قد تكون هناك عشوائية او ارتجالية أو خطأ ما ، لتكرار العمل على تلك المسافة القصيرة ثلاث مرات ، بين تعديل واعادة تعديل ... الخ . او قد تكون هناك امور لا نعرفها نحن المواطنين . او قد تكون لمراضاة بعض الناس الذين يريدون الوصول باسهل الطرق . ولكن نشك ان تكون هناك اسرار عليا .

ولمعرفتي بذلك الطريق ، حيث استخدمه شخصيا اربع مرات في اليوم ، حتى اننا أول ما شاهدنا العلامات تغرس قبل ٦ شهور مضت ، هللنا طربا ، حاسبين انه سيكون هناك تنظيم على نمط الشق الطولي في الرصيف الاوسط والذي يحتوي بداخله على لفة . ان طربنا قد تبدد ، ولكن هل ستبدد حياتنا ايضا بهذا الاسلوب ؟

لنتذكر ما جرى على طريق الجهرة (بين تقاطعه مع شارع المطار وتقاطعه مع شارع الغزالي) ، عندما اغلقت اللفات ببراميل واكوام طين قبل موعدها ، وماذا كانت النتيجة ؟ . ركوب السيارات على الارصفة ، وعرقلة المرور ، والحوادث ، وفتح السائقين للفتحات بانفسهم بازاحة البراميل ومن ثم النهاية اعيد فتح اللفات مرة اخرى قبل ان تستحدث الجديدة مؤخرا .

نحن مع النظام والتنظيم ، ولكن اذا كانت هناك مبررات ، اولها لاستمرار سلامة الناس ، وثانيها ان تكون هناك امكانية لتطبيقها . والا ... فبلاها .

تلك اللفتان اللتان ذكرتهما تتطلب الاهتمام المباشر والفوري من المسؤولين ، والا سنذكرهم يوما ما ، حيث لا تنفع الذكرى . فرجاء مراعاة سلامة أولادنا واهالينا ، وشاكرين للمسؤولين كل جهود وتعاون.

كلمة بحكم الصحافة

بقلم : حمد محمد المرعي .

الصحافة عليها التزامات كبيرة للقارىء . فلهذا القارىء انشئت الصحافة ، وعن طريقه تحقق مصالحها ومصالح الغير ، المستخدمين لها . اضافة الى ان القارىء هو « الزبون » الوحيد لها . واخيرا ان صدورها تحكمه مبادىء واخلاقيات ، منها الاعتبار لكرامة القارىء واحترامها بالكامل .

ولكن هل يا ترى ان هذه الالتزامات متخذة في الاعتبار ، شكلا ومضمونا ، في جميع صحافتنا المحلية ؟ لا نظن هذا .

فالمقلب لصحافتنا يجد ثلاث ظواهر مؤسفة . اولاها ، انه لا توجد هناك العناية او الاهتمام ولو اقله في بعض الاحيان ، لتوخي التركيز الصحفي من ناحية التنظيم والترتيب .. ولهذا نجد الابواب والمواد مختلطة مع بعضها ، او تصفيف المواضيع وموادها ، بدون اعتبار الاولوية او الاهمية ، او حتى سيكولوجية القارىء او المصلحة الصحفية .

وثانيها ، الحشو الظاهر مما يخلط في الاهتمامات ، منتقصا احيانا او مبالغا احيانا في الاهداف او النتائج ، بلا مبالاة تذكر لتوخي ادنى الاعتبارات . فالاسلوب الادبي السليم مشتت ان لم يكن ضائعا ، عاكسا للقارىء مدى انضباطية هذه الصحيفة عن تلك ، حتى بدون ان يكون لهذا متطلعا .

وثالثها ، عدم الاهتمام بالصياغة اللغوية او اللغة المفهومة . وهذه الظاهرة اصبحت كالسرطان في بعض صحفنا . وكأن هناك من يؤكد ان اللغة ليست هي وسط التفاهم ، او اسلوب النقل الوحيد من الصحافة للقارىء . فلا تقيد بالاشارات (مثل الفاصلة والنقطة والاقواس) او النقل عن اخرين ، ولا خبر لمبتدأ او مبتدأ لخبر ، ولا موصوف لصفة او مفعول به لفاعل . ولا ترابط في المعنى او تسلسلا له . ولا توخيات للمصادر . زد على ذلك ، وهذا مهم ، ان اللغة وهي محور عمل الصحافة ، اصبحت لعبة استهزاء المحررين ، وكأن كرامة القارىء اصبحت اضحوكة بايديهم .

ولا ننشد هنا الموضوعية او الدقة في التحري والبحث ، او الخيارات المتسعة او الغزارة للمواضيع ومادتها ، او المظهر والحرفة الصحفية المتكاملة او النوعية او الاصالة او ... وذلك لاننا واضعون حداثة هذه الصحافة وامكاناتها وقدراتها في الاعتبار . والا لتطلب هذا الموضوع صحيفة بحالها . ولكن كل ما نطلبه ان تتطور هذه الصحافة الى الامام — لا ان ترجع الى الوراء ، وبرايي هذا مطلب متواضع . وان تواكب التطور الحتمي في اسلوب الاتصال ، لا ان نظل في مرحلة الحبو حين بدا الغير من القطاعات الاخرى بممارسة الركض .

والا ما فائدة هذا الطاقم من المحررين ومدرائهم ورؤسائهم واجهزتهم ان لم يعتبر ما تطرقنا له ضمن عملهم الرئيسي ؟ وان تناسوا ان تلك الصحافة تحمل بصمات اسمائهم بكبير الحروف ، فانه يجب ان لا يتناسوا انه بهذا يعرف القارىء المدرك الى اين يشير باصبعه . حينها ، وهذه هي السخرية ، ان تكون الصحافة ساخرة على نفسها .

دولة اليهود الخطرى

بقلم : حمد محمد المرعي

لا يمكن ان تكون دولة من « النيل الى الفرات » هي حلم اليهود كما نسب اليهم . اذ ليس في هذا انصاف لطموحاتهم ونشاطهم الدائب واستخدامهم كافة الوسائل والطرق والفعاليات والمبررات في تحقيق مآربهم ، تاريخيا وحاضرا او مستقبليا ، من مؤسساتهم الدينية والقومية او حتى الحياتية الخاصة وعناصر روابطهم ، مما يأمل ان يتيح لهم مرادهم بالسيطرة .

فاليهود عرفوا على اي الاوتار يضربون في سبيل تحقيق اهدافهم : الدين والعاطفة وراس المال . وعرفوا كيف ينغمونها : المقامرة ، عدم التردد ، فقدان الاحساس بالغير ، « والبريء متهم حتى يدان » والغريب مرفوض حتى « يرحل او يموت » ، وعامل مهم اخر هو المثابرة والاجتهاد . وعلى ذلك راوا بادعائهم : « شعب الله المختار » و « الساميين » و « بني صهيون » .

ولم يكن زيفا عنادهم لفرعون ، ودكهم لاريحا ، وتسلطهم على المسيح لدى « بابريت بايلوت » ومعاكساتهم للمسيحية الى ما بعد القرن العاشر ، ومحاربتهم غير المنقطعة للمسلمين والعرب ، الى ان نجحوا بتغيير اتجاههم بطريقة سلسة في بلورة فكرة ان الديانة المسيحية ذات خلفيات واصول عبرية . ومن هذا استطاعوا ان يبرئوا انفسهم مما يعرفه المسيحيون عن مسؤولية اليهود نحو المسيح وقومه . وما تبع ذلك جاء بشكل ارتباط الدم اليهودي ، وفرصتهم في العالم الحديث والمتغيرات العالمية .

وقد عرفوا اين يختاروا منطلقهم : فلسطين ، حيث الدين والعاطفة . والمنطقة المحيطة حولها ، حيث الاستراتيجية والثروة (ولربما حيث الشعوب المضعضعة) . والشرق الاوسط حيث مولد البشرية ومهبط الاديان واشعاع الحضارات .

وباعتقادي انهم نجحوا الى اكبر مما يتصورونه في هذه المرحلة . والان لا يوجد هناك يهودي بل اسرائيلي او « من اسرائيل » حتى ولو لم يكن يعرف اين تقع هذه « الاسرائيل » على الخريطة . واينشتاين العالم ، واحد مقومات تطوير تفجير القنبلة الذرية على اليابان ، وأثر هذا على الانسانية ، منح رئاسة دولة اسرائيل في اول عهد تكوينها . وغير هذا الكثير مما لا يترددفيه اليهود للحصول على مبتغاهم .

وكل هذا ضمن اطار مخطط ومدرج ، لا لبناء دولة اليهود من الفرات الى النيل ، بل لبنائها دولة صهيون كونية .

وحيث انهم قاتلوا المسيحيين سابقا ، ومن ثم المسلمين ومن بعدها تعاضدوا مع المسيحيين ونزعوا اليهم بمقاتلة العرب ، فانه ما ان تحقق هدفهم ، حتى عادوا الى تصفية المسيحيين . وعلى هذا فانهم لن يتوقفوا حتى تكون عاصمتهم السياسية « روما » ، مقر البابا وعاصمة المسيحية ، مثل ما تحقق حلمهم بان تكون القدس (بلد الاديان السماوية) عاصمة لهم ولو وقتيا .

وبهذا يكون قد اكتمل لهم نصاب السيطرة الحقيقية على الشرق الاوسط واوروبا (وامريكا شيئا سابقا) . وبعد هذا يصبح من المنطقية والسهولة ، الزحف الى باقي اجزاء العالم .

وعلى هذا فانه يجب ان لا نصدق ما دعاه البعض من ان دولة اسرائيل « من الفرات الى النيل » . لان هذه اولى المراحل . اما الحلم ، حلم بني اسرائيل ، فهو دولة اسرائيل عبر العالم . اما الشرق الاوسط فيبقى هو المنطقة المنطقية لمثل هذه الانطلاقة .

ويبقى ايضا ... نحن العرب : هل يمكننا ، بعد استعادتنا لقوتنا ، ان نشرح لحكومات وشعوب العالم اجمع ما هي غير منتهية اليه ؟

التعامل بعمق وحذر مع أوروبا

بقلم : حمد محمد المرعي

ربما تكون بعض دول اوروبا القيادية صادقة فيما تصرح عنها اخيرا من اتجاه نحو تعديل بعض سياستها تجاه البلاد العربية ، وبالاخص القضية الفلسطينية والمشكل الاسرائيلي . لكن يجب أن لا نصرفنا النشوة اكثر من اللازم . فالقرارات الاوروبية بهذا الشأن لم تقطع بعد العام ١٩٦٧ . ومع انها تميل الى تأييد القضايا العربية ، الا انها تحتاج الى التعمق في تبرير هذا التحول ، كما تحتاج الى ترجمة فعلية لهذا الميل والاتجاه .

فمن جهة أولى ، لا ينكر التاريخ المسؤولية الكبيرة لبريطانيا عما يحدث في المنطقة العربية ، وبالاخص جريمتها الشنعاء بحق فلسطين وشعبها ، من وعد بلفور الى اخر ايام الانتداب الى تكوين دولة اسرائيل . ولا ينكر ايضا انه لولا التأييد الالماني لما كان لليهود من شأن في السياسة العالمية وممالئة في احتلال أرض الغير لتكوين ما يسمى بدولتهم ، ولا سمى لمبدأ « اللاسامية » دخول التاريخ من اوسع ابوابه ، ولا استغلال تعويضاتها بهذا الشأن في بناء اليهود لدولتهم وتطوير فعاليتها .

كما لا ينكر ما لفرنسا من معاضد كبيرة لاسرائيل منذ تكوينها الى حرب الايام الستة ليصل الاحتلال الاسرائيلي الى ما هو عليه حاليا . وهل ننسى ما للميراج الفرنسي من أثر كبير في التوسع الاسرائيلي ؟ أو هل نصدق ان اسرائيل حصلت على بعض زوارقها الفرنسية الحربية عن طريق السرقة ؟ أو أن تسليم المعاملات الفرنسية المسلمة للعراق ، وسط كل الاجراءات الامنية ، قد تم دون وجود تراخ ما ، وما نجم عن هذا من تأخير لتطوير العراق في المجال النووي .

والامثلة كثيرة وكبيرة ، مما دعم عن طريق تلك الدول مجتمعة اسرائيل معنويا وماديا مع مساندتها بكل طريقة ، حتى اصبحت على ما هي عليه الان ، كأكبر ترسانة للاسلحة في المنطقة . واندفعت بمساندة تلك الدول ، في وضع مشاريعها التوسعية موضع التنفيذ بعد فترة من انشائها . وما زال هذا الدعم والمساندة مستمرين الى يومنا هذا . وما زال استهتارها بقرارات المجتمع الدولي قائما .

ومن جهة أخرى ، أليست الحكومة البريطانية الحالية تسبح ، في فلك السياسة الامريكية ؟ أليس لها رصيد كبير من التجارب والممارسات والخبرة القديمة في السياسة العالمية والاستعمارين القديم والجديد .؟ أليست هي صاحبة القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٧ الذي تجاهلت فيه أصحاب القضية الحقيقيين من ابناء الشعب الفلسطيني بعد نصف قرن من وعد بلفور ، الذي هو وعد خاطىء بحق التاريخ والانسانية ؟ وفوق كل ذلك تجيء بريطانيا اليوم ايضا ، عندما اصبحت المصالح في المحك وبعد اكثر من ثلاثة عشر عاما « وهو رقم مشؤوم عندها » لتبرىء ذمتها من جريمتها بحق العرب التي لا تطهرها حتى مياه المحيطات مجتمعة .

نتيجة لكل هذه الاعتبارات السالفة ، فانه مهما عملت اوروبا ، عن طريق الفعل وليس القول ، فان تصرفاتها لا تصحح نصف ما اقترفته من خطأ وما استمرت فيه من خطايا . هذا اذا كان يصح اعتبار اية عملية ، تضمن بقاء اسرائيل « اصل الخطأ » هي تصحيح لخطأ تاريخي .

وعندما نرى تهافت الزعماء والوزراء الاوروبيين على منطقتنا واقوالهم عن التعاون معنا وقراراتهم بالتعاطف مع حقوقنا ، فان عليهم أن لا يتنصلوا عما كانوا هم مسؤولون عنه اصلا . وينبغي اظهار الحقيقة لهم على اساس بأن ما تغير هو معادلة المصالح فقط ، مع أن المطلوب هو ان تتغير الروح والضمير . وحيث أن معادلة المصالح تكون فيها المتغيرات اكثر من الثوابت ، فانه يبقى أن نحتاط وننظر الى الامور بمنظار الحقيقة :

- اولا : يجب عدم اعتبار ما تقوم به الدول القيادية في اوروبا تعاونا أو تعاطفا مجردا . بل يجب ان تقر هذه الدول بانه محاولة لاصلاح خطأ كان لها نصيب كبير في احداثه .
- وثانيا : يجب ان لا تقف جهودها عند حد ، أو ان تضاعف تلك الجهود للتكفير فقط عما احدثته بحق التاريخ والانسانية .
- وثالثا : أن تقوم بترجمة عملية لتصريحات مسؤوليها ، وان تلخص مقاصدها بافعال وافعال فقط .
- واخيرا : تحديد الضمانات بما يؤكد ان الامر ليس مجرد نزوة عابرة [illegible] اخيرا » وليس مجرد امتصاص لثوراتنا حتى اذا ما جفت ادارو لنا ظهورهم .

هذا ذلك فقد آن الاوان كي لا نعيد قراءة آيات التاريخ بالمقلوب . وان نعتمد المعيار الصحيح ، أين تكمن بالفعل مصالح اوروبا ، ومن هو المستفيد فعلا في المنطقة ؟ واذا لم نفعل ذلك فاننا نكون مساهمين بما ارتكب من خطأ بحق التاريخ والانسانية .

اللقمة واللكمة والنقمة (٢)

نحن ... وأميركا

بقلم : حمد محمد المرعي

في مقال سابق تحت هذا العنوان « اللقمة واللكمة والنقمة » بتاريخ ٢٣ فبراير الماضي ، توصلنا عبر اسلوب تحليلي رمزي لحالة الانسان ، الى اننا اصبحنا نقرأ بالمقلوب ايات الرقي . ولولا ما تطور من احداث اخيرة، وما وجه الي من تساؤلات عما كنت اعنيه بهذا المقال لما اضطرني الامر الى متابعة الحديث عنه اليوم .

نعود اليوم الى نفس الحديث بعد ان تراجعت الولايات المتحدة عن تاييد قرار مجلس الامن بشأن المستوطنات في المناطق المحتلة ومن بينها الجزء المحتل « حديثا » من القدس . ولا شك ظن تتبع عملية استصدار القرار لخرج باربعة احتمالات كان يمكن ان يكون عليه موقف اميركا عدا الرفض المطلق : الاول هو عدم التصويت وهذا حدث مرارا وتكرارا واقرب ذلك قبل عام واحد فقط . والثاني هو التصويت بالموافقة بلا تحفظ. وهذا الاسلوب قد يستخدم تجاه الامور قليلة الاهمية او غير المحرجة في السياسة الدولية . والثالث هو التصويت مع الوضع بالاعتبار امكانية التطبيق . وعادة ما يكون ذلك معدوم الفعالية اذا كانت اسرائيل طرفا في الموضوع . ولذلك يتساوى التصويت وعدمه في مثل هذه الحالة . وربما كان الاستثناء الوحيد لتصويت اميركا الى جانب قرار ذي فعالية مكتملة ، وكانت اسرائيل طرفا فيه هو القرار الخاص بانشاء دولة اسرائيل منذ اثنتين وثلاثين عاما مضت .

ويبقى الاحتمال الرابع ، وهو المهم ، واهميته تكمن في انه منصب على اميركا . وقد وضحت اهميته ابان فترة الـ ٢٢ ساعة التي استغرقها النقاش والتداول الاخير في مجلس الامن ، وهذا الاحتمال هو التصويت بالموافقة ، الا انه لا بد ان يكون مقرونا بعناصر وعوامل دقيقة اخرى ، مما يحدث في حالات خاصة . او ان الامر لا بد ان يحتوي على ما يشبه اللعبة او الحيلة ، وهذا يحدث ايضا في بعض الاحيان .

اما موافقة اميركا على مثل هذا القرار ، بشكله ان لم نقل بروحه او جوهره ، فكان لسببين : الظروف العالمية الحاضرة وما يتعلق منها باميركا بوجه خاص من ناحية . ومن ناحية اخرى ، التطورات المصاحبة لموقف اميركا مع حلفائها او موقفهم معها ، وتبلور القضية العربية وارتباطها بالمصالح الاميركية .

ولهذه الامور مجتمعة ، اضافة الى اعتبارات موقعية واجرائية اخرى، كانت اميركا بين المطرقة والسندان . ولهذا فان هذا الاحتمال كان من الضروري ان ينفسن او يخفي نتائج وتوقعات (يمكن الرجوع الى حلقات « آن الاوان » بعنوان « العرب بين اميركا واوروبا » القبس ، ١٩ يوليو)

وكان يجب على البلاد العربية ، ضمن هذه المعطيات والعوامل والاعتبارات ، ان تحتاط لهذا الاحتمال الرابع ومن ثم لنتائجه وتاثيراته . بل ربما كان من الافضل للعرب لو لم تصوت اميركا على القرار اساسا ، بدل ان تصوت عليه وتخرج الينا بعده باقل من ٤٨ ساعة ، بتلك الصفاقة الجسيمة ، او « الاهانة » : اسرائيل الصغرى تدحر الامة الكبرى باسرع من البرق في جزء من قضية لشرعيتها وضوح الشمس ، وعلى يد من سلمنا امرنا لهم ... وهذه هي المصيبة . (راجع سلسلة « آن الاوان » بعنوان « العرب والقلم الغربي » ، القبس ١٤ يوليو) .

وبالطبع لم يحدث هذا تحسبا ، وانما بعد الحدث ، وبعد ان طرب العرب واغتبطوا حتى وكانهم دخلوا القدس حقيقة . وكان ذلك تسرعا لا مبرر له لانه كان من الاولى التريث وتحري الحقيقة الى ان « تنتهي السكرة وتبدأ الفكرة » . كان من الواجب ان نتحسب للامور قبل الحدث وليس ان نتذمر بعده .

وقبل التطرق الى بعض الحقائق الاساسية يتوجب علينا تبيان امرين : الاول انه اصبح من العادة لدينا التصفيق والتهليل لاي قرار او بيان ، علما بان اي بيان او قرار يصدر في حقنا يجب ان لا يعتبر انتصارا او مكسبا ، وانما اصلاح واجب لخطأ او خلل ما . وبالمقارنة العكسية ، فها هي اسرائيل « وهي الكاسبة والمنتصرة فعلا » لا نجدها تصفق او تهلل لما يطولنا من هزائم او ما تحققه من مكاسب ، بشتى الصور والاشكال ، الا ، والحق يقال ، عند صدور القرار الخاص بانشاء دولتها عام ٤٨ فلم الا نرى كيف ان عدونا تعتبر انه خطأ وخسارة بحقها كل ما يصدر من بيانات وقرارات « حتى ولو كانت حبرا على ورق » في صالح الحقوق العربية المشروعة ، مع انها ليست بخسارة بتاتا ... اذ انه ليس لها اي حق لتقيم به الخسارة والمكاسب . اما نحن ، فنعتبر كل اصلاح او تقويم لهزيمة ، ولو شكليا ، انتصارا . وهذا خطأ سياسي وامر قومي واجتماعي له مؤثراته الخطرة .

والامر الثاني ، اننا ربما بسبب الفراغ عندنا ، اخذنا نعطي اقوى الاعتبارات لامور ومجريات اميركا الانتخابية . وكانها من القضايا التي « يجب » ان تهمنا في قضايانا القومية والمصيرية ، او كاننا حلفاء يهمنا ما يتغير من ادارات بها . فهل اصبحنا بعد كل هذا التاريخ والمبادىء والقيم ، مجرد ولايات تابعة تذعن للولايات المتحدة الاميركية ، وتسبح في فلكها وتضاع لقراراتها ؟ اضافة لتحولنا في خضمها الى بضاعة مشاعة يتساوم الغير عليها ، ولمصالح ليس لنا بها اية مكاسب .

ولنعد الى بعض الحقائق اللازمة ، والتي نرجو ان لا يكون قد طواها النسيان :

- اولا : الحقائق الواضحة والفاضحة ، السابقة والحاضرة ، والتي تربط اميركا بالكيان الصهيوني وتغلغله في سياستها سرا وعلنا .
- ثانيا : استذلال كارتر السافر لكل ما هو صهيوني الى درجة المبادة . وقد ثبت ذلك في عدة مناسبات ، حتى ظهر كارتر اكثر صهيونية من اربابها .
- ثالثا : الحقيقة الكارترية المتقلبة التي تتضح من الاعتبارات التالية :

١ — رفعه لشعار حقوق الانسان للعالم وفي العالم اجمع ، في اول عام لتوليه الرئاسة ، ثم تملصه من هذا الشعار بعد فترة قصيرة ، وربما بتاثير الكسنجرية تحت ضغوط مصالح المصابات التي لا تولي ادنى اهتمام للاعتبارات البشرية راجع « الحرب الساخنة بدايتها باردة » القبس ، ١٢ ديسمبر » .

٢ — في اول اطلالته للتعرف على القضايا الشرق اوسطية ، اشار كارتر الى وطن قومي للفلسطينيين ، ثم ما لبث ان تراجع بصورة مخزية ايضا ، عندما عرف حدوده وقيوده .

٣ — وبعدها عندما اتفق هذا الكارتر مع الدولة العظمى الاخرى ، في لقاء قمة ، على ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ضمن اطار دولي ، عاد وتخلى عن ذلك الاتفاق بطريقة مهينة .

٤ — موقف كارتر من ايران والشاه وطرده ودخوله اميركا بطريقة ملتوية ، وقضية السفارة والمقاطعة واللجنة الدولية ، وتواجد جوردان في بنما ، وخروج الشاه من اميركا بطريقة اكثر التواء ، ولجنة التحكيم الدولية وغيرها من متناقضات نحن لها حافظون .

- رابعا : « كمب دايفيد » وابعاده واضحة . فالقرار المنفرد والعمل المنفرد ، والتلاعب بالصياغة ادى الى عكس ما اوحى الينا من غرض الاتفاقية ، والتنازلات المشتراة بهدف احتلال الارض وطمس القضية الوطنية الفلسطينية . حتى اصبح الوضع شرعيا عن طريق معاهدة لا تمثل اية شرعية (راجع مقال «هل سنترك اللعبة تكتمل» ، القبس — ١٢ ابريل) وايضا « هل للخطأ من مكان » ، ١٠ ابريل .
- خامسا : « مؤتمر اسلام اباد » فعندما دخل الـ ... افغانستان نادي المنادي (وهو كارتر) للدفاع عن حمى الاسلام والـ... مين ، ولبينا نداءه طائعين . ولمن ؟ لمحاميها حراميها . ثم تذكر بعضنا ان هناك هالة افظع من افغانستان وهي القدس . (راجع « اللدغة الثالثة » — القبس ٢٦ يناير ، وايضا « افغانستان فيتنام الثانية » ٢٣ يناير) .

هذه الحقائق ، سواء كانت مجردة او في محيط ارتباطها واطارها العام كان يجب ان تكون دروسا طازجة مقدمة الينا في اطباق من الفضة نتعلمها بلا جهد او مجهود يذكر . وكان الدهر يقول لنا « يا جمع الى متى جهلكم !» فالشيء اليقيني ان اميركا بالنسبة لنا هي اسرائيل ، وليس العكس . وبعد ذلك هل يصح لنا ان نكون مثل الخانس في اصبعها اللعين ، وتموت بنا النخوة لطلب ادنى الحقوق المشروعة ، وكانها صدقة . علما بانه لدينا من الطرق والامكانات ما يؤهلنا لاستخلاص مطالبنا .

اما ان نصل الى ما وصلنا اليه اخيرا بان اصبحنا مثار سخرية القرارات الدولية ومحط استهزاء البشرية ، وكما يقول المثل « ليس من طبيهم بل من تردينا » فهذا امر ينبغي ان يكون مرفوضا بالفعل لا بالبيانات . وربما نرجع الى التاريخ لنعرف اين مكمن الخطأ في التقدير. (راجع « اريحا التاريخ » القبس ٦ مارس) .

التراجع الاميركي عن قرار ادانة سياسة المستوطنات يؤكد لنا ان التاريخ قد يعيد نفسه ، لكن ليس للعرب ، اذ ان الاسطوانة هي التي تعيد نفسها وليس التاريخ ، وهذه هي الطامة الكبرى . وبهذا نصبح « امة ضحكت من جهلها الامم » (راجع « مشاهدون بمسرح البقاء » ، القبس ٢٣ يونيو) .

أريحا التاريخ

بقلم حمد محمد المرعي

ليست اريحا « الدولة » ، ولا اريحا « القضية العربية » ، ولا « اريحا » التي ذاع صيتها اخيرا انطلاقا من تصريحات السيد ياسر عرفات هي المعنية بموضوعنا هنا ، وانما هي حقيقة « اريحا » التاريخية والمتمثلة في كونها اول درجات حضارة الانسان وبؤسه ايضا، اما غير هذا فلا يتعدى كونه من الهامشيات والشكليات ، وليس من الحقائق العميقة النادرة مما دفنه التاريخ .

كل شيء له قصة .. واريحا لها قصة .. وقصتها انها من اول معالم الاستقرار الانساني على ارضه كليا للرزق ، قصتها انها اول مجتمع اسسه الانسان في صعوده سلم الارتقاء ، وشكل نواة القرية والمدينة التي نعرفها في الوقت الحاضر ، وذلك عندما اكتشف الزراعة ، قبل مائة قرن من تاريخ نشوئه السحيق ، وحصل على الوفرة في الغذاء . وليس هناك اعز والح من الغذاء والاستقرار عند الانسان ، لا في ماضيه القديم ولا في مستقبله البعيد .

واريحا هي قصة .. قصة الحرب .. ليست حروبنا المعروفة ، وانما الحرب الازلية الصادرة عن النفس الشريرة . « اريحا » ينبغي ان تكون رمز ما بداه او ما ادخله العبرانيون او اليهود او الاسرائيليون من مبادىء السلب والنهب والتسلط واللصوصية على حضارة الانسان ، اريحا هي قصة اباحية الاعتداء من واحد على اخر .

ان قصة الحرب لدى الانسان لم تبدا كنزعة فطرية ، مثل الدفاع عن النفس او اصطياد الغذاء او حماية المسكن . لكنها بدات لاول مرة ، في جوهرها وشكلها ، كنوع من اللصوصية المنظمة ، وليس هناك من تعبير غير ذلك ، لسرقة مجتمع مستقر له حدود ، لكن لديه الوفرة الغذائية الناتجة عن الزراعة من قبل جماعات غير مستقرة ومستمرة في ترحالها طلبا لما عند الغير دون اي حق . اريحا كمجتمع متحضر مستقر هي اول من تعرض للسرقات ، نظرا لما توفر لديها من ثروة في المحاصيل ، ولهذا بنيت القلاع والحصون حولها . واول من سرقها كان اجداد العبرانيين منذ خمسين قرنا قبل الميلاد ، وهكذا ابتدات الحرب عند الانسان ، وعندما صمدت في وجه الهجمات كان العبرانيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد ، اول من دك المدينة دكا لاستعمارها والسيطرة على ما حولها . وكانت تلك اول حرب تشن بطريقة منظمة سبق لها التخطيط ووضع الاهداف ، بهدف تدمير مجتمع مستقر متحضر وسلب ارضه وخيراته ونرواته . واتخاذها كمنطلق للسيطرة على ما حولها في وادي نهر الاردن .

ان حقيقة « اريحا » هي الوثيقة التاريخية : اريحا اول خطوة في تحضر الانسان ، وبنو اسرائيل اول من استخدم شيئا اسمه الحرب للسيطرة على ما ليس لهم . ومنها تستنبط حقيقة بني اسرائيل في عملهم المضاد لكسر درجات سلم ارتقاء الانسان . فهل للتاريخ الذي دفن هذه الحقيقة ان ينكرها ؟؟

العربية بين الجمود والتحرك

بقلم : حمد محمد المرعي

يكثر الجدل حول شجون وشؤون اللغة العربية ، شأنها في هذا شأن لغات كثيرة اثارتها القوميات ، او الفزع من سيطرة لغات الغير . وتطرح الاراء والافكار ، وتسخن المناقشات وتنقسم الفرق الى معسكرات وتكتلات . ومع ان الموضوع غالبا ما يدور حول ضرورة اقرار اللغة العربية على انها اللغة القومية الوحيدة ، وعليه تطبيق هذا الاقرار في كل المجالات وعلى كل المستويات ، الا انه في خضم المناقشات الموضوعية احيانا والسطحية احيانا والمتعصبة احيانا اخرى ، فاننا نجد نوعا من الابتعاد عن لب الموضوع واساس وروح موضوع المناقشات .

فاللغة ما هي الا ترجمة اللسان لما يدور في الخلد والذهن ، وقد وضعها الانسان نفسه . ولهذا فانه يجب اعتبار اللغة على انها شيء متحرك (ديناميكي) ، تكون الاستفادة منها بقدر ما يدخله الانسان عليها من حياة وثبات لتناسب متطلبات الدهر والزمن . هذه احدى الحقائق . وحقيقة ثانية هي انه يجب التفريق بين انسان اليوم وانسان ما قبل بضعة قرون . وعلى هذا فانه يجب ان لا نأخذ بتطور الانسان ونهمل تطوير اللسان . فحيث يختلف نمط التفكير والتطور ، فانه لا بد ان يختلف نمط الترجمة . وحقيقة ثالثة انه مادامت اللغة هي اسلوب التفاهم بين البشرية ونشر التفاهم هذا (او ما نسميه بالاتصال) — متخذا بالاعتبار اوسع الدرجات والافاق — ، فانه يجب ان تكون اللغة مواكبة لما يدخله الانسان في تطور تفكيره ومقاييسه ومفاهيمه . وان لاتكون اللغة « كالمسمار في اللوح » بأي منطق كان . وحقيقة اخرى يجب ان لا نكون في ضلالة عنها وهي ان الالسن تقاربت وتشابهت بازدياد الثقافات المتبادلة واعتبار علم المعرفة بعالم يتطلب توحيد الوصف والتعبير ، الذي يمكن خلاله الافادة والاستفادة .

ولا يختلف اثنان حول اهمية لغتنا في امور القومية والتاريخ والتراث والحضارة والدين والتقليد ، والى اخره، مما ليس بموضوعنا هنا . ولكن مما يوجب ان لا يختلف عليه اثنان ايضا ، هو ان تعجيز اللغة او ابطاءها من مواكبة عصرها ، لسبب او لاخر ، له كبير الاثر على ما ذكر اعلاه من أمور .

وانه لمن المؤسف ان نرى الغير وقد استفاد من لغتنا العربية ، عندما كانت لغتنا هي لغة المعرفة وليس الوصف فقط ، ونقف اليوم جامدين نستصدر الفتاوى ونستطلع الاراء ونستعرض الالسن ونطرح شعار « العودة الى اللغة العربية » وتظل اللغة مختنقة بضيق افقنا مكبلة بعقم مداركنا . وتضيع اللغة بين تعدد الاتجاهات الحامية لها وتحتكر في مراكز للتعريب ، وكأن الحل طي اسوارها الشاهقة او تسند المهمة لمؤسسات تفصلها عن عصرنا عشرات العصور . حتى وكأن هناك مؤامرة تحاك ، ليس فقط لاسقاطها من معجم الحضارة بل وقتلها .

اننا نسمع انتقادات لاذعة عن استخدام اللغة الانكليزية في مراسلات بعض المؤسسات والاعمال مثلا . ولكن لم يتجرأ اي من الناقدين بطرح البديل . واننا نرى الكتب العربية مزخرفة بنقوش تمثل اللغات الاخرى ، وكأنها تقول « لسنا بهذا ولسنا بذاك » : فلا هناك استفادة من لغة الكتاب ، حيث تعجز عن عرض الموضوع ، ولا هناك افادة للغة الكتاب ، حيث نرفع اسواطنا لمن تسول له نفسه القيام بهذا .

ومرارا وتكرارا نذكر بأقوال ومقولات تشهد بأن العربية هي لغة القران ، ولكن لم نجد من يذكرنا بأن العربية ليست قرآنا . حتى وكأن موضوع اللغة يحدده الدين ... ناسين او متناسين ان العربية هي لغة الدين وليست بالدين ، وان اللغة هي محور المشكل وليس القران ، او الدين او القومية او .... الخ .

ان اللغة العربية ، لتكون غنية ، تتطلب الاهتمام المقرون بالمرونة لتقبل المفردات الجديدة في الحياة المعاصرة — بدون التعصب للاصول والفصول . فالمعرفة اتسعت ابوابها ، وليس مفروضا ان تكون مفردات ما قبل عشرة قرون كافية لوقتنا هذا ، ناهيك عن المستقبل . وليس ضروريا ان تكون لتصورات وقتنا أية خلفيات او اصول قبل خمسة قرون مضت مثلا .

كما ان اللغة العربية ، لتكون مواكبة لمسيرة التطور العلمية والعملية مثلا ، يجب ان تستقبل بصدر رحب ، او تستعير مما هو موجود من لغات خلق الله . وكما يقول المثل « ليس هناك من داع لاختراع ما هو موجود ، مرة اخرى » وكما ان اللغة تتطور بتطورنا فان العكس صحيح .

واذا ما اتفقنا ايضا على ان اللغة ما هي الا اتفاق ، فان ما تبقى لا يتعدى الا ان يكون معجمها ضعف ما هو عليه اليوم . وان ما يتبقى ايضا لا يتعدى الا ان نشد العزم ونتوكل ... لان كل دقيقة في عمر اللغة محسوبة على اجيال كثيرة . وحيث تتخلف اللغة ... فالانسان يتخلف .

عيدك يا وطن

بقلم : حمد محمد المرعي

هذا اليوم له موقع خاص ، او ينبغي ان يكون له موقع خاص . ليس لانه عيد وطني ، فالبلد المشرق بوطنيته له في كل يوم عيد . ولا لانه جاء قريبا من عودة الحياة النيابية ، فالحياة النيابية ليست هي كل الديموقراطية التي لم تنقطع عن هذا البلد الكريم . وما الوقفة التقييمية لاسلوب الممارسة الا دليل مؤكد على ذلك ، وقلة هي الامم التي توفرت لديها شجاعة الوقوف منتصبة لاقرار الخطا وتصحيح المسار .

اليوم هو العيد الوطني التاسع عشر . والعام التاسع عشر للكائن يمثل اكتمال النضوج الحيوي والنمو العضوي لديه ، وانتقاله الى مرحلة التبصر في الحياة المحيطة به . ولا غرابة ان يكون لعيد الكويت هذا العام موقع خاص ، حيث ان كل المؤشرات تدل على الوجهة الصحيحة في التحقق والتبصر . وبرغم هذا الاثبات الراهن ، فاننا ما زلنا نجد الانتقادات ، خارجة عن حيز الموضوعية في كثير من الاحيان ، ومستغلة بذلك أية مناسبة كانت ، مشيرة الى القصور ومغمضة أعينها عن الانجازات . وكانها بمثاليتها السلبية جاهلةبواقع الرقي والحضارة ، وضالة عن النهج الطبيعي للحياة الكونية ، ناسية أو متنكرة للحقيقة الازلية التي تقول انه دون الايجابيات المتفائلة ، فلا بناء يكتب له القيام والبقاء فضلا عن صموده .

ولست هنا بمعيد او مكرر لما تعرضت له سابقا . ومع هذا فلا بد من التذكير بان اي « نقد » يجرد من اطار الواقع المحيط به ويعرى من ميزان العدلية في القياس ، ويخلى من اعتبارات التحقيق والتحقق الشمولي ، يصبح مجرد افتراءات ينقصها المضمون وتفتقر الى الحقيقة .

اننا في العام التاسع عشر اغنياء .. اغنياء بما تحقق من انجازات وتطلعات لا يمكن ان تكون الا مكاسب قد يقل مثيلها ان لم ينعدم بالنسبة لشعوب اخرى من عالمنا المتزاحم . فهذه الكويت .. ارض استقرار ورخاء ونمو . وها هي ايضا مركز اشعاع فكري وثقافي واجتماعي ومجال حركة تجارية نشيطة ، وظاهرة نمو سياسي واقتصادي وحضاري متزن ومقيم .. واعية لمسؤولياتها ومخططة لاولوياتها ومقدرة لامكاناتها الوطنية والقومية والدولية .

وهاهو الانسان فيها يعيش وكرامته مصانة وطموحاته وحقوقه موضوعة في الاعتبار . والكويت في كل ذلك تنشد الافضل برغم كل ما يحيط بها من محددات .

وفي هذا اليوم نشدد القول بان كل من لديه شك فشكه مرفوض ، وان كل من يبغي الكمال فالكمال لله وحده تعالى . اما الكويت فهي كائن متحرك ، بانسانها ومجتمعها وحيويتها ، وليست جمادا ثابتا او نظرية مثالية . وبوركت يا بلد في عيدك الميمون .

الديمقراطية

فيتو على حق المرأة الانتخابي

بقلم : حمد محمد المرعي

كثر القيل والقال ، وتعددت الاراء وترددت حول موضوع الساعة وهو تشكيل لجنة تنقيح مواد الدستور وفتح الباب للمشاركة في مناقشة الاساليب والاهداف والتطلعات لهذا البلد العزيز . كما تطرق النقاش الى مشاركة المراة في الممارسة الديموقراطية .

ولما كان شمول المراة بهذا الدور المهم يمثل مبدأ اساسيا لما تمثله من نصف المجتمع ، اضافة الى انها لا تختلف في مقوماتها التكوينية او الوظيفية عن الرجل ، باستثناء خلافات طفيفة . تضاف الى ذلك اهمية تسييس المراة ، لسد ثغرة اساسية ، في اطار مشاركة المراة فيما يخدم تطلعات مجتمعها . ولهذا لا غرابة اذا رأينا الكثير من الاراء الايجابية لاعطاء المراة هذا الجزء من حقها في ارتقاء سلم الوظائف والمهام الوطنية .

لكنني اعتقد ان تلك الاراء ذهبت بعيدا دون توفر المبررات التي تمكنها من التوصل السليم للقرار المناسب. وهذا هو ما هدا بي الى الاختلاف مع تلك الاراء والتحفظ الجدي على ممارسة المراة للعمل التشريعي ،

في التغيير او التعديل ، سواء بالنسبة للوقت او الحدث ، وهذه مجرد تهيئة وتوضيح لما سأسترسل فيه حول التحفظ او المعارضة في اشتراك المراة في الانتخاب او الترشيح ، في المرحلة الراهنة على الاقل ، راجيا ان لا يكون هناك اي سوء فهم بتجريد المبررات من الاطار الكلي لوضع المراة الحالي ، وغيرها من الاعتبارات التي تحتمها الخلفيات او التطلعات او واقع الامر .

● اولا : الرجل ، شئنا هذا ام ابينا، سباق في هذا المجال لاسباب متنوعة، قد تكون مفروضة على المراة بقدر ما تكون المراة بريئة منها . وعندما نعرف ان توقف العمل ببعض مواد دستور ١٩٦٢ في عام ١٩٧٦ (اي بعد خمسة عشر عاما من التطبيق والممارسة) كان يرجع الى ما وجد من خلل في الممارسة التي جاء بها الرجل في مراحل تطوره الطبيعي الديموقراطي فمن يضمن ان المراة لا تتطلب مثل هذه الفترة لتعي هذه المسؤولية المصيرية.؟ وهل لنا في وقت نريد فيه اصلاح خلل ما ان نقوم بادخال مصدر اخر للخلل ؟!

● ثانيا : لا شك ان البعض قد بهرته الاضواء التي صاحبت بروز المراة في دورها الاجتماعي والوطني . لكن ينبغي عدم الخلط بين الاضواء وبين القضايا المصيرية وفي مقدمتها يتجسد التمثيل التشريعي . ولا احد ينكر ان المراة قد تعدت سور البيت وتوصلت الى مجالات عملية لا باس بها . لكن كم من المدة الزمنية تطلبها هذا التخطي ... واين هو هذا الانتاج المتبلور والطلائعي ...؟ لذلك فالنروي هنا واجب استنادا للاعتبارات التالية:

١ — هل العمل او الوظيفة ، التي تكون في غالب احوالها تخصصا، مؤهل للمشاركة في المؤسسة التشريعية ، مع العلم مسبقا بجسامة

علما ، وهذا في منتهى الاهمية ، ان الدستور لم يفرق ، من بين امور اخرى ، في الجنس بين افراد المجتمع . وانما الذي تعرض لهذا التفريق هو قانون الانتخاب ، والذي لا يتعدى ان يكون لائحة تنظيمية مرنة

هذه المسؤولية واهمية خلفياتها محليا وعالميا ...؟

٢ — هل يتساوى « اعطاء » المراة لحقوقها ، و « اخذها » هي بمبادرتها وجهودها عن جدارة او بفرض نفسها عن طريق فعلي او اجتهادات خاصة ومثابرة مستمرة لاكتساب المميزات او الحصول على الامتيازات .. ؟

٣ — وهل تخطت المراة بالفعل دورها التقليدي « المفروض عليها » استنادا الى معايير واضحة وضمن مقاييس ثابتة ، ام ان الامر لا يتعدى كونه ديكورات او لمسات مادية ،ضمن قطاعات العمل بشكل خاص والافق الاجتماعي بشكل عام .

● ثالثا : بالرغم مما يسود الصحافة والنشاطات الاجتماعية حول التجمع النسائي المتنوع في مختلف المستويات، وهو بطبيعته مدعاة للفخر نسبة وتقديرا ، الا ان الامر الرئيسي يكمن في ماهية وحجم المسؤولية القائمة بها المراة او الملقاة على عاتقها او الموكلة اليها على صعيد العمل العام،والصبغة التي ادخلتها او غيرت بلونها المفاهيم او السبل الضرورية لتحقيق التطلعات العامة .

ان هذا التدارك ضروري من حيث ان التطورات والقرارات التشريعية لا بد وان تسبقها التطلعات ، ومن ثم الابراز العملي ، وفي النهاية الصلاحية للتوصل الى القرارات التشريعية المطلوبة . وباستثناء بعض المجالات المحدودة التي يكون فيها دور المراة طبيعيا ، هل لنا ان نقول ان المراة قد اسند اليها دور رئيسي في قطاع التنظيم او العمل او السياسة ، ام ان الامر في جوهره لا يتعدى الحصول على شهادات ميسرة وملء فراغات مكتبية ، اما لقضاء بعض السويعات او لاسباب مادية او لابراز عنصر

الوجود ؟ وعلى ذلك هل يمكن القول ان المراة ، في هذه المرحلة ، تعتبر المخلوق الكادح او الصناعي او الطلائعي ،من الاهمية ملاحظة اننا لم نتطرق هنا الى التكوين التشريحي او الفسيولوجي او النفسي ، مع ان الاخير له اهميته وقناعاته .

● رابعا : على نفس المنوال ، فان بروز دور المراة في السبعينات لا نستطيع ان نبرره بنضوج النزعة السياسية ، بقدر ما هو اهتمام المجتمع بالتواجد الانثوي والتسهيلات التي توفرت له ارتباطا بالنوايا الطموحة النابعة من متطلبات الاختلاط على مستوى الاسرة والمهنة والاندماج المفتوح في الحياة الاجتماعية . ويجب ان لايعني هذا تخلص المجتمع عامة بجنسيه ، والمراة خاصة ، من الترسبات والخلافات الجوهرية في الادوار السياسية بين صانعيها واللاعبين في فلكها .. ولهذا فانه يتحتم علينا مراجعة الاتي :

١ — ان المراة ، ونحن الان في الثمانينات ، لا تعتمد على نفسها او تستقل بشخصيتها او رايها . ولهذا فانها ، على سبيل المثال ، ليست ممن يستطيع التجوال او السفر او تكوين العلاقات بشخصها . كما اننا لا نراها في محك مراجعة المعاملات والمطالبات في المؤسسات او الدوائر او ماشابهها او التردد على الاعمال ، عدا الزيارات الاجتماعية المتكررة او المراجعات المحدودة .

٢ — ان المجتمع ما زال وسيظل فترة من الوقت مقسوما الى مؤسسات للرجال واخرى للعائلات او السيدات.

٣ — بالرغم بعض المبالغة او المغالطة

في بعض الامور لتجريدها من العوامل الاخرى ، الا انه طرح في الصحافة في اوقات سابقة ومجالات مختلفة عن بعض الجهات المسؤولة ، ان قسما كبيرا من حالات الطلاق كانت في اساسها بسبب المراة عموما ، وان معظم الرجال الذين يعانون من حالات نفسية كانت في اساسها ترجع الى المراة عموما ايضا ، كما ان حالات تعدد الزوجات غالبا ما تتم برضاء المراة او بعدم معارضتها او بتشجيعها .

ومن الطبيعي انه لا يمكن الجزم بصحة ذلك او مؤثراته ما لم يكن هناك بحث واحصاء وتقص علمي لهذه الامور ، الا انه ، كحالات على سبيل المثال وليس الحصر ، يجب عدم تجاهل اهميتها في المؤسسات الديموقراطية السليمة . وكحد ادنى فانها قد تلقي الضوء على العناصر المترابطة ، ويترك للمدارك في نفس الوقت وضع تصوراتها او تخطيط افاقها في هذا المجال . وهل لنا ان نتمثل بمقطوعة « شارلز ازنافور » المشهورة « هي » حيث يدخل في فلسفة ومتاهات مخلوق المراة قائلا انها « الحمل وهي الوحش ... وانها الدمعة وهي المأساة ... الخ » .

● خامسا : لما كان الرجل ، ما زال منهما بدوره العملي نحو الاسرة وفي قطاع العمل بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية ، الا اننا نجد ان جهود واجتهادات المراة قد ضمرت ، وان مبادراتها وواجباتها — الا من فئة قليلة — قد اضمحلت وخاصة تجاه ادارة البيت او تربية الاطفال ، وذلك عن رغبة او بغرض منها . وحيث ان هذه الواجبات والادوار الرئيسية لها اهميتها الكبيرة والقصوى للمجتمع خاصة وللوطن عامة ، فانه يصح القول هنا بان هذا التخطي ما هو الا هروب من قضايا اساسية الى قضايا كمالية بحته . ولاهمية هذا الموضوع فانه يجب الاسترسال بشيء من التفصيل: من منا ينكر ظاهرة الهندية او السيلانية .. انهن لم يقمن بدور الرجل وانما بدور المراة وبشكل اساسي في كثير من الاحيان وليس تكميليا . فالرجل ، عندما ازدادت واجباته نحو مجتمعه ووطنه ، التي تتطلبها هذه المرحلة ، لم يستبدل نفسه او ينتدب غيره للقيام بهذه الواجبات ايا كان نوعها او مكانها ، وانما وظف من يساعده في هذه المهام ، واضعا اقسى شروط النوعية والكفاءة المتوفرة لمن توكل اليهم هذه الاعمال .

اما المراة فاوكلت اهم واجباتها الرئيسية من رعاية الاسرة وتنشئة الاولاد وادارة البيت وهذه عناصر رئيسية في بناء المجتمع السليم ، لمن توفر امامها من الايدي الكادحة بسيطة المستوى والادراك والنوع فضلا عن المؤهل او الكفاءة او الدافع ، ودون اي شرط الا الموافقة او الاقامة او المعاش .

ان ظاهرة الهندية او السيلانية لامر له خطورته البالغ في البيت الكويتي نحو النشء والتربية . وهي تعتبر بديلا رديئا لعنصر حيوي رئيسي ، يستخدم للتمكن من التواجد في مجالات ثانوية ، من الممكن ان تجلب لها البدائل . ولهذا فان قليلا من المراجعة وتنظيم الاولويات تكون لها ضرورتها القصوى ، متخذا في هذا مثالين يقعان في طرفي المقياس وهما الصين والسويد .. وغيرهما اميركا ، على ان تكون المراجعة هنا ليست بصدد المزايا فقط .

واذا كانت المراة لم تتردد في التضحية ببيتها ، وهي الميسورة ماديا ومعنويا ، في هذه المرحلة من عدم الاستقرار المصاحب للتنمية والتطور التي تعيشها البلاد وما اوجدته من غموض في الاولويات وعدم وضوح في الرؤية البعيدة ، في سبيل الظهور المكتبي او غيره ... فمن يضمن عدم انكارها للمؤسسة التشريعية ....؟ ومن يضمن انها لن تاتي بهندية او سيلانية لتحل محلها في الاعمال البرلمانية ، جارية وراء نزعتها الغريبة الى اشياء براقة اخرى .

واخيرا ... اين وجه المقارنة حينما نعلم ان معاش السكرتيرة وهي وظيفة ثانوية جدا ، يتعدى اضعاف راتب من يشغلن وظيفة « مربية » في البيت الكويتي ، وهي وظيفة رئيسية جدا جدا ..؟

الا نرى بعد هذا ان التعليم او الثقافة او اليسر المادي ليست مطلوبة باكثر من الجدية والكدح والتقييم السليم الواعي للاسلوب والاولويات والاهداف المصيرية .. او لا نرى ايضا ما يحدث في بلاد اخرى نحاول تقليد نهجها ؟

واخيرا ، فانه من الطبيعي ان تكون المبررات التي استندنا اليها هي مجرد اعراض وقتية مرهونة بظروف المرحلة التي نمر بها ، الا ان ما تطرقنا اليه هو للمرحلة الحاضرة فقط . وعندما يكون الاساس ثابتا ومستقرا فان من الواجب ان نتقدم لتحقيق الغاية النهائية التي نتطلع اليها ، وهي قيام المراة بواجبها كنصف هذا المجتمع وعندها ستكون العملية سهلة والنتائج مضمونة ، علما بان هناك الكثير من المؤشرات ، فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة ، تدل على ان المراة تود راغبة العودة الى ممارسة واجباتها الاساسية .

وختاما ، فلما كان الانتخاب ليس غاية بحد ذاته ، فهل وصلت المراة الى كل ما تحتاج اليه ولم يتبق امامها سوى الانتخاب او الترشيح ..؟ انا شخصيا لا اظن ذلك في الوقت الراهن على الاقل .

Hamad Muhammad Al-Muri says 'No'

DESPITE all the support that the proposal for women's participation in parliamentary life has won, some people believe that women should remain in their proper station as laid down by tradition.

Hamad Muhammad Al Muri, who opposes the entry of women in to parliamentary life, gives his point of view.

"Man, whether women like it or not, is better suited to parliament for many reasons," he said. "We know that some articles of the Constitution were suspended in 1976 — after being in force for 15 years — because many men were not ready for this democratic stage. Who can guarantee," he argued, "that women will not require a comparable, or greater, period to become aware of the responsibilities involved? We should not let history repeat itself, especially now, when we want a fresh beginning."

He want on to say that some people had doubtlessly overwhelmed the citizens with accounts of women's "outstanding" role in society and in the homeland. But he pointed out that the achievements of a few gifted women should not be allowed to influence decisions in such vital matters as the suitability of women for the task in such important positions as legislative representation.

Role

"ONE cannot deny that woman has passed beyond the walls of the home and into quite a number of practical fields. But where are the tangible results?" Al Muri asked.

He questioned whether a woman's job qualified her to participate in the legislature which required an awareness of the responsibility, and a knowledge of the background both locally and internationally, that the work entailed.

He also wondered whether woman had disregarded her traditional role, or whether the changes in the social and employment fields were merely superficial.

Al Muri pointed out that though the press was full of news about women's gatherings these were probably exaggerated. The main point was the amount of responsibility placed on a woman's shoulders in the sphere of public work.

"Legislative work demands previous experience, practical knowledge and efficiency in order to arrive at a sound decision. With the exception of a few limited fields in which woman has a natural role can we say that she plays a major part in administration, work or politics? Or is the acquiring of certificates and filling of office vacancies a qualification? It is possible to say that woman at this stage is a working, productive element?" Al Muri asked.

Problems

HE also stated that woman is not self-reliant or independent in her personality or views, even now in the eighties.

There are other proofs that the time is not ripe for women to enter parliamentary life, he said.

Al Muri pointed out that society was still divided into men's organisations and those for families or women. A large proportion of divorces was due to the women. Many men who complained of psychological problems said their wives were responsible.

Al Muri alleged that women had abandoned their responsibilities as mothers and housewives. Instead of looking after their families and moulding their children to become the country's future model citizens, they delegated these important duties to their Indian or Sri Lankan maids. How then can women be entrusted with matters of national importance? he asked.

Men, on the other hand, continued to fulfil their practical duties to their families, despite the greater duties imposed on them by society and the country.

He concluded that it was too early to think of giving women parliamentary responsibility.

LETTER TO THE EDITOR

Statement of clarification

SIR: The Arab Times has published, on 28th February last, an article in which it has attributed to me some facts and opinions concerning the women's right to vote issue. Your source, as I found out later, was my original article that was published recently in Arabic in one of the local newspapers.

In here, I would like to assure your respected newspaper and readers that:

(1) Some of the "quoted" facts and opinions could never be attributed to me;

(2) Other facts and opinions have been distorted in translation and

(3) Summarisation and compacting the article have led to taking the statements and facts out of context.

I like to emphasise that the aim of the original article, which was well-researched and written, was to present, in analytical and comparative way, a discussion to clarify the connected factors and elements concerning the issue and to arrive at the statement that:

"Women should participate in the election and nomination process. However, there should be a thorough evaluation of the decision-making faculties, factors and priorities. In this regard, women should not ask, merely, to be granted this right, but to seek its fulfilment through effective participation, in their role in society and accordingly, its importance.

"To me, it is early, at this stage, to say whether women should participate directly in the parliamentary life, or to do so, would be of any tangible benefit to either them or the country, taking into consideration the factors and conditions that play an important role in politics, and in addition, the state of affairs of our society; or whether parliamentary participation is an aim in itself and that women have attained the prior other rights — nowadays."

I feel it is very important to issue this "Statement of Clarification" concerning the above-mentioned translated version. I feel it is necessary to do so and to try to clarify, continuously, the important issues for the benefit of the public, as much as our duties require or demand.

HAMAD AL-MAREI
Kuwait

اللقمة واللكمة والنقمة

بقلم : حمد محمد المرعي

ما بين المعرفة والتفكير ، وما بين الكرامة والحقيقة ، وما بين الحرية والتنوير ، ظروف غير متأصلة ، مع ان مؤسساتها ثابتة . ظروف فيما بينها قد تمتد وتنكمش ، وقد تعلو وتهبط او حتى انها قد تطفو احيانا ، معتمدة بذلك لا لاسباب الا بمقدار السمو او التدني المتطلعة اليه في التوصل للغايات السامية والمطالب المشروعة .

ولسنا هنا بصدد معجم الصحاح ، فذاك قد ولى عهده ، ولا جواهر الشعر او النثر او الخطابة ، فتلك ايضا طواها الدهر بغباره . ولا دريات الفقه والبلاغة لانها ايضا صارت من هموم النسيان . او لعل الوقت اصبح مسابقا لنا ، او لعلنا قد وصلت بنا الاحاسيس المريرة الى الدرجات التي لايمكن من تسلقها ، والتي بدورها جعلت من الاستحالة المواجهة لخواص المرء وتطلعاته في سكة الارتقاء . ومع انه لا بأس من وجود الثغرات ، او سمها ان شئت «مطبات» الا ان المضي في هذه الحال لهؤثراته الكثيرة مما هو غير حميد .

ولعل الموازين المقلوبة والامور المعكوسة ومحاولتنا الجادة في الاتيان بمبررات غير موجودة لحقائق واضحة المنطق ومنطقية الرؤية ، هي من مسببات اهتزاز الانسانية، او لعل عدم تمكن هذه من العيش مع بعضها ، هي المسببات الجوهرية لما هناك من اهتزاز في كيانها او لكيان اهتزازها. فأرضنا ماهي الا جرم قزم محدود الملامح في كون الخالق العظيم . ولكن جزأها المخلوق الى محددات ، عرفها (بالشد) هو حسب قدراته التفكيرية او رغباته العقلية منها او العاطفية ، الى اجزاء وفئات تملأ معجما كاملا . وبعد هذا راح يتفقد كشوفه لايجاد المبررات ، كمن يحاول ان يدلق النار في الماء . حتى اصبح التاريخ مستقبلا والمستقبل غابرا. او لهذا اصبحنا ، بأسباب ما نكرره من ادعاءات ، مصدقين هذه الادعاءات . او لهذا اخذنا ننقاد لما هناك من ادعاءات . ان الانسان ، كالارض ، ماهو الا قزم له ادراك ومدارك ضيقة ان لم تكن متخلفة . وكأنه انتظر حتى يقول الشاعر :

يابني انس هل طال انتظاركم
او ان طولكم صار انتظارا ؟

الى ان صار نمط هذا الانسان ، تأثرا بالشاعر وليس العكس ، وكأنه بعد هذا التاريخ الطويل ، اصبح يقرأ بالمقلوب ايات الرقى .

وما الغنى الفاحش للمادة ، والفقر الفاحش في التفكير، وهمتنا المثرية للتراث ، وفقرنا المزدري للمستقبل ، الا علامات قليلة مما نبأس به او تبأس به لاسبابنا الانسانية جمعاء . ومن ثم مكونات الانسانية من معرفة وكرامة وحرية. وعندها لا الوجود ولا الجمود ولا الاندثار الا صفات ليس اقل منها الا شأننا .

أصاب العجيري حين أخطأ غيره

بقلم : حمد محمد المرعي

نشرت « القبس » في عدد يوم السبت الماضي على الصفحة الرابعة ، تعقيبا حول امطار الاسبوع الماضي من احد مسؤولي ادارة الارصاد الجوية . ويوحي ذلك التعقيب للقارىء البسيط بما يدل على ان الاستاذ صالح العجيري قد نصب نفسه « مرصدا جويا » وادعى صدق تنبؤاته مائة في المائة ، وهذا يقتضي ردا من اربع نقاط :

● اولا : الاستاذ العجيري اصاب في كثير من الاحيان عندما فشل غيره في الجزم ، خاصة اذا ما اخذنا في الاعتبار بتنبؤاته خلال فترات طويلة .

● ثانيا : الظواهر الجوية تخضع لتغيرات مترابطة معقدة تعجز عن تفسيرها النظريات التقليدية . مع ان التحليل العلمي للظواهر واستنباط نتائجها هما العمود الفقري للاسلوب الصحيح ، الا ان الحدس الفطري والفراسة الاصيلة لعبا دورا كبيرا في مجال الرصد الجوي . وهذا امر شائع ، ونتائجه مع انه من الخطأ الاعتقاد بانها لا تخطىء وغالبا ما تكون مقبولة .

● ثالثا بالنسبة لمقاييس التحقق ، فان ادارة الارصاد الجوية اعتمدت في اسلوب تحليلها لما نتج من امطار ، على ما وصف « بالمنخفض الجوي » فوق الجزيرة العربية ، نافية بذلك ان الامر قد يرتبط بأكثر من مؤثر واحد . اذ يدخل فيه الكثير من المؤثرات التي تخلق ، مجتمعة او متبادلة ، وسطا للعواصف او الامطار او غيرها. وهي بهذا قد جردت المعادلة من الدور الذي قد تلعبه الرياح الشمالية الشرقية في تهيئة تواجد المنخفض الجوي اساسا ، ومن ثم هطول الامطار في مثل هذا الموسم . وكانها بهذا تبحث عن جواب على التساؤل الازلي : من السابق على الاخر .. البيضة ام الدجاجة ؟! ، ومبتعدة بذلك عن التفريق بين المسبب (بكسر الباء) والمسبب (بفتحها)، او التاثيرات والنتائج التي هي لغة العلم من الفه الى يائه .

● رابعا : لماذا ننتظر وقوع الحدث ومن ثم نكثر من الاراء والدلالات حوله ، عاكسين العديد من التنبؤات الجوية ...؟ وان صح القول بان جهاز الارصاد الجوية ، بمعداته واجهزته وامكاناته الفنية ، يعتبر جهازا « متواضعا » ، فماذا نقول عن العجيري حين لا تتعدى امكاناته كونها مجرد اجتهادات قد لا تصل الى واحد بالمائة من امكانات الارصاد، اضافة الى ان اعماله هي خدمة دون مقابل . ولم تات كواجب او تكليف او تفرغ . ومع ذلك الا يعتبر هو مصدر تقويم الدولة الرسمي؟ وهل تم ذلك كله ارتجالا ؟

واخيرا : فاننا لا ننصب انفسنا حكاما على هذا او ذاك ، الا ان الرجل كان مرصد الكويت حين انعدمت المراصد . ونطلب من الله تعالى ان يطيل في عمره ليكون الرفيق اليومي للكثيرين منا في « روزنامة » وتنبؤاته القيمة . ولهذا فان كلمة الحق يجب ان تقال .

ردا على مقال حمد المرعي

« اصاب العجيري حين اخطأ غيره »

ليس دفاعا عن الأرصاد ولكن ابراز للحقيقة

بقلم : حمد عبد الله النجدي

نشرت « القبس » في عددها رقم ٢٧٨٨ الصادر يوم الاربعاء الماضي ٢٠ فبراير الحالي مقالا للسيد حمد محمد المرعي بعنوان « اصاب العجيري حين اخطأ غيره » يكيل المديح للاستاذ صالح العجيري ، ويطيل في الذم لادارة الارصاد الجوية . ولست هنا مدافعا عن ادارة الارصاد الجوية ، خاصة انني اشكر لهم ما قدموه لي من مساعدة، اذ انني ادير محطة ارصاد جوية خاصة بي منذ عام ١٩٦٣ . كما انني لست اقف موقف المضاد للاستاذ صالح العجيري ، خاصة ان له الباع الطويل في علم الفلك والمواقيت ، اذ افاد وطنه الكويت افادة عظيمة يشكره عليها القاصي والداني ، لكن القصد من مقالي هو الرد على مقال الاخ حمد المرعي على النحو التالي :

● **اولا** : الاستاذ صالح العجيري لم يكن ملما بأمور الطقس ، وليست له دراية فيه ، اذ ذكر في النتيجة الصادرة عام ١٩٨٠ وفي باب اسئلة القراء سؤال لاحد القراء هو : لماذا لا تحدد لنا في التقويم موعد سقوط الامطار ؟ واجابه العجيري بأن سقوط الامطار علمه عند الله « وانا حاسب مواقيت ولا اعرف علم الارصاد الجوية » . اما عن قولك يا اخ حمد بأن غيره فشل في الجزم فاحب هنا ان اوضح ان مسألة الجزم ليست واردة في علم الطقس ، والا فما معنى كلمة « تنبؤات » .

● **ثانيا** : انني معك يا اخ حمد في ان الظواهر الجوية تخضع لمتغيرات مترابطة ، لكن ليس الى حد ان تكون نتائج الفراسة والحدس الفكري مقبولة . وما هي النتائج؟ هل هي التخمينات التي لا تستند الى اي واقع علمي ..؟

● **ثالثا** : المنخفض الجوي الذي تسبب في سقوط الامطار كانت ترافقه رياح جنوبية شرقية وليست شمالية شرقية كما ذكرت مستندا الى كلام الاستاذ صالح العجيري . كما انني زيادة في الايضاح اخبرك بأن المنخفض الجوي كانت ترافقه في طبقات الجو العليا كتلة هوائية باردة غطت الكويت وشبه الجزيرة العربية بما فيها البحر الاحمر ، ورافق ذلك المنخفض امتداد لمنخفض البحر الاحمر ، حيث تكونت جبهة هوائية دافئة كانت السبب المباشر في استمرار تساقط الامطار بغزارة .

اما عن استغرابك لسقوط الامطار في هذا الموسم ، فاحب ان أؤكد لك بأن هذا الوقت هو فترة العقارب التي تدخل مع برج الدلو وهي فترة يكون فيها الطقس متقلبا وتستمر من ١٠ فبراير الى ١٨ مارس .

● **رابعا** : اما عن انتظار الحدث فلقد سبق وان اذيعت نشرة عن الطقس من التلفزيون والاذاعة ، حيث وصفت النشرة بأن الطقس سوف يميل الى عدم الاستقرار ، وهي كلمة لها معنى واضح عند ابسط الناس .

واخيرا ارجو ان اكون قد اوضحت بعض المعلومات الخاصة بالطقس ، والتي وردت في مقال الاخ حمد المرعي ، وأؤكد لك ان هذه المعلومات مأخوذة من مرصدي المتواضع جدا . كما اتقدم اليك يا اخ حمد بالشكر على اهتمامك بهذه الامور المهمة والحيوية .

٤ اعتبارات أمام لجنة الدستور غدًا

بقلم : حمد محمد المرعي

إذ نبارك للاسرة الكويتية جميعها اجتماع لجنة الدستور غدا ، ونتطلع لمن اختيروا لهذه المهمة بشعور من الاطمئنان ، الا أنه من الواجب النظر لاربعة أمور مهمة حتى نتجنب ما قد يكون هناك من سلبيات هامشية أو انعكاسات ماضية من شأنها عرقلة المسيرة أو ابطاء حركتها ، متوخين الخير كل الخير ممن هم في الحقيقة يسعون لحير واستقرار هذه الاسرة .

● اولا : اللجنة بعدد اعضائها الخمسة والثلاثين وما تضمه من تفاوت في الاراء ووجهات النظر حول تطلعات هذا البلد العزيز لا تعتبر الا برلمانا مصغرا أو محددا . ولما كانت المهمة التي هي بصددها ليست ضئيلة حجما ونوعا وكما ، اضافة الى عموميتها وشموليتها ، لهذا فان من الصواب أن تتكون من داخل تلك اللجنة فرق عمل أو لجان مصغرة توزع بينها المواضيع حسب نوعيتها وتخصصها وأهدافها . ثم تتكون لجنة من رؤساء فرق العمل لمناقشة القرارات واعتمادها . وبهذا يتسنى التركيز وسهولة الحوار واختصار الوقت وتجنب الاعادة المعتادة . وفي النهاية يمكن الوصول الى نفس الهدف بنفس المضمون من خلال تطوير الاسلوب ، مع بقاء الغاية واحدة .

● ثانيا : الديمقراطية نسبية ولها وجهان مثل العملة ، والدبرة بالممارسة والتطبيق . ولا يخفى على أعضاء اللجنة ما يحدث في بلاد « ديمقراطية » أخرى من وجود حرية للكلام ولكن دون وجود المستمع ، أو ما يسمى بلغة السياسة « موت الاستجابة » ولذلك فمن واجب اللجنة فتح صدرها لاراء المواطنين وتبني الحوار والمناقشة الموضوعية ، وأخذ زمام المبادرة والتقصي حتى تكون القرارات انعكاسا لتطلعات الوطن بأفراده ، مع التركيز على عنصر الممارسة والتطبيق واختلاف البدائل وليس مجرد النسخ أو التقليد . وفي اعتقادنا أنه بهذا يمكن تجنب « بيروقراطية الديمقراطية » أو « ديمقراطية البيروقراطية » التي لا نمكن التغاضي عنها ، في كل ما نسميه لجانا .

● ثالثا - استمرار المجتمع مع المحافظة على تطلعاته وطموحاته لا يحكمه فقط نظريات أو معادلات نأخذها من الكتب او المراجع . وانما يخضع لجذور وعوامل اجتماعية وانسانية وتنظيمية ، وهي بطبيعتها متغيرة ومتحركة وليست ثابتة وجامدة . ولا عجب اذ نجد أن بعض المجتمعات قد حولت أفرادها الى ما يشبه الالة ، واختفى الانسان ليحل محله رسم مجرد . ولهذا فان الضوابط — ولا نقول القيود — لازمة منها مثل المرونة وامكانية التطوير . فالديمقراطية قد تخلق أغلبيات او طوائف أو سمها ما شئت . وهذا ينبع من اسلوب تنظيم الدوائر الانتخابية وعامل الناخب والمنتخب . ومن الطبيعي أن تكون لهذه القضايا احكامها واساليبها ، الا انه يجب ازاحة المثاليات على جانب في هذه المرحلة المهمة ، والاخذ بما يطابه ظروف المجتمع وتقاليده ضمن اطار ما يحدث اليوم على مستوى المنطقة وعلى المستوى العالمي .

● واخيرا : ثمة امر مهم يجب علينا تبينه وتبيانه بشكل جدي وبكثير من الدقة والحذر ، وهو الوعي الصحيح للهدف الاصيل . فتكوين لجنة الدستور لم يكن يهدف الى فتح سوق للتنزيلات والمضاربات والسابق في ابراز المواهب والاختصاصات وحتى النيات . لكن لم نمض سوى بضعة ايام على تشكيل اللجنة ، حتى راينا القوم السنا واقلاما في سباق واضح وقاس في نفس الوقت . وهذا شيء جيد اذا ما تم في اطار راشد رزين وباسلوب واع وهادف . لكنه يجب تجنب اللعب بمشاعر هذا الشعب الطيب وتطلعاته ، أو محاولة تسخيره لشيء ليس من صالحه القومي في هذه المرحلة الحساسة ، واللجنة امامها ، فترة من الوقت ليست قصيرة ، لكن الواضح ان الجميع استنفد ما في جعبته حتى انه بات من الطبيعي ان لا يكون هناك ما يمكن التطرق اليه في المرحلة العملية او مرحلة القرارات . ولهذا فانه عندما طلبت مشاركة الراي العام في رسم مصيرنا الاساسي ، لم يكن الهدف هو خلط الحابل بالنابل ، وانما توخي المشاركة الواعية والاجتهادات المضمونة . وهذه هي روح الديموقراطية ومن هنا ينبغي أن يكون منطلق الصحافة ، لما لها من اهمية كبيرة ، ترفع من شأن هذه المهمة ... مفهوم تلك المهمة ، والرفع من شأنها اما غير ذلك فهو غير مقبول من اساسه وبأي شكل من اشكاله .

الإهتمام بما ليس مهما

بقلم : حمد محمد المرعي

كثيرا ما تبادر الى الاذهان ، ونحن في بلد يتكلم العربية سؤال حيوي هو : لماذا نصر على ترجمة تسميات المرافق والمؤسسات العامة الى الانكليزية على اللافتات والسيارات . اذا كان الامر لمجرد الديكور ، فلنهتم اولا بصيانة لافتات التسميات ولا ننساها بعد كتابتها او تعليقها او غرسها مباشرة ، ونتركها لتنهش فيها عوامل الجو والتعرية .

اما اذا كان السبب هو ارشاد الذين لا يتكلمون العربية ، فلنطمئن بالا . حيث ان هؤلاء ليسوا بحاجة الى الارشاد لانهم ليسوا برواد لهذه المرافق والمؤسسات او السيارات . وانما روادها في غالبية الاحيان هم من موظفيها وجزء اخر صغير من الجمهور . وكل هؤلاء ممن يمتلكون اللسان العربي .

ولا نرى اي مبرر لتحمل سيارات الشرطة مثلا تسمياتها بالانكليزية او استخدام الارقام العربية (الاجنبية كما هو شائع في تسميتها عندنا) او الاجتهاد المميز في نقش الانكليزية على لافتات بعض الوزارات والجهات الحكومية ، مثلا بما في ذلك الكلية العسكرية ! ، ناسين او متناسين انه ليس الغريب فقط ، بل حتى ابن البلد ، لا ينتفع بهذه اللافتات كعلامات ارشادية ما لم يقم بالوصول الى موقع اللافتة اولا ، ومن ثم يتبين امره . وهذا يتطلب في غالب الاحيان ترتيب امر الوصول مسبقا بالاسترشاد بالخرائط او بسؤال الناس .

اذن .. فان هذا استخدام لا يدل الا على امرين لا ثالث لهما :

- اولا : ان هذا الامر يمثل احد المخلفات القديمة التي نراها في العديد من البلاد ، مثل استخدام الانكليزية في البلاد المستعمرة من قبل بريطانيا والايطالية في المستعمرة من قبل ايطاليا ، والفرنسية في المستعمرة من قبل فرنسا .. وهكذا ..
- ثانيا : ان هذا الامر يمثل الاهتمام بما ليس هو بمهم . او ما يعني العشوائية وعدم التفكير بما هي الاغراض التي نريد تحقيقها بما نصرفه من جهد ووقت ومال ، فضلا عما قد يكون هناك من اثار سلبية لما نفعله .

الاولى بنا هو تكريس الجهود لكتابة التسميات واللافتات وترتيب مواقعها واماكنها بطريقة متطورة وفعالة ، مما يحقق الغرض لخدمة الغير وان لا يكتفي باعتبار اللافتات قطعة خشب تختم بالختم العربي والانكليزي وتعلق اينما كان ، والى الله يترك امرها ومرادها .. بعد ذلك .

وبرغم انني لا اتحدث هنا عن المؤسسات او العلامات التجارية فربما كان لديها بعض المبررات لاستخدام اللغة الاجنبية ، الا انه مما يثير الاشمئزاز ان نجد بعض اللافتات على السيارات او الاعلانات مغطاة من رأسها الى اخمص قدميها بكل ما يصف موضوع الاعلان او اللافتة ، باللغة الاجنبية . واشمئزازي هنا ليس نابعا عن تعصب ابدا ، بقدر ما يترتب على مبرر ومعنى ذلك . وما يثير السخرية اكثر هو ان نجد المؤسسات الرسمية وسياراتها تتبع نفس المنوال .

لقد حمدنا الله كثيرا حين ادرك بعض القوم ان ارقام السيارات الصادرة عن ادارة المرور لا لزوم لان تحمل لغتين لان ذلك لا يمكن ان يخدم اي غرض ، الا اظهار الرقم على شكل صفحة جريدة او مزاحمة رقعة الرقم الصغيرة بطلاسم لا تخدم الا عكس ما هو مطلوب منها .

وانني اتذكر بعض الكتب والافلام العربية التي تحمل الترجمة الانكليزية لاسماء مؤلفيها او عناوينها او ممثليها فقط ، وليس بها مايدل على امكانية عرضها على غير ذوي اللسان العربي قط . وهناك قول مضمونه « انه عندما لا تعرف من تخاطبهم .. فالاحسن ان لا تخاطب احدا » . ولهذا فاننا في غنى عن لافتات لا يعرف واضعوها لماذا ولمن وضعوها .

عمر المجموعة الشمسية يصل ٥ بلايين سنة

■ لا زالت اجهزة الراديو تلتقط اصوات تفجيرات هائلة وقعت في الكون قبل ١٦ بليون سنة

■ غزو الفضاء من قبل الاميركيين والروس لم يكن الا سباقا سياسيا

ليس من السهل على اي كان ان يتابع الحقائق العلمية التي تتناول موضوع نشوء الكون وتطوره ان لم يكن يملك خاصيتين الاولى : ان يكون ممن يملكون خاصية البحث عن الحقائق العلمية واستيعابها .

الثانية : ان يكون شغوفا بهذا العمل .

ولانه عمل دقيق في الاصل ويقتضي صبرا وحساسية زائدة خارقة وقادرة على اختزان المعلومات والمعادلات والارقام في الوقت الذي يجب ان تكون عقلية شاعرية قادرة على الانسجام مع جمالية لا توصف او هي في الحقيقة اكثر من ان توصف للكون الذي ابدع الخالق في خلقه .. فان المتخصصين فيه تجدهم قلة نادرة في الغالب .

في محاولة من جانبنا لاستجلاء بعض الحقائق العلمية التي تتصل بقصة الكون ونشوئه وتطوره ووضعها امام قرائنا ، التقينا بواحد ممن يملكون الخاصيات التي تناولناها انفا هو السيد حمد محمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والسيد حمد محمد المرعي كان قد تخصص بالعلوم الطبيعية اثناء دراسته الجامعية ، والتي من خلالها كان له اهتمام كبير بالادب والفلسفة ، وخاصة فلسفة العلوم ، واكمل دراسته العليا في حقل العلاقات الدولية والادارة العامة ، وسبق ان عمل مع منظمة الصحة العالمية في واشنطن ، وكان رئيسا للنادي الدولي في احدى الجامعات الاميركية ، اما الان فهو رئيس لجهاز البيئة والسلامة الذي اسسه بنفسه ، كما انه نائب لرئيس مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة ، وعضو في لجان مختلفة وفي معهد السلامة الدولي وصاحب مكتب للاستشارات الهندسية ، وهو صاحب فكرة انشاء مجلس سلامة عالمي ومقدم لمشروع لتاسيس مجلس سلامة وطني كويتي . ويعلل اسباب هذا النشاط الى اهتمامه الاخير بالسلامة البشرية والعلاقات والادارة الصناعية .

حمد محمد المرعي

وبالاضافة فهو كاتب وباحث في العلوم والاداب وله ابحاث ومحاضرات ومؤلف لدراسات وكتب ، ولديه في الوقت الحاضر مشروع لكتابين : احدهما يتعلق بـ « استراتيجية الامن في المجتمعات النامية » والاخر بـ « العلاقات البشرية في المجتمع الصناعي » وتحتوي مكتبته الشاملة للعلوم والآداب على ما يقارب من ٤٠ مؤلفا حديثا في مواضيع الكون فقط ، وهو متزوج من حاملة ليسانس في اداب اللغة الانجليزية تعمل في مجلس الوزراء ، وله ولدان « عواشة » وعمرها سنتان و« محمد » وعمره شهران . ونظرا لطول الحوار واهميته العلمية فقد ارتاينا ان نجزئه الى عدة حلقات تنشر تباعا . فيما يلي الجزء الاول من الحوار .

○ هل يمكنك من اعطائنا فكرة عامة عن ماهية هذا الكون ؟

ـ اشكرك على عدم تضمن سؤالك شيئا عن وصف الكون . حيث ان هذا ابعد من ان تتضمنه هذه الفقرات المعدودة .

الكون ما هو الا استمرار لعملية الخلق العظيمة والشاسعة اللامتناهية او منتهية ، وبالطبع ليس هناك من تعريف علمي او فلسفي محدد للكون ـ حيث انه تصور اكثر منه علماني ، ولكن عادة ما يستخدم التعريف التشغيلي او المادي ، وهنا يكون الاهتمام بالوصف والتحليل للعمليات الكيمائية والفيزيائية وظواهر الطاقة والقوى والربط او التوحيد للاصول ، والتطور والعناصر والتقسيم .. الخ . فتجد من يقول ان الكون هو المجرات والمجموعات والانظمة والابراج والمسارات والمدارات والاجرام والتاثيرات وغيرها . وتجد من يتوخى الدقة فيميل الى ابراز العناصر والجزئيات وقوى التجاذب والتنافر والى اخره من اساسيات الكهرباء والحرارة وهلم جرا ، واخيرا منهم من يهتم بالاصل التصوري ، وهذا بطبيعته يدخل في المجالات الفلسفية مثل امتداد « الفضاء ـ الزمن » وبطبيعة الحال ، فان

كل هذه ما هي الا مكونات وتاثيرات وليست مما نسميه احداثا او مسببات ، ولا شك في رايي ان الكون ما هو الا نهاية المطاف الذي لا يمكن ان نطوله في بحور المعرفة .

○ اذا كان الكون بهذه الدرجة من الاتساع والتعقيد ، فكيف نتمكن من دراسته او التعرف عليه ؟

ـ هناك وسائل متعددة ومتنوعة تستخدم لدراسة الكون ، وجميعها ترتكز والى درجة ما ، على وسيلتين اساسيتين ، وبالطبع مرتبطتان معا :

١ ـ ما يعتمد على التحسس عن طريق الرصد والعلوم الفلكية (البصرية والضوئية والراديو والاشعاعات ..)

٢ ـ ما يعتمد على الرياضيات والفيزياء والميكانيكيا المتعلقة بها .

وقد نلاحظ انه في فترة ما يكون هناك اهتمام او تغلب لاحدى تلك الوسائل على الثانية وفي فترة او ظروف اخرى يكون الاهتمام او الغلبة للثانية على الاولى . (سواء مجتمعة او جزءا منها) .

ولكن يجب ان لا تفهمني خطا فانه باجتماع تلك الوسائل ومكملاتها من قدرات وعلوم اخرى ، يحاول الانسان الوصول الى اسرار الكون المحيط به .

○ هل هناك لهذا اللغز من حل ؟ اعني لغز الكون .

ـ اولا دعني اوضح او اضع سؤالك هذا في اطاره الصحيح ، انه من الشائع وصف الكون بانه لغز ـ وقد يكون هذا باسباب عوامل لغوية او استخدام العموميات او غيره ، ولكني اخالف هذا الوصف ، فالكون غيب وليس لغزا ، وساوضح لك كيف يكون هذا.اللغز قد يكون محسوسا او ملموسا او متصورا ، وقد يكون له حل في متناول ايدينا او متطاول عقولنا او لا حل له ابدا ، اما الغيب فلا علاقة له بما نسميه حلا ، وانما له اسرار ، وتكمن اسراره في مدى تقدمنا وتدرجنا على سلم المعرفة المتعلقة بهذا الكون ، هذا ان كان في استطاعتنا ذلك ، وسوف ارجع لهذه النقطة ان وجد لدينا متسع لها .

ولاعد الى سؤالك الاصلي وساركز هنا على طريقة دراسة هذا الكون العجيب ، ان دراسة الكون من ناحية المبدا ليست بالمهمة المعقدة ، وذلك لتوفر سببين : اولهما ان الله تعالى حبانا بتاريخ مصور ومرسوم لهذا الكون وتطوره ، وثانيهما التقدم في المعرفة والوسيلة ، او اذا شئت في العلم والتقنية ـ في اجهزة الرصد والتصوير ودراسات خواص العناصر والظواهر ووضع او استنتاج

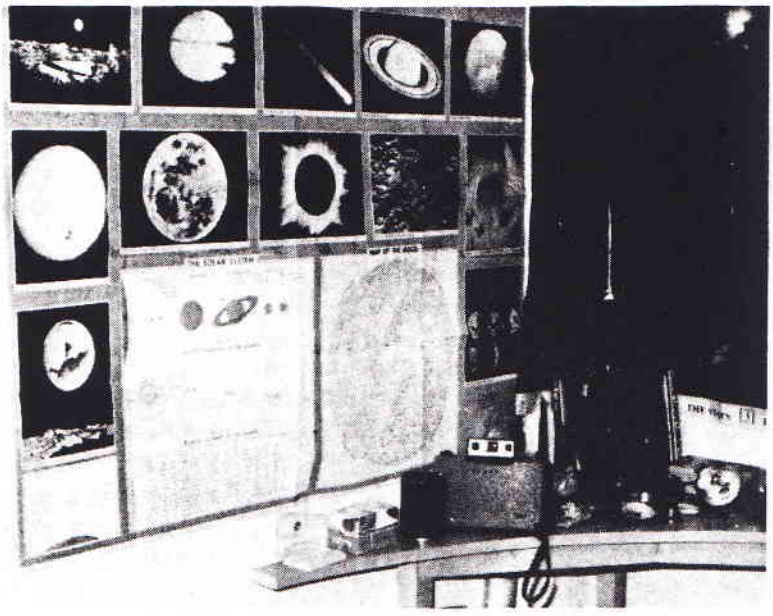

لوحة تصويرية للنظام الشمسي

لوحة فوتوغرافية لمجرة « الاندروميدا » وهي شبيهة وقريبة لمجرتنا « المجرة » وتبعد مليونا سنة ضوئية

لوحة تصويرية مقربة لكواكب المجموعة الشمسية

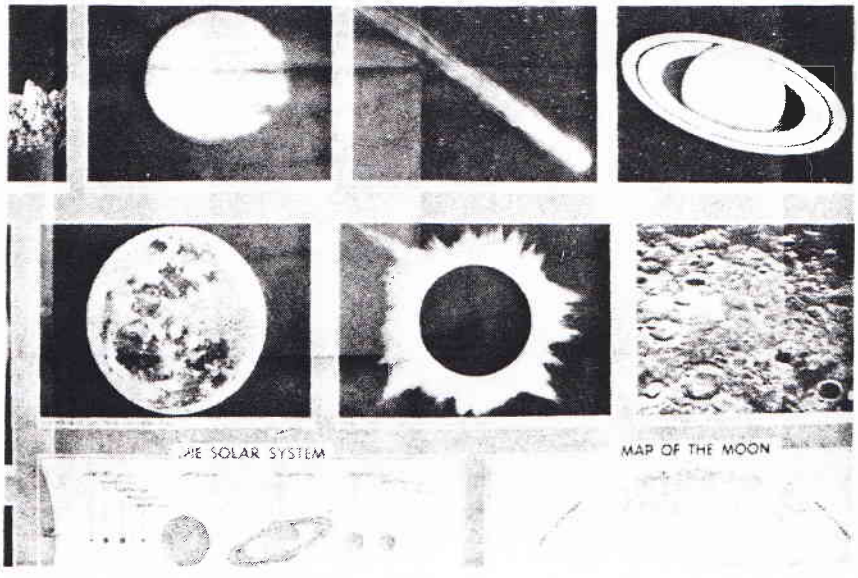

معادلات الطاقة والحركة والتحول وغيرها ، وكما ذكرت فانه يوجد امامنا كلما نظرنا الى السماء تاريخ مصور وكلما فتشنا في الكتب وجدنا تاريخا مكتوبا لقصة هذا الكون العظيم ،؛ فاول ما يفتح الانسان عينه ، وبدون مشقة اي اسفار او اية جهود تذكر ، يجد السماء بنجومهاواجرامها ، وكان هذا منذ فجر الخليقة ، والسماء كما تعرف شيء مشاع للبشرية ـ غنيها وفقيرها : سواء بشمسها ومالها من دفء واضاءة وقمرها وماله من نور ودلالة ونجومها وما لها من جمال وهداية ومطرها وماله من خير وتبشير ، ولهذا توفرت الكثير من المعلومات على مر العصور والاجيال ـ وكلما تقدمت المعرفة ، كلما ازدادت المعلومات الصحيحة عن السماء ونجومها واجرامها .

اما عن التاريخ المرسوم ، فانه من المعروف ان كل عملية تاخذ زمنا ، ومن ضمن هذا عملية الاتصال او الوصول . انت تنتقل من مكان الى مكان ، وعملية انتقالك هذه ـ معتمدا على سرعتك ، تاخذ زمنا ، ويجب هنا ان اوضح ان كل دراسات الكون تعتمد بشكل اساسي على الضوء (بخواصه وتركيباته المختلفة) ولابسط لك العملية اكثر ، ان الضوء في انتقاله من الشمس الى عينيك (مسافة ٩٣ مليون ميل) ياخذ اكثر من ٨ دقائق بقليل (اذ ان سرعة الضوء تبلغ ١٨٦,٠٠٠ ميل / ثانية) الذي اعنيه انك الان في هذه اللحظة عندما تنظر الى الشمس فان ما تراه ليس شمس الان ولكنها شمس ما قبل ٨ دقائق وفي مكان ما كانت به قبل ٨ دقائق .

وبالمقارنة مع النجوم الاخرى ولا تنس ان الشمس ما هي الا نجم من بلايين النجوم في مجرتنا وحدها ، ونجم واحد من بلايين بلايين النجوم في مجرات هذا الكون الاخرى ، فان الشمس تعتبر قريبة جدا جدا ـ اي انك لا تتعرف بواسطتها الا على ٨ دقائق من ماضي الكون . ولكن ليست هذه هي الحال مع النجوم في المجموعات او المجرات الاخرى . فمع ان الشمس نجم له نظامه ، الا ان هذا النظام يمثل جزءا صغيرا جدا من مجموعة اكبر .

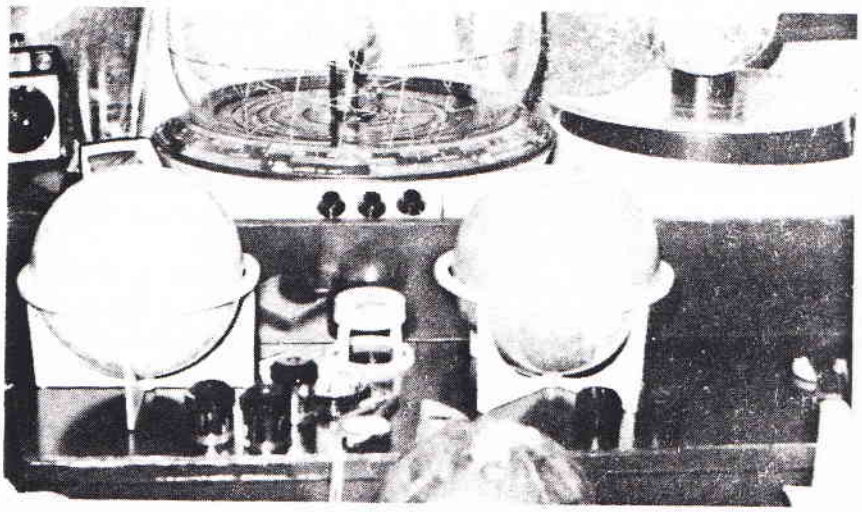

صورة مقربة لنموذج الكرة الكونية (يمين) والكرة القمرية

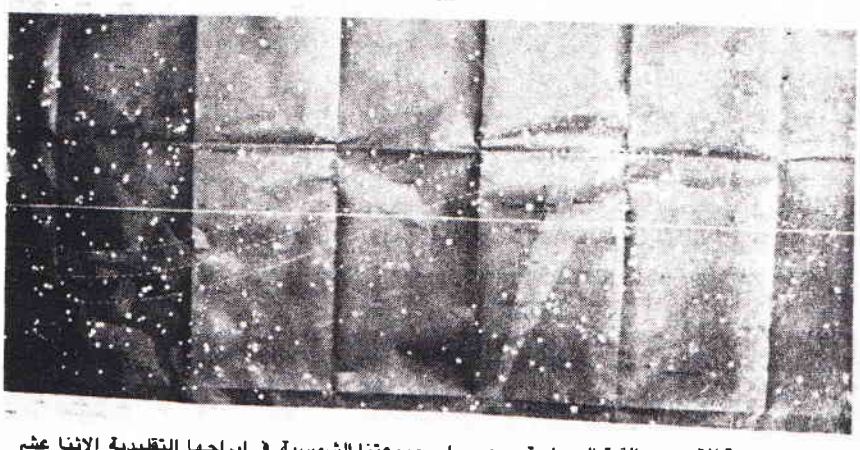

لوحة تصويرية للقسم من القبة السماوية يبين مسار مجموعتنا الشمسية في ابراجها التقليدية الاثنا عشر

وكثير من المجموعات تكون مجرتنا المسماة بـ « طريق التبانة » وعندما ترفع عينيك الى السماء فان كثيرا من النجوم التي تراها تبعد عنا من عشرات الى ملايين السنوات الضوئية . والسنة الضوئية هي المسافة التي يقطعها الضوء في سنة ارضية واحدة وتساوي ٦ ترليون ميل تقريبا (او ٦ مليون مليون مليون ميل) بما معناه ان النجم الذي يبعد عنك ٣ ملايين سنة ضوئية ، فانك تراه اليوم وهو بمكانه وحالته قبل ٣ ملايين سنة ـ حيث انك لا تنظر اليه ، وانما تنظر الى ضوئه الذي اخذ هذا الزمن ليصل اليك .

وبتبسيط اكثر فاننا لو درسنا نجما يبعد عنك الف سنة واخر مائة الف سنة وكذلك اخر مليون سنة ، فانه باستطاعتنا تكوين فكرة عن مليون سنة من ماضي هذا الكون وتطوره .

وبالطبع فان مجراتنا تحتوي على بلايين النجوم ، وهناك مجرات اخرى تبعد نجومها عنا ملايين او بلايين السنين الضوئية ، اي ان الضوء المشع منها ابتدأ في سفره الطويل قبل تلك الازمان حتى وصلنا اليوم ، وهذا الضوء له دلالات كثيرة وبه خواص تفيد بكل ما يتعلق وخواص الجسم المشع له ، ولا تطلب مني الدخول في تفاصيل معقدة مثل مكونات الضوء الطيفية من الاشعة تحت الحمراء الى ما فوق البنفسجية مارا بالالوان المعروفة لدينا ، او ما يحتويه من اشعات غير مرئية او سينية وغيرها . وماهناك له من تاثيرات حرارية او كهرومغناطيسية او خواص كيماوية او نووية ، لاني هنا حاولت التحدث ، كما يقولون بالعمومية اما التفاصيل والدقائق فتتطلب ليس الماما بل تهيئة دراسية ومعلومات طويلة عريضة عميقة في الفيزياء والخواص الذرية والامواج او التموجات والكيمياء وخواص العناصر وقوانين الطاقة والحركة والاشعاع (منها المعروف ومنها غير المعروف ومنها المعرف ومنها غير المعرف او المحدد) . وهات ما عندك يا علم .

وما ذكرته عن الضوء ينطبق على الصوت كذلك . فعلى سبيل المثال ، عندما تمر طائرة نفاثة سريعة فوق راسك ، وتنظر الى فوق عند انتباهك الى صوتها ، تجدك لا تراها (او تراها في مكان غير المكان الصادر منه الصوت) . وما ذلك الا لان الصوت اخذ زمنا ليصل الى اذنيك ، حيث ان سرعة الصوت تقارب ٨٥٠ ميل / ساعة (او اماك) . وكذلك هي الحال في ظاهرة البرق والرعد ، حيث يصلك البرق قبل الرعد بزمن مع ان وقت صدورهما ومصدرهما واحد .

واذا اردتني الاسترسال في هذا فدعني افسر

نموذج للنصف الشمالي للقبة السماوية يبين المجرات والمسارات وبداخلها الشمس ومجموعتها ومبينا مدار المجموعة الشمسية

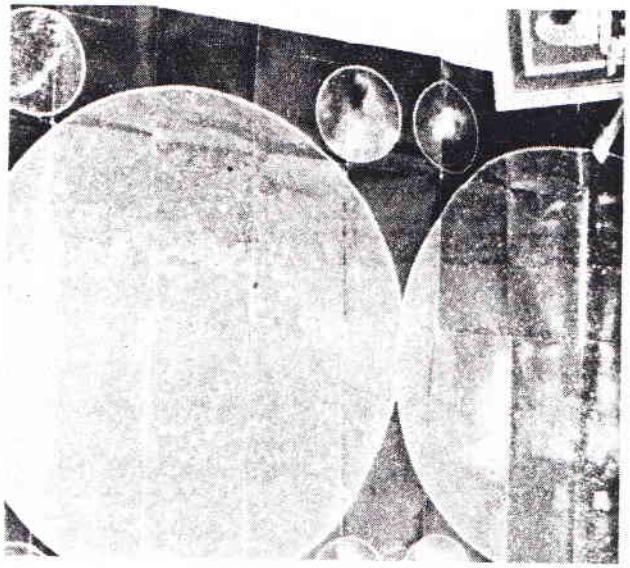

لوحة تصويرية للنصفين الشمالي والجنوبي للقبة السماوية

لك ان الكون في نشوئه وتطوره – بمجراته ونجومه – تصاحبه عمليات قد يصح تسميتها بـ « عنيفة » وهذه العمليات هي تفاعلات حرارية متفجرة تعادل بلايين القنبلة الهيدروجينية (او بلايين بلايين بلايين متفجرات الـ ت. ن. ت) وهذا بطبيعة الحال احدث اصواتا لا تزال امواجها تتردد في ارجاء السماء الواسعة . ولا زال صداها يستقبل بواسطة استخدام موجات الراديو وبطرق خاصة .

وبالطبع لا تحاول مقارنة صوت الطائرة هنا ، اذ ان هذا الصوت لضحالته وضعفه يتلاشى لمسافة لا تتعدى مئات الامتار وخلال ثوان معدودة ، اما صوت تكوين نشوء الكون وتطوره بمجراته ونجومه ، فانه من القوة بان واصل سفره لمسافات لا نستطيع تخيلها ، مستغرقا في ذلك بلايين السنين . بمعنى اخر ان بعضا من الاصوات التي نستقبلها اليوم كانت صادرة عن عملية النشوء والتمدد الكوني قبل ١٤ – ١٦ بليون سنة مضت . وما هذا الا تاريخ مرسوم وضعه الله تعالى في متناول حواسنا لنستطيع به عند استخدامنا لعقولنا التفهم والتبجيل والتعظيم لهذا الكون وخالقه .

وغير الصوت والضوء هناك التموجات الاشعاعية والكهرومغناطيسية .. الخ . واسمح لي اذ لا يمكنني الاستطراد في هذا حيث المراد هنا اخذ بعض حقه ، ومهما طال بنا الحديث عن التفاصيل فاننا لن نتمكن من اعطائها حقها الكامل .

ولكن اذا اصررت فانني ازيدك من الشعر بيتا بقولي ان عمر المجموعة الشمسية يقارب خمسة بلايين سنة . وقد قدر عمر الكون الحالي (لانه قد يكون هناك كون اخر سابق له ، وقد يكون هناك كذلك اخر لاحق له – وهذه علمها عند الله تعالى عز وجل) بين ١٤ – ١٦ بليون سنة من سنواتنا الارضية .

ولكن لعلني ازيدك من الشعر بيتا اخر لو ذكرت لك ، انه بفضل العلم وما مهدت له الحضارات السابقة ، فقد توفرت معلومات وطورت وسائل واستنبطت قوانين واستنتجت معادلات .

وليكن عندك علم بان الفلك هو من اقدم العلوم ، مبتدئا بعهد الاغريق والصين مارا باليونانيين والعرب ومن ثم العصر الحديث ابتداء من الثورة العلمية والنهضة العالمية واكتشاف التلسكوب الى مراصد الراديو والاشعاعات ، ولا تسألني ذكر اسماء هنا خشية السهو او الجهل ببعض من كان لهم فضل كبير . ولكن لا يمكن ان ننسى كوبر نيكس ومركزية الشمس وجاليليو وتلسكوبه وكبلر وارصاده ونيوتن ونظرياته وهوبز ومعادلاته وبلانك وثوابته واينشتاين ونسبيته – والتي فتحت عن صدق معالم الكون وحددتها بما ذكرته سابقا عن العلاقة الهامة المسماة « الفضاء – الزمن » – تلك العلاقة الازلية التي تربط بين سرعة الضوء والطاقة ، وهناك الكثير بهذا الخصوص وبعد هذا ان اردت ان تسألني عن شيء اخر فتفضل والا اترك لي المجال قليلا ما دمت مسترسلا في نشوة التامل والمعرفة .

اولا : ان ماتعرفه بغزو الفضاء الذي قام به الروس والاميركان من اول الخمسينات الى يومنا هذا لم يزد ذرة واحدة عما يجري في الكون الشاسع .. اللهم الا ما انتفعنا به كناتج ثانوي من تكنولوجيا ، ولم يكن الا مجرد سباق سياسي ، ولا نريد هنا الخلط بين السياسة والمعرفة ، وظلت الوسائل الموجودة على الارض من اجهزة رصد وعقول بشرية – والى يومنا هذا – هي الاداة الاساسية لاكتشاف اسرار هذا الكون .

ثانيا : مع كل ما امتلأت به الكتب من معلومات وحقائق دقيقة عن تاريخ الكون – وهي معلومات هامة وكثيرة وصحيحة في مجملها ، الا انه الى الان لا يمكن ان يعرف ماذا حدث في الثواني ، ان لم اقل الدقائق الاولى لنشوء الكون – والتي تلت الانفجار الرهيب وسبقت التمدد الكوني .

ودعني هنا اسبقك واجيب على السؤال الذي لا شك انه يدور بخلدك في هذه اللحظة : ما هو التمدد الكوني ؟

اؤكد لك ان التمدد الكوني معضلة المعاضل من ناحية التصور والدراسة والتحقيق – ولكن بواسطته اصبح الكون في نظامه وتوزيعه وخواصه كما نراه اليوم : مثل الارقام على الساعة والعقارب الدائرة حولها – شيء متناهي الجمال والدقة والانتظام .

فكما يعتقد وبالطبع هناك اراء تخالف ذلك ، ان هذا الكون كان من اصل نواة ، وعندما حصل الانفجار الرهيب وتحولت الطاقة الى مادة ومؤثرات اخرى صاحب ذلك قوة طرد كبيرة للاجزاء في مختلف الجهات . وبهذا التمدد تم توزيع الجزيئات (مجرات ومجموعات وانظمة) الكونية في مدارات ومسارات دقيقة في جميع ارجاء هذا الفضاء الشاسع . ولا زالت هذه العملية مستمرة .

وارجوك هنا ان تعفيني عن الاسترسال حتى لا ندخل في متاهات الحقيقة والعقل والخيال .

الجزء الثاني والأخير

حمد المرعي:

الارض ليست الا جزءاً بالغ الضآلة من الكون

الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد الجوي

كنا قد نشرنا في العدد ما قبل الاخير الجزء الاول من المقابلة المطولة التي اجريت مع الاستاذ حمد محمد المرعي رئيس قسم السلامة والبيئة في وزارة الكهرباء ، وكان المفترض ان ننشر الجزء الثاني في العدد الماضي لكن ظروفا قاهرة حالت دون ذلك . على اية حال فانه نظرا لاهمية موضوع المقابلة وقيمتها العلمية العالية فقد قررنا ان نقدم الجزء الثاني والاخير منها للقارئ مع نبذة مختصرة عما سبق نشره حتى لا يكون هناك ما يشبه القطع بين جزئي المقابلة .

مختصر ما نشر

في الجزء الاول من المقابلة اعطانا الاستاذ حمد المرعي فكرة عامة عن ماهية الكون كما اوضح الوسائل التي يمكن بها دراسة الكون والتعرف عليه كما اوضح ان عمر المجموعة الشمسية يصل الى خمسة بلايين سنة ، وقال ان اجهزة الراديو لا زالت تلتقط تفجيرات هائلة وقعت في الكون قبل ١٦ بليون سنة .
فيما يلي نص الجزء الثاني من المقابلة التي اجرتها « مراة الامة » مع الاستاذ حمد

○ استاذ حمد هل لك ان تذكر لنا ما يتعلق ودراسات هذا الكويت العجيب ؟
– نعم : لقد ذكرت ان السماء مشاعة . للجميع من كبير وصغير ، وغني وفقير ، سواء في التعبد او التامل او الدراسة (والدراسة تصدر عن عقل حبانا الله به) وذكرت لك ايضا انه لهذه الاسباب كانت الدراسات الفلكية من اقدم الدراسات مبتدئة بما قبل الحضارات القديمة وسوف تستمر الى ما بعد عصرنا هذا ، واود ان اضيف هنا ان العرب كان لهم فضل كبير على هذا النوع من المعرفة ، حيث ان دينهم الاسلامي اتاح لهم التعمق وكشف اسرار الخلق ، كما ان بيئتهم الصحراوية حبتهم بالسماء الصافية باستمرار ، وايضا ان هذه البيئة اوجدت لديهم الحاجة لاستخدام النجوم للاهتداء في ترحالهم ، ولهذا تولدت لديهم مقدرة كبيرة

حمد محمد المرعي

لرصد الافلاك والاجرام السماوية حتى انهم اكتشفوا وطوروا آداة الاسطرلاب – تلك الاداة التي كان لها فضل كبير مثل فضل النظرية النسبية – متخذا في الاعتبار عامل الزمن والخلفيات الاخرى .
كما اننا نجد كثيرا من النجوم والمجموعات المسماة باسماء عربية – ولا زالت تحمل هذه التسميات . خذ مثلا :

الظاهرة ، الكائد ، النير ، الفرد ، الفك ، الدبه ، التنين ، الحمال ، المركب ، المنقار ، المرفق ، الرجل ، السهيل ، السابق ، الطير ، الناث ، النهام ، راس الحاج ، الخشاب ، الذنب ، بيت الجوز ، الدربان ، الشولة .
هذه بعض من اسماء النجوم والمجموعات ، وكلها تستخدم ، بتسمياتها ، في مخططات وخرائط الفضاء ، وبعضها لا يزال يستخدم ، بتسمياته العربية ، كنجوم الدلالة في الطيران.
بالاضافة فان كلمة « زنيث » وتعني الاعلى ، وكلمة « نادر » وتعني الاوطى ، هي كلمات عربية اصبحت جزءا من القاموس اللاتيني واصطلاحات فلكية .
بقي ان نعرف ان هذه الكلمات اذا لم تساند وتدعم فان مصيرها ان تتحول للاتينية على مر السنين – ليس لسبب الا لاخفاء معالم الحضارة العربية في عالمنا المتصارع هذا .
وحتى القمر ، وصفوا طبيعته ومداره في حين لم يكن متوافرا لديهم في ذلك الوقت عدسات الرصد والرؤية ، ولا تستغرب اذا ذكرت انه توجد منطقة بكاملها على القمر مسماة بعد العلامة الفلكي العربي « ابن الفدا » .
ولكن اين نحن اليوم عنا بالامس ، انتقلت الدراسات الفلكية الى اوروبا عن طريق العرب – مثلما انتقلت غيرها من علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء ، (وهي من مؤسسات الدراسات الفلكية) ، والتي من بعدها اهتمت اوروبا بالدراسات النظرية والرياضية حتى انتقلت الى اميركا واهتما هذه بالدراسات العملية ، حتى واهتمت

اميركا تملك اكبر المراصد مثل « اللك » و« مونت ولسون » و« هيل » و« مونت بالومار » وغيرها – مع ان سماءهم غالبا ما تكون ملبدة بالغيوم .
ولا تذهب بعيدا سائلي العزيز ، فالقرآن استشهد واحتوى على الكثير مما يتعلق بالكون العجيب ، الم يات في القرآن : « والارض بعد ذلك دحاها » والتي تدل على بيضاوية الارض . ان هذا لم يكتشف علميا الا بعد نزول القرآن الكريم باكثر من ١٤ قرنا من الزمان ، وبودي لو رجع العرب لاهتمامهم مرة اخرى للدراسات الفلكية – وخاصة كما تعرف انهم اسسوا تقويمهم الهجري على دورات القمر . وباعتقادي ان الفلك متاصل في الدم العربي والدين الاسلامي ، او لم يستشهد القرآن الكريم في اكثر من موضع بالكون والسموات وفلكها ؟

○ لا شك انك عرضت هذه الاجابات باسلوب يجعلنا نتشوق الى معرفة المزيد منه ، وعليه ، هل تعتقد انه بالامكان معرفة اسرار هذا الخلق العظيم ؟ او انك لا تود الدخول في هذا الموضوع لخشيتك من انه سوف يجرنا لمتاهات وغياهب .

ـ لو انك وضعت هذا السؤال بغير هذا الاسلوب ، لكان لدي كل السبب بعدم الاستمرار ، وكما نجحت في احراجي ، فاني ساحاول ان افيدك بما لدي من القليل .. والا الست ستقول بان موضوعنا اصبح مثل

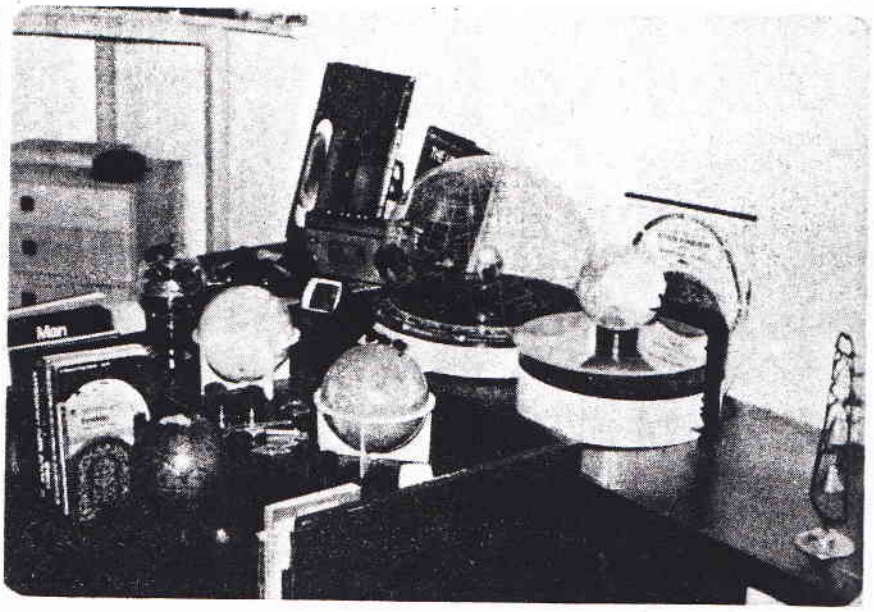

نموذج لمرصد نظري واجهزة قياس ومخططات تصويرية

القبة السماوية للنصف الشمالي تتوسط لوحات تصويرية للسماء بنصفيها الشمالي والجنوبي

الفيل بلا خرطوم او ذنب .. وكيف اذا نسميه فيلا ؟ اضافة الى انه يجب علي ان اضع ختاما لائقا لهذا الموضوع العميق من ضمن اجابتي هذه انه يمكننا التاكد ان معظم المؤشرات تفيد بان بعض اسرار هذا الكون اصبحت حقائق معروفة لدينا ، ولكنها (وما دمنا نتخاطب بلغة الملايين) لا تمثل حتى جزءا من المليون من بحر المعرفة الشاسع ، وما ذلك باعتقادي الا لسببين ـ وقد يتفق معي في هذا الاعتقاد الكثيرون ، اولهما ان الدراسات الفلكية تعتمد في اساسها على الرصد والبصريات .

وهذا مرده الى اعتمادنا على الضوء الذي يصلنا من تلك المجاهل لتفسير الاسرار المحيطة بنا ، ومن جهة اخرى على العقل البشري ـ سواء ما يتعلق بالتفكير او التحليل او الاستنتاج او اكتشاف وتطوير الوسائل والاجهزة ، الا تعتقد معي ان هذه الاسلحة تعتبر ضعيفة جدا لمثل هذا الامتحان ؟ فلهذه العين ولهذا العقل حدود وقيود ـ الا توافقني بان العين والعقل قد عجزا عن فض اسرار ما هو ملموس ومحسوس

تلسكوب نافذ ٤ بوصة افقي / عمودي الحركة (بعد وارتفاع مع تلسكوب كاشف ومنظار مقرب . والطفلة تبين بالمقارنة حجم التلسكوب

مجموعة عدسات تلسكوبية ومكبرة

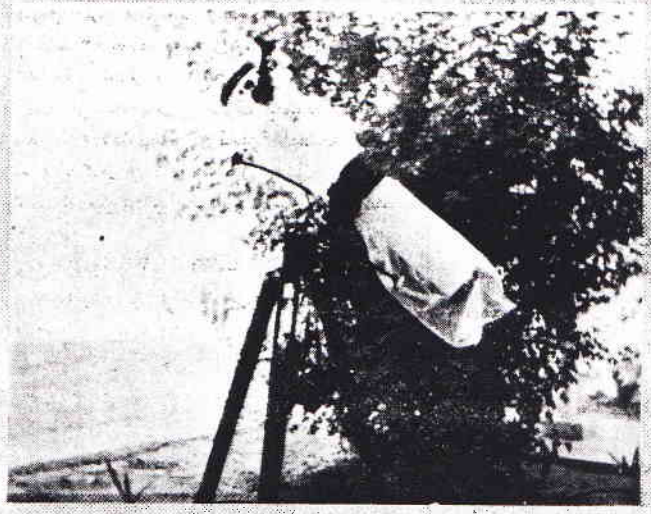

تلسكوب عاكس ٤ بوصة قوسي الحركة (مزاوج لحركة السماء)
كاشف ومنظار مقرب مع التلسكوب

على هذه البسيطة في كثير من الاحيان ؟ فما بالك بما هو غير ملموس وغير محسوس ومستتر في ظلمات عميقة .

وثانيهما ، ودعني احذرك من ان هذا الاعتبار ينبع من المنطلق الفلسفي لوجود الانسان (او ينبغي ان اقول قدرته) اذ كيف يمكن للانسان وهو البسيط والمخلوق من طين وماء ان يفسر طلاسم ما هو بنفسه جزءا منها وجزءا ضئيلا جدا جدا . هل تستطيع ان تجيبني على هذا ؟ هل بامكان الجزء ان يفسر الكل ؟

ان تصورنا وطريقة تفكيرنا واستنتاجاتنا خاضعة لحكمنا ومفاهيمنا ، فهل بمقدورنا ان نحكم ونتفهم ، ضمن اطار موضوعي ، بما هو خارج وبعيد عنا ؟ وحتى بعده وابعاده تفوق استيعاب مخيلتنا ، وخاضعة لاختصاصات وخواص فلك « الزمن ـ الفضاء » والذي نحن نسبح فيه ، ومثال واحد فقط ، خذ الرقم 10^{4} (اي عشرة وامامها ٣٩ صفرا ـ وهي النسبة بين القوى الكهربائية والجاذبية ما بين جسمين مشحونين) ـ ان هذا الرقم هو لغة الرياضيات ، ولا نفهمها الا ضمن معادلات على الورق ـ اما في اذهاننا .. لا يمكن لنا حتى تصورها ! ناهيك حتى ان نتفهم مدلولها في الافاق الفلكية .

وهذا هو بيت القصيد ، او ربما نقول مركز الحيرة : كيف لنا ان نتحقق انه باستطاعة البشر ، وهم كما قلنا جزءا من هذا الكون ، التوصل الى المعرفة الكاملة لخواص وحالة الكون في طور الخليقة المستمر ولازمان بعدها فلكيا . باختصار : هل في مقدورنا معرفة شيء بعيد وماض ؟ لقد قلنا ان دراسة الكون تعتمد على الضوء والاشعاعات التي اخذت بلايين السنين في وصولها الينا ـ ممثلة

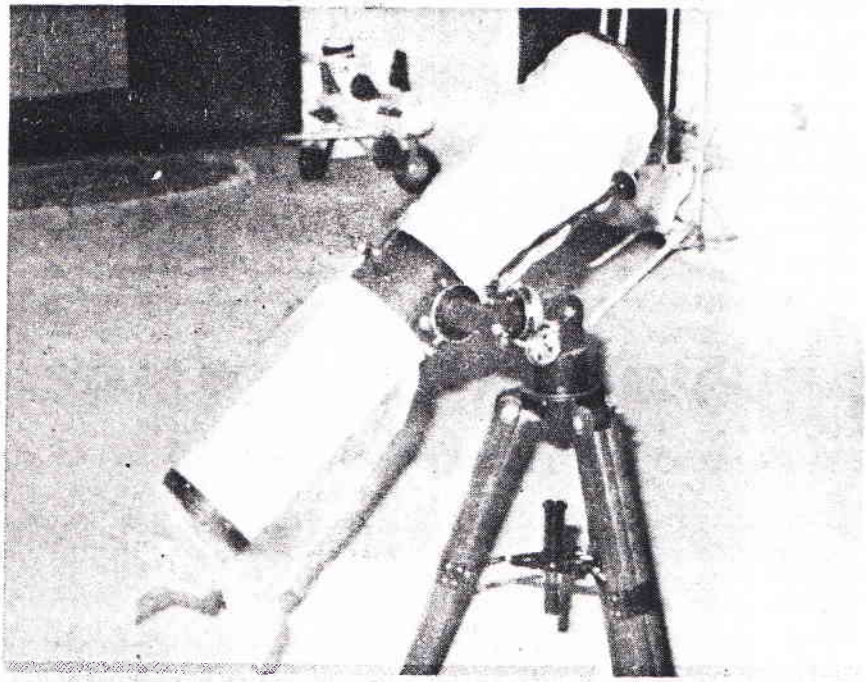

تلسكوب عاكس ٤ بوصة قوسي الحركة (مزاوج لحركة السماء) مع تلسكوب كاشف .

لحالة الكون في تلك العصور ، اذن لن تصلنا معلومات حالة الكون الحاضرة الا بعد بلايين اخرى من السنين ، وكذلك فان حالة الكون بعد سنوات اخرى لن تصلنا معلوماتها الا بعد سنوات من وصول معلومات ما يجري في هذه اللحظة في الكون .

هل انت متابع لما اقوله ؟ ارجوك ، فالمسالة اكثر من تخمين او اختلاف لتصورات وان اردت الصاحا اكثر فاليك هذه الحقائق : ان دراسة الكون تعتمد على نظريات ومعادلات ، وهذه تحتوي على ثوابت ، فكان في قوانين نيوتن ثوابت ، جاء من بعده اينشتاين ليغيرها ، وفي الفترة من زمن نيوتن الى اينشتاين (ما يقارب الـ ٣٠٠ عاما ، وهي فترة متناهية القصر مقارنة باعوام الكون) تغيرت واستبدلت ثوابت كثيرة في معادلات مختلفة ، وكل هذا في المحاولة للوصول الى الحقيقة .

ولكن هذه القوانين خاضعة لاحكامنا ـ وهي احكام ضيقة ، الى حد ما في افقها وقد تكون صحيحة اذا ما استخدمت في فضاء ما هو حولنا قريب ، وفي مجال سرعات وقوى محدودة ، اما في تطبيقها لفضاء متناهي البعد ولازمان ساحقة وفي مجال سرعات

تلسكوب نافذ ٤ بوصة افقي / عمودي الحركة (بعد وارتفاع) مع تلسكوب كاشف ،! والطفلة تبين بالمقارنة حجم التلسكوب

وقوى اكبر مما حتى نستطيع تصوره ، وبالاضافة ضمن متغيرات وتغيير مستمر لمعادلة « الفضاء ـ الزمن » ورغم ضحالة ما لدينا من معطيات ـ فكيف يمكننا الجزم بحقيقة الاثبات ومن ثم قابلية التطبيق ، الم تندثر قوانين ونظريات لتحل محلها اخرى ما لبثت ان حل محلها اخرى وايضا اخرى وهلم جرا ..

وان اعتبرنا محاولاتنا تسلك اتجاها صحيحا ـ ويمكننا التاكد من صحة الافتراض باننا نكاد ان نصل الى الحقيقة لحالة الكون وتطوره من الحاضر الى ١٥ بليون سنة او حتى اكثر ـ مثلا ، وذلك لان معدلاتنا واستنتاجاتنا ثبت انها صحيحة بالنسبة لحكمنا وتفهمنا .

ولكن هل يمكننا الافتراض بانه من الممكن استخدامها لدراسة الكون ما قبل ١٥ بليون سنة مثلا ! او ، وكما ذكرت سابقا ، لحالة الكون في الثواني او الدقائق الاولى التي تلت الانفجار الرهيب وسبقت عملية التمدد ، بكلمة اخرى ، هل من الصحيح تطبيق ما ثبتت صلاحيته لحالة ثابتة رتيبة مستمرة لحالة تعبئة واستنفار وتغير .

ولنعد الى سؤالك الاصلي ، واعذرني ان كانت اجابتي لك على شكل تساؤلات او ضمن اطار الصياغة او النظرة الفلسفية ، واوكد لك ان هذا غير متعمد ـ ولكن طبيعة مثل هذا الموضوع تتطلبه ، واليك ما اعنيه : نحن نستنتج قوانين ونتوصل الى نظريات من خلال خبراتنا وعقولنا (نتيجة ممارسة او تتبع لظواهر او تاثيرات) ونحاول ان نجعل منها مفتاحا لاسرار هذا الكون ، الا ترى معي ان في هذا نوع من الغموض او التناقض ، ولافسر لك : جرت العادة وتطلبت الضرورة انه في دراستنا لاي شيء ان نتبع اربعة اساليب : اما ان نعتبر الشيء بخارج عنا ونتابع في وضع احكامنا واستنتاجاتنا ، وهذا ما يجري غالبا ، او ان نعتبر الشيء كجزء منا ، وهذا مما لا يمكن اعتباره في مثل هذه الدراسات . او ، ان ناتي بطرف ثالث للقيام بمثل هذا العمل باعتباره انه شيء خارج ومستقل عنا ، وهذا ايضا لا يمكن ابدا ـ حيث انه خاضع لما هناك من علاقات موجودة فعلا ، كما انه ليس هناك من طرف ثالث في الصورة ، او اخيرا ، ان نعتبر انفسنا كجزء من هذا الشيء ، وهذا ما يجب اعتباره فعلا ـ حيث ان موضوعنا هنا هو « الكون » ونحن بالفعل جزء من هذا الكون ، وهنا يبرز التناقض ، اذ تذكر ما تطرقت له في منتصف الحديث ، وقد لا يوافقني البعض عليه ، الا انه ضمن المنطق المعقول ، وهو انه لا يجوز ان يقوم الجزء بدراسة الكل . يجب ان لا ننسى اطار العلاقات بين الاجزاء وترابطها النهائي بالمجموعات ومن ثم بالكل .

واخيرا ، اليس في هذا ادعاء بان الجزء ارقى من الكل ؟

لا تنتظر ان اجيبك بل ساترك مهمة الاجابة لك ..

○ اعتقد انه من الافضل لو تركنا محاولة الاجابة للمهتم من القراء والباحثين ، ولكن لدي سؤال اخير ، ارغم نفسه بنفسه ، من خلال هذا الحديث ! وسؤالي هو : ماذا اتى بك الى الاهتمام بامور ودراسات الكون ، وتمكنك من تكوين هذا الاحاطة العامة بتفاصيلها ـ رغم ما ذكرته بنفسك من صعوبة هذا النوع من الدراسات واحتياجها للوقت والجهود والتخصص واعترافك بانك لست فلكيا ؟ وهل هذا نوع من الاحتراف او نوع من الهواية ؟

ـ في الحقيقة انك تطرقت لسؤال عام وحشوته بما هو شخصي او خاص .

فالشق الاول استطيع اجابته بقولي ان التبصر في السماء لا يتطلب منك غير رفع عينيك فقط ، وهذا باعتقادي ارخص الاشياء الممكن الحصول عليها مقارنة باي تخصص او هواية او رغبات او التزامات في وقتنا الحاضر ، كما ان السماء بنجومها واجرامها موجودة على الدوام ، هذا من جهة ، اما من جهة ثانية ، فانني لا اتفق معك بتسميتها هواية ـ وانما رغبة واندفاع لتجلي الحقائق ، ولهذا فانني لا ابخطيء اذا ما اعتبرتها رياضة ـ رياضة عقليه ورياضة جسمية وحتى انها رياضة ادبية ، وان شئت فانها رياضة دينية ، هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى وكما ذكرت انت بنفسك فاني لست فلكيا ، ومع انه عندي تلسكوبان اثنان ، واحد منهما منفذ والاخر عاكس ، مع مكملاتهما وتوابعهما وخرائط ووسائل الرصد ، الا انه لعدم توفر الوقت (وانت تعرف عندنا في الكويت كل واحد منا مشغول بلا شغل) ورداءة الاحوال الجوية من رطوبة وغبار ، بالاضافة الى انوار الشوارع الكثيرة حتى انها لتنير السماء ـ وهذا مما لا يساعد في اعمال الرصد ، واخيرا فانني لا اعرف اي شيء عن الرصد وانما اهتمامي يتركز في مجالات التصور والعقلانية ، لانني كما ذكرت لا احاول وصف الكون بل ادرس حقائقه ، وهذه احكامها تختلف عن الرصد الفلكي المتعارف عليه ، ويتحدد استخدامي للتلسكوب لتوفير جو التعرف والدراسة نفسها وليس لمتابعة الظواهر .

○ وما يتعلق بالشق الثاني من السؤال ، او بما وصفته بانه شخصي او خاص ، هل يمكننا التطرق اليه ؟

ـ لا اجد اي مانع لهذا ـ بشرط توخي العموميات وليس التفاصيل ، وخاصة انه علي التزام بتوضيح الدوافع ومهيئاتها ، لقد درست الكيمياء والفيزياء والجيولوجيا والرياضيات وتخصصت بالكيمياء الحيوية ـ وهي نوع من العلوم الطبية ، ولكني كنت مشغفا بالادب والفلسفة ـ وخاصة فلسفة العلوم . حتى وقد بدا اهتمامي بدراسة ما يتعلق بالكون كشيء ثانوي (ولا زال حتى الان) ، عندما كنت اقدم دراستي العليا والتي كانت في مجال العلاقات الدولية والادارة العامة ، ولكن ما ذكرته هنا لا يتعدى التهيئة العامة او الشكليات .

ودعني اوضح لك : ان الكون محيط بنا ونحن لا نتعدى عن ان نكون جزءا بالغ الضآلة منه ، كما ان الكون ، بالاضافة الى ما فيه من جمال وتجلي ، فانه يخفي اسرارا يكون التعرف عليها بما يشبه التنشيط العقلي . وايضا ، فان الكون هو مجال رفيع للتامل والتفكير وربط الحقائق ، واخيرا فان الكون خلق لا يمكن وصفه او تقييم عظمته . وما التعرف على عظمة الكون الا اسلوبا للاحساس بما هو اعظم ، الله خالقه وخالقنا ، بعظمته وجلاله . ويكفي ان كتابنا الكريم اشار وحث على التعرف على هذه العظمة . عظمة الخلق من تجلي عظمة الخالق وكل ما يجب ان نقوم به هو التبصر بهذه العظمة ـ وليس الحث عنها ، حيث انها موجودة ، اليس بهذا اجابة لسؤالك ؟

○ هل لديك من ملاحظة او طلب او اقتراح تود طرحه هنا ؟

ـ نعم ـ يا حبذا لو اهتمت جامعة الكويت وادخلت دراسة الفلك كفرع من تخصص الفيزياء ، او ان يقوم النادي العلمي بالاهتمام بهذه الناحية وجلب الاجهزة وتوفير المكتبة والمعلومات تشجيعا لمن له اهتمام بهذه النواحي او فتح افاق جديدة لمن لا يعرفها . ويا حبذا لو يقوم بعض المهتمين بانشاء جمعية او ناد مصغر للتشجيع والارتقاء بمثل هذه الاهداف ، ولخلق جيل يهتم بهذه الامور ، الا تعرف ان تقويمنا الهجري دائما ما يسوده التذبذب . فتجده يوم ٣٠ من شهر كذا عند بعض الناس ، وعند ناس اخرين تجد نفس اليوم يؤرخ بـ ١ من شهر اخر ..

إعادة تحريب الأرقام العربية

بقلم : حمد محمد المرعي

هل تعلم ان الارقام التي تستخدمها حاليا هي ارقام هندية ؟! وان الارقام المستخدمة في الغرب ، وجزء كبير من العالم ، هي ارقام عربية بالوضع والتطبيق ؟! وان العرب عند وضعها اعتمدوا على علم الهندسة بحيث يمثل كل رقم من ١ الى ٩ عدد الزوايا ، التي يحتوي عليها شكله ؟! . فمثلا رقم واحد على هذا الشكل 1 ويحتوي على زاوية واحدة . واثنان يكتب هكذا 2 ويحتوي على زاويتين . وهكذا ثلاثة 3 واربعة 4 وهلم جرا من خمسة الى تسعة 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ... اي ان كل رقم يحتوي على ثلاث ، اربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثماني ، تسع زوايا ، حسب ترتيب توالي الارقام .

وهل تعلم انه كان للعرب كبير الاثر في تطوير تصور الصفر (والذي يعني « لا شيء » ؟ ، وانهم رسموا شكل رقمه على هيئة دائرة ، لانها لا تحتوي على اية زوايا (او صفر من الزوايا) ؟ . وانه بسبب كون الارقام عربية فان ترتيب الخانات من الاحاد الى العشرات الى الالوف يبدأ من اليمين الى اليسار ؟ .

واخيرا هل تعلم ، من ناحية اولى ، ان الارقام العربية تستخدم على مستوى عالمي وعلمي عال ، ومن ناحية اخرى ، تعتبر عملية ودقيقة اكثر ؟

ولو قمنا باستخدام الارقام العربية لوفرنا الكثير من المشقة والاخطاء على المحاسبين ، وفي كتابة الحسابات والتزقيم وغيرها . فالصفر في الارقام الهندية المستخدمة عندنا يشترك في شكله مع النقطة ، والتي يكثر استخدامها لاغراض كثيرة ومتنوعة . هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، فانه لو استخدمت الدائرة مكان النقطة لرقم الصفر ، فانها تكون اكثر وضوحا ، ولا يكون هناك ادنى شك في مدلولها . ومن جهة اخيرة ، فان الحسابات تكون اكثر دقة وعلمية ووضوحا ، وتكون كتابتها اكثر عملية لو استخدم الصفر « الدائرة » ، لان هذا يمكن من استخدام النقطة لفصل الكسور العشرية ، والفاصلة لتجزئة خانات الالوف .

الا ترون معي الان ، ضرورة استعادة ارقامنا العربية ، وبدون اي تباطؤ ، لانها لم توضع بطريقة عشوائية ، ولانها عملية ودقيقة اكثر ، وفوق كل هذا لانها اصبحت كونية ؟

الترقيم والأرقام عند العرب

د. ابراهيم مكي

في عدد « القبس » ليوم السبت ٩ فبراير الجاري نشر الزميل حمد محمد المرعي مقالا قصيرا بعنوان « اعادة تعريب الارقام العربية » خلاصته أن الارقام العربية المستعملة حاليا في أكثر ارجاء الوطن العربي وصورتها (١ ، ٢ ، ٣) هي أرقام هندية . وأن الارقام العربية الصحيحة هي التي صورتها (1 2 3) والرقم فيها مأخوذ من عدد الزوايا في الرسم . ودعا السيد المرعي ، وقبله كذلك دعا زملاء اخرون ، الى الاخذ بالارقام العربية الاصيلة القائمة على عدد الزوايا . ومن التبريرات التي ذكرها أن الصفر في الارقام الهندية وصورته (٠) يطابق النقطة وذلك يؤدي الى اللبس في الحسابات وبخاصة عند فصل الكسور العشرية عن الاعداد الصحيحة ، في حين أن الصفر العربي الصحيح وصورته (O) لا يؤدي الى ذلك اللبس .

وموضوع الارقام العربية مسالة لا اجماع فيها على الرأي الذي ساقه الاخ المرعي . فكثير من العلماء يقررون بانه كان للعرب نظامان للاعداد :

أولهما هو النظام الغبارى وهو مشتق من الكتابة العربية الغبارية ، وصورة الاعداد فيه (٠ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) وهكذا . والارقام بهذه الصورة لدى هذا الفريق من العلماء عربية صحيحة .

وثانيهما هو النظام الخوارزمي وهو مشتق من مفهوم الزوايا للعالم العربي الكبير الخوارزمي فسمي باسمه . وصورة الارقام فيه (O ، 1 ، 2 ، 3 ، 4) وهكذا .

ويقول العلماء بأن البشرية كلها اقتبست عن العرب النظامين كليهما . ولكن الغالبية الاعم اخذت بالنظام الخوارزمي في حين ان القلة ، وربما من بينهم الهنود ، اخذت بالنظام الغباري ، الذي عاد الى العرب من جديد وابقوا عليه وتركوا النظام الخوارزمي الا بعض الدول في المغرب العربي .

وعلى الرغم من ميلنا الى التسليم بأن كلا النظامين عربيان فاننا نؤيد الراي القائل بالاخذ بنظام الاعداد القائم على اساس الزوايا وهو ما يطلق عليه النظام الخوارزمي . فما دام هذا النظام عربيا وما دامت معظم الاقطار في العالم قد اخذت به فان من المصلحة اعتماده حتى لا يلتبس على ابنائنا الامر عندما يستكملون دراساتهم في الخارج وحتى نشترك مع العالم كله في نظام ترقيم جيد نحن أوجدناه فتتوحد الارقام لدى البشرية كلها ويسهل بذلك استعمال الحاسبات الالكترونية بدون حاجة الى تغيير الارقام .

على أن هناك مسالة بالغة الاهمية في تيسير الحسابات وحسن فهم مسائل الرياضة (الرياضيات) لم يتطرق لها الاخ المرعي الذي ركز على فوائد استعمال الصفر الخوارزمي وصورته (O) وعيوب استعمال الصفر الغباري وصورته (٠) وتلك المسالة هي كيفية قراءة الارقام .

فالعرب تكتب من اليمين الى الشمال وبناء على ذلك فهي تكتب الارقام مبتدئة ، من اليمين الى الشمال ، بالاحاد ثم العشرات ثم المئات وهكذا ، وتقراها كذلك من اليمين الى الشمال . فالرقم ١٩٧٩ ، مثلا ، يقرأ عند العرب هكذا « تسعة وسبعون وتسعمائة وألف » وهذه القراءة بالغة الاهمية لانها تؤدي الى الانسجام بين طريقة الكتابة وطريقة القراءة واهميتها تبرز بصورة أكبر عند الاطفال . فالطفل عندنا يعلم ، للاسف قراءة الرقم السابق هكذا « الف وتسعمائة وتسعة وسبعون » . أي ان الطفل يقرأ اولا الالاف ثم المئات ثم يقفز الى الاحاد ليعود الى العشرات ! وهذه قراءة مدمرة للفهم الرياضي عند الطفل ومن أسباب تخلف ابنائنا في علم الرياضة (الرياضيات) بصفة خاصة . بينما تقتضي الطريقة العربية ، سواء اكانت الغبارية أم الخوارزمية ، ان يكتب الطفل الرقم مبتدئا من اليمين الى الشمال اي من الاحاد الى اعلى وان يقراها كذلك .

ومن العجيب حقا ان الغربيين عندما اخذوا من عندنا نظام الارقام الخوارزمي اخذوه « صم » ودون تغيير . ذلك أنهم يكتبون كلامهم من الشمال الى اليمين ، في حين أنهم في الارقام قلدوا العرب وصاروا يكتبونها من اليمين الى الشمال ! فالرقم

١٩٧٩ يكتبه الغربيون مثلنا تماما من اليمين (الاحاد) الى الشمال (الاعداد الاعلى) اي هكذا 1979 في حين أن منطق الكتابة لديهم وهو من الشمال الى اليمين يقتضيهم ان يكتبوا الاحاد الى الشمال والاعلى الى اليمين ، اي أن رقم ١٩٧٩ يجب أن يكتب لديهم ، حسب طريقتهم في الكتابة : هكذا

9791 (تسعة وسبعون وتسعمائة والف !) .

ومن المؤسف حقا اننا صدرنا لهم الارقام ثم نسينا طريقة كتابتها وقراءتها وقلدناهم فيهما !

والان ننتقل الى اثر الطريقة العربية الاصيلة في كتابة الارقام وقراءتها ، اي دائما من اليمين الى الشمال ، على تسهيل عمل الحاسبات الالكترونية وبغض النظر عما اذا كانت الارقام غبارية ام خوارزمية .

لو امسك احدنا بحاسبة الكترونية ، وكلها مصممة على النظام الغربي ، ثم ضرب عليها رقم ٣ مثلا فسوف يظهر الرقم على الشاشة في خانة الاحاد . ولكننا في الحقيقة نريد أن نكتب الرقم ٣٥ فنضرب من ثم على رقم ٥ فماذا تعمل الحاسبة ؟ انها تلغي رقم ٣ من حقل الاحاد ثم تثبت بدلا عنه رقم ٥ في حقل الاحاد وتثبت رقم ٣ في حقل العشرات . اي ان الحاسبة الالكترونية من اجل كتابة الرقم ٣٥ قامت بأربع عمليات ! ولو ان الحاسبة الالكترونية مصممة على الطريقة العربية، ومرة اخرى نقول الغبارية او الخوارزمية لا فرق ، فانها ستقوم بعمليتين اثنتين فقط لان الرقم ٣٥ بالعربية يكتب من اليمين الى اليسار فيضرب الرقم ٥ اولا فتظهره الحاسبة في حقل الاحاد ابتداء ثم يضرب الرقم ٣ فتظهره في حقل العشرات ابتداء وهكذا . ولا يمكن ان يدرك ما في هذه النتيجة من توفير اقتصادي هائل الا المتابعون لتصميم وعمل الحاسبات الالكترونية الذين سمعنا الراي الذي سردناه نقلا عمن سمع منهم ذلك .

وفضلا عن ذلك فاننا يجب أن نقلع عن كتابة الارقام من الشمال الى اليمين كما هي عند الفرنجة. ولنسأل اي شخص ، مثلا ، عن مدلول العدد سبعة سواء كتبناه ، رسما ، بالترقيم الغباري (٧) ام بالترقيم الخوارزمي (7) على ماذا يدل ؟ فانه لن يستطيع الرد قبل أن يعرف اترانا سنكتب بعده رقما اخر ام لا . فقد يدل الرقم على انه سبعة او سبعون او سبعمائة .. وهكذا ، لاننا نكتب الارقام حاليا من الشمال الى اليمين ، والذي طلبنا منه الاجابة لا يدري ماذا سيأتي على يمين السبعة فيغير قيمتها الرقمية . اما لو اخذنا بالنظام العربي ، الغباري او الخوارزمي كما وضعه العلماء العرب ، فان المسؤول عن الرقم ٧ سيقول لك راسا هذه سبعة ، اي انها رقم سبعة في الاحاد لا يمكن أن تزيد ولا تنقص بحد ذاتها . فاذا اردت ان تزيد كتبت عن شمالها ، مثلا ، سبعة اخرى فصار الرقم (٧٧) سبعة وسبعين ، والسبعة الثانية جاءت في العشرات ولن تتبدل . فانت في اللغة العربية تزيد ارقاما الى الشمال فتفتح حقولا جديدة ولا تضيف أرقاما الى اليمين فتغير قيمة الرقم الذي سبق اثباته و « تلخبط » بذلك حكم القارىء والناظر الى الارقام .

هذه في نظرنا المسألة الاهم من مسألة الرسم للارقام .

خلاصة الراي الذي ننضم اليه هي أن العودة الى النظام العربي في الترقيم وتبنيه بكامله مسألة ضرورية وملحة وان الاخذ بالنظام العربي الخوارزمي اولى وانفع . وان هذه المسألة لا يجوز ان تقتصر مناقشتها على شكل الاعداد ورسمها وانما لا بد من عودة الى « النظام » العربي الاصيل الذي يفتح آفاق العلم والمعرفة ويجلي مواهب الشباب العرب . اما الدعوة الى العزوف ، شكليا ومظهريا ، عن النظام الغباري بحجة انه نظام هندي وان النظام الخوارزمي هو وحده العربي فتلك دعوة لا تغني كثيرا .

الذهب ؟
ماذا فعلت بنا الثروة ؟

بقلم : حمد محمد المرعي

القصة صحيحة وحقيقة ذكرها لي احد الزملاء ، ولم اتردد بتصديقها لسبب اول هو ثقتي بالزميل ، ولسبب ثان هو معرفتي التامة بصاحبنا الذي من الممكن ان نسميه « بطل القضية » . ومن منا او من ابائنا لا يعرف ذلك الرجل الكبير المسن صاحب الورشة التي هي عبارة عن « سحاره » لا يتعدى حجمها نصف حجم اصغر تجوري حديث في سوق واجف ، وكان عمله اصلاح او تعديل المفاتيح . وكان شحذ المفتاح الذي ياخذ ما يقارب العشر دقائق الى ثلث الساعة يكلف اثنين على زمن الروبيات ، اي ما يعادل العشرة فلوس . ولم تكن تلك المهنة تدر الربح حتى البسيط ، او توفر العيش حتى المتواضع .

كان يمر على صاحبنا الفقراء والمساكين احيانا مادين يد الحاجة. ولا نستغرب اذ نجد صاحبنا قد ادخل يده في جيب الصديري واخرج آنة او اثنين او ثلاثا او اربع آنات مادا بها الى يد المحتاج . ويتم هذا بلا اي تردد او تاففه ، ودون اي استعراضات ، حتى ان الواقف بجانبه لا يشعر باي شيء مما يحدث .

كان يمر على صاحبنا اكثر من محتاج في اليوم الواحد ، ولم يكن يرد واحدا منهم . وبيت القصيد هنا ان نتصور كم كان ياخذ هذا الرجل من اتعابه الى بيته ، وكم كان يشارك بها غيره من المحتاجين ، وكانه فرض على نفسه اقتسام كل ما يجمع غيره ، مبديا اجل معاني انكار الذات .

لكن ينبغي علينا ان لا نستغرب كثيرا . فقد كانت القناعة والرضا من قيم تلك الايام . وليس ذلك فحسب بل كان العون والمساعدة والمشاركة من العناصر الرئيسية التي يتسابق اليها القوم .

الامس كان قريبا ، ولكن شتان ما بينه وبين اليوم ، وشتان بينه وبين حمى الذهب التي نعيشها حاليا ولا حاجة لان نذكر ان اصطلاحات مليوني او بليوني لم تكن موجودة في قواميس الامس القريب ، وليتها لم تكن موجودة اليوم ايضا . لاننا كنا سنكون بكل تاكيد احسن مما نحن عليه اليوم انسانية ومعرفة بالالتزامات والحقوق : التزامات وحقوق المجتمع . وان غدا لناظره قريب ، لكن ما الذي يخبئه لنا ..؟

بقي ان نعرف ان صاحبنا هذا بلغ ما يقارب المائة عام . ولم تواته المنية باسباب الجوع او امراض السكر او القلب او غيره ، وانما وهو في حالة رضا وسلام يتمناها كل واحد منا .

الذهب

المعادلة المقلوبة للارتقاء الإنسان

بقلم : حمد محمد المرعي

قضى الانسان في محاولته ارتقاء وتسلق سلم الحضارة والفكر اكثر من مليون عام . ولا نقول انه لم يحقق فيها بعض التقدم، لكننا لا نستطيع التفاؤل بحجم هذا التقدم .

فها نحن على ابواب القرن الواحد والعشرين لتطور الانسان ، وما زلنا — على عكس ما قيل من ازدهار للانسانية نرى الموازين مقلوبة . وما هذا الجنون لشراء واقتناء الذهب ، وانطلاق اسعاره في ارتفاع السماء اخيرا ، الا مثال على حالة البؤس المتأصلة في تفكير الانسان ، ودوامة الحيرة التي يعيشها .

كيف لا يكون ذلك وقد اصبح الكيلو غرام الواحد من هذا المعدن ، وهو جماد لا يشرب ولا يؤكل ولا يتداوى او يتغطى او يغتسل به او ينتفع به لاي حاجة من متطلبات الانسان الفعلية والعملية .. اصبح يساوي ثمن نصف مليون رغيف من الخبز ، واكثر من ثلاثين الف كيلو ارز او ثمانية ملايين غالون ماء او ... اكثر من الف برميل نفط خام . بل ان هذا الثمن ، وهي سخرية غير مبالغ فيها ، اصبح يزيد عن راتبي الذي اتقاضاه عن عمل عام كامل بثلاثمائة وعشرين يوما ، او اكثر من الفي ساعة من ساعات العمل الفعلية ، بما فيها من اعالة اسرة وتنمية فكر وتطلعات انسانية . واخيرا فقد اصبح سعر الكيلو الواحد من هذا المعدن يعادل اقتناء ما لا يقل عن اربعمائة كتاب جدي الموضوع جيد الفكرة ، بما يشحذ القرائح وينمي الفكر ، ويسهم في تنمية الانسان .

ما هو « الذهب » ..؟ انه مجرد معدن له بعض الخواص ، لكنه ليس بذي فائدة عملية توازي كل هذا الثمن . فهو يمتاز فقط بندرته ، لكنها خاصية تحسب ضد مميزاته . وله بريق لكن هذا البريق خدع الانسان طوال عصور حسبناها غابرة زائلة ، وكم كنا مخطئين في ذلك ، وناسين او متناسين ، في هذا العام الثمانين بعد الالف والتسعمائة ، ان هذا البريق لا وجود له دون نور للشمس او ضوء المصباح .

ماذا لو وجهنا ما ننفقه من اموال طائلة على الذهب لتعميم فكرة نافعة او ابتكار وسيلة جديدة لخدمة الانسان، او البحث عن مفهوم قيم . عندئذ يمكننا الرجوع الى المقاييس الصحيحة ، وعندها يمكننا تعديل الموازين المقلوبة ... وهنا فقط يمكن استمرار ارتقاء الانسان .

العرب فيما بين إيران وأفغانستان

"اللدغة الثالثة"

بقلم : حمد محمد المرعي

المصالح متشابكة . ومخطىء من ادعى ان اميركا يهمها ما يحدث لافغانستان (ولا اقول في افغانستان) ، مثلما لا يهم روسيا ما يحدث لايران (ولا أقول في ايران) ؛ ومخطىء من ادعى بأن كليهما او أيا منهما يهمه ما يحدث لبلاد العرب (ولا اقول في بلاد العرب) . واللعبة متكاملة . وجدير بنا ان نتبين خباياها من مطالعاتنا للتاريخ — وليس البعيد ، فالهدف معروف ، والاحرى ان نكون على علم به ، وليس شرطا عن طريق استقراء ما يخطه المستقبل — فنحن لا نبحث عن غيب ، ولكن عن نوايا أعداء ، ونوايا الاعداء ، أيا كانوا ، لا تتطلب الاستقراء او التقصي .

ولا يمكن أن ننظر للاحداث في أواخر السبعينات مجردة عن ماضيها وخلفياتها واطرافها ، فجذورها ممتدة في تربة المصالح — مصالح الاقوى ، ولانها متابعة للعبة القوتين الكبيرتين فيما بينهما ، حيث تتخذان العالم مسرحا لهما ، فخلف الستار في أي مسرح ، لا يوجد الا ممثلون ولاعبون ؛ ولا يخفي الستار الا سيناريو مخططا وحوارا منظما له ، وكل هذا من اجل الوصول الى « التراجيديا » في النهاية . انها مسرحية « غسيل المخ » التي نحن من متابعيها .

ولهذا فان مرحلة الحذر والتقييم لسياستنا وتحديد وجهتنا ، في يومنا هذا ، باتت من أعمال الامس . اما اليوم فيتطلب الاقرار المحدد الجدي ، لتبيان امورنا ، وليس الانسياق لما يريده غيرنا ، وهذا بدوره يوجب علينا الحذر من عملية « غسيل المخ » التي قطعنا شوطا كبيرا في الاندماج بمسرحيتها ، حتى تأصلت فينا نظرا للقدرة المبدعة على التمثيل .

ومسرحية « غسل المخ » هذه وجهت توجيها مدروسا وشملت الكثير من التعبيرات المسورة ، فمنها « احتواء الشيوعية » و « محاربة الامبريالية » و « منع التدخل الاجنبي » و « القانون الدولي » و « سياسة الوفاق » و « السلام العالمي » و « هلال الازمات » وحتى « حماية الاسلام » .. ومن ؟ من عدو بواسطة عدو !!

حتى وجدنا انفسنا نردد هذه التعبيرات يوما بعد يوم — وكأننا حفظنا الدور عن ظهر قلب . وما هذا الا دليل على انخداعنا بالتضليل ونجاح الغير بما يحاول ان يمرره علينا تحت شعار التاريخ والقانون والسياسة والحقوق ، ونحن غير عارفين بأن المسرحية هدفها جمهور المتفرجين وليس من يتواجد خلف الستار من ممثلين ولاعبين — او ربما نحن متناسون هذا .

وبهذا نصبح ضحايا كل زمرة ، لقرون مضت وقرون آتية ، والعبرة اننا في تاريخنا الحديث لدغنا مرتين ؛ فهل يا ترى ستذهب الكثير من انجازاتنا بأسباب طربنا لسماع وتحليل ؛ ومن ثم الامتزاج ومن بعده الانسياع لمسمة القوى الكبرى ، فنلدغ مرة ثالثة ؟؟

أفغانستان فيتنام الثانية

بقلم : حمد محمد المرعي

الاستعمار .. المارد الاميركي .. الامم المتحدة .. التظاهر العالمي .. البيانات والقرارات الدولية .. عناصر الحرب الباردة .. دومينو المصالح العالمية .. الانتصار .. تلك هي قصة فيتنام (١٩٥٤ — ١٩٧٤) .. فهل اصبحت في طي النسيان ..؟

نفس الصورة تعيد نفسها اليوم في جزء اخر من اسيا .. والذي تغير ليس التاريخ ، فهذه السنوات القليلة لا تحسب من عمر الانسانية ، كما ان محور التضارب لم يتغير هو الاخر فهو مرتبط دائما بالارض والانسان . كذلك لم تختلف كثيرا الخلفيات والمؤشرات لان النوايا والاهداف واحدة . الذي تغير هو المسميات ، فبدلا من فيتنام اصبحت افغانستان ، وبدلا من اميركا اصبحت روسيا . وما تبقى من الوصف للشكل والمضمون فمن السهولة استنتاجه .

حاربت فيتنام كلا من فرنسا وبريطانيا ، وكانت حربا ضد استعمار يهمه نهب البلاد وخيراتها . وعندما فشل الاستعمار ، انسحبت صورته لتحل محلها صورة اخرى . وعادت الحرب ، لكنها في هذه المرة كانت ضد استعمار ذي مضمون ايديولوجي وطابع استراتيجي ونوايا سياسية . عشرات السنين من النضال ضد مئات الالاف من العسكر المنظمين المدربين ومئات الملايين من اطنان الاسلحة ، واضعاف هذا من الاموال . كانت حربا شنتها اميركا بلا هوادة ، باعت واشترت الحكومات ، واستخدمت كافة الوسائل المشروعة والدنيئة ، ولم تتورع عن الضرب ذات اليمين وذات الشمال والى الامام والى الوراء . ثم جاءت النهاية المحتومة ، بالرغم من محاولة اميركا الحفاظ على ماء وجهها ، وان لم يكن في وجه اميركا اي ماء .

تراجعت اميركا مخذولة ، ورجع جنودها الى بلادهم . منهم من كفر بكل ما هو اميركي ، ومنهم من اصبح زبونا دائما للعيادات النفسية ، ومنهم من اتجه الى الاجرام ، ومنهم من ذهب الى مصحات المدمنين على المخدرات . وتلك كانت النهاية .

والان انتقلت الاحداث الى افغانستان ، وكل العالم ضد روسيا ، ولماذا لا تكون افغانستان « فيتنام » ثانية .. ولماذا لا يكون لها النصر ؟

الايام والتاريخ سيثبتان ذلك ، وليس استقراء الاذاعات او معالجة التحليلات السياسية ، لانها لم تصدق في السابق حتى تصدق الان .

التاريخ يؤكد ان القوة المسلحة ليست اقوى من الشعوب . ولو ان الخالق اراد ان تكون ارضه لاميركا وروسيا وحدهما لقسمها بينهما في بداية الخليقة ، ولم يكن هناك داع للنضال والكفاح ضد كل قوى الاستغلال .

عقد التنمية الرابع في الكويت

بقلم : حمد محمد المرعي

لن احاول استقراء النجوم او استطلاع المستقبل ، لكنني ساركز على ايضاح بعض المجالات والامور التي ستواجهها الكويت بشكل ملح في عقد الثمانينات ، وهو العقد الرابع لمرحلة التنمية والتطوير الحديثة، مستندا على التحليل العلمي والمتابعة للاحوال السوسيولوجية والسياسية والتقصي للعوامل والمؤثرات الداخلة في مراحل التنمية والتطور ، ضمن اطار التطلعات والمتغيرات التي بدات تاخذ طابع الحماس احيانا ، او المحاولة في المشاركة الجدية احيانا اخرى ، او طابع اللامبالاة احيانا والتاقف احيانا اخرى . وذلك على المستويات الرئيسية الثلاثة : الحكومة والتجمعات والافراد ، متخذا في الاعتبار ضمنيا ان للكل مبرراته واتجاهاته الصريحة والصحيحة .

وتتضمن هذه المجالات خمس فئات رئيسية (واخرى ثانوية سوف اتطرق اليها تاليا) لكل منها توابعها وملاحقها . ومهما اخضعت لمقياس الاولويات والاهميات وما شاكلها ، فان هذه الفئات تاخذ الترتيب العكسي ، حيث أن الاهمية للمدى القريب تختلف عنها للبعيد، والتاثير المباشر يختلف عنه لغير المباشر :

١ ــ المجال الاقتصادي : قيل الكثير في هذا المجال لكن الحديث يتسع للاكثر ، ومن اهم نقاطه الحفاظ على الثروات ، سواء الوطنية او الخاصة ، من مواجهة الاقتصاد العالمي والتكيف معه عامة وما يتعلق بالطاقة وبالاخص النفط . وهناك قضايا الاستثمار القومي والتضخم المالي ومشاكل التوزيع العادل للدخل الفردي . ولا شك ان قضايا الاسعار والمعاشات والغذاء وشؤون المستهلك وضرورة تقنين الاستهلاك القومي للطاقة والمياه ، سوف تلعب دورا كبيرا وواعيا في هذا الصدد .

٢ ــ المجال السياسي : ونعني به هنا تسييس الفرد للمشاركة الايجابية في اعمال الحفاظ على البلد وتقدمه واستقراره . ولعل هذا المجال من ابرز المجالات التي تستاثر بالاهتمام ، لثلاثة عوامل :

ــ تطلعات الافراد للمشاركة في التاثير على صناعة القرارات . وهذا ناتج عن التقدم التعليمي والاتصالات المتسعة من جهة ، والتحول التجاري في قطاعات المجتمع والمتغيرات الاقتصادية التي دخلت عليه من ناحية اخرى .

ــ قلة السكان النسبية وتركز الاعمار في جيل ما بعد التثمين .. جيل القروض والاقساط والراتب الوظيفي ، وما صاحب ذلك كلا اختلاف السلم الارتقائي الاجتماعي مع بوادر ظهور الطبقات الاجتماعية وعوامل الانتماء وغيرها .

ــ المخالطة المتسعة من ناحية ، والتاثر بالمؤثرات العالمية والقومية المحيطة ، خاصة ما بدا في الظهور نتيجة حرب ١٩٦٧ ثم استقر في السبعينات (حرب اكتوبر) وما ارتبط بذلك كله من تغيرات سياسية منها معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل . والمجابهات العالمية في المنطقة ، واخيرا ما قدمته الصحافة الكويتية من نجاح وتاصل في السنوات الاخيرة .

ولهذا المجال اهميته الكبيرة حيث ان ما يؤثر على الحكومة في يومنا هذا ، يؤثر مباشرة على الفرد ، وخاصة عندما تؤخذ في الاعتبار مجريات الامور والقضايا في المنطقة او على المستوى العالمي .

٣ ــ المجال التعليمي : المنافسة على المقاعد الدراسية بدات مؤشراتها في الظهور ، والمنافسة على الكفاءة في المجتمع التجاري بدأت تحل محل المنافسة على الاسماء الرنانة او امور الواسطة . بالاضافة الى ان الكثير ممن صبغوا بصفة « من سبق لبق » اخذوا في الضحالة مع تقدم السنين . ومن الطبيعي لهذه الاسباب ان ياخذ الطابع التعليمي في التغير ، الذي قد يكون جذريا ، من حيث الابتعاد عن طابع النسخ والصم الى طابع البحث والمشاركة في التوصل للنتائج ، نظرا لان ذلك هو اولى درجات السلم في الادارة الاقتصادية والصناعية الحديثة بمختلف مجالاتها . ولا يخفى ما يواجه الجيل الجديد من قضايا ومؤثرات ومتغيرات ، وظهور اهمية بناء المواطن البناء السليم ، حيث انه الثروة الوحيدة المتبقية بعد كل الثروات . واخيرا ضرورة تهيئة واعداد الكفاءات المتعلمة المتنوعة ، مما سيكون من شانه تغيير كثير من المفاهيم في الخطة التعليمية المقبلة .

٤ ــ تجانس الفئات والمعتقدات : وهذا امر ليس مجالا بقدر ما هو قضية تحتمها التطلعات العصرية في المجتمع الكويتي ، ومهما يكن شانه ، فانه من الامور المهمة التي تطرح نفسها احيانا محجبة واحيانا متظللة واحيانا سافرة ، سواء بقصد المنافع المتبادلة ، او لابراز عنصر الولاء والثقة ، تبعا لاختلاف ابعاد الاجيال وتواريخ التربية ، ما تتطلبه عناصر المواطنة الصالحة ، وضمان عنصر الامن القومي والاستقرار الاجتماعي .

٥ ــ المجال القانوني : قالوا ان القانون هو ما يصب في القالب .. وقال اخرون ان القانون هو القالب نفسه . وسواء كان هذا او ذاك ، فلا اختلاف على ان اي بلد يواكب التطور والتنمية ، وخاصة في وضع خاص مثل الكويت من الناحية السكانية والجغرافية والقومية والديموغرافية والاقتصادية ، فان التنظيم القانوني يعتبر غير مستقر لاسباب ومبررات مختلفة وعديدة .

فالقوانين التي بدا ظهورها في اوائل الخمسينات (اي في بداية مراحل التنمية) مرت بمراحل مراجعة وتغير واعادة نظر ، الى ان وصلت الى السبعينات ، وبدلا من ان تاخذ استقرارها ، او على الاقل تحافظ على تغيرها وتطورها المعتاد ، برزت صيغ الاعادة او التغيير شبه الجذري في عقد السبعينات بالذات .

ومن الطبيعي ان تكون لذلك احكامه ومتطلباته . حيث ان القوانين لا تعدو في اطارها العام محور قرارات تنظيمية تتطلبها الضرورة والمتغيرات الجوهرية والشكلية في شؤون البلد .

ولهذا فان العقد الحالي سيشهد دراسة لثغرات تلك النظم والقوانين ، وما يشوبها من اشكالات في الممارسة والتطبيق ، او ما سيحدث من تغيرات او طفرات اخرى قد لا تتحملها قوالب تلك القوانين او ما تعجز عن علاج ما وضعت بشان معالجته .

. . .

اما المجالات غير الرئيسية والمتداخلة ضمنيا في سياسة وخطط وتركيبات المجالات السابقة فسوف تبرز بشكل قاس واحيانا عنيف .

ومع ذلك فانها سوف تاخذ طابع اليومية في المعالجة او اطار الاستمرارية في كونها منحسرة احيانا وممتدة احيانا اخرى ، نظرا لما يحددها من متطلبات وقتية او بعيدة المدى ، مباشرة او غير مباشرة .

ومن هذه القضايا او الامور مثلا قضايا السكن والمرور والمواصلات عموما ، وقضايا السلامة والحوادث بشكل خاص ، سواء فيما يتعلق بالصناعة او المرور . ومنها ايضا الامور البيئية والاشكالات التقنية الناجمة عن استخدام الاجهزة والمعدات وصيانتها وامكانية الحصول على اقصى مميزات الكفاءة والاستخدام . وكذلك مسائل التكيف الاجتماعي سواء للمواطنين او المقيمين ، وتطوير الخدمات الضرورية والتكميلية . وبالاضافة الى ذلك هناك شؤون الادارة وتحديدها وتطويرها ، وامور التسميات الوظيفية وما تبعتها من نظم ولوائح . وامر اخر وايبس اخيرا وهو مسالة المهنة والعمالة التي لها صفة الاستمرارية والديمومة.

. . .

واخيرا فان ما تعرضت له من عوامل سيكون لها تاثيرها وتاثرها الكبيران في هذا العقد . لكن ينبغي التنبيه بانها ليست من الامور التي سوف تحتل مكان الصدارة في الصحف ، حيث ان معظمها ليس من القضايا اليومية ، وانما تتكون وتنمو شيئا فشيئا . اما ما سوف يحتل الصدارة فهو الامور السياسية وقضايا الاوبيك والاوابك ، والامور العربية والاقليمية والاسرائيلية وما يستجد في المنطقة بشكل خاص . وهذه لها مجال اخر .

أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي

بقلم : حمد محمد المرعي

كثيرا ما ينسى المرء ، او يغفل عن اصـــول بعض الشعوب او الدول ، عندما يحتل اسمها مكان الصدارة ، في موجة الاحداث . وافغانستان هي من بعض هذه الدول وخاصة لما يجري فيها من احداث ، في هذه الاونة ، ولمـــا قدمته شعوبها في مسار ارتقاء الانسان ، في عصـــور غابرة ، معلومات دفنها التاريخ الحديث ، مثلما يحاول أن يدفن كل ما هناك من اصول للامم .

فالدراسات الانثروبولوجية والمتعلقة بتاريخ الانسان وتطوره ، وحقائق التاريخ ، اثبتت علاقة تطوير اداة الحرب بسكان اسيا الوسطى أو منطقة افغانستان وما حولها . وهذه الاداة هي الفرس .

ومن المعلوم انه بدون الحصان أو الفرس ، كانت الحرب تأخذ طابعا محدودا ومحددا ، متميزة بتقيد الحركة والمسافة والسرعة ، وصفات الكر والفر — مزايا لا زالت تعتبر من أساسيات الحروب كما نعرفها . وفي تسلق الانسان لسلم التطور ، ومحاولته للسيطرة علـــى أو استغلال اشكال الجماد والحياة من ادوات وزراعة ، وتسخيره للحيوان ، نجد أن تسخير الفرس أو الحصان كان من أميز الاكتشافات وأهمها ، والتي من عندها بدأت تختلف صورة الحرب ، من التشابك بالايدي أو الترامي بالحجارة والحراب عند الاقدمين — الى عمليات عسكرية منظمة قائمة على تخطيط وتكتيك ، وادوات متطورة اخرى تلائم المتطلبات الاخيرة .

فالانسان المحارب وهو واقف على رجليه ، لا يتميز عن أعوانه وأنداده والاخريـــن ، في المستوى والقـــوة والجبروت . ولكن الصورة تتغير كثيرا عندما يكون هذا الانسان / المحارب ممتطيا أو راكبا جسما قويا مخيفا غريبا . فهذا الامتطاء أو الركوب يجعل الراكب أعلى وأقوى ، ومسخرا اكثر لما أمامه وحواليـــه من اتباعـــه واعوانه أو أعدائه . وهنا كانت اهميـــة الحصـــان او الفرس . والشعب الافغاني هو أول من توصل لهـــ الاكتشاف عندما سخر انسان افغانستان ، قبل اكثر من اربعة الاف سنة ، الفرس ، وطور سلالاته واستخدمه كأداة فعالة في غزواته وحروبه .

وعلى أثر ذلك الاكتشاف ، وجدنا انتصارات المغوليين منذ اربعة الاف سنة الى أن توجت بخاتمها هولاكو ومن ثم جنكيز خان من بعده . وبفضل اكتشافهم هذا ، حقق الاسبان ، في أوائل القـــرن السادس عشر ، اكتساح العالم الجديد ، في أواسط وجنوب اميركا . وذلك عندما استسلم السكان الاصليون استسلاما ذليلا حين راوا الاسبان وهم يمتطون احصنتهم — وخيل اليهم انهم امام عمالقة جاءوا اليهم من غياهب البحار المظلمة . وحتـــى الاغريق ، في الالف الثاني قبل الميـــلاد ، اختلط عليهم الحابل بالنابل ، في أول مواجهاتهم لذلك الفوج الغازي من أواسط اسيا ، عندما شاهدوا منظرا لم يألفوه مـــن قبل : يتميز بالضخامة والقسوة والسرعة والعنف — الا وهو منظر الفرس وراكبه . حتى انهم حسبوه حيوانا واحدا . ولم يستطيعوا رد الافغانيين وكراتهم . ولا يخفى انهم بعد رؤيتهم لتلك الاشكال ادخلوهـــا فـــي أساطيرهم بما سموه « الحنطور Centour » وما تبع هذا من تسميتهم لاحدى المجرات في السماء الجنوبية « Centaurus » . وتصورهم يتمثل بحيوان نصفه انسان ونصفه حيوان .

ومع ان المغول كانوا شعبا بدويا، الا انه قدم للحضارة ذلك الاكتشاف الرهيب ، وحقق بـــه انتصارات كبيرة وجليلة . والبدوي دائمـــا قوي عنـــد مواجهته للحضر . وأن تعداه هؤلاء بالنظام والتقنية والمؤسسة العسكرية وغيرها . وما ذلك الا لاسباب منها ان البدوي ليس لديه ما يسميه « بالاستقرار » او « الثروة الثابتة » ، ممـــا يتطلب حمايته والمداراة عليه ، ولهذا لا نجـــده اكتسح البلاد في الصين وروسيـــا وفارس فحسب ، بل وعبر القارات المجاورة والشعوب النائية . وبهذا ايضا قدموا للحضارة ما قد يكونون هم ضحيته : وسيلة الامتطاء عند الحروب : كان حصانا في السابـــق فاصبح دبابة في الحاضر ..

ولكن ... الا نرى ان ذلك الشعب الذي قدم الكثير واكتسح الكثير ببدائيته وبداوته ، لمستطيع وقادر على أن يقف لاعداء يومه هذا ، وخاصة انه الان متسلح بما هو امضى من سلاح الفروسية ، وهو اول من اكتشفها واستخدمها ؟. انـــه متسلح الان بالاسلام والعقيدة الدينية والوطنيـــة .

تعقيباً على "رأي" رئيس التحرير جاسم النصف :

يجب أن نعيد النظر في التخطيط المعماري لمساكننا

قرأت في العددين ٢٧١٠ و٢٧١١ ، الصادرين يومي الاحد والاثنين بتاريخي ٢و٣ديسمبر ١٩٧٩ ، في الصفحة الاولى وتحت عنوان « رأي » ، مقالا بقلم الزميل السيد رئيس التحرير الاستاذ جاسم احمد النصف عن موضوع اهمية الاتساع العمودي للعمران في الكويت . وقد بين استناد العوامل صغر مساحة البلد وتأزم حركة المرور والمواصلات والسكن وغيرها ، ما يفيد بضرورة اتخاذ نظام التمدد العمودي ، في مشاريع التوسع العمراني في هذا البلد . وقد بين المقال بما لا يدع مجالا للشك ما هناك من مزايا قد يقدمها هذا النظام العمراني لحل امور كثيرة .

ونظرا لاهمية قضايا السكن التي تواجه البلد ، وصغر رقعته من جهة ، ومن جهة ثانية امور المرور التي أصبح حلها يقع في حكم شبه المستحيلات ، فانه لا شك أن التوسع العمودي قد يفيد بهذا . ولكن هناك ناحية اخرى يجب ان لا تخفى علينا . وهذه الناحية تتعلق خاصة بما هناك من مؤثرات تعمل بالتدني لبيئة المعيشة البشرية .

وقد سبق لي التطرق اليها في احدى الصحف الزميلة بتاريخ ١٨ اكتوبر ١٩٧٨ . حيث قلت ان هناك سلبيات خطيرة تتركز بالنواحي النفسية للساكنين اولا ، وان هذا ينعكس على السلوك العام في المجتمع ، واثر ذلك على امور الجريمة او الامور النفسية او ترابط الاسرة ، ثم ان هذه امور لا يمكن ان نستهين بها الا اذا كان هناك ، قياسا للاولويات وموازين

بقلم : حمد محمد المرعي

الاهمية ، وما يحكمها من ضرورات ، ما يستدعي فعلا الاستهانة بها .

وقد اثبتت البحوث والدراسات الحديثة ، اضافة الى ما نراه عينيا في وقتنا الحاضر ، من مساوىء يجب ان لا نغض الطرف عنها ، مما يحدث في بيئة البلاد ذات المساكن المتعددة الادوار . ومن فينا لا يعلم بالتجربة التي مر فيها من هم اسبق منا في نيويورك ولندن وشيكاغو وبونيس ايرس والقاهرة وغيرها مثلا ، من الامراض النفسية والاجرام والسلوك غير الاجتماعي ؟.. الخ .

وحيث ان الهدف الرئيسي هو ايجاد رقعة السكن الحسنة ، وليست المثالية ولا المتدنية ، لرعايا الله في ارضه ضمن حدود وطنهم ، فان هناك بعض البدائل الاخرى والتي لا بد وان تطرح على طاولة البحث ، في كل من وزارتي التخطيط والاسكان وبمشاركة البلدية للنواحي التنظيمية ، بقصد الاستغلال السليم للارض ، لاقصى حدود المنفعة .

وهذا يبرز أمرا مهما في نفس الوقت ، الا وهو عدم تواجد الدراسة أو النقصي عن متطلبات السكن ، نسبة لرقعة الارض السكنية المنظمة . اذا فالتنظيم ، وليس التخطيط وحده ، يقع عليه كبير العبء في تحقيق اقصى مميزات المنفعة ، في حدود الظروف المتواجدة .

وهذا يجرنا ، على سبيل المثال وليس الحصر ، الى ظاهرة الفناء « الحوش » والشارع « السكة » مما نالفه في بيوتنا وحولها ، وطريقة وضع الارصفة . وبالطبع فان هذا ناتج عن عدم توفر الدراسة والنقصي لمتطلبات واحتياجات الساكنين الطبيعية ، ضمن الرقعة الارضية الممكن استغلالها . اذا فالمشكلة تتلخص في عدم الاستغلال النافع لما يتوفر من ارض ، وخاصة متخذا في الاعتبار ظروف الكويت السكنية وصغر رقعة ارضها . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى المحاولة في تركيز المساكن في مناطق ضيقة ، بدلا من اتخاذ نظام الانتشار للقرى والمدن وغيرها ، ان ما نراه اليوم لا يتعدى في كونه عن مدينة الكويت « وضواحيها » ، وليس مدنها أو قراها . وهذا نابع بالطبع عن النظرة الاجتماعية السائدة ... فمثلا ان الجميع يريدون السكن قرب المدينة او قرب السوق أو قرب الاهل وما شابهه ، وليس للاختيار الملائم « للسكن » .

ولو قسمنا عدد الامتار المربعة المبنية — ولا نقول الخالية — على مجموع السكان ، لوضحت لنا الصورة اكثر . ولكن من منا كلف نفسه بحساب . كم مترا مربعا يصيب الفرد هنا ؟.

ولذا فانه يكون في غاية الاهمية اعادة دراستنا لطريقة البناء والهندسة والتنظيم السليم والتخطيط المعماري ، حتى يستفاد حقيقة بكل متر مستغل . ويترك التمدد العمودي للمكاتب والمؤسسات والمستشفيات والمخازن والمواقف ... والقائمة طويلة . ويترك كاخر بديل للمعايش السكنية .

رأي

المدينة تختنق .. لماذا وماهو الحل؟

منظر جديد في المدينة ...

دوارات اختفت ، وجسور ارتفعت ، وسيارات من فوق ، وسيارات من تحت ، واشارات مرور جديدة ... لكن المنظر القديم في المدينة لم يتغير : اختناق المرور ، تكدس السيارات في الشوارع ، الوقت المهدور على الطرقات ، الاعصاب التالفة وراء المقود ... والقصة اياها تتكرر وتزيد وتتفاقم . وهكذا صح فينا المثل : « انظر تفرح .. جرب تحزن ! » .

ولا نود بالطبع أن نعكر مزاج احد مع طالع هذا الصباح ولا نريد ان نكون النقطة السوداء في الصفحة البيضاء ، ولا خلجة التشاؤم في غمرة التفاؤل ... لكننا نريد ان نقول الحق وان نطلق صيحة التحذير ، وان نذكر عسى تنفع الذكرى ...

★ ★ ★

في مطلع الخمسينات ، وفي سنة ١٩٥١ بالتحديد ، جرى تنظيم مدينة الكويت . وكانت رؤية التنظيم ان تتصل المدينة مع الاحمدي عن طريق الساحل . وكانت الخطة تقتضي أن يبدأ العمل في المناطق النموذجية ، على ان يتأخر تنظيم وسط المدينة داخل السور الى ما بعد انتقال الناس لمناطقهم النموذجية الجديدة .

وكان الملحوظ الا تزيد مساحة البنيان داخل منطقة السور عن نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة ، مع تحديد عدد الطوابق في المباني بثلاثة او اربعة طوابق... وكانت الغاية من ذلك ، الحد من تدفق السيارات واختناقها داخل منطقة السور ، وهي رقعة صغيرة ومحدودة المساحة اصلا . أما ما تبقى من المدينة وهو نسبة الـ ٧٥ والـ ٨٠٪ الباقية فتخصص لتكون حدائق وفسحات ومواقف سيارات .

وفي سنة ١٩٦٢ قرر مجلس الانشاء والمجلس البلدي ان تشاد الابنية الحكومية في منطقة تقع الى يسار المطار القديم وهي المنطقة التي تعرف اليوم باسم ضاحية عبد الله السالم ... لكن الحكومة في ذلك الحين اعترضت على هذا الامر وعقد اجتماع مشترك في البلدية القديمة لمجلس الانشاء والمجلس البلدي حضره خمسة من اعضاء الحكومة . وكان بين الحضور احد كبار الفنيين المهندس الدكتور سابا شبر . وفي هذا الاجتماع دارت مناقشات طويلة ومتشعبة حول الابنية الحكومية وهل تنشأ داخل السور أم خارجه ؟ ومن بين الاسئلة التي طرحت على الدكتور شبر : « هل من المناسب ان يقام كل شيء داخل السور ، وان تتحرك الكويت كلها من خلال اربع بوابات فقط ؟ » فكان جوابه بالنفي .

وعلى هذا الاساس طرحت اقتراحات عديدة ... البعض اقترح ان تقام الابنية الحكومية في الفنيطيس ، والبعض الاخر في منطقة المسيلة ، وبعض ثالث في الجابرية . وقر الراي اخيرا على ان تقام ابنية الوزارات في منطقة الروضة وان تخطط هذه المنطقة بكاملها ، وخططت فعلا ، كذلك تم تثبيت القرار بأن تكون منطقة النزهة هي رئة التنفس للمناطق النموذجية باقامة الحديقة العامة فيها .

★ ★ ★

ما حدث بعد ذلك ليس واضحا . وضاعت المسؤولية بين البلدية ومجلس الامة ! وما حصل ان الروضة تحولت الى منطقة سكنية وكذلك منطقة النزهة التي كان من المفروض ان تكون حديقة عامة .

وهنا نود ان نسأل : هل اعترض الفنيون على هذا الامر ؟ هل ابدوا على الاقل رايا ما في هذا الموضوع ؟ وهل ارتفع لهم صوت ؟

على حد علمنا ، لم يتحرك احد من الفنيين ، ولم يرتفع صوت واحد بالاعتراض او الاحتجاج ولم يقدم احد استقالته .

وها نحن قد وصلنا الان الى هذا الوضع ... المدينة تختنق بالابنية والسيارات . وكل شيء يزدحم داخل السور بما في ذلك المنشآت الرسمية . وحتى مبنى التلفزيون اقيم داخل السور دون اي مبرر لذلك ... مع ان ابنية التلفزيون عادة تقام في الدول الاخرى على مشارف المدينة وضواحيها ، واحيانا في مدن اخرى غير العاصمة ... فما الحكمة من اقامة مبنى التلفزيون مثلا في وسط زحمة المدينة ؟ والامر نفسه ينطبق على صالة التزلج التي كان من الاجدى ان تقام في منطقة نائية نسبيا حيث يقصدها هواة هذا النوع من الرياضة الترويحية .

وما يلمسه الجميع اليوم هو ان حالة الاختناق تبلغ ذروتها يوميا ما بين العاشرة والنصف والحادية عشرة والنصف صباحا ... وتتكرر الازمة في اوقات اخرى من اليوم عند ساعات الصباح الاولى وفي فترة الظهر وموعد خروج الموظفين من مراكز اعمالهم ...

ويظن البعض ان الطرق السريعة ستحل المشكلة ... مع اننا نظن ، ونرجو الا نكون متشائمين ، ستعقدها . قد تحل الطرق السريعة مشكلة الانطلاق من مشارف المدينة الى الخارج ... لكن كيف سيخرجون من منطقة مجرد شقق عادية بل هي فيلات من طابقين او اكثر داخل الابنية السكنية العملاقة .

وفي ذلك كله ينبغي مراعاة اقامة مواقف كافية للسيارات في تلك الابنية ، واستغلال منطقة الكورنيش البحري على طول امتداده استغلالا جيدا ومكثفا ، حيث ينبغي ان تقام عليه المجمعات الكبرى قريبة من البحر الذي هو الثروة الطبيعية الوحيدة في الصحراء ... ومتى حدث ذلك فاننا سنشهد نزوحا طبيعيا من الفلل الى الشقق على الشاطىء ، وذلك سيعزز عقلية الاستقلال في شقق ضمن الابنية ، بدلا من العزلة داخل فلل وقصور مبعثرة هنا وهناك .

الاتجاه نحو التوسع العمودي للعمران وانتشاره على رقعة واسعة حارج المدينة سيسهم بصورة جذرية في حل مشكلة اختناق المدينة وخصوصا داخل السور .

جاسم احمد النصف

المدينة تختنق لماذا ... ؟ (٢)

التوسع العمراني العمودي هو الحل

العمران هو ابن البيئة والتراث . والابنية التي تشاد للسكن لا بد لها من مراعاة ظروف البيئة الطبيعية من جهة والعقلية الاجتماعية من جهة اخرى ... فالابنية التي تقام على قمم الجبال ليست كالبيوت التي تبنى في قلب الصحراء . واسلوب السكن في المناطق الحارة يختلف عن اسلوب السكن في المناطق الباردة . والعقلية القائمة على التجمع العائلي والقبلي تتميز عن العقلية الفردية في المجتمعات التي ضعفت فيها الروابط العائلية واتجه افرادها بعد سن البلوغ نحو الاستقلال الشخصي في السكن ، وفي نمط الحياة الفردية ككل .

والعمران بعنصري البيئة والتراث يتأثر بصورة جذرية بمنجزات حضارة العصر . فالجدود الاقربون والابعدون لم يكونوا يتمتعون في بيوتهم او خيامهم في الصحراء بما نتمتع به اليوم من منجزات التكنولوجيا الحديثة ، الكهربائية والالكترونية ، كالثلاجة والمكيف والراديو والتلفزيون والتلفون والتلكس والطيران النفاث وكل ما يميز عصرنا الحاضر .

ولعله من اجل هذا اتجه العمران في الكويت اتجاها افقيا في الماضي . وكان الناس يقيمون بيوتهم في شكل « مجمع عائلي » مؤلف من طابق واحد محاط بسور عال ، وله فسحة داخلية مناسبة . وما املى هذا النمط من العمران ، هو ، اولا ، ظروف البيئة المناخية القاسية .. اذ كانت الفسحة الداخلية في النهار نوعا من التكييف المركزي الطبيعي الذي يتيح لربة البيت ومن يعاونها تخفيف حدة حرارة الاجواء الصحراوية . اما في الليل فكانت السطوح هي « المكيف الطبيعي » للجميع رجالا ونساء واطفالا . وفي هذا التجمع العائلي كان يقيم الاب والام والابناء وزوجاتهم ، واحيانا البنات وازواجهن وربما الجد والجدة ايضا .

غير أن ظروف الحياة تغيرت بعد الطفرة النفطية ، وغزت اجهزة التكييف باشكالها وانواعها ، مختلف البيوت ، وصار المكيف ضرورة من ضرورات الحياة يقتنيه الثري والفقير على السواء .

واذا كانت منجزات العصر التكنولوجية قد غزت البلاد على نطاق واسع ، الا ان العقلية الاجتماعية والتراثية لم تتغير بالسرعة نفسها ، الا بقدر ... واذا كانت « المجمعات العائلية » في صورتها القديمة قد اختفت او كادت ، فقد حلت محلها « عقلية » بناء الفلل والقصور .. ولم يتجه الكويتيون الى الشقق الا بنسب غير كبيرة .

ونعتقد ان العمران الافقي لم يعد يتناسب مع ظروفنا الراهنة ، وان الحل السليم للحاضر والمستقبل هو الاتجاه نحو المجمعات الضخمة التي تضم عددا كبيرا من الطوابق ... لان الاستمرار في العمران الافقي سيخلق ازمة حقيقية بالنسبة للخدمات العامة كتمديدات الماء والكهرباء والهاتف والطرق والمجاري وما الى ذلك ، فضلا عن صيانتها .

ولا شك في ان الكويتيين سيتجهون مستقبلا نحو السكن في الشقق داخل الابنية والمجمعات الكبيرة . وثمة الكثير من الابنية التي تشاد اليوم وهي في الحقيقة ليست

الاختناق داخل السور الى مشارف المدينة ؟ وكذلك القادمون قد يصلون في مدى ربع ساعة من الاحمدي الى مشارف الكويت ، لكن كم يلزمهم من الوقت للوصول الى قلب المدينة ؟!

* * *

المشكلة وقعت الان ، وازدادت تعقيدا مع افتتاح بعض الجسور المؤقتة ... فكيف اذا اكتمل تشغيل الجسور جميعها بكامل طاقاتها ؟ وكيف اذا فتحت الطرق السريعة ؟ ومن هو المسؤول عن هذا الوضع الذي وصلنا اليه ؟

وكيف سنعالج المشكلة المتفاقمة ؟ ونحن على ثقة من ان هذا الوضع لن يستمر طويلا وان المسؤولين سيجدون انفسهم عاجلا او اجلا وجها لوجه مع المشكلة مما يقتضيهم اعادة النظر في تنظيم منطقة داخل السور من جديد .

جاسم احمد النصف

كويت الثمانينات

بقلم : حمد محمد المرعي

الكويت الحديثة ، في ممارستها لاحداث التنمية والتطور ، مرت بثلاث مراحل متتابعة مثلتها عقود الخمسينات والستينات والسبعينات . وقد تضمنت مجالات كثيرة مثل التربية والثقافة والاجتماع والقانون والسياسة ، وما رافقها من الخطط التعليمية والصحية والاقتصادية والاسكانية والصناعية والتجارية والاعلامية والخدمية .

لم تكن تلك المراحل سهلة وميسورة ، بل اعترضتها صعوبات وتخللتها فترات حرجة ، سواء فيما يمس الافراد مباشرة أو المجتمع عموما او الدولة ، او ما يتعلق بالشؤون المحلية او على المستوى الاقليمي او العربي او ضمن الاسرة الدولية . لكن بفضل ثروات البلاد وخصائص المجتمع بتضامن افراده وجديته في الانتاج والانجاز والنيات الحسنة والمواطنة الصالحة والتعاون غير المحدود والادارة الحكيمة ، فقد اجتازت الكويت معظم تحديات التنمية والتطوير ، سواء عن طريق العمل المتواصل الجاد أم الاستفادة الهادفة من الاخطاء ام بـ النظر والتقصي الجريء المدروس للعناصر والعوامل والتقييم السليم. هذا من جهة، ومن جهة اخرى المشاركة الفعلية بين الفئات والقطاعات والتخصصات المختلفة والمتنوعة .

ولهذا جاءت النتيجة الواضحة والمشرفة التي نراها ونلمسها في التغير الصريح بين كويت ١٩٤٩ وكويت ١٩٧٩، والتي توجب الوقوف والتقدير لهذا التقدم المطرد، ليس بما قدمته الكويت للكويت فقط ، وانما بما قدمته او شاركت او ساهمت بتقديمه للدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي عامة ، متخذا في الاعتبار قصر فترة الثلاثة عقود . فكثير من الدول التي تتعدى الكويت في امكاناتها — ولا اقول قدراتها — احتاجت اضعاف هذه الفترة لتحقيق تطورها ونموها .

ونحن بالامس ودعنا السبعينات ، واليوم على أبواب عقد جديد . واذا كنا نعتز بهذه المنجزات الجليلة والضخمة التي حققها البلد وافراده ، فانه يتحتم علينا أن لا نتمسك بهذه المنجزات او لا نفرط بها فحسب ، بل وان لا نتوانى لحظة واحدة في تطويرها وتأصيلها ، بهدوء وترو وحكمة ، وذلك في ضوء التغيرات الاجتماعية والمحيطة والعالمية التي نعايش تأثيراتها العميقة والمستمرة ، متخذين بالاهمية هذه الاعتبارات :

● **اولا :** الكويت دخلت عصر التنمية من باب مفتوح عن طريق الثروة النفطية ، لكن استمرار هذه الثروة ، على المدى البعيد ، امر يوجب المراجعة والتقصي .

● **ثانيا :** كان هناك المبرر في السابق لعدم تواجد الكفاءات أو التخصصات الضرورية في صناعة القرارات والخطط والتنظيم وغيرها ، لكن هذا الامر تغير جذريا . فالكويت اصبحت تمتلك الكفاءات البشرية والمؤسسات الادارية والجهاز الفني والعلاقات المتسعة القادرة ، ان لم نقل المتمكنة ، على حفظ الانجازات بل وتطويرها .

● **ثالثا :** استنادا للممارسة والتجربة التي مرت بها الكويت — ومنها الصواب ومنها الخطأ — والتي كانت تحتمها طبيعة الفترة وظروف التنمية ، فان من الاهمية الاستفادة القصوى عن طريق المراجعة والتقييم الجدي للطرق والنتائج ، وذلك بحصر السلبي منها والخاطىء لادنى الحدود .

● **رابعا :** الاخذ بالاعتبار التغيرات في تركيبة المجتمع عما كان عليه سابقا ، والتغيرات في تركيبة المجتمع الدولي عما كان عليه سابقا . ومن ذلك اختلاف العلاقات والتطلعات والاولويات الناتجة عن دخول المؤثرات والعوامل المحددة والعامة التي من الضروري ادخالها في حساباتنا ، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مجرى تحقيق أهداف التقدم والامن والاستقرار .

● **خامسا :** كويت اليوم اصبحت جزءا مهما في الامة العربية والامة الاسلامية والاسرة الدولية . وما تقوم به له تأثيره على المجموعة الدولية . كما أن ما يحدث لهذه المجموعة الدولية او فيها له تأثيره القصير أو البعيد على الكويت .

وأخيرا ... فان هذا المنطلق صادر عن حماسنا نحو هذا البلد العزيز والمحافظة على انجازاته وتذليل الصعاب نحو طموحاته ، من أجل استقرار وتقدم امتنا ودیننا والانسانية جمعاء . اننا نأمل أن تكون الثمانينات مثمرة مخصبة ... وكل عقد وانتم بخير .

(٤٧ - ٩٨)

١٩٧٩

وداعا ياسبعينات

بقلم : حمد محمد المرعي

هناك ملاحظة لا يمكن أن يغفلها من يستعرض صفحات التاريخ . وهي أن الاحداث والمتغيرات كانت في السابق تأخذ قرونا . ثم اخذت تتقارب خطاها وانكمشت القرون ، الى أجيال ومن ثم الى عقود . ولو اوجد مقياس للاحداث ، لاتضح أن ما كان يحدث في قرن ، اصبح الان — بالكاد — يغطيه عقد من الزمان . ولربما يعلق البعض على هذا بأن العالم يقترب من نهايته او انه على أبواب بداية جديدة ، او ان هذه هي مؤثرات عصر السرعة او ...

احداث كبيرة

وها نحن اليوم نودع السبعينات . وفي هذا العقد راينا وعاصرنا احداثا كثيرة وكبيرة — تفوق مجتمعة اية احداث عالمية في اي عقد من العقود ، واضعين في الاعتبار المقياس النسبي للمرحلة الزمنية . فقد ودع العالم فيه رجالا كان لهم — كل بطريقته وفلسفته الخاصة — اثر كبير في تسطير التاريخ العالمي : مثل برتراند رسل ، وشارل ديغول ، وجمال عبد الناصر ، وهاري ترومان ، وبابلو بيكاسو ، وديفيد بن غوريون ، وشارلز لندبرغ ، والملك فيصل بن عبد العزيز ، وفرانسيسكو فرانكو ، وهيلاسيلاسي ، وتشانغ كاي تشك ، وماوتسي تونغ ، وشواين لاي ، وشارلي شابلن ، والمغفور له الشيخ صباح السالم ، وجومو كنياتا ، وهواري بومدين .

وفي هذا العقد هزمت اميركا ، في كل من فيتنام وافريقيا وايران . وانفصلت الشيوعية الاوروبية عن الام الشرقية ، وانتشرت في القارة الاوروبية . وتقربت اميركا للصين . وسقط فيه خط باراليف ، وحدثت فضيحة ووترغيت . وبدأت اوروبا واميركا اللاتينية ، في الابتعاد عن الهيمنة السياسية والاقتصادية الاميركية . ورحل من الصورة كل من عيدي امين والشاه وسوموزا وبوكاسا . ووقعت في هذا العقد اتفاقيات كمب دايفيد ، وانحسرت فيه المعاهدات العسكرية .

وحدث في هذا العقد اكبر واكثر اجتماعات قمة عربيه . ومعركة اكتوبر ، وعزل اكبر دولة عربية ، والحرب الاهلية اللبنانية ، وانتقال الجامعة العربية ، وانتهاك حرمة اقدس المقدسات الاسلامية . واتسعت فيه انتصارات التحرير الفلسطينية ، وقوة الاوبيك والاوابك . كما شهدت المنطقة اكبر عملية تطويق ومناورة عسكرية . واكبر مسيرة سلام مغربية عربية وتم فيه استكمال المجموعة العربية لاستقلالها ودخول اخر دولها في الامم المتحدة .

★ ★ ★

وشهد العالم في هذا العقد اكبر عمليات اختطاف واغتيال ، وابتزاز ، وجرائم اغتصاب وقتل ، وحوادث مواصلات ، ومجزرة جونز في غويانا . وعلى مسرح الكوارث حصلت اكبر الزلازل في الصين ، واكبر حوادث الطيران في فرنسا وجزر الكناري والولايات المتحدة ويوغسلافيا والسعودية ونيوزيلاند ، واكبر حوادث المصانع في فلكسبورو البريطانية وسيريتو الايطالية ، واكبر حوادث النقل البري في بريطانيا واسبانيا والولايات المتحدة وكندا . وفي حقول النفط اكبر الحرائق في كل من بحر الشمال وخليج المكسيك واندونيسيا .

★ ★ ★

ازمات لا تزال

وانحسرت السبعينات وما زالت فلسطين ، والمسجد الاقصى ، وسيناء ، وغرب الاردن ، والجولان ، وارتريا ، وجنوب افريقيا ، وروديسيا ، تخضع تحت وطأة ازماتها . وما زالت أزمة المجاعة والامراض الصحية والاجتماعية والطاقة لم تر اي تقدم يذكر . وما زالت ابعاد القانون الدولي ، وحقوق الانسان ، والعلاقات الدولية ، مرتبكة في نظامها التقليدي .

وودع العالم في هذا العقد حياة البحبحة الاستهلاكية ، التي كادت أن تسود في الخمسينات والستينات : فالطائرات والفنادق والطرق والمساكن مزدحمة ، والاحداث السياسية متكررة . والاقتصاد في تذبذب مستمر ، لم يشاهد العالم مثله قط . والغلاء تعدى الحدود واستفحل امره . واصبح الاهتمام بالشكل والكم وليس بالنوع والمنفعة . وخرج التضخم من تمقمه . فالاستثمارات زادت والانتفاع او المردود نقص . والعملات اصبحت مثل الورق .

وعلى الصعيد التكنولوجي ، اخذت ابحاث الفضاء التي وصلت ذروتها في اواخر العقد السابق في الاندثار . والسبب هو انها كانت اصلا تسابقا سياسيا وليس بشريا ، هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، ان الجهود والبلايين التي تصرف عليها ، كان من الاولى ان تصرف لاغراض انسانية (الغذاء ، المجاعة ، الامراض ، السكن ، البيئة ...) ومن جهة اخيرة انه من الاهم ، لو كان التركيز لفهم خفايا الارض التي نعيش عليها . كما ان دراسة الجينات اوقفت او توقفت ولكن ليس لنفس الاسباب ، وانما خوفا من ان تؤدي الى خلق مخلوق يكون من الصعب السيطرة عليه . وبالاضافة ، لم توفر للابحاث العلمية والتطوير التكنولوجي الثروات كما كان سابقا . اذ ان جزءا كبيرا من ميزانياتها حول الى امور اخرى اقل شأنا وان كانت اكبر ضرورة وقتية . واخيرا ، كانت محطة ثري مايل ايلاند النووية وسكايلاب ، من اكبر الوصمات للتقدم التكنولوجي . والسبب : تطوير الانسان لظاهرة لا يستطيع السيطرة عليها .

وتجلى في السبعينات ، الرجوع الى الاديان السماوية والمذاهب الانسانية . والخلاصة : اكتشاف الانسان ، المتقدم والنامي ، لكثير من اوهام عصره التي يعيشها ، والتي ان قدمت الراحة المادية ، فشلت في الاتيان بالسلام الذهني والروحي .

★ ★ ★

اهلا للثمانينات

ان على العالم الان ان يجعل من الثمانينات عقد تقييم ومراجعة . وعليه ان يتوقف لحظة العشر سنوات — وهي غمضة عين في عمر الزمن والانسان — عن التحرك الضائع ، ويقف ثابتا ليراجع ، ويقيم ما توصل اليه ، وليصلح ما افسده ، وليبني ما لم يكمله . وعليه ان يقيم الموازين العملية الانسانية العادلة ويقيس على اساسها اولوياته واتجاهاته وقيمه . مستندا بذلك الى اساس واحد : ان العالم اخذ ينكمش ، والارض اخذت تتزاحم ، والحدود اصبحت لم تعد حدودا ، وان كل قوة او حيلة تندد بها قوة اكبر منها وحيلة ادهى منها . ومستندا كذلك الى عنصر واحد : الانسان هو الانسان — في الشرق او الغرب وفي الشمال او الجنوب — . ومشكلة الامان والامن هي نفسها لدى جميع البشر في ارض الله الواسعة .

وبدون هذا فانه لا يمكننا ان نقول : اهلا للثمانينات .

علاقات عامة أم مهام ؟!

بقلم : حمد محمد المرعي

لماذا يكثر ظهور الوزراء والوكلاء على المستوى الاعلامي ؟ سؤال واجهته في احدى البلاد الاوروبية من احد الزملاء الاجانب أثناء مناقشة عامة عادية . ويثير السؤال للاحظاننا في كثير من الاحيان من ان الرعاية او الافتتاحات للمؤتمرات او التجمعات الرسمية والعامة ، وحتى المتخصصة ، تتم بحضور وزراء أو وكلاء . كما ان كثيرا من الانتقادات الهدامة أو الشكاوى ، العفوية او الهادفة ، تتعرض للوزراء او الوكلاء . كذلك ما نلمسه دائما من قيام الوزير والوكيل بملاحقة اعمال وزارتهما ومتابعة كثير من تفاصيلها ، او تعيينهما في عضوية الكثير من اللجان وغيرها . او ما نلاحظه من التعليقات والردود والمقابلات الاعلامية للوزراء والوكلاء . بل اننا لو اجرينا احصائية بسيطة ، لوجدنا أن صحفنا تتضمن يوميا صورا وتصريحات لوزيرين أو وكيلين على الاقل ، وحول مواضيع تعتبر هامشية أو تفصيلية وليست رئيسية .

وبالطبع فانه ليس هناك اي انتقاد على ذلك ، حيث انه يبرز الاجتهاد وحسن النية وما تمر به البلد في مرحلة النمو والتطور . كما انها في احيان كثيرة تبين المحاولة الجادة لاضفاء صفة الاهمية على هذه المسؤولين والمتابعة الفعلية لها . لكن هناك بعض الامور التي لا بد من التعرض لها :

● الوزير بشكل عام والوكيل بشكل محدود ، يمثلان مستوى عاليا يتصف برسم أو تنفيذ السياسة العامة والخطط الرئيسية والرعاية للبرامج المهمة في البلد . واذا ما تعرض الاثنان لكل ما هو من امور فاين يرسم الخط للتفريق بين ما هو « مهم » وما هو « غير مهم » .

وعلى هذا ايضا لمن تترك الاعمال التي تتطلب المركز الحالي أو الاهمية الخاصة مثلا . كذلك .. ما هي الصفة او الامور التي تترك للمسؤولين القياديين او المتخصصين ..؟ وهل هذا يعني الحط من دورهم او التقليل من حجمه ؟

● اذا ما اخذنا في الاعتبار عاملي الوقت والجهد اللذين يتطلبهما الانتشار والمشاركة والمتابعة ، فانه يجب الفصل بين العمل وبين العلاقات العامة . فالعلاقات العامة مجال يتطلب التفرغ والتفرغ الطويل من جهة، ومن جهة اخرى فان لهذا المجال مستوياته واهدافه الخاصة ولهذا فانه من الاهمية عدم الخلط بين ما تقوم به العلاقات العامة ومن يقوم بها ، وبين الصفات المرجو تحقيقها لبعض المواضيع او الامور عندما يرعاها او يقوم بها وزير او وكيل ما .

● واذا كان من المهم احيانا اشتراك الوزراء والوكلاء في المؤتمرات أو متابعة بعض الاعمال المتعلقة بوزاراتهم او امور العلاقات العامة ، فانه من المفيد ايضا استقطاب بعض المحاضرين او المسؤولين او المتخصصين ، سواء من داخل الكويت او خارجها ، واستضافتهم لافتتاح المؤتمرات ، او على الاقل ، القاء كلمات الافتتاح .

كذلك فانه من المفيد ايضا لو اعطي بعض المجال للمسؤولين القياديين من رؤساء ومدراء ، أو حتى لمن هم دونهم ، لمتابعة أو افتتاح بعض الاعمال المتخصصة او مناقشة التصريحات الصحفية والاعلامية وغيرها . فهذه كلها طرق لبنت فعاليتها . وكويت الامس غير كويت اليوم . والاعمال ومستوى المشاركة فيها ومدى جديتها في زيادة مستمرة وليست في نقصان . ولهذا يصبح من الضروري توزيع المهام ، وتكثيف الجهود للتحقيق الفعلي للاهداف المرجوة ، وتخفيف الاعباء على كبار المسؤولين .

لا لمجتمع مستهلك
نعم لمجتمع منتج

بقلم : حمد محمد المرعي

المفارقة بين « انتاج » و « الاستهلاك » ، في المقاييس الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، لا يمكن تحديدها نظرا للاطار المشترك بينهما من ناحية ، وارتباط الابعاد المحددة لمنهجهما في المنافع والعلاقات البشرية عموما ، من ناحية اخرى . كما ان القول بانه « لا انتاج بدون استهلاك ولا استهلاك بدون انتاج » هو قول سليم بدرجة ألف بالمائة . وليست هناك ذرة غبار عليه .

وهذا القول صحيح بشرط ، وبشرط جوهري . وهو أن يكون هناك اتزان ، بالكلمة والحرف ، بين الانتاج والاستهلاك ، او بالاصح موازنة . ولكني لا اود ان اسميه موازنة تجنبا لما قد يحدث من خلط مع الموازنة المستخدمة في الميزانيات المالية . والتي تتعلق بالموازنة بين الدخل والانفاق . وهذا ليس محور الكلام هنا . فبين الدخل والصرف من جهة ، وبين الانتاج والاستهلاك من جهة اخرى ، فرق شاسع لا مجال للدخول في تفصيله هنا . فالاول يتعلق بالدولة وخططها وبرامجها وسياستها وما يدخل في ذلك من زيادة او مداينة (او ما تسمى عادة دافيست) . اما الناحية الاخرى فتختص بالافراد او المجتمع ، وعلم جرا .

فكلمة « منتج » تعني صناعة او اشتقاق او تحويل شيء من شيء اخر او الى شيء اخر . فالارض تكون منتجة اذا احتوت على عناصر وعوامل تحول البذرة الى ثمرة . والانسان منتج اذا ما استطاع الانسان بالامكانات او استخدامها لتحقيق شيء منشود في الوجود . لذا فالانتاج يعتمد بصورة اساسية على العوامل والعناصر والامكانات .

اما كلمة « مستهلك » — بكسر اللام — فتعني ، مع اختلاف نعمائها ، استغلال او استعمال او استخدام ناتج الامكانات او ما حولته العناصر والعوامل ، لقضاء رغبات او احتياجات او تحقيق اغراض ، سواء كانت منشودة ام لا ، لها مبرر ام لا ، ضرورية ام لا . والاستهلاك ، كطبيعة او كضرورة او كترفيه ، لا بد ان يسبقه انتاج . ولا يخفى ما هنالك من علاقة مباشرة واساسية وطردية ، بين تقدم الامم والمجتمعات وبين مستوى انتاجها وحجم استهلاكها ونوعه .

ولكن ثمة عوامل جديدة دخلت على المعادلة التقليدية ، بين وفرة الانتاج ومدى جدية الاستهلاك . منها على سبيل المثال ، تطور المواصلات والاتصالات العصرية ، والفرق الشاسع بين انتاجية امم ونمط تهيئة وانتشار انتاجها ، وبين امم اخرى لم يعد في امكانها غض النظر او الاستغناء عما تراه اعينها من انتاجات ، وليس لديها القدرة لمضاهاة ذلك الانتاج . ولهذا كان من اليسير ادخال مظهر جديد في الارتباط الدولي يتمثل في احسن صورة بمدى اعتماد مجتمعات العالم على بعضها . وفي ابشع صورة هيمنة بعض البلاد على طرق وتقاليد واقتصاد وتفكير واسلوب معيشة وعمل وثقافة بلاد اخرى .

هذا امر واضح ، وبصورة مكبرة في بعض المجتمعات ، ذات الموارد الفنية والانتاجية الصناعية المعدومة او المتدنية . او لدى الافراد بصورة عامة . بحيث يكون الاعتماد منصبا على ما هو جاهز ومتوفر ، مما يؤدي الى انعدام الخلق او حتى الارتجال لدى الانسان . وهذا لا يؤدي بالطبع الى اتكالية الانسان وعجزه فقط ، لمواجهة اية مواقف ضرورية او طارئة، بل الى تاثر وتحديد اسلوب تفكير هذا الانسان ، وطريقة معيشته وعمله. وهذه الاتكالية قد تكون شاسعة الامد ، ممتدة من ابسط الامور ، الى متطلبات ضرورية ومهمة .

ولا يختلف اثنان على انه من الصالح ، ان يكون هناك ارتباط متبادل بين المجتمعات . ولكن ضمن اطار متزن واستراتيجية حكيمة . ولكن ان يتحول الانسان ، ومن ثم المجتمع ، باسباب ثورة شرائية مفاجئة ، وقد تكون مؤقتة ، الى ظاهرة مستهلكة ، فهذا امر مرفوض .

القانون الدولي والفوضى الدولية

بقلم : حمد محمد المرعي

يوجد هناك شبه اتفاق في كتب التاريخ ولدى المؤرخين على ان القانون الدولي وضع لمنع الازمات والخلافات الدولية ، لكن هذه المشكلات تحدث وتتكرر باستمرار ، وعادة ما يكون احد اطرافها دولة او دولا كبرى .

وقد استغل احد اصحابنا الساخرين هذه الملاحظة التاريخية (وهو استاذ علوم سياسية ومؤرخ ، والمكان هو اميركا والزمان بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة) ، وصرح لي حينها « بان ما يسمى بالقانون الدولي وضع ولم يكن من اغراضه في يومها التطرق لحقوق الانسان او حماية الشعوب . فقد كان الاهتمام في ذلك الوقت بالمصالح الاقتصادية ، خاصة ان العالم آنذاك كان يتمثل باوروبا والتنافس والاشكالات الحادثة بينها ، لاسيما على المستعمرات والاستثمارات وغيرها .

انا نرى اليوم القانون الدولي اشبه بالاحكام العرفية . فالدول الكبرى وضعت بنوده ، وهي التي تطبقها . ومن غيرها يستطيع ذلك ! الدول الكبرى تمثل الحكومة والاخرى تمثل الافراد ، والافراد عليهم طاعة قانون الحكومة الدولي . وعندما تكون المصالح ذات طابع استراتيجي ، فان هناك قانونا يحكم في هذه الامور ، والمبررات : الاستقرار العالمي وتجنب الحروب واستمرارية النظام .

★★★

فالقانون الدولي ، الذي بدىء في وضعه في اواخر القرن التاسع عشر على ما اذكر وابتدا رنينه عقب الحرب العالمية الاولى كان يركز بالدرجة الاولى على علاقات الدول الكبرى ذات المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في مستعمراتها. ولم يكن يتطرق للبلاد المستعمرة (بالفتح) . واذا ما استعدنا بذاكرتنا تاريخ النظام والتنظيم الدولي والحروب العالمية والاقليمية (الاولى والثانية والباردة وغيرها) ، لوجدنا بثلاثة بروزات وليست نتوءات : الحروب بين الدول المستعمرة (بالكسر) ، وحروب الاستقلال ، والتدخل العسكري الخارجي لصالح او ضد الثورات الوطنية . ومن ذلك على سبيل المثال الحرب العالمية الاولى والعالمية الثانية وخلق دولة اسرائيل ، ووضع بلاد تحت انتداب او وصاية دول اخرى ، او تحريك انقلابات عسكرية في بعض البلاد من قبل دول اجنبية . والامثلة كثيرة ومتنوعة . وهي تحدث رغما عن او بسبب القانون الدولي .

وخلال محاولتنا استعادة التاريخ ، يجب ان لا ننسى بعض محاولات رئيسية وفرعية تبرز نفسها في هذا الشان : عصبة الامم المتحدة ، هيئة الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، محكمة لاهاي ، منظمات الامم المتحدة المتخصصة (اليونسكو ، العمل ، الصناعة ، التنمية ، وغيرها) ، وكذلك الاحلاف العسكرية مثل : ناتو ، وارسو ، السيتو ، السنتو ، او التجمعات الاقتصادية مثل السوق الاوروبية والسوق الاشتراكية المشتركة . واخيرا الاتفاقات الثنائية والثلاثية الوقتية او الدائمة بين دول العالم ، والمنظمات القارية والاقليمية ذات الدرجات والمستويات المختلفة وما شابهها . فهذه التنظيمات خلقت قوانين والتزامات وانظمة وانماط سلوك لتحقيق هدفين : احدهما ظاهر نوعا ما والاخر باطن نوعا ما . ونقول نوعا ما لسببين : فهناك العوامل المباشرة وغير المباشرة في مثل هذه الامور ، والقانون دائما يعتمد على فرضيات ومعطيات تختلف القدرات في ابرازها او تطبيقاتها .

فالهدف الظاهر هو وضع اطار قانوني يلزم الامم اتباعه في ارتباطها وسلوكها الدوليين . اما الهدف الباطن فهو اضفاء الشرعية بطريقة تختزل الوسائل لمنع او تنفيذ قرارات او اعمال لا تتناسب مع غايات او حتى تصورات الامم المهيمنة او ذات المصالح المهيمنة فيما يتفق او يتعلق بواقع الحال او الوضع القائم .

ويدعم هذا التفسير ما دخل على معادلة النظام الدولي من متغيرات في منتصف هذا القرن . ولعل اهمها العلاقات الدولية وحسابات الراي العام والارتباطات المعددة الدول . وقد يكون من اسباب هذا ظهور الوطنيات والانتفاضات الشعبية وولادة الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية واختلاف مقاييس القوى ، او باختصار تغير التركيب العالمي بعد الحرب الثانية ومن ضمنها المفاهيم ومناهج الاتصال وموازين القوى .

ومع دخول العلاقات الدولية مع القانون الدولي ضمن المعادلة بدات الصورة تتغير . وكان لا بد لها ان تتغير لتواكب تحقيق المصالح في المرحلة العالمية المعاصرة . ومع ان العلاقات الدولية كانت قائمة في التاريخ وسابقة بكثير لما يسمى بالقانون الدولي ، الا انها ضمنت حديثا في القانون الدولي .

وهنا اختلط الحابل بالنابل . فنرانا نتكلم عن الالتزام لبعض المعاهدات مع ان هذه المعاهدات لا يمكن ان تكون قانونية لولا ارادة بعض الدول الاخرى مثل اتفاقية الحد من الاسلحة النووية . ونرانا نتكلم عن الحصانة الدبلوماسية مع ان التبادل الدبلوماسي ومن ا الحصانة يقعان ضمن محددات العلاقات الدولية . ولا يمكن ان تكون للحصانة تغطية شرعية اذا ما استخدمت كمظلة لاعمال غير مقبولة مثل اعمال الجاسوسية او الرشاوى وغيرها ، او مناقشة الخلافات الدولية في مجالس لا تمثل بها احد الاطراف او يكون لاحد الاطراف حق « الفيتو » ، او عدم وجود النظام الذي يمكن من رفع القضايا للامم المتحدة ، حيث ان بعض القضايا تتمتع بهذه الميزة وقضايا اخرى تحرم منها ، فقضية فيتنام مثلا لم تعرض على الامم المتحدة .

من ناحية اخرى ، الخلافات الدولية والخلافات الوطنية كيف يمكن التفريق بينهما عندما ترتبط بهما مؤثرات او اطراف متعددة ، وتشترك بها مصالح واهداف مختلفة مثل الحرب الاهلية الاسبانية ، والعلاقة بين اميركا والشاه والثورة الايرانية .. وغيرهما .

واخيرا ، عدم وجود السلطة التنفيذية الفعلية لتطبيق قرارات القانون الدولي ، وهل يمكن للقانون ان يكون قانونا ما لم يكن بالامكان تطبيق او تنفيذ احكامه ؟

وتظل الملاحظة الرئيسية .. ان ما يسمى بالقانون الدولي قد خلق حالة من الفوضى الدولية لاسباب او لاخرى . وماذا يانرى سوف تقول كتب التاريخ فيما بعد عن حقائق النظام الدولي الحالي . خذ مثلا : الضجة الكبرة على اللاجئين الكمبوديين ، ولكن ماذا عن لاجئي فلسطين ؟ ثم الضجة عن يهود روسيا ، ولكن ماذا عن سود جنوب افريقيا ؟ هناك ايضا البلايين المصروفة على الامنيازات والتسلح وابحاث الفضاء والذرة .. ولكن ماذا عن ملايين الهياكل الادمية بفعل المجاعة ونتيجة استغلال الغير لها او لخيراتها ؟ اننا نتكلم عن حقوق الدول الكبرى والتزامنا معها بحماية النظام الدولي ، فماذا عن حقوق الشعوب المستضعفة ؟

لقد قام القانون الدولي بتغطية فترة من الزمن ما بين الحربين العالميتين ، عندما كانت بريطانيا تحكم ما مساحته ١٢ مليون ميل مربع او ربع مساحة الارض ، التي يسكنها ٥٠٠ مليون نسمة ، او ربع سكان العالم . وكانت فرنسا تحكم امبراطورية بمساحة ٤ ملايين ميل يسكنها ١٠٠ مليون من السكان . في حين كانت اميركا تحكم ٣٫٥ ملايين ميل مربع يسكنها ١٢٠ مليون من السكان ، وروسيا تحكم ٨ ملايين ميل مربع يسكنها ١٧٠ مليون من السكان .

آنذاك على سبيل المثال ، كان كل [illegible] بريطاني يمتلك ٣ اميال مربعة مقارنة مثلا بالالماني الذي لا يمتلك الا ٠٫٤ ميل مربع . ولكن اين ذلك القانون الدولي .. لقد وقعت حربان عالميتان في اقل من ربع قرن . وهل قانون ذاك الوقت يصلح للوقت الحالي ؟ او هل يصح لواضعيه ، حين اخفقوا سابقا ، ان يعاودوا الكرة لاعادة وضعه ؟

او هل يصح لظاهرة ما نسميه بالقانون الدولي ان تسمى قانونا ، في حين انه لا يمكن قياس مميزاته الا نظريا ، ونخفق في الاتيان بامثلة الواقع ؟ وهل يصح ان يسمى هذا القانون « بقانون دولي » قبل ان يكون دوليا ؟

انني لاستسمح القارىء عذرا اذا راى بان الافكار والحقائق واسلوب المعالجة في هذه المقولة تكاد تكون متقطعة او بعيدة في علاقات بعضها البعض او مبهمة الخلاصة . ولي العذر حيث ان الموضوع حتى في تجزيئه وايجازه لا يمكن ان يعطى ولو بعض حقه في هذه الفقرات القصيرة . لكن كل ما اردته هو ربط بعض العلاقات وتوضيح الخطوط العريضة بشانها . اذ ان المهم ليس هو القانون الدولي ، فمن الممكن مطالعته في اي كتاب مدرسي ، لكن المهم هو القانون الدولي في اطار النظام العالمي والتطورات الراهنة .

الحرب الساخنة بدايتها باردة

بقلم : حمد محمد المرعي

مر العالم منذ بداية حضاراته بفترات حروب كثيرة وكبيرة . وكانت تلك الحروب تتصف باعمال التوسع للامبراطوريات او الثار والانتقام القبليين . ولم تتخذ الحرب الباردة ايامها كاستراتيجية للتهيئة أو التحضير أو ايجاد التكتل او التكتيك اللازم ، لان العالم لم يكن وقتها بترابطه الحالي ، ولم يكن هناك تبلور لمعسكرات المصالح والمعسكرات الحربية أو الايديولوجية مثل ما نراه في يومنا هذا . ولم يكن من الضروري ايجاد المبررات لخوض الحروب . لكن ابتداء من القرن العشرين تغيرت الصورة ، وكان لا بد لها أن تتغير بسبب ارتباط الدول مع بعضها البعض وأعتماد كل مجتمع على الاخر ، الى جانب التطور التكنولوجي في التسلح المعنوي والمادي وهيمنة بلاد على أخرى وظهور الايديولوجيات المناقضة واشتراك الشعوب في الحروب باسلوب مباشر أو غير مباشر .

ولذلك نجد أن الحرب العالمية الاولى ، التي بدأت بمقتل وريث أحد الملوك في احدى الدول الاوروبية في العقد الثاني من هذا القرن ، سبقتها وهيأت لها حرب باردة لفترة طويلة . ولم تقف تلك الحرب بنهاية المعارك ، بل أمتدت بشكلها البارد الى أن قدحت شرارة اخرى لتندلع الحرب العالمية الثانية في اخر العقد الرابع من نفس هذا القرن . ومنذ نهاية الحرب الثانية والعالم يعيش في خضم حرب باردة ولكن بشكل جديد ومتطور وفي اطار مختلف اشد ضراوة ، حتى أصبح البحث عن السلام — سواء عن طريق السلم او عن طريق الحرب — هو الشغل الشاغل لشعوب الارض قاطبة ، أو هكذا يفترض.

. . .

وما نشهده اليوم في العالم بشكل عام ، وفي منطقتنا بشكل خاص، ما هو الا حالة هياج أمتدادا للحرب الباردة . ولهذا فانه من الخطأ الاعتقاد بأن الحرب الثالثة (وهذه تسميات من صناعة الانسان ولم تنزل بها آية الهية) لم تبدأ أو أنها على وشك الابتداء ، لانه ليس شرطا أن تقع الحرب بتشغيل الاسلحة . اذ يكفي أن يكون السلاح موجودا حتى ولو كان صامتا . وهذا بحد ذاته كفيل بالتهديد أو الوعيد أو التخويف أو السيطرة وغيرها . أو ليست هذه هي الحرب بعينها وعلمها ..؟ فالنار تبدأ بمستصغر الشرر ، وكذلك هي الحال مع نار السلاح ، فانها قد تبدأ لخطأ أو سوء فهم أو انفلات زمام الامور أو التهيج العاطفي . وهذه والحمد لله عوامل متوفرة في عالمنا هذا المزاحم بكل أنواع خلق الله .

. . .

وما دمنا نعيش هذه الفترة ، فماهو مصير منطقتنا لو بدأ وميض الحرب ؟ ولما كان الكل يعرف نتائج الحرب الاولى وتقسيم الارض العربية والسيطرة عليها واستعمارها . وحيث أن الجميع يعرفون نتائج الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من ولادة اسرائيل والاستعمار الاقتصادي وما تبعها من أحلاف وغيرها ... فهل لدينا أي مؤشر ليكون جيلنا هذا أقل تشاؤما ؟

يجب أن لا يخفى على العاقل ان اي تراشق عسكري سوف يكون بين المعسكر الغربي بقيادة اميركا والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا . ولكنه لن يكون على أرض أميركا أو أرض روسيا ، اذ ليس من المعقول أن تجلب تلك البلاد الحرب الى أراضيها وشعوبها ، لان الحرب تجلب الدمار ، وليس من صالح أميركا أو روسيا جلب الدمار الى بلادهما .

وقد تكون أوروبا بديلا كمسرح للعمليات الحربية ، لكن هذا لن تسمح به أميركا ولا روسيا ... ولا حتى أوروبا أن كان لها حيلة وحول في هذا الامر . وعلى ذلك ، فانه يتحتم ايجاد مسرح اخر بديل للمعارك . ولن يكون هذا المسرح الا منطقة الشرق والشرق العربي خاصة . فهناك كل المبررات والمواصفات والتسهيلات وضروريات الاستراتيجية الجغرافية والاقتصادية . وسبب رئيسي اخر هو : كبح جماح هذه الامة الناهضة ، لانها على حد تعبير القول الشعبي . « قد كبرت واخذت تناطح غيرها » . وهذا أمر غير مسموح به . والمسألة لا تتعدى ايجاد المبرر والوقت المناسب . أو ليس هذا هو الوقت المناسب ؟

أملي أن أكون قد وقعت في خطأ فادح . وأملي أن لا أرى ذلك اليوم الذي تكون فيه مثل المانيا او كوريا .. والأمثلة كثيرة .

ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (٣)

الضائعون بين "اللفة" واللافتة

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر منها المرء الى بعض المواضيع أو الاحوال وتتنوع ويزيد النقاش في أمور معالجتها . ويتم هذا غالبا دون النظر لابعادها القانونية . وهذه هي الحلقة الثالثة لاستعراض بعض هذه المواضيع والاحوال ، ونركزها على « ادارة المرور وحوادث العامة » .

لا يختلف اثنان على أن لادارة المرور حسن النية في منع حوادث الطرق واتباع الاسلوب المدروس بهذا الشأن . ولكن هناك بعض الحالات التي ترغم البعض على التساؤل : هل هناك منطق ثابت، على سبيل المثال لا الحصر ، لتحديد السرعة بـ ١٠٠ كم على طريق غير متكامل في هندسته وحمايته ، وهي السرعة التي يمكن، بسلام ، الوصول اليها عندما يكون الطريق متكاملا من جميع النواحي؟ أو هل هناك منطق ثابت عندما نقول ان انقاذ حياة شخص واحد يساوي كل جسور المشاة التي شيدت ، في حين انه من الممكن انقاذ حياة أكثر من شخص لو اتبعت بعض الاحتياطات البسيطة المكملة حول تلك الجسور ؟

هذه التساؤلات تطرح نفسها كثيرا ، مع انها لم تناقش المناقشة الواعية للاسف ، وخصوصا لما للمرور من أهمية . وعليه فساستعرض هنا مثالا واحدا هو الطريق البحري لمنطقة الصليبخات . فهذا الطريق محدد السرعة ، تكثر به اللفات الوسيطى التي ، برغم ارتجاليتها وعشوائيتها ، كانت في وقتها مثالية كاي تخطيط آخر . ولكن ليس هذا هو المهم . المهم هو انه في ذلك الطريق المواجه للصليبخات على البحر بدات اعمال وضع لافتات تبين اللفات . وكان عملا مشكورا لانه يبين من بعيد اللفات المذكورة . وحيث ان الناس المارين على ذلك الطريق قد لاقوا ، ان لم تكن المخاطر : فالمضايقات الكبيرة باسباب السرعة وتواجد تلك اللفات ، فان هذه الاخيرة جاءت لتؤكد لهؤلاء الناس ان المخاطر والمضايقات باقية . ولكن العجيب في الامر ، انه بعد فترة من وضع اللافتات بدات عملية اغلاق اللفات عن طريق البراميل والاكوام او الحفر او ما شابهها . وحيث ان هذا تم بلا شك بموافقات وخطط سابقة ، فانه لا بد من التطرق للمواجهات القانونية الاتية :

- هل يصح اعلان سرعة على طريق « متخذا في الاعتبار ان سرعة ذلك الطريق دليلا على امانه » ، وبعد اشهر تجري تحويرات عليه كان الغرض منها أن تكون ملائمة لسلامة المرور ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح ، في خضم التخطيط المستمر ، عدم التفريق بين طريق وطريق ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح ان تقوم فرقة بتنظيم على طريق لتتلوها فرقة اخرى لتنظيم التنظيم وباسلوب متناقض ، ولتاتي بعدها فرقة اخرى ... الخ ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح عدم الالتزام بالمسؤولية « النهائية » والتي ، حسب قوانين السلامة العامة ، توجب الاخذ بعين الاعتبار العنصر البشري والاساليب والطبائع ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح اضاعة الاموال والجهود بشكل يوحي بوجود « عملية » تجارية مع المقاولين .
- لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد ان هناك ابعادا ومواضيع قانونية تبين الراي فيما ذكرناه .

ونسينا أو تناسينا الابعاد القانونية (٢)

البلدية وطرائف المخالفات

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر منها المرء الى بعض المواضيع او الاحوال وتتنوع وتزيد المناقشات والاستمراضات في أمور معالجتها .

وينم هذا غالبا دون النظر لابعادها القانونية . من هذه الامور « البلدية وطرائف المخالفات » .

فقد ابتدأت البلدية قبل اكثر من عام بدفن الشاطىء في منطقة الصليبخات . واستمرت عملية الدفن لاشهر عديدة ، كنا خلالها كلما قالوا « هات يادفان » قلنا « هات يا غبار » .

البيوت تلفت والسيارات تلفت والابدان تلفت . وكانما لم ياخذ هؤلاء القوم نصيبهم من غبار السماء ليسلط الله عيهم ومن بينهم غبار ارضهم . وتوخى قوم الساكنين باعمال الرش سلوانا ، ولكن كانت مياه البادية شحيحة . وتذرعوا بالصبر واضعين المصلحة العليا فوق مصلحة صحتهم وراحتهم ، وآملين بان يكون قضاء هذا الامر وقتيا .

ومرت الاسابيع تتلوها الشهور ودفن البحر ودفن بيوت الناس . ولا تسأل عن غبطة القوم عندما وضعت البلدية لافتات « ممنوع رمي الانقاض » معلنة وقف العمليات اذ حسب الجميع أن القضية انتهت ، وآووا الى مضاجعهم يحلمون بالامان ولكن الامان لم يتحقق .

فمنذ مدة وشاطىء الصليبخات يمتلىء فجرا بأكوام الدفان ،وتختفي هذه الاكوام مع الضحى . كيف يكون هذا ؟ اليكم القصة :

عندما منعت البلدية القاء الانقاض كانت تعلم أن منعها سوف يكون مجرد أصباغ على لافتات ، تذهب ضحية عوامل التعرية ، فالذي حصل أن « الدفانين » يعرفون (شأنهم شأن غيرهم ممن يرون أن تطبيق القانون في النهار وليس في الليل) رأوا أن أي منع من الممكن التحايل عليه . والذي يجري الان انه عندما تعلن الساعة منتصف الليل ، تجد ذوات العجلات الاربع والست من الشاحنات قادمات الى أن تبلغ مكانا معينا . وعندها يطفئون انوارها — وكانهم يعلنون قدوم راس السنة — وقد يلتفتون لبرهة يمنه ويسرة ، يصعدون من بعدها وشاحناتهم الرصيف متجهين الى الساحل لينسفوا ما أتوا به من حمولة . ومن ثم يكرون راجعين الى الطريق . كل هذا وانوارهم مطفاة الى أن يقطعوا مسافة قصيرة ، حيث نجدهم من بعدها يضيئون انوار الفرح والانتصار .

والعجيب في ذلك المكان انه غالبا ما تكون انارة الشوارع مطفاة وكان هناك خطة مشتركة .

ويتم كل هذا وهم يتخيلون أن الناس نائمون ، ولكن اكثرهم ليسوا بنائمين . وذلك لان الفترة ما بين منتصف الليل وبزوغ الفجر حيث تعتبر من أهدأ أوقات هذه الدنيا الصاخبة . وعملية نسف الحمولة يصاحبها « طاق طراق طراق طاق » للنسف الواحد ، اضافة الى أن القائمين بها عصابة كثير أفرادها مما يعطي العملية صفة الاستمرارية وكأنها سيمفونية صاخبة ممتعة الحركات تستمر أربع ساعات ، وكثيرا ما سهرت مع هذه الاحتفالات وبيدي منظاري لاشاهد واستمتع (او اتحسر على ما يفتقد من راحتي وراحة غيري) . ولطالما سولت لي النفس اللحاق بهذه الزمرة ، ولكن العين بصيرة واليد قصيرة .

وحيث ان العملية — التي شجعت البلدية على استمرارها — تتم بظلام الليل وبعيدا عن القانون ، فانه يا لهول ما أراه مما يسمى دفانا. والبلدية هي من الجهات المسؤولة والمهتمة بالحفاظ على سلامة الناس وحمايتهم من التلوث والاضرار الصحية والمحافظة على النظافة ، ولذلك فانه لا بد وان تطرح التساؤلات القانونية التالية نفسها :

● ان صح ان اعمال الدفان هي لمصلحة البلد العامة ، فلماذا لم تنظم وتوقت في موسم مثل الخريف والربيع وحيث تكون الارض اكثر رطوبة والغبار اقل انتشارا ؟.

● وان صح ذاك ، فهل الامر سيان بين منطقة سكنية وبين ما يعتبر « محرقة » .

● وان صح ذاك ، فلماذا لم تحدد فترة رمي الانقاض تلك وتتم تحت مراقبة ؟.

● وان صح ذاك ، فلماذا تمنع البلدية رمي الانقاض وهي عالمة كل العلم بفعالية لافتاتها وامكاناتها او عدمها .

● وان صح ذاك ، فلماذا لا تحاول تطبيق قانونها ليمتد الى ما بعد الدوام الرسمي ، وبالاخص الوقت الذي ينشد فيه البشر امانهم ، من الثانية عشرة الى الرابعة بعد منتصف الليل .

● وان صح ذاك ، فلماذا تزيد الطين بلة وكانها شريكة في مؤامرة ضد الجمهور وتكيل لهم الصاع صاعين : صاع الغبار وصاع ما يقلق نوم الناس ، في وقت اختاره خالق الكون ليكون للنوم ، وهي اول الناس بمعرفة ما سوف يحصل .

● وان صح ذاك ، فهل هي جاهلة بما هناك من اساليب وطرق تتبع في مخالفة القانون ، أم انها كالنعامة تحسب ان مواطنيها في امان عندما تخفي راسها في الرمال ؟

● وان صح ذاك ، فالى من يتوجه الجمهور في مثل هذه الحالات ؟.

● واخيرا ، وان صح كل ذاك ، فمن هم الناجحون ؟ الجهة الحكومية المسؤولة (والبلدية ليست من المقاولين المشهورين بتخريب مرافق البلد) ، أم الجمهور الساكن الناشد للامان ، أم هم شرذمة من لا تتعاطى الاخلاق اسلوبا في الحياة ، أم من لا يقرأ في القانون التزاما للاحترام ؟

● لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد ان هناك ابعادا ومواضيع ثانية تبين الراي فيما ذكر .

ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (١)

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر بها المرء الى بعض المواضيع أو الاحوال ، ويتفاعل النقاش في امور معالجتها . ويتم هذا غالبا بدون النظر لابعادها القانونية . وابتداء بهذه الحلقة سوف استعرض بعض هذه المواضيع أو الاحوال ، مستخدما بعض الامثلة والمعطيات لبعض الخلفيات لتتكامل صورة النقاش .

●● برنامج « رسالة » جاء وذهب ، وكثر الحديث والكلام عنه ومدى فعاليته وجديته واستلطافه .. الخ . ومع أنني لست هنا بصدد وضع دراسة عن جدوى للبرنامج ، الا أنه كان من الممكن للتلفزيون الاطلاع على ما يكتب في الصحف اليومية من شكاوى متكررة والقيام مشكورا بالسعي على متابعتها مع الجهات المسؤولة في البلد ، موفرا بذلك على نفسه وعلى غيره الكثير من الترديد ، وبالغا بنفس الوقت الهدف المنشود . وعلى كل عليس هذا مقصدي ، ولكن لنستعرض حيثيات ذلك البرنامج من الاطار القانوني :

ـ هل يصح لمسؤول عن جهاز استخدامه لنشر مفاهيم أو اثارة انتقادات ، قد تكون فردية النظرة وقد لا تكون ، مختارا بذلك طابع عرضه واسلوبه . وان صح ذلك ، فهل يصح أن يتدخل توقيت عرضه في وقت ترفيه المشاهد (بعد الساعة التاسعة والنصف مساء) الذي يتحتم فيه ابعاده عن مشاكل الحياة اليومية ولو قليلا ، معيدا بذلك ترديد هموم هي في الاصل ليست بمحلها أو وقتها ؟!

ـ وان صح ذاك ، فهل يصح أن يقوم التلفزيون بنقد نفسه متخذين في الاعتبار أنه لا كامل الا الله تعالى ؟.

ـ وان صح ذلك ، فهل يصح لمسؤول عن جهاز اعلامي حكومي النشر والاعلان التشهيري عن تقصيرات تخلف وجودها أو تفسيره لها وتشارك فيها جهات متعددة ، خاصة ان التلفزيون بطبيعته يجسم الابعاد والامور ويتعدى الحدود .

ـ وأخيرا ، ان صح كل ذلك ، فهل يصح لجهاز رسمي انشىء للاعلام عن البلاد أن يقوم بنفسه بمناقضة هذا الهدف ، من خلال وسيلة يشك في فعاليتها أو اهميتها ، ومن خلال تغطية تتعدى الحدود والمناطق ، بما قد يضر بالبلد والمسؤولين فيه اعلاميا .

لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد أن هناك أبعادا قانونية للموضوع تقتضي المساءلة ، وتحدد الراي القاطع تجاه هذا الموضوع .

سكايلاب.. مرة أخرى

بقلم : حمد محمد المرعي

من دواعي الاهمية ان اشير الى ما صرح به وزير الدولة في يوليو من انه « لن تتخذ اية اجراءات غير عادية » بشان موضوع سقوط المختبر الطائر على الارض . ومن الطبيعي ان يفهم من هذا أن أسبابه تعود الى بعد احتمالات سقوط ذلك الجرم في مجال الكويت .
مع هذا ،يبقى هناك احتمال ولو حتى احتمال،لسقوط الجرم في الكويت،وفي هذه الحالة سيكون من المستحيل معرفة المخاطر الناتجة الا بعد السقوط . ومع استحالة معرفة مدى التاثير الا بعد الحدث ، فانه يكون من الخطورة المتناهية عدم اتخاذ اية اجراءات وقائية أو اجراءات للتحكم في الخطر .

وهذا يدفعنا الى الحديث عن ان ترك كل شيء على بركة الله ، له خطورته البالغة ، وذلك لان الله عزل وجل لم يأمر برمي النفس في التهلكة . هذه الحقيقة يجب ألا نتجاهلها في عالمنا المتصارع هذا وازدياد المعتوهين والمخربين والمحرضين ، وتداخل وتضارب المصالح على جميع المستويات ، خصوصا ان لنا موقعنا وموضعنا على هذه البسيطة وبين بشرها ، في جو تسيطر عليه العداوة والضغينة والابتزاز (المخفى منها والمكشوف) ، وكثرة الحوادث المقصودة وغير المقصودة باسباب الخلط البشري وغيره .

ولو عدنا الى الوراء قليلا ، الى الايام التي عاشها العالم يترقب سقوط المختبر الفضائي لرأينا ان الكثير من الدول اتخذت الاحتياطات الشكلية والضرورية . اميركا نفسها استنفرت جهاز الطوارىء لديها بما فيه الدفاع المدني وخفر السواحل والحرس الوطني .

وهناك دول كثيرة لم يكن هناك احتمال في أن يسقط الجرم فيها كايطاليا وسويسرا ، بنسبة واحد الى بليون ، ومع ذلك ، وبرغم انتمائها الى معسكر اصحاب الجرم ، وبرغم توفر الاجراءات الدفاعية الروتينية ، وبرغم أن لديهم الامكانية والكفاءة والخطة لسرعة التحرك بفعالية كبيرة عند اللزوم ، برغم كل ذلك ، فقد اتخذ البلدان ، اسوة بسائر بلدان العالم ، الاحتياطات اللازمة .

وبالمناسبة ، فان شبكات الطرق ، العابرة لا المحلية ، في الولايات المتحدة ، والتي يزيد طولها عن ربع مليون ميل مزدوج ، ابتدا العمل فيها في منتصف الخمسينات كاحدى مقومات الدفاع المدني (وذلك لتحريك المواد والمعدات ونقل المواطنين) . ومع كل ما لديها من مقومات وقوات ضاربة وقوام دفاعي قوي ومجهز موقع آمن ، الا ان مخصصات الدفاع المدني بلغت اكثر من ١٠٠ مليون دولار ممتدة على ثلاث سنوات الى نهاية عام ١٩٨١ . وليست هنا بصدد المقارنة وانما على سبيل العلم .

واذا لم نتطلع حولنا لاتخاذ بعض الدروس ، فلن يمكننا تنفيذ أي شيء على صعيد الامن المدني . فانه ممكن لاي حادث أن يسبب الارباك ولا ننس ما حدث قبل اشهر عندما اظلمت الكويت في انقطاع عام للتيار الكهربائي ، وما ادى ذلك من ارباك في المستشفيات والمؤسسات الصناعية والتنظيم على الطرق . ولا أضيف الا من هنا ، لان بركة الله كانت واسعة . ولذا فانه يجب ان نأخذ كل ذلك بالاعتبار ونبدأ بايجاد خطط منتظمة منسقة لاحتياطات الامن المدني ، مبتعدين بذلك عن الارتجال والاشكالات التي قد تسببها المقاصد الطيبة والتسرعات غير الضرورية ، وان نقوم بانتهاز اي فرصة (سكايلاب وغيرها) لنجرب مثل هذه الخطط وضمان فعاليتها وسرعة تنفيذها ، على أسس ومقومات مدروسة ومراجعة متطورة . ولا شك أننا في حاجة الى هذا اليوم قبل الغد .

بانتظار "الجولة الثالثة" لوزير المالية

بقلم : حمد محمد المرعي

النفط من أبرز القضايا المعاصرة التي تفرض نفسها في مجال الاقتصاد الدولي : كمياته واسعاره وعائداته واستثماره . ولقد وضع وزير المالية ، في كلمته التي القاها في زيورخ في الشهر الماضي ، النقاط على الحروف بما يوضح هذه الشؤون والشجون مما لا يحتاج معه اي تفصيل هنا . ولقد نجح الوزير ، حيث اخفق الكثيرون غيره ، في ان يبين الصورة الواقعية الواضحة في اطار بيان منطقي بما يختص واسلوب استغلال النفط من قبل الدول المنتجة والتزاماتها ودور الدول المستوردة وواجباتها، خاصة ان هذا الربط بين الحقوق والالتزام يعتبر احدى مقومات الادارة الحديثة للموارد .

وفي حين عجزت أجهزة اعلام الاوبيك والاوابك واجهزة اعلام الدول ، وخاصة الخليجية منها ، عن دحر الادعاءات الغربية المتكررة فقد كان لكلمة الوزير ، في خطاب فسر به الظواهر والمتغيرات ، اثر بالغ الى حد ما . ومما لا شك فيه ان ذلك الخطاب تطلب الجهد والجدية والترتيب التسلسلي المنطقي ضمن التوضيح الاعلامي والعرض السليم . وهذا ما لم نتعود عليه من مسؤولين اخرين حين كثرت البلاغات والبيانات والمقولات التي تتصف بالارتجالية احيانا والتخبط احيانا اخرى . ولذلك فان ما يجب قوله هنا أن يكون ذلك الخطاب بمثابة المقدمة أو اللبنة الاولى التي تمهد السبيل لان يكون هناك تفهم أساسي لهموم الاقتصاد النفطي من جهة ، وثروات الشعوب العربية — والخليجية خاصة — من جهة اخرى . وهذا يتطلب المتابعة والدراسة والاعلام السليم وليس الارتجال او العشوائية .

ولم يخذلنا الوزير حين تكلم مرة اخرى ، عن هموم الاستثمار المحلي في مقابلته التلفزيونية الاخيرة . فقد أعاد الكرة أيضا ووضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالاستثمار والسيولة مع تركيزه على التفريق بين الجشع والمضاربة مما لا يخدم الاقتصاد الكويتي ، من جهة ، ومن جهة اخرى بين الاثر العائد على الافراد والاسر العادية .

● ● ● ●

واخيرا ، اذا ما حاولنا الربط بما تم في زيورخ وما تم في تلفزيون الكويت ، مأخذين بالاعتبار الابعاد المتعددة ، لوجدنا انه الى هذا اليوم ، فان المستثمر الكويتي يجد نفسه في ضلالة وغياهب مما يصادفه من مخالب ناهشة ، واكثرها ما يكون دخيلا .

ولكن التقصير ، او الذي يجب توخيا للحقيقة تسميته شبه تقصير آني ، ما يتمثل بالتساؤل عن كيفية استثمار الشخص العادي او ذي النوايا الطيبة الذي يريد ان يخدم نفسه ويخدم غيره كذلك لاموال ، والتي غالبا ما تكون محدودة ، باسلوب آمن ومفيد في نفس الوقت .

بمعنى آخر ، نحن تكلمنا عن البلد ككل وسياسة الاقتصاد الى حد ما في زيورخ ، وتكلمنا عن هموم الاستثمار المحلي وفئات المضاربة في تلفزيون هذا البلد . لكننا لم نتطرق للفئات التي هي بحاجة للتوجيه سواء بما تمليه الضرورة أو السيولة ، وسواء بما يحتمه الوضع المسمى بالاقتصاد الداخلي الراهن او الظرفي او المفتعل !!

اننا ، وخاصة من هم على شاكلتي ، نطلب من وزير المالية أن يقوم مشكورا باكمال مشواره بجولة ثالثة يضع فيها باسلوبه الفعال بعض الاسس لتهيئة المشوره والترشيد الهادف عن طرق وسبل الاستثمار للفئات ذات الامكانات الاستثمارية المتوسطة او المحدودة ، وذلك لتجنب اللعب بالمدخرات ، والتي هي قوام أمن الفرد والاسرة ومن ثم المجتمع ، وللحد من تلاعب الغير بها وضياعها من قبل ظروف اخرى . ولا شك ان في هذا اغلاقا لبعض الثغرات التي طرات اخيرا ، والتي لا شك أن لها كبير الاثر غير المرغوب على الافراد ومن ثم على الاقتصاد الوطني .

● ● ● ●

الحكومة تفضلت مشكورة باعلان الكويت سوقا حرة واسس او سمحت بتاسيس الشركات واعطت الاراضي واصدرت التراخيص التجارية بانواعها المختلفة ، دون اي شروط اللهم الا القليل منها ، لكنها للاسف لم تتقدم كجهة استشارية — وهذا اضعف الايمان — او كطرف فعلي لافادة الاخرين عن طرق الاستثمار الكبير أو المتوسط بالكم والكيف والنوع ، فمهدت السبيل عن طريق الارشيد أو المراقبة لافادة الغير بالطريق القويم .

لقد راينا مؤسسين لشركات يبيعون حصص تاسيسهم ، وجدنا بنايات خالية من المستاجرين ، واصبح سوق الدلالين مهددا (بالفتح) ومهددا (بالكسر) للاستثمار المحلي ، ووجدنا ان القيمة الشرائية لدينار السبعينات للاسهم والعقارات وسلع اخرى أصبحت أقل من نصف تلك القيمة في الستينات .

من المهم والضروري أن يكون هناك خط وخطة واضحة لتنوير المواطنين وارشادهم ، ان لم اقل ترشيدهم ، حتى نكون متأهبين لما سنأتي به الثمانينات . وفي اعتقادي ان الحكومة ينبغي أن تلعب دورا كبيرا في هذا الصدد باعتبارها صاحبة السياسة والخطة لحفظ وتأمين مدخرات واستثمارات الناس .

.. وداوها بالتي كانت هي الداء.!

بقلم : حمد محمد المرعي

مئات المواطنين وعشرات المسؤولين كرروا مرة والف مرة المطالبة بوضع حد للرعونة التي نراها في الشوارع والطرق . وقد ذكرت على هذه الصفحات مرات كثيرة جدية هذا الامر ، الا اننا عاجزون عن التوصل الى الرادع الفعال لمثل هذه الاعتداءات (ولا يمكن ان تسمى الا اعتداءات) التي تقع على الطرق باستمرار ، والذي يكون ضحيتها على الدوام اناس ابرياء ، على طرازي وطراز غيري ..

ان حادث الباص المذكور ، سواء كان فيه اطفال او شياطين ، لا بد ان يقع مثله الكثير من الحوادث التي هي في طور التخمر ، الى ان يقع الانفجار ، هذا اضافة الى ما تعودناه من حوادث الدهس وتخريب البيوت وتكوين ارامل وايتام من عباد الله واهدار خلقه .

ان كل ما صنعه الانسان له علاج ، وكل قضاياه لها حلول — ولا يمكن ان نصدق ان قضية المرور من القضايا المتواضعة في التعقيد .. انها تحتاج فقط للقرار الحازم ، وخاصة اذا ما اعتبرت البلد برقعتها الصغيرة وصغر التوزيع المروري وانعدام الطرق السريعة او المزدوجة الاتجاهات .

ولا يكفي ان نشكو ونتحسر من الذين يدوسون على كرامتنا بركوبهم الارصفة وكأن كلا منهم عنتر بن شداد يمتطي خيله على ارض الصحراء . بل انه لمن الضرورة القصوى ، اليوم قبل الغد ، ان نعتني بحماية ارواح المواطنين وذلك بالنظر في حدود السرعة على الطرق ، واعتبار ان « السلامة اولا » قبل اية مراعاة لترفيه السواقين او ما هناك من مبررات اخرى ، وفي تحديد عدد السيارات ، بالاضافة الى النظر لاحجامها ومنع المبالغ فيه من السيارات الشاحنة الطويلة و « الصهريجية » المضاعفة وعربات النقل العريضة ، وحتى الباصات (وبالمقارنة فان هناك باصات اصغر واليق واخف دما بكثير عن باصات المواصلات عندنا ، والتي لها هيئة الوحش المدرع — مع ان الحمولة واحدة) . واخيرا الحد من النمو التجاري والعمران الاستثماري ولو لفترة تأخذ البلد بها نفسها . وحتى ذلك لا يكفي ، اذ ينبغي ايضا ان تكون القوانين والقرارات الصادرة مطبقة بكل ما تعنيه الكلمة ، دون اللجوء الى المبررات التقليدية مثل قلة رجال الشرطة ، فهناك الكثير من الحلول البديلة كالاجراء البسيط الذي له فعالية رادعة . ويجب الا نسمح بأن تكون قوانين الحماية والتنظيم في البلد مجرد حبر على ورق — ومتروك امر تطبيقها للصدف او الحيثيات الاخرى . وهذا ما هو حاصل بالفعل بقانون المرور (وليس لنا الا ان نقارن بين عام صدوره وحاضرا) . يجب الا نغفل عن حقيقة واحدة مهمة وهي انه اذا ما ترك الحبل سائبا لهذه الرعونة ، فلا عتب او ذنب على من اتبع هذا الاسلوب . اذ في غياب تطبيق القانون ، يصبح البقاء للاصلح . وهذا ما سيحدث يوما ما ، شئنا هذا ام ابينا ، اذا ما ظل الوضع كما هو عليه .

والا ، فكيف لنا ان نتحقق من اننا نستطيع فعلا تحقيق امن هذا البلد ، وخاصة في هذه الاوقات من مراحل التطور والنمو ، اذا كنا عاجزين عن اثبات قدرتنا على معالجة قضية متواضعة كقضية المرور .

قرارات السلامة لاتسمن ولا تغني من جوع

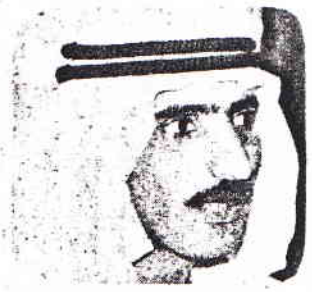

بقلم : حمد محمد المرعي

من الطبيعي ان تكثر القوانين والقرارات في اي بلد في مرحلة التطور والتنمية . والكويت ليست استثناء . ولكن اذا تعاملنا مع قطاع مهم مثل السلامة ، ومن اهدافها الحفاظ على العنصر البشري والموارد ومقومات امن واقتصاد المجتمع ، فان الصورة تتغير .

ومع أن هذا البلد يعتبر من اول من أعطى اهتماما كبيرا للسلامة — على سبيل الذكر وليس الحصر مثل انشاء جهاز البيئة والسلامة ، على نمط متطور اولي اهتمامه لامور العلاقات البشرية والادارة الصناعية ، الا أن مقومات السلامة لا تزال في مرحلة الالف باء .

وما أسباب هذا الا لانه اصبحت لنا قناعة كبيرة بظاهرة القرارات واللوائح ، حتى اننا حسبناها مفتاحا لكل قفل . فقبل اسابيع صدر قرار السلامة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .. وهو قرار لا انتقاد لنا على مضمونه وصيغته ... ولكن كيف يتم هذا ، وقد صدر قرار مماثل عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ على وجه التقريب ، ومن وزير نفس الوزارة . كذلك صدر قانون لسلامة المرافق العامة عام ١٩٧٨ وصدرت لائحته عام ١٩٧٩ (لان القانون بلا لائحة كان عبثا) . وقد يدل هذا على اهتمام المسؤولين بهذا القطاع المهم . وهذا شيء يشكرون عليه. الا ان القطاعات المختلفة تختلفبخواصها ودواخلها وطريقة تنظيمها وادارتها والسيطرة عليها . ولهذا السبب فان الشكل بما يختص بالسلامة ليس في القرارات أو في صناعتها . كما أن القرارات وحدها لا تسمن ولا تغني من جوع . وحتى في ايجاد تلك القرارات فهناك شك في أن تكون ارتكزت على احد متخصص في علوم السلامة وعوامل الحفاظ والوقاية المتطورة ... ويجب الا نجهل ان السلامة بمفهومها الحديث ، من العلوم المتبحرة في العلاقات البشرية والادارة الصناعية ومراحل القانون وتطبيقاته وامور التأمين البيئية والاقتصادية . ولهذا فان العبرة في ان تلك القرارات واللوائح (ونحن هنا ما زلنا نتكلم عن السلامة) تصبح عاجزة ولا يمكن ان تؤدي غرضها المنشود ، ولا حتى بجزء منه ، ما دامت مجرد قرارات ولوائح . اذ ان السلامة اوسع من هذا وتتطلب اكثر من هذا . ولا يمكن ان يحكمها قانون او قرار او لائحة الا بتواجد التهيئة الذاتية، الفردية والبيئية ، والادارة السليمة في الاجراءات وطرق الاتصال . زد على ذلك توفير المشورة والمراقبة المستمرة . وهذا اكثر من أن يتحمله قرار او لائحة .

غاب الأدب في ندوة الأدباء

بقلم : حمد محمد المرعي

ترددت طويلا ، اكثر من سنتين على ما اذكر ، قبل التطرق لهذا الموضوع ، ولكن ندوة رابطة الادباء الزمني في الشروع بما كنت فيه مترددا ، ومع أني لم أكن حاضرا في تلك الندوة ، الا ان التغطية الصحفية التي حظيت بها كانت الى حد ما كفيلة بان تجعل مني « مطلعا عن قرب » على ما دار فيها ، دون التاثر (عاطفيا) بما كان هناك من حوار .

وأود هنا مناقشة حالتين : الاولى تتعلق بالالتباس في موضوعها .. والثانية تتعلق بما لم يناقش فيها ، والذي كان من المفروض ان تتم مناقشته .

اولا : ما يتعلق بالادب عموما والصحافة خصوصا :

● متى كان للصحافة اليومية مسؤولية تجاه الادب ؟ فمن المعروف ان مهمة الصحافة اليومية تنشر اخبار الحوادث وما هناك من تحليلات واراء ومتابعات . ومن الواضح اننا نعيش هذه الايام الكثير من الاحداث السياسية والاقتصادية بالاضافة الى القضايا الاجتماعية وغيرها ، بشكل لا يدع مجالا للحديث عن القضايا الاخرى الا بالكاد . ولذا ، وبرغم انها تمر على الادب مرور الكرام، فان الصحافة لا تتحمل مسؤولية التعمق فيه او اعطائه حتى بعض حقه عبر صفحاتها القليلة التي يتحكم فيها الاعلان ، وازاء طبيعة قرائها انفسهم واختلاف امزجتهم .

ولا شك انه كان هناك التباس في الندوة ظهر في الخلط بين الادب كموضوع والصحافة كوسيلة .. وهذا خلط في المسؤولية . اذ ان معالجة المجال الادبي تكمن بشكل رئيسي في الكتب والنشرات والدوريات المتخصصة والمجلات الى حد ما الشهرية منها او الاسبوعية . وفي هذا انصاف لمجال الادب .

● لعلني أكون مخطئا ، ولكن استنادا لما قرأته عن الندوة المذكورة يتبين أن الحوار لم يفرق بين ما نسميه المعرفة وما نسميه الثقافة ، وكذلك بين ما نسميه الفنون من جهة ، وما نسميه الادب من جهة ثانية .. وكان من المفيد جدا لو عرفت هذه الاركان والفروع حتى تكون المجادلة ، حول الادب اكثر دقة ، لانه لا يجوز الخلط بينها حتى لو كانت تصورات ومجالات مترابطة ، ولا يمكنني المجال هنا في التطرق لتفاصيل هذه المواضيع ، ولكن من الواجب على الاقل ان اوضح الاتي : المعرفة هي تصور شاسع ، اما الثقافة فهي ظاهرة واسلوب ، وتدخل كلاهما في اطار واحد مع فارق رئيسي هو أن المعرفة تخضع لعناصر العقل والخيال والتامل .. الخ ، اما الثقافة فهي تخضع لعوامل الابراز والصقل والتقليد .. الخ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فالفنون ، وليس الفن ، هي امكانات وقدرات وجوانب مميزة ومتميزة ، وقد يكون الادب فروع الفنون ، ولكن نظرا لاصالته واتساعه ولاعتماده الرئيسي على الحرف والكلمة المكتوبة ، ونظرا لاعتماد هذين بدورهما على اللغة ونظرا لما للغة من مهمة واهمية رئيسية بكل ما يجول بالاحاسيس ويصف الملموسات ، فانه اعتبر ركنا مستقلا ومهما . لهذا فانه كان بالاحرى من مجتمعي الندوة ومديريها الالتفات الى هذا الشان ، تجنبا للتخبط وارساء للنقد والنقض في مواقعهما الصحيحة .

ثانيا : ما هو مهم واغفلته الندوة :

● كان الاولى بالحاضرين في الندوة (وخاصة لاجتماع مدراء التحرير النادر ، ان لم يكن بالروح فبالجسد ، تحت سقف واحد) ، واستنادا الى ما بينته سابقا ، الاهتمام بالخواص الادبية في النشر الصحفي .

ان من المؤسف أن الناحية الادبية في اللغة مهملة كثيرا لاهمال في ما نقراه من مقالات واخبار ووصف واعلانات (ولا اتكلم كما يدعى انه ادب) . وانه ليصيبني الغيظ في احيان كثيرة بسبب الاستهتار الشائع باستخدام اللغة (ومن ثم الاستهانة بكرامة القارىء) عندما اجد جملة بخبر ولكن بلا مبتدا او العكس ، او فاصلة في مكان نقطة ، او الاستخدام للشرطة (بالفتح) او النقط « ... » في غير مكانها ، او فتح الاقواس دون اغلاقها . يضاف الى هذا ان يكون هناك وصف بلا موصوف . او قطعة صحفية يكون من الواضح ان نصفها الاول صادر من أول نصف لفقرة ما ونصفها الاخير صادر من اخر نصف لتلك الفقرة . او فقرة صحفية كاملة دون فواصل .. او نقط .

ولست هنا بصدد الاسلوب او البلاغة او النحو ... (او بما يحدث احيانا بمتابعة مقولة صحفية ، ويطلب منك الانتقال الى ص ٩ والصحيح هو ص ١١ . او قراءة خبر عن حدث بكل تفاصيله ولكن بدون ذكر مكان وزمان الحدث . او بصحيفة لا تحمل اسما أو أخرى لا تجد تاريخ صدورها الا على صفحة الغلاف فقط) ، والامثلة كثيرة . أو ما يحدث كذلك بالخلط بين مدلول كلمة «استخدم» وكلمة « استعمل » ، أو بين مقومات الكم والكيف والنوع (مثلا تجد « كيف » والصحيح هو «ماذا») . او الخلط بين « الوسيلة » و « الطريقة » . وهلم جرا ، ناهيك عن الاسلوب او الصياغة أو الكتابة العلمية الادبية .

● كما أن الندوة لم تتطرق لموضوع مهم أثير كثيرا اخيرا ، الا وهو أدب النشر والمعرفة .

فبعد صدور كتاب « الثقوب السوداء » عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، كانت هناك صولات وجولات بين مدافع ومهاجم ومبرر بصدد مراجع الكتاب . ولا شك أن « القبس » كعادتها ، ساهمت بشكل كبير في ابداء الاراء ومتابعة القضية المطروحة. وقد ابدعت في هذا . ولكن لم يبدع المردود ، الذي تصدت الصحيفة له . وكان من الواجب ، ان تاخذ ندوة الرابطة بهذا الموضوع المهم. ماذا حدث ؟ الذي حدث هو صدور كتاب يحتوي على اقتباسات واستعارات واستنادات الى مفاهيم ونظريات ومواضيع بدون ذكر المراجع !

ولعله اصبح من المالوف أن نرى الكثير من هذه الظواهر في السنوات الاخيرة (والتي لا تعتبر الا سرقة او انتهاجا لكرامة الغير او اسلوبا مستهجنا في أدب الكتابة) . ولكننا تشفعنا بقانون حقوق النشر في الكويت (أو عدم وجوده على الاصح) ، او بأن المسالة وقتية طارئة لا بد ان تزول .

ومع انني لست ضليعا بما أتى به كتاب « الثقوب السوداء » ، الا أن لدي بعض المعرفة في أمور حقوق النشر ، القانونية والعرفية ، بصفتي مؤلفا لكتب وبحوث ، كما لدي الاطلاع على علوم الكون — ومنها الثقوب السوداء — بصفتي مالكا لتلسكوبين كلفاني الكثير ، وكما بحوزتي وقراءتي لعشرات الكتب والخرائط ، مما يتعدى عددها مجموعة أي مجموعة كتب في مكتبة عادية . وباختصار فان لدي اهتماما كبيرا بعلوم الكون الحديثة ، مما يجعلني قادرا على المشاركة في ابداء الراي الادبي في مثل هذه الامور . ومن يتعرف على دراسات الكون ، فانه سوف يجد لا شك ، الاستنادات التي تمثلها تسميات النجوم والمراجع التي تمثلها تسميات النظريات ، حتى انه اصبح تقليدا عاما في النصف الثاني من هذا القرن بذكر جميع المراجع في بحث مؤلف أو منشور عن علوم الكون ، سواء كانت مباشرة او غير مباشرة . ولا يقف الامر فقط عند واجب اداب الكتابة بل يتعداها الى واجب نشر المعرفة . ولم يكن في نيتي الاستفاضة في هذا الموضوع لولا اهمية ما رأيناه في السنوات الاخيرة من كثرة الكتب والكتابات على طراز « الثقوب السوداء » ، وان كان صحيحا كما يقال ان سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب تتمسك بالذوق الادبي ، وان المؤلف والمراجع (بالضم) قد برروا ذلك بسقوط قائمة المراجع سهوا — عند الطباعة ؟ عند النشر ؟ لا شك ان عذرا كهذا يماثل في تقليديته عذر الصحافة في تمسكها بشرعية « الخطا المطبعي » كمبرر لكثير من ارتجاليتها .

كان يجب ان تاخذ ندوة رابطة الادباء زمام المبادرة في تلك الامور وتوجه الاسئلة وتستخرج الاجابات عن طريق الحوار مع تلك النخبة الممتازة من الحاضرين . كان يجب معالجة تلك الامور جميعها بطريقة موضوعية ، وفي مقدمتها عدم جواز النشر دون الاستناد الى المراجع . وكان يجب التوصل الى اتفاق في الندوة على عدم الاستخفاف بكرامة القارىء (المستهلك) ، وعلى انه ، عندما يحدث خطا اجرائي او مطبعي او غيره ، فانه لا يجوز النشر بتاتا الا بعدما تعالج او تصحح تلك الاخطاء — والاعذار او المبررات بعد الحدث يجب عدم قبولها بل ومقاضاتها .

كان على الندوة ان يكون هذا عنوانها وليس الصحافة اليومية او مدراء التحرير او الادب او ما شابهها من شكليات ، ولكن غاب الجوهر في تلك الندوة .

رأي في تعليق المرعي على ندوة رابطة الادبـاء :

غاب النقد الموضوعي في موضوع نقدك

كثيرون هم من تتوزع في كتاباتهم مظاهر السلبية الفكرية والامية الثقافية ، ممن ينثرون كالبذور السوداء في وجه حياتنا الثقافية عبر بعض الصفحات وفي شتى صحائفنا اليومية والاسبوعية والفصلية ، مما يشكل في النهاية صورة المتسلقين والوصوليين عبر نوافذ الثقافة والفكر .

لكن ان تتركز كل هذه السلبيات المعوقة لمسيرتنا الثقافية في كتابات شخص واحد فهذا شيء لم اتصور وجوده الا بعد قراءتي لما كتبه السيد (حمد محمد المرعي) في عدد القبس الصادر يوم الاربعاء الموافق ٧ ـ ١١ ـ ١٩٧٩ تحت عنوان مثير (غاب الادب في ندوة الادباء) .

في البداية لن اناقش رأيه في هذه الندوة لسببين : الاول هو ان في رابطة الادباء من هم اكثر مقدرة مني على الرد . والثاني هو تهافت راي الكاتب ، حيث بني رأيه على مقدمة عجيبة حقا ، اذ كيف يحق له ان يكتب عن ندوة دامت زهاء الاربع ساعات من خلال (التغطية الصحفية) على حد قوله ، ناسيا حقيقة مهمة وهي ان ما كتب حول الندوة لا يمثل الا راي كاتبه الشخصي في الندوة.

اهي شهوة الظهور ولو على حساب الحقائق والموضوعية ؟ . ولكن .. دع ذا وعد القول في حمد كما تقول العرب في شعرها ، حيث حوى مقاله طيب الذكر خلطا عجيبا غريبا للمصطلحات والمفاهيم الادبية والثقافية . مما يعطينا الحق كل الحق في اعتباره ـ اي السيد حمد المرعي ـ ظاهرة فريدة ، تتجلى خلالها كل سلبيات حياتنا الصحفية والادبية ، واليك البيان :

الصحافة والادب

● (متى كان للصحافة اليومية مسؤولية تجاه الادب ؟) هكذا قال حمد ، وهكذا بدات معه ملامح الظاهرة الفريدة تتكشف عن عدم معرفة بهذا التاريخ الطويل للدور الايجابي الخطير الذي قامت وما زالت تقوم به هذه الصحف على المستوى العربي والعالمي ، واجد ان من العيب علي ان ادله على هذا الدور ، او اذكره به ، وهو صاحب « التلسكوبين » والقراءة الواسعة للخرائط فضلا ، عن مؤلفاته وبحوثه « التي لم نسمع عنها » ، ومكتبته الكبيرة على حد زعمه (بصفتي مؤلفا لكتب وبحوث كما لدي الاطلاع على علوم الكون بصفتي مالكا لتلسكوبين وكما بحوزتي وقراءتي لعشرات الكتب والخرائط ، مما يتعدى عددها مجموعة اي مجموعة كتب في مكتبة عادية) ، لاحظ دقة المعاني ووضوح الاسلوب مع رجاء الدقة في ملاحظة عمق وروعة المفاهيم التي يفاجيء العالم بها السيد حمد مثل مفهوم الصحافة عند (ممن المعروف ان مهمة الصحافة اليومية تنشر « كذا » اخبار الحوادث وما هناك من تحليلات واراء ومتابعات) هكذا قال السيد حمد ، ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم .

المعرفة والثقافة

● (لعلني ـ كذا) اكون مخطئا ، ولكن استنادا لما قرأته عن الندوة المذكورة تبين ان الحوار لم يفرق بين ما نسميه المعرفة وما نسميه الثقافة ، وكذلك بين ما نسميه الفن (لعله يقصد الفن) من جهة وما نسميه الادب من جهة ثانية .

هكذا قال حمد .. ومضى في فتحه العلمي الخطير عبر تلك المفاهيم الجديدة للثقافة والمعرفة والفن (وكان من المفيد جدا لو عرفت هذه الاركان والفروع حتى تكون المجادلة ، حول الادب اكثر دقة ، لانه لا يجوز الخلط بينهما حتى لو كانت تصورات ومجالات مترابطة) هكذا قال حمد ، ونحن بدورنا نتساءل : اية اركان وفروع هذه التي ذكرتها ؟ واية مجادلة تعني ؟ واية تصورات ومجالات مترابطة وغير مترابطة تقصد ؟

● المعرفة هي تصور شاسع ، اما الثقافة فهي ظاهرة واسلوب، هكذا قال ، واستطرد « وتدخل كلتاهما ـ المعرفة والثقافة ـ يقصد ـ في اطار واحد مع فارق رئيسي هو ان المعرفة تخضع لعناصر العقل والخيال والتامل .. الخ ، اما الثقافة فهي تخضع لعناصر الابراز والصقل والتقليد .. الخ.

اما تعريفه للفنون فهو (ومن ناحية اخرى فالفنون وليس الفن ـ كذا ـ هي امكانات وقدرات وجوانب مميزة ومتميزة ، وقد يكون الادب فروع الفنون ـ كذا ـ ولكن نظرا لاصالته واتساعه ولاعتماده الرئيسي على الحرف والكلمة المكتوبة ، ونظرا لاعتماد هذين بدورهما على اللغة ونظرا لما للغة من مهمة واهمية رئيسية بكل ما يجول بالاحاسيس ، ويصف المحسوسات فانه اعتبر ركنا مستقلا ومهما ، اي والله العظيم هكذا قال حمد واني استحلف من فهم شيئا ان يفيدني !

لم يعرف العنوان

● « لهذا ـ اي الذي ذكره انفا ـ فانه كان بالاحرى من مجتمعي الندوة ومديريها الالتفات الى هذا الشان تجنبا للتخبط ، وارساء النقد والنقض في مواقعهما الصحيحة » هكذا قال حمد كاشفا لنا عدم علمه حتى في عنوان الندوة التي نصب نفسه قيما ومفلسفا لها وللمشتركين بها (كما ان الندوة لم تتطرق لموضوع مهم اثير كثيرا اخيرا ـ هكذا ـ الا وهو ادب النشر والمعرفة) هكذا قال حمد ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم).

كم كيف لماذا ماذا ؟

● والذي يثير الاسى هو ما ياخذه السيد حمد على رابطة الادباء في ندوتها بقوله : (ما يحدث كذلك بالخلط بين مدلول كلمة استخدم وكلمة استعمل ، او بين مقومات الكم والكيف والنوع مثلا نجد ـ كيف والصحيح هو (ماذا) والخلط بين « الوسيلة والطريقة » وهلم جرا ، ناهيك عن الاسلوب او الصياغة او الكتابة العلمية الادبية) هكذا قال حمد ، عن اي كم وكيف تتحدث يا رجل ؟ واية علاقة تراها بين كيف وماذا ؟ واي فرق تراه بين الوسيلة والطريقة ؟ واخيرا يعيب السيد حمد على الرابطة عدم مناقشتها لقضية ـ هو اول واولى من تتجسد فيه هذه القضية ـ (كان يجب معالجة تلك الامور جميعا بطريقة موضوعية ـ كذا ـ وفي مقدمتها عدم حواز النشر دون الاستناد الى مرا) .

هكذا قال حمد ، ولا ندري ما هي المراجع التي استند عليها هو في نقده هذا ؟ سوى عدم الموضوعية والاستخفاف بعقلية القارىء الذي يسميه (المستهلك) .

وختاما لا املك يا سيد حمد الا الاشفاق والرجاء منك ان تلعب بعيدا عن مجال ليس مجالك ، وبحر لا تحسن العوم في تياره الجارف .

عبد الله راشد اليحيى

الإطفاء التطوّعي

بقلم : حمد محمد المرعي

الان ، وبعد أن خفت حدة الحرارة وانتهى موسم الحرائق بصورة موقتة، اصبح من المناسب ان نناقش قضية الحرائق بهدوء وموضوعية ، مركزين على اعتبارين اساسيين :

● ان الحرائق التي حصلت في صيف ٧٩ لا تشير الى اي تحسن ملموس ، سواء من حيث الكم ام الكيف ام النوع ، أم من ناحية الوقاية الضرورية واجراءات الحد من الحرائق ، مما ينبغي معه الاهتمام بالتوعية ووضع القواعد الكفيلة بايقاف المهملين والمستهترين عند حدودهم ، حفاظا على أرواح الناس والممتلكات ومرافق الدولة .

● أن يكون هناك تقدير ملائم لرجل الاطفاء الذي يعرض حياته للكثير من المخاطر من اجل الاخرين . والذي يعمل في ظروف قاسية الى ابعد حدود القسوة ، والذي يظل متواجدا خلال الصيف حين يهجر البلاد الكثيرون للراحة والاستجمام ، حافظا بذلك اموالهم وثرواتهم وممتلكاتهم .

وينبغي ان يتبلور هذا التقدير على شكل احتفالات معنوية لتكريم رجال الاطفاء ، كأن يخصص يوم لرجل الاطفاء ، وان يستغل هذا اليوم لاغراض التوعية بمخاطر الحريق وتحديد المسؤوليات الواجب ان يلتزم بها الغير ، وان تعرض فيه انجازات الاطفاء مع ابراز احصائيات الحرائق وخسائرها البشرية والمادية .

من جهة ثانية فان من الضروري دراسة العمل بالخطوات التالية :

١ — ان يكون متوفرا لدى ادارة الاطفاء جهاز يقوم بتصوير الحرائق الكبيرة مرافقا لاعمال المكافحة والانقاذ ، وذلك لتسجيل واستعراض ما يفيد منها مستقبلا في تلافي الحرائق وطرق الوقاية منها ، فضلا عن الاستعانة بهذه الصور في الحملات الاعلامية للتحذير من مخاطر الحرائق ، وفي الاجراءات القانونية لتحديد اسباب الحريق ومسؤوليته .

٢ — توفير الاحصائيات على المستوى العام عن الحرائق والخسائر البشرية والمادية والاصابات الناجمة عنها . اذ بدون ذلك كيف نضمن اقناع الناس بمثل هذا الموضوع الخطير ، على ان تكون هذه الاحصاءات مبرمجة ومهيأة للمناقشة والتداول في الندوات الصحفية والاعلامية .

كذلك فان اعمال مكافحة الحريق ليست بالاعمال الاجرائية الروتينية الثابتة ، بل تعتبر من الخدمات الطارئة ، وعملها لا يتركز في موقع ثابت او منطقة معينة . ولهذا فاننا نرى ان انشاء اجهزة المكافحة في كثير من البلاد ، بما فيها المتقدمة ، يقوم اساسا على مبدأ التطوع ، وليس هذا الا لسببين :

— الناحية الاقتصادية : حيث ان وقوع الحرائق يعد حدثا طارئا ، ولذلك لا يمكن تكوين جهاز متكامل الامكانات البشرية والالية والادارية ليستخدم في اوقات غير محددة وغير مستمرة .

— العمل بالاطفاء عمل شاق لا يرغب الكثيرون العمل به ، لما يشمله من مخاطر مع ضحالة الاغراءات .

ولهذا ، فانه من الضروري دراسة فكرة نظام التطوع للاطفاء . وهناك الطرق والاساليب الكثيرة الممكن الاختيار منها بهذا الخصوص . لما كان المجال لا يسمح بتفصيلها هنا ، فانه ينبغي على الاقل عرض الاطار العام لها :

١ — قبول من لديهم الرغبة في العمل بالاطفاء ، من مناطق الكويت ومحافظاتها .

٢ — قبول من يعملون بالخدمات المشابهة او في الاعمال او المؤسسات الصناعية .

٣ — قبول بعض افراد الجيش ، حيث انهم في المكان المناسب والعمل المناسب ، ولاغراض التدريب المناسبة .

وقد يكون هذا بشكل دوري على ان يتم ذلك ضمن الاشتراطات الخاصة بذلك مثل اللياقة والكفاءة .

ومن الطبيعي ان يتبع هذا ، نظام خاص للمهام ، تحدده اعداد المتطوعين واختصاصاتهم واوقات واماكن تومرهم . ومن الممكن الاسترشاد باسلوب الخدمة التالي : توقيت الخدمة بالاطفاء يومين شهريا على نمط متواصل او دوري . او اتباع اسلوب النداء لايام محددة او متفق عليها اسبوعيا او شهريا . حيث يكون بالامكان الاتصال بالمتطوع باستمرار كاجراء روتيني حتى يتسنى معرفة مكانه عند اندلاع حريق . كما يمكن اتباع النظامين معا .

واخيرا .. لا بد أن يحظى رجل الاطفاء بنظرة تقدير تتناسب وواجبات ومسؤوليات رسالته الضرورية المهمة .

خذوا وقتاً لتقييم ما تبنونه

بقلم : حمد محمد المرعي

من يراجع خطاب سمو أمير البلاد عند تسلمه الحكم ، يلاحظ الاشارات الواضحة الى انه يجب الا نتعدى قدراتنا في مرحلة النمو التي يعيشها بلدنا العزيز . اما المطلوب الآن ، فهو ضرورة اخذ فرصة تسمح لنا بالتنفس والتطلع الى ما بنيناه وتقييم ما وصلنا اليه ، حتى لا تصبح دعائم هذا البناء مهزوزة ، او تكون ضحية التأثيرات العكسية . ولعل هذا القول ، ينطبق اكثر ما ينطبق على حالة العمران المستمرة على مدار الساعة والفصول . وبديهي القول ان حركة العمران وتشييد البناء ليسا عملية مجردة ولا يمكن عزلهما عن مجريات التنمية والتطور بأنواعها وعواملها المؤثرة .

واذا كانت التقارير تشير الى العدد الكبير من الاماكن السكنية والتجارية الخالية ، واذا ما أيدت هذه التقارير الاعلانات الكثيرة عن الشاغر من الشقق والمكاتب وغيرها ، واذا ما كنا نشكو على الدوام من قلة الايدي العاملة وأزمة المواد الانشائية ، وحركة المرور التي لم تعد قادرين على استيعابها ، وخدمات المواصلات والهاتف والكهرباء والماء والمطاعم غير القادرة على اللحاق بركب هذا العمران المتطلق ، وحالة الجو والضوضاء ووضع الفوائد ، فانني اعتقد ، ولعله يكون اعتقادا صحيحا ، ان الاستمرار على هذا المنوال عزل غير مفيد ، يشعرنا باننا كمن يحاول مداواة الداء بالداء .

ومع ما في كل ذلك من اضرار ، فانه لا يجب ان تغيب عن البال النتائج السيئة لهذا الانطلاق غير المحدد على السلامة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والنفسي .

ازاء هذا كله ، أجد من الضروري ، وليس في هذا مبالغة ، ايقاف او تهدئة اندفاع عملية البناء المستمرة هذه ، ولو لفترة خمس سنوات فقط ، وهي فترة غير طويلة في عمر المجتمع ومستقبله ، وذلك للتمكن من التركيز والتقييم واغتنام فرصة تسمح لنا بالنظر ملياً في عناصر نمونا.

وتحقيق هذا الامر ، سيسمح لنا بالانصراف الى زراعة الحدائق وتسوير الساحات المهملة وتبليطها والتركيز على الزراعة ، وتأمين الغذاء ومخازنه واساليب توفيره والمحافظة عليه ، والقيام باصلاح ما تلف من مبان ومرافق وعمل التعديلات اللازمة في ضوء المتطلبات والظروف الجديدة كتكييف المدارس واستخدام المواد العازلة للحرارة في المنشآت والمباني الكبيرة وتطوير مرافق الخدمات وتجهيزاتها بتؤدة وتمهل .. وغيرها .

ويا قوم ، العجلة من الندامة « والرص » يؤدي دائما الى ثقوب سوداء تقضي على نفسها بنفسها . ولم يقل احد ان الكل يريد ان يصبح مالكا لبنايات او متاجر اذا كان مصيرها ان تتحول الى اعمدة صماء بلا خدمات ، او خدمات ليست على المستوى المطلوب . هذا اذا لم يكن مصيرها التحول الى اطلال خاوية .

من هي الحكومة؟

بقلم : حمد محمد المرعي

من هي الحكومة ..؟ لا يعني هذا التساؤل انني سأتطرق الى التعريف السياسي او الاجتماعي او الفلسفي لاصطلاح « الحكومة » ، لان هذا ليس مقصدي هنا اذ انني اعتبر « الحكومة » هي الجهاز الذي يتولى اعمال الادارة العامة للبلاد .

واذا ما اتفقنا ان « الحكومة » منا والينا ، فمن السهولة الاستنتاج ان « الحكومة » هي نحن ، وليس في ذلك اية مغالطة او لعب بالكلمات او ما شابه ذلك . وانما هو مدلول تشغيلي وعملي .

● فبلدنا فيه حكومة ، والحكومة متمثلة ، الى درجة مهمة وكبيرة ، بالجهاز الوظيفي المسير والمنفذ لاعمال البلد . وهذا الجهاز بدوره مكون كليا من أفراد هذا البلد ، وهو مؤلف من اكثر من ١٢٠ الف موظف بمختلف المستوى والنوع والمسؤولية ، اي ما يتعدى ١٠ ٪ من مجموع السكان .

واذا ما كان اكثر من ٣٠ ٪ من مجموع السكان دون السن الوظيفي ، فان هذا يعني ان اكثر من ١٥ ٪ من السكان عاملون في الحكومة . وهؤلاء يعتبرون ممثلين للمجتمع في مختلف المستويات والميادين والحوافز وغيرها ، أي انهم يشكلون خواص وصفات ومواصفات وتطلعات المجتمع نفسه المحددة والمتنوعة .

● وهؤلاء العاملون ، بشكل مباشر او غير مباشر ، الذين يمثلون المجتمع ، والذين يسيرون الجهاز المدير لشؤون هذا البلد ... يجب ان يكونوا هم المقصودين عندما نتكلم عن « الحكومة » ، الا اذا كنا تحت احتلال اجنبي او تحت سيطرة ايد اجنبية او ان الاحزاب والايدلوجيات كانت تلعب دورا في هذا الجهاز ، وهذا كله غير حاصل عندنا .

● ولهذا .. اذا كان هناك تقصير او عدم اجتهاد او اخلاص في تسيير شؤون احد اجهزة الدولة الحكومية ، فيجب ان نكون نحن الملامين ، خاصة انه لا يوجد هناك ما يمنع الاداء الحسن والنية الطيبة .

● ● ●

واذا ما ارجعنا كل شيء الى اصوله ، فان علينا ان نبدا بنقد انفسنا اولا نحن افراد المجتمع ،وان لا نخلق تصورا رمزيا مجردا نسميه « الحكومة » لنرميها بكلما هو عائب او منقص .

... عن طريق المقاولة . لكن لا يخفى انه لو اخضع ... التحليل والتقييم الاداري والاقتصادي ، لثبت ... يعمل على توفير الاموال والثروات وتحسين الجودة والانتاجية ، فضلا عن انه يجنب الدولة انشاء اجهزة فنية غير قادرة او كفؤة .

ففي بعض الحالات تلجأ وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الى انشاء اجهزة ادارية وفنية لانجاز بعض اعمالها المتخصصة . ثم يكتشف اثناء عملية الانشاء ان هذه الاجهزة بحاجة الى وقت لتكوينها واختيار كوادرها وتدريبهم واعدادهم ووضع لوائح اجرائية . وغالبا ما تكون النتيجة بعدما لا يقل عن عامين هي اكتشاف ان العمل المطلوب انجازه والذي انشىء الجهاز اصلا للقيام به قد ضاع بسبب ركاكة الاسلوب ، بالاضافة لما يحدث من ازدواجيات في طبيعة الاعمال . ويتلو هذا انتاج لا يتعدى ٥٠ ٪ من الانجاز المطلوب سواء كميا او كيفيا .

ولهذا يتوجب الالتفات الى السوق ، لما تتواجد فيها من كفاءة وخبرة وادارة في ممارسة الاعمال المنشودة ، ولما تتوفر فيها من امكانات في الاتصال واساليب متطورة في سرعة التحرك ، مع الابتعاد ما امكن عن انشاء او تكوين اجهزة حكومية حيث انها لا يمكن ان تكون مبينة على اسس ادارية او مقومات اقتصادية سليمة .

ويجب ان لا يفهم اننا نطالب بالاتكال على السوق كلية ، فان الاتكال يكون على الله سبحانه وتعالى وحده . لكن ما نعنيه هو ان يكون هناك تحديد وتخصص للعمل الحكومي ، وان تتاح الفرصة للخبرات الموجودة في السوق للاسهام في العمليات التي تلائم تخصصها عن طريق اسنادها اليها بالمقاولة ، على ان تكون عملية الاختيار دقيقة،وان تخضع للاشراف والمراقبة والمحاسبة الفعالة .

ولا شك ان هذا سوف يحقق الكثير من المزايا التي نتطلع اليها مجتهدين في العمل والانتاجية والمستوى المنشود من خلال اطار اجرائي واقتصادي سليم ، تعم فائدته على الجميع ، ومن ثم على مقومات هذا البلد العزيز .

الكويتي والعشرة الأوائل

بقلم : حمد محمد المرعي

ليس غريبا علينا ، في استعراضاتنا السنوية للعشرة الاوائل في شهادة الثانوية العامة بقسميها ان يحتل الصدارة عربي غير كويتي . وهذا بذاته يفرح الكثير ، ويقطع الشك باليقين في كثير من حالات المنازلات الاجتماعية والنفسية والتوظيفية وغير هذا مما يعرفه كل قارىء لهذه الملاحظات . وليس هدفنا الوقوف هنا ، وانما الاستدلال عن المسببات (او المؤثرات) : فهل للتربية في البيت او اشراف اولياء الامور من تأثير ام ان للمدرسة والاسرة التدريسية والمناهج دخلا في هذا ، او ان المجتمع ، بتشكيله وتركيبه وتطلعاته الحاضرة ، (سواء ما يشمل منها العنصر المادي او الاجتماعي او الامن الذاتي) له كبير الاثر في هذا .

ان المسألة ليست مفاضلة او منافسة بقدر ما هي تساؤلات ، وليس للكويتي وغير الكويتي ، بل بما يمثله الاجتماع العربي في الكويت ، والذي يجب ان لا يغيب عن اي شخص يدير بيته او عمله او وظيفته . وحيث اني مهتم بمسألة الاوائل ، فان السؤال يتركز حول من توفرت لهم المعيشة في المناطق النموذجية ، وكافة الخدمات الاسرية والحكومية والعامة في متناول اليد . حتى المدرسين الخصوصيين « رايحين جايين » من ساعة انتهاء الدوام حتى ساعة شروق السهرة التلفزيونية او غيرها . وجوابي هو ان الامتيازات مختلفة جدا . فهل صحيح ان البيت الكويتي بحاجة الى اعادة تنظيم وترتيب للاولويات . وهل صحيح ايضا ان العربي الكويتي متاعه الدلاعة والاستهانة فيما احل الله له من نصيب . والعربي غير الكويتي له ميزة الاجتهاد واداء الواجب .

انني لا ارى الا ان ياخذ عزيزنا الزميل عبد الرحمن النجار بقلاوة المبادرة التلفزيونية ليرينا هؤلاء الشطار ، من خلال مناقشاته التي لا يجيدها الا هو ، والتي لا تصلح الا لطابعه وشخصه ، ويحاول ان يعطينا بعض الاجابات . واخيرا هنيئا لسعاد مصطفى شقرة ولحسام ابو فرسخ . والله يوفقهم ورفاقهم فيما هم يصبون اليه .

دعاء الشهر

بقلم : حمد محمد المرعي

اللهم اجعل هذا الشهر مبنا للنيات الطيبة ، وأبعدنا عن الرياء والظاهر . واجعل منه خيرا لنا في ديننا ودنيانا ، حيث اننا عبادك الضعفاء .

اللهم ارشدنا الطريق لانجاز المعاملات ، حيث اننا جاهلون بما هناك من طرق وأساليب . والهمنا الصبر ان لم نكتشف الغش والجشع في هذه الدنيا . والهمنا السلوان على ما يضيع منا الى ايادي غيرنا ، فانا جميعا عبيد لك .

واجعل للفرح مفاتيحا في متناول ايادينا ، فانت ادرى بشهواتنا الدنيوية الطاغي عليها اكل الحرام وايذاء ذي القربى ، فابعدنا عنها انك انت السميع البصير .

اننا نرفع دعاءنا طالبين الرافة بما تنفوه به افواهنا وتمتد اليه ايدينا وبما يساورنا من ظنون وشكوك في قدراتنا . نسالك المغفرة عما يجنيه بعضنا من حيث لا يدرون .

ونسالك اليسر عندما نطلب اقامة لهذيتنا فيرفضون ، اذ انهم جاهلون بان اطفالنا في هذه الارض هم رهن هذه الاقامة البسيطة . وانك ادرى بما توسوس به نفوسنا عندما نفتقد المكيف او عندما نكاد لا نرى راحة يدنا في عصر الذرة هذا ، فالهمنا طول البال لتذكر الدقائق المعدودة قبل وبعد الحدث .

اننا جميعا تحت وطأة سوق دنيوي لا يرحم ، فاعف عنا يا رحيم عندما يطرح الحساب العظيم ، لاننا كنا مشغولين بمحاسبة بعضنا البعض . اللهم انك ادرى بمشاغلنا الدنيوية من امور القسائم والاسهم والمناصب ، فاغفر لنا التباسنا فيها على حساب العبادة والروحانيات.

اللهم لا تجعل العبادة يعلمها المعلم للتلميذ فقط دون ان يلتزم هو بها ولا أن تكون الصلاة فقط في المساجد المكيفة او الحج في اشهر النزهات ولا أن يكون رمضان في الصيف ليقضيه البعض في سوهو وبيكاديللي . ولا تجعل من القروض وسيلة لارزاق المقاولين . ولا من الايجار معاقبة المساكنين .

وهبنا من لدنك الطريقة لنتجنب النفاق وندعو للنزاهة ، ونتوخى الخير ونستبشر باليسر ، وندعو للجهاد ونخدم الشريعة ونجهر بالقانون المكتوب وغير المكتوب . واجعلنا على قدم المساواة مع قضاتنا ورجال أمننا وخادمينا ومخدومينا . ولا تجعل كفة ميزان عدالة البشر الى الشمال او الى اليمين باكثر من المعقول . واجعل الغير يكثرون من الرحلات السياحية لانها وسيلتنا الوحيدة لرؤية ارضك الواسعة ، ويكثرون من مناسباتنا لان فيها يسر ورحمة لنا ، واكثر من مربياتنا ان اكثرت من اطفالنا فنحن لا نستطيع الاستغناء عنهن .

اللهم سهل امورنا في الوصول الى حرم البورصة ، وقوم خطانا في نقد مجتمعنا ، واهد جمعياتنا التعاونية ووزاراتنا وبيوتنا السبيل القويم . وعنانسترزق من ارضك هذه دون لجوئنا الى الشبرة ، ولا تبخل علينا بالشفاء عندما نرحل للعلاج ، او الرافة عندما تكون الاشارة حمراء ، او الصبر عندما يكون الوصل معطلا .

واعطنا الشجاعة لنشر دعواتنا لمن اطفا حرائقنا ، ومن عالج مرضانا ومن زارنا في حفلاتنا ومن شرفنا في مبيعاتنا . واعطنا الجراة على ان لا نبخل باموالنا واطفالنا وانسرنا في سبيل تحقيق ذلك . واكثر من اهل الخير وجمعياته مثلما اكثرت من المساجد . وهبنا البصيرة لنرى فيها حقائقنا حين نعظمها لغيرنا . واشفع لنا عندك ، ونجنا من القوم الحاسدين والمحسودين .

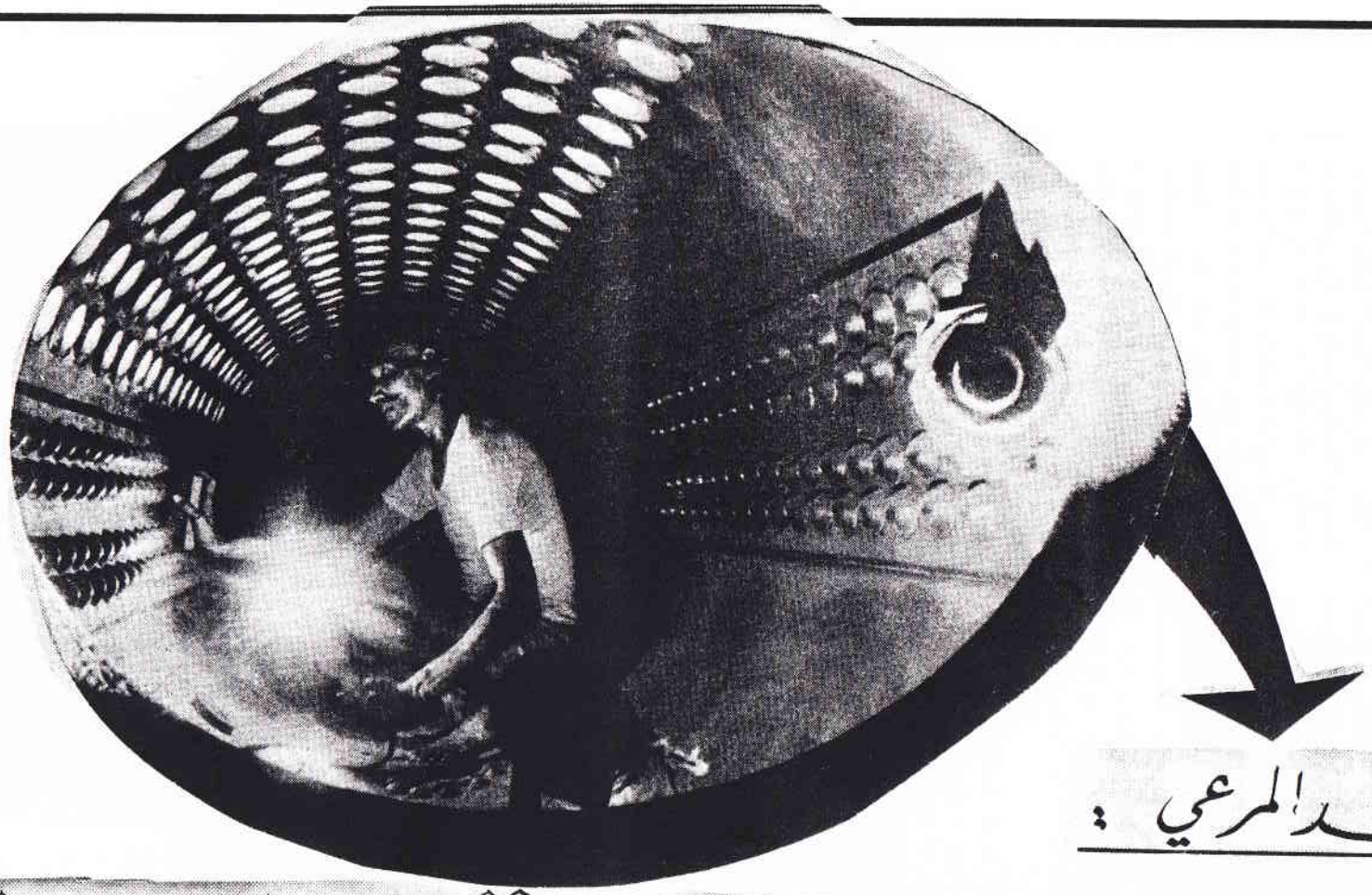

حمد المرعي :

عوامل السلامة معدومة في المصانع والشركات بالكويت

٢٥ مليون إصابة عمل في العالم كل عام !

الكويت ، شأنها شأن الدول الحديثة بدأت في استخدام التكنولوجيا الحديثة منذ بداية الخمسينات وتوسعت في استخدام هذه التكنولوجيا حتى اصبحت تعتمد عليها في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولا شك في أن عملية استخدام التكنولوجيا الحديثة له فوائد كثيرة لا تعد ولا تحصى، ولكن هذه العملية لها عدة مخاطر ايضا يجب أن ننتبه لها ونتخذ كافة الاستعدادات لتلافي اخطارها ، واهم الوسائل التي تكفل لنا تلافي هذه الاخطار هي تأمين عوامل السلامة التي يمكن بواسطتها ان لا نعرض حياتنا الى الخطر من جراء استخدامنا للتكنولوجيا الحديثة التي هي عبارة عن اجهزة ومحركات والات تستعملها في المنزل والمصنع وفي كل خطوة نخطوها ، فهل قمنا بتوفير عوامل السلامة المطلوبة ؟..

في الحقيقة أن عوامل السلامة في الوقت الحاضر معدومة في الكويت ، ولا شك أن هذا القول له اهميته وخاصة اذا صدر عن أحد الاختصاصيين الكبار في مجال السلامة داخل البيت وفي الطريق والمصنع وكل شيء ، وهو السيد حمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء .

يقول السيد حمد المرعي : لا شك في أن عوامل السلامة في الوقت الحاضر تكاد تكون معدومة في الكويت بشكل عام ، وهذا ناتج عن عدم الوعي والاحساس بالمخاطر الناتجة عن استعمال الاجهزة الحديثة والمعدات التي نستوردها من الخارج والتي تسيطر على كافة نواحي حياتنا تقريبا ، وهذه مشكلة كبيرة بحد ذاتها وتنتج من عدم وجود عامل الالزام من قبل السلطات العامة للجهات التي تقوم باستعمال هذه الاجهزة ، لان العملية في الاساس هي وضع اشتراطات العمل بعد دراسة طبيعة هذا العمل ، وتعتبر هذه الدراسة من أهم المتطلبات اللازمة للقيام بأي عمل من الاعمال وخاصة اذا كانت هذه الاعمال ذات طبيعة خطرة، ونحن في وزارة الكهرباء والماء استطعنا بهذه الوسيلة ان نحقق كثيرا من الانجازات الكبيرة في تأمين أكبر قسط من الفاعلية لعوامل السلامة التي أوجدناها في كافة المرافق العملية والادارية في الوزارة .

وأضاف قائلا : والواقع أنه مع ظهور الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون مضت وما تلاها من شبه ثورات عملية وتكنولوجية ، ابتدأت المجتمعات في وقتنا تعاني من المؤثرات الصحية والامراض والعاهات الحوادث المفجعة التي صاحبت ظهور الصناعات ، وفي مطلع القرن العشرين ، وبسبب ما أصيب به الانسان من خسائر في الارواح والمعدات والممتلكات واتلاف للبيئة ، بالاضافة الى بداية الشعور بالمسؤولية الانسانية، فقد بدأت المجتمعات الصناعية المتقدمة تولي اهتمامها للسلامة الصناعية بشكل خاص وللسلام ككل بشكل عام . الامر الذي نتج عنه ظهور برامج التوعية بالمخاطر ووضع وسائل الحماية المتعددة وصدور الانظمة واللوائح والتشريعات ، حتى أصبحت سلامة الفرد وسلامة البيئة في يومنا هذا حق للانسان من جهة وواجب ومسؤولية عليه من جهة أخرى .

وقال السيد حمد المرعي : ومع ان المنشآت

الصناعية الحديثة والوسائل التكنولوجية الجديدة، قد تضمنت الكثير من الجهود المبذولة لتأمين أكبر قدر ممكن من السلامة ، الا ان تلك الجهود ، التي وضعت في الهندسة التطبيقية ، في التصميم والصناعة في المعدات والاجهزة والادوات الصناعية والمعيشية ، لم تجنبنا الكثير من الحوادث ، واذا ما استقصينا الاسباب المؤدية لذلك فاننا نجد أن الطفرة العلمية والتكنولوجية الحديثة وعدم مصاحبتها باعتبار جاد للعنصر البشري كعامل رئيسي يجب أن تطبق عليه التكنولوجيا . وبمعنى أوضح لا يوجد أي تجانس بين طبيعة الوسائل التكنولوجية واسسها وطبيعة الانسان بحد ذاته ، ونحن دائما نرى أن هناك تركيب تكنولوجي مهدد بالانكسار أو بالتعطيل أو ما أشبه ذلك مسببا انواعا من الحوادث حالما يظهر طرف ثالث أو عامل ثالث لم يكن مأخوذا في الحسبان من قبل من ادخل التكنولوجيا أو من استخدمها ، وبالتأكيد فان السلامة بمفهومها الحقيقي ليست من المواضيع التي يمكن تفصيلها أو تجزئتها الى حالات اساسية وحالات فرعية ، بل هي موضوع عام وشامل لمجموعة من العوامل قد تتشعب في بعض الاحيان ولكنها لا بد أن تتشابه في الجوهر ، ومدعيات السلامة ترجع أولا وقبل كل شيء الى الحرص الفردي والوعي العام بقدر ما تعتمد على عوامل الحفاظ والنظم الداخلية في الصناعة أو الالات من ناحية تصميمها وتعدد أغراضها .

واضاف قائلا : وليس هناك من مبالغة اذا قلنا ان الاف الحوادث تقع في كل لحظة في عالمنا هذا ويذهب ضحيتها الكثير من الارواح والممتلكات والثروات البيئية وغيرها ، فمن حوادث السيارات ووسائل النقل المختلفة الى حوادث الورش والمصانع وحوادث المدارس والمنازل الى حوادث اخرى بيئية وصحية وغذائية ، وكل ذلك ينتج في الحقيقة عن ثلاث ظواهر ادخلت للعالم هي : السرعة ، الانتاج الكمي والمبالغة في تيسير الراحة والرفاهية في المعيشة . وذلك بالاضافة الى عامل رئيسي رابع قد لا نكون على خطأ عندما سميناه العامل المجهول أو العامل العام ، وهو في نظرنا المحرك الرئيسي لتلك الظاهرات سواء كانت من الاجهزة الذاتية أو الطاقة بانواعها أو ما يدخل في عملياتها من مواد وغيرها أو أسلوب استخدامها أو العلاقات البشرية نفسها وذلك بالاضافة الى الحقيقة الواضحة التي تقول : كلما تطورت التكنولوجيا وازدادت الصناعات ضخامة والتجهيزات تعقيدا مما تجعلها اخطر واخطر يوما بعد يوم ، وهذا يزيد في الواقع من نوع تاثيرها وجسامة النتائج التي تحدث من جراء هذا التاثير .

وقال : وتدلنا الاحصائيات المتوفرة لدينا عن عدد الاصابات السنوية في العالم على مدى ما يتعرض الانسان للاخطار من جراء سوء استخدامه لاساليب التكنولوجيا الحديثة ، والواقع انه مع الصعوبة المتواجدة في عمل احصائيات حتى ولو تقريبية فانه تقع في العالم أكثر من ٢٥ مليون اصابة – معلومة – كل عام تقريبا ، وحيث ان السنة تحتوي على ٣٢ مليون ثانية فانه يتضح أن هناك اصابة واحدة كل ثانية تقريبا باستمرار وعلى مدار السنة ، ولذلك فان عنصر السلامة في العصر التكنولوجي الحالي تصبح ذات اهمية كبيرة ، وخاصة أن البيئة التكنولوجية تجمع الكثير من المسببات الالية والاجواء البيئية وتزاحم العناصر البشرية مما يعرض الفرد أو المنشآت باستمرار لمخاطر الاصابات والمخاطر الصحية وغيرها ، هذا بالاضافة الى انه من المؤكد أن السلامة مرتبطة بالتنمية من حيث :

١ – ترابط العناصر البشرية ببعضها من جهة وبالتنمية من جهة أخرى .

٢ – ترابط الوسائل التكنولوجية بعضها وبالتنمية .

ثم تحدث السيد حمد المرعي عن توفر عنصر السلامة في الكويت فقال : ان الحل في رأيي يتطلب تكوين جهاز على مستوى الدولة واعطائه مهمة المراقبة والمحاسبة في طريقة استعمال الاجهزة الحديثة من قبل المؤسسات الخاصة والعامة ، وذلك بالرغم من وجود اجهزة عديدة للسلامة في عدد من المؤسسات مثل الشعيبة وشركات النفط ووزارة الاشغال العامة ، وكنا قد اقترحنا على جهاز السلامة في منطقة الشعيبة لتكوين جهاز مشترك وعام يشرف على المناطق الصناعية الاخرى مثل منطقة الشويخ الصناعية ومنطقة صبحان الصناعية بالاضافة الى اقتراحنا عليها الاشراف على عمليات التخزين بصورة سليمة ، لان الكويت من البلاد المستورد كثيرا والتجار يحتاجون الى وجود مخازن جيدة وصحية ، خاصة في ما يتعلق بتخزين المواد الغذائية بطريقة سليمة .

واضاف : أما في ما يتعلق بفكرة مجلس السلامة الوطني فانها قد درست بعناية منذ عام ١٩٧٤ ، ونظرا لوجود التطور الصناعي والتجاري الكبير ، في الوقت الذي ما زالت فيه اجهزة السلامة وعمليات السلامة ضئيلة وغير متناسبة مع ذلك التطور ، لذلك فقد قدمت تقريرا في العام الماضي ونشرت عنه عدة مرات بعض المعلومات ، وقد تبنى وزير الصحة العامة الدكتور عبدالرحمن العوضي ، مشكورا ، هذا الموضوع ، هذا وقد احال مجلس الوزراء عملية دراسة الموضوع المذكور الى لجنة تحضيرية تابعة للأمانة العامة، حيث جرى بعدها رفع التقرير اللازم الى المجلس . وقد بينت الدراسة التي قمت بها استفحال الحوادث سواء من ناحية العمل أو المرور أو الحرائق في المنازل، وبصورة اجمالية الحوادث المتسببة عن التطور المعيشي والمهني في البلاد .

وقال : والآن وبعد خمس سنوات من تاسيس وانشاء جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء ، تم استكمال هذا الجهاز من جميع النواحي تقريبا ، واستطعنا أن نحقق بواسطته كثيرا من الانجازات ، وتجري الان دراسة الاسس التي ستقوم عليها الخطة الخمسية الثانية ، ومن اهمها وضع مشروع لعمل ميزانية خاصة بجهاز السلامة .

دوام الشتاء والصيف

بقلم : حمد محمد المرعي

حيث اننا آمنا بان الشمس تدور حول نفسها ، ونحن ندور حول نفسنا ، وانها يدور حولها . وحيث اننا بنينا نظام التوقيت الزمني على اساس ذلك لسبب واحد هو تنظيم امور حياتنا اليومية ، فليس هناك اي عذر لعدم الاقتناع بضرورة المواقيت في الفصول السنوية مع ما يترتب على ذلك من نتائج في الحياة عموما .

وحيث اننا تداركنا ذلك بتغيير ساعات الدوام مرتين كل عام . وحيث ان هذا ليس الا تنظيما جزئيا لان الامر كله يدور حول مبدأ تنظيم الحياة اليومية نسبة الى الضوء والحرارة ، الا ان ما نعمله هو جزء من الحل اولا ، ثم انه غير اقتصادي ثانيا .

●●●

فمن الملاحظ انه في بداية شهر ابريل واكتوبر من كل عام ، يخرج تعميم يوجه القوم الى تغيير عاداتهم في النوم والاستيقاظ ومزاولة العمل ومواقيت الواجبات وغيرها .

وحيث ان هذا التغيير في العادات يخلق الكثير من الاشكالات في ادارة الاعمال والحياة بمختلف قطاعاتها ، بالاضافة الى ما هناك من اهدار لمجهودات واشغال اوقات الطباعين والموقعين والمراسلين والقرطاسية مما يتطلبها امر هذه التعاميم .

وحيث ان هناك نظاما مجربا وناجحا وليس بجديد، وهو يجنب الكثير من الاشكالات ، ويوفر الكثير من الجهود والتنظيم .

فاننا ندعو الى تغيير توقيت الساعة ذاتها ، بدلا من تغيير مواعيد الدوام ، مثلما تفعل العديد من الدول، بحيث تبقى عاداتنا اليومية كما هي ، بنفس توقيتاتها الزمنية ، لان المتغير الوحيد سيكون الساعة ذاتها .

يضاف الى ذلك ان هذا النظام سيوفر سلسلة تعاميم تغيير مواعيد الدوام ، وما يستتبعها من تعليق اعلانات بذلك على المكاتب وفي اماكن التعامل مع الجمهور ، بالاضافة الى عرقلة انسالات رجال الاعمال مع عملائهم خارج الكويت بسبب تبدل المواعيد .

اننا نطالب بتطبيق نظام تغيير توقيت الساعة اعتبارا من اول اكتوبر من العام الحالي ، متوخين بذلك التنظيم والاقتصاد وحسن الادارة وعدم الخبول بانصاف الحلول، وتوفير وقت الجميع .

آن الأوان (٤)

العرب بين أميركا وأوروبا

بقلم : حمد محمد المرعي

● اما اوروبا فلها عراقتها وتاريخها وحضارتها وارتباطاتها التاريخية التي ليس من الممكن التخلي عنها حتى لو ارادت . كما انها تبحث اليوم عن استقرارها و « استقلالها » ، خاصة بعد حالة اللا استقرار خلال المائة ونيف سنة السابقة للحرب الثانية ، نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عبر اذابة الامبراطوريات والممالك والعديد من الانظمة الاخرى ، وما املته متطلبات الثورة الصناعية وغيرها .

بعد الحرب ، ودخول اميركا المسرح الاوروبي باشكال واساليب ومستويات متعددة ، اخذت اوروبا تدور في فلك اميركا الى مطلع السبعينات ، حيث حدث التغير الشكلي والجذري في اطار السياسة العالمية وتركيباته الاقتصادية ، ومدى التخبط في السياسة الاميركية واستحالة انتظامها مع التطلعات الاوروبية اختتاما بأزمة الطاقة .

لذلك بدات اوروبا تحاول الاستقلال عن المحاور الاخرى والعاب «الدومينو» بعد ان ادركت اين وكيف تكمن مصالحها، وبعد ان قررت تجنيب اراضيها ان تكون حلبة تصارع واقتتال ، لا ناقة لها فيها ولا جمل ، بين الاميركان والروس الى جانب رغبة اوروبا في ان تستمر عملية استخدامها كادوات لمصالح القوى الكبرى ، وتحققها من ان وضعها الحاضر ليس فيه اي نفع لها ما لم تعيد النظر في واقعها الجديد باطار المتغيرات العالمية .

وعلى ذلك فاوروبا حاليا تبحث عن الاصدقاء، متخذة في الاعتبار الواقع العالمي المعاصر والخلفيات التاريخية له .

اوروبا تربطنا بها القرابة الجغرافية والحضارة ... اخل التاريخي الطويل والمصالح المتعددة والمتنوعة ، والجوار الحتمي والتقارب في المفاهيم والقيم والمؤثرات الاجتماعية ، اكثر من اية منطقة أخرى .

● ولهذا كله علينا أن نضع اوروبا في مصاف الدول الصديقة، خاصة انها اثبتت في كثير من المرات رغبتها في ذلك . ولست هنا متحدثا عن الاستثناءات التي تقوم بها بعض الدويلات غير ذات الشان ، لان هذه الدويلات يمكن معالجة امورها موقعيا ووقتيا .

اوروبا تفهمنا كثيرا ، ونحن نفهمها اكثر . فالاوروبيون لا يريدون أن يكونوا حلبة نزال بين الدول القوية المتصارعة ، ولا يريدون أن يدوروا في فلك سياسة الغير ، حتى لا ينقص ذلك من استقلالهم ، أو يهبط من تطلعاتهم القيادية .

والفرصة متاحة امامنا الان لنترجم ذلك عمليا بتوثيق علاقاتنا الاقتصادية بكل من المانيا وبريطانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وغيرها ، واعطائها بعض الاولوية في وارداتنا وصادراتنا ، مع استمرار حوارنا المشترك لتخطيط سياسة المنطقة ، ومن ثم الاسهام الايجابي في سياسة العالم . فاوروبا تسيطر على الجناح الشمالي والغربي للبحر المتوسط ، ونحن على الجناح الجنوبي والشرقي له . ومن الممكن ان تصبح هذه المنطقة طليعة قيادية في الاحقاب المقبلة، من خلال تحقيق الامن والازدهار والاستقرار والحضارة .

ان اية دراسة متعمقة بهذا الخصوص ستقرر ان المنطقتين العربية والاوروبية مكملتان لبعضهما البعض من ناحية الموارد والثروات والإمكانات والطاقات والتطلعات ، بما يؤدي بهما في النهاية الى ان تصبحا قوة حقيقية قد تعيد لهذا العالم المتارجح قيمته واستقراره وآماله .

● فأميركا عصبة من الولايات والتجمعات والجمعيات والشركات وخليط الجنسيات ، وهي دخيلة على مسرح السياسة بحكم الفرصة والصدفة اللتين هيأتهما الحرب العالمية الثانية ، وما تم خلالها من تسابق في خلق معسكرات قوى عالمية ، وما تبلور بعدها من افلاك سياسية .

وهي جديدة على التاريخ ، خالية من الحضارة ، وغريبة على السياسة العالمية وعلى مقومات العلاقات الدولية واصولها ان كان لها اصول ، فهي تكمن في اوروبا . وسياستها العليا ليست مبهمة كما نعتقد . اذ ان الابهام يتضمن توفر عناصر الرؤية والاتجاه لكن باطار مخفي . بينما سياسة أميركا متغيرة وملتوية ومتناقضة ، لانها ليست مبنية على اسس ومقومات تاريخية وقومية سليمة تتوفر بها عناصر الاخلاص والصدق والوضوح ، وانما توجهها تيارات المصالح التي تتحرك على خشبة المسرح ومن وراء الكواليس في وقت واحد .

ولولا أميركا لما حدثت مآسي هيروشيما ونجازاكي ، ولما خلقت اسرائيل ، ولما كانت الحرب الباردة وقضية خليج الخنازير وفيتنام وسوموزا وغيرها . ولما كان هناك تشويش مستمر على الراي العام العالمي ، ولما حدثت المواجهات المربكة مع اهتزاز اقتصاديات وسياسات العالم .

كلمات أميركا الرنانة التي تسمعنا اياها لا تتعدى كونها كلمات ساعدت على ابرازها واعطائها الشرعية القوة الاعلامية والدعائية من خلفها . وعندما يحاول الباحث التعمق في ابعادها فانه يجد انها مجرد وصف صريح لسياسة لا تغني ولا تشبع من جوع .

وليس ادل على ذلك من ان الادارة الاميركية تضيع وقتها في اول سنتين بعد المعركة الانتخابية في التخطيط لسياستها، بينما تضيع آخر سنتين من سنوات الرئاسة في الاعداد للحملة الانتخابية المقبلة . وليس ذلك الا لعدم وجود الاساس والواجهة الواضحة من ناحية ، وتوفر القوى صاحبة المصلحة التي تدفع بعجلة تلك الادارة من ناحية اخرى . وجوهر رغبتها يكمن فقط في لا مبالاتها لو كان كل مكان في العالم ميدان حرب — باردة او ساخنة — ما دامت مصانعها دوارة ، وسلاحها مجرب باستمرار، وخيراتها مكفولة ، واراضيها آمنة ما بين المحيطين .

ثم ان أميركا لا تربطنا بها أية قرابة جغرافية او حضارية او مصالح جوهرية متبادلة . وليس هناك من امل في استقامتها لانها ستظل « اميركا القبيحة » لدى شعوب العالم .

● ● ●

آن الأوان (٣)
الغرب والنفط العربي

بقلم : حمد محمد المرعي

ثلاثة امور رئيسية لم نعالجها نحن العرب بالتركيز والبلورة المطلوبة ، سواء في قراراتنا أو سياساتنا أو ردود افعالنا ، بمستوياتها ومناسباتها المختلفة ، في معمعة حرب الطاقة بين البلاد العربية المصدرة للنفط والصناعية المستوردة له .

● أول هذه الامور هو الاستغلال السيء من البلاد الصناعية ، لموارد النفط العربية منذ الثلاثينات الى أواخر الستينات ، عندما كانت هذه البلاد تتحكم بالانتاج النفطي الذي لم يكن محدودا ، وكانت تشتريه بسعر أبخس من البرسيم ، برغم أن مخزونها كان أكثر من مخزون العرب ، الى جانب ما لديها من موارد الطاقة البديلة بأنواعها الاساسية الاربعة وفروعها . كما انه كان تحت يدها ما يشبه الاكتفاء الذاتي لجميع المتطلبات والوسائل المعاصرة الاساسية والتكميلية الحاضرة والمتطلع اليها . لكن الدول الصناعية لم تهتم وقتها ، أو الان بمصالح الغير !

بل ان تلك البلاد المستوردة وصلت الى حد الاسراف غير المحدود في الرفاهية والازدهار وتيسير المعيشة بواسطة التنمية والصناعة والتقنية ، مما حدا بها الى ان تسأل نفسها في النهاية : الى أين ... الى متى ... بالنسبة لكل ما يجري من انقلاب في الحياة البشرية وقيمها ومفاهيمها . ومما اضطرها ايضا الى الاهتمام في مطلع هذا العقد باتخاذ مبدأ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وسلامة العنصر البشري ومحيط معيشته . ومن هنا بدأ الحد من الاسراف في استغلال موارد الطاقة الوطنية لديها . ومن هنا ايضا بدأ العمل على تجنب استخدام انواع كثيرة من موارد الطاقة نتيجة اضرارها الجانبية ، ولم يكن ذلك تابعا باي حال من الاهتمام بالبشرية العالمية .

لقد منحت تلك البلاد الفرصة عام ١٩٧٣ لاعادة تنظيم امورها لكنها لم تستفد من الدرس . ومع ان العرب نفذوا عملية رفع اسعار النفط صدفة « رمى شجرة واصطاد ارنبا » بسبب حرب اكتوبر انذاك ، الا ان العالم الغربي ، بثراسته وضغينته ، لم يتعلم من ذلك الدرس ، وانما اعتبر الامر غير جدي ، لاعتبارهم كل ما يصدر عن دول العالم الثالث ما هو الا سخرية !

كان عليهم ان يتعلموا وقتها ، وهم الشعوب الواعية المتمدنة المتطورة الحضارية ، ان مادة النفط معرضة للنفاد . وكان عليهم ان يتحققوا من أن توفير سيارتين لكل عائلة ، واستعمال الطاقة حتى في غسل الصحون ، واقلاع الرحلات الجوية المتكررة بنصف حمولتها وباستمرار ، والنزهات البرية والخلوية ، واعمار هوليوود وازدهار ميامي .. كل هذا لم تكن له فائدته الكبيرة على الانسانية !

● ● ●

● اما ثاني الامور التي لم نعالجها بتركيز فهو انه يجب على العرب ان يتاكدوا — ضمن المفهوم الحضاري — ان مردودهم الوحيد هو النفط . وحيث انهم في سباق مع الزمن لتامين العناصر الاساسية لبقائهم على خشبة مسرح هذا العالم المتصارع ، فان هذا يتطلب منهم ، باي منطق كان ، ان يتحققوا بانهم ما زالوا في اول الطريق ، وانه ليس في جعبتهم سوى تركة من التخلف والقصور والحقوق المسلوبة الكثيرة والكبيرة التي يجب التغلب عليها : من بناء اقتصاد ووضع استراتيجية وتامين امن واحياء حضارة وترتيب اولويات . وهذه تتطلب فترة اطول من الفترة المقدرة لنفاد النفط ، خاصة فيما يتعلق بالامن الغذائي والتنشيط العسكري والتطوير التقني دون المساس بالمبادىء والقيم .

وقد اثبتت التجارب ودلت التوقعات على أن العقود الزمنية المقبلة ستكون عصيبة وقاسية ، بحكم ما هو واقع الان من تحركات وعوامل اقتصادية وتيارات سياسية وحضارية . ولست بمخطىء ان قلت انها تماثل مرتين ما حدث في الحرب العالمية الثانية بدون السلاح والمواجهات التقليدية المعروفة في الحروب .

ان حركات التنمية السائدة في عقدنا هذا ليست الا عبارة عن مشاريع او مبان أو استثمارات تصبح خاوية او ذاوية في حالة دخوا الذي هذا في عنق الزجاجة ، الذي لا بد سيقابلنا لا محالة .

● ● ●

● يبقى ثالث الامور التي لم نضعها نحن العرب في حساباتنا بالاهمية الكافية . فبرغم التضحيات التي قمنا وما زلنا نقوم بها عن قصد او عن غير قصد ، والاستغلالات السابقة والجارية لحقوقنا ، فانه حتى الان لا ينظر الينا العالم النظرة المطلوبة والتي تضع في الاعتبار لما لنا من وزن حضاري او استراتيجي خاصة أن الدول الصناعية تسبقنا في مجال التقدم ونحن نحاول اللحاق بها .

والدليل على ذلك موقفهم من قضية التبادل التقني الذي نطالب به ، وموقفهم بالنسبة للطاقة الذرية مثلا ، هذا الموقف المزدوج .. فهم يدعون الى الحد من انتشارها رافة بالانسانية ، بينما هم الذين اكتشفوها واستخدموها لتدمير شعوب بريئة ، وهم لا يزالون يجربونها ويطورونها ، ويعطونها عن طريق الدس الى اعدائنا .

ويجب ان لا نشك في انه سوف يجيء يوم تكون فيه ثروتنا قد نضبت . وسوف يقولون لنا انذاك : ولماذا لا تعودون الى الجمل ؟ وحينها لا اعتقد انه سوف يكون عندنا حتى الجمل !

ان ما نصدره من نفط لا ينفع الا عجلة الصناعة الغربية ، اضافة الى اننا نشتري بغالبية مواردنا المالية سلمهم ومشاريعهم . والصناعة سلسلة لا تنتهي ، واذا ما دخل فيها عامل الربح وحب الاستثمار والتحكم وتكوين محاور قوى ذات مخالب يصعب كسرها ، فانه يكون من الاستحالة ، ونحن على وضعنا هذا ، ايجاد الموازنة والتوازن العقل بما يؤدي ليس لمنفعة البشرية كما تنادي به امة الغرب ، ولكن لمنفعة من هضمت حقوقهم لفترة طويلة من امة العرب .

لقد آن الاوان لنا كي نعطي كل الاعتبار لابنائنا واحفادنا ، ولستة عقود مقبلة على الاقل ، لان النفط ليس فقط غاليا ونفيسا ، بل انه ذخرنا الوحيد في المستقبل ولما يخبئه القدر في احوال العالم المقبلة .

آن الأوان (٢)
العرب والقلم الغربي

بقلم : حمد محمد المرعي

لمدة اكثر من خمسة عشر عاما ، ظللت اتابع بنشاط وتعمق ما تنقله الاقلام الغربية ، خاصة الاميركية منها ، عنا نحن العرب . وكان واضحا ما فيها من لف للحقائق وتشويه للوقائع ، ودس وتزوير ، سياسيا كان ذلك ام اقتصاديا ، حضاريا ام اجتماعيا .

وهذه حقيقة يعرفها الكثيرون حتى ممن يقراون تلك الكتابات . لكني اجريت مقارنة — ولو انها كانت سطحية — عما كتب خلال الثلاثينات والاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات ، وخرجت بشيء واحد لا يمكن الا ان يكون حقيقيا ، وهو ان الفترة التي يكون العرب فيها مترددين او مغلوبين على امرهم ، تكون سياط الاقلام السمع ، لا سيما كلما دخلت في الصورة مصلحة الغرب او اميركا او اسرائيل ، وبالاخص بعد دخول اسرائيل لواقع المنطقة العربية .

ويجب ايراد حقيقتين هنا :

اولهما : انه لا شك اننا خاملون لاقصى درجات الخمول ، حيث اننا لا نستغل الفرص لاظهار الحقائق ، برغم ان الفرص كثيرة ، فضلا عن ان نبذل اقل مجهود للتصدي المطلوب ، ولو عن طريق الرد البسيط .

ثانيهما : ان هناك الكثيرين من قراء الكتابات الاميركية ، سواء داخل اميركا او خارجها ، ممن لم نوفر لهم بديلا عما يقراونه . ولا لوم عليهم حيث انهم ابرياء مما دس لهم .

● ● ●

لكن الغريب ان هذا يحدث بعلمنا ومعرفتنا . والاغرب من ذلك اننا لسنا الى هذه الدرجة مغلوبين على امرنا ، حيث اننا ما زلنا نتنفس ، كما ان الباب ما زال مفتوحا للكتابة في اوساطهم ، او استخدام اصحابنا الاجانب العاملين في منطقتنا ، او على الاقل توفير الفرصة والدعم لهم . كذلك من الممكن استئجار ، ان لم يكن شراء ، الاقلام وحتى الاوساط ، ولا اقول تسخيرها ، بل تزويدها بالدعم والمعلومات والادلة والحجج المبينة للحق من الباطل .

● ● ●

اذن من الممكن ان نكون نحن السبب ، حيث ان الطريق والاسلوب ميسران ، ومخطىء من قال غير ذلك عما يخلق هناك من جو مشوش حولنا ، ليس ضارا بنا فقط . بل بمن هم خاضعون لذلك الجو من الذين لم نيسر لهم الفرصة التي يتاملونها منا لابداء الحقيقة .

ولهذا فان اولى خطوات الدفاع العربي هي ازالة

— البقية على الصفحة ١٥ —

آن الاوان

هذا التشويش على الراي العام العالمي ، واتخاذ التدابير اللازمة فرديا او جماعيا او حكوميا لتحقيق التوازن في مواجهة التضليل الغربي ومن ثم التغطية على ما تقوله القلة المأجورة او الجاهلة .

كما انه من المهم اجراء المقارنة بين المقابلات الصحفية المتبعة مع الغير وتلك التي تتم معنا واستخدامها كاشتراط في عدم اعطاء فرصة المقابلة ما لم يكن المنطق والاسلوب والهدف متوازنا .

اقول هذا وانا على ثقة كبيرة بان الكثيرين منا ممن يقراون للاقلام الاميركية واقعون — مثلهم مثل الشعب الاميركي — تحت سلطان عصابات اللعب ذات اليمين وذات الشمال .

وقد آن الاوان لنا بان نبدا بتكوين عصبتنا لاظهار الحق ودحض الزيف ، وان لا نعتمد فقط على ما اثر في منظمة اليونسكو بشان الاعلام في دول العالم الثالث ، لان ما تطرقت اليه هنا هو شيء خاص بنا وحدنا .

وانا على اتم استعداد ، اذا ما طلب مني ذلك ، ان ابين ايسر الطرق واكثرها فعالية لتحقيق هذه الغاية . فقد آن الاوان كي يكون كتابنا ومحللونا مرآة لنا ، ليس في صحافتنا فقط بل في صحافتهم .

آن الأوان (١)
أميركا الأمس واليوم

بقلم : حمد محمد المرعي

بالامس .. او بالضبط في مثل هذه الايام منذ عشرة اعوام مضت ، كانت محطات الوقود تعطي الهدايا والجوائز ، وتنشر الدعاية والاعلان .. وكانت كريمة في صرف البطاقات البنكية كوسيلة لتسويق وترويج منتجاتها .

وكان الواحد ، من زيادة الترف ، ورخص اسعار الوقود ، يأخذ صديقته بالسيارة في نزهة لمسافة ٤٠ كلم من اجل تناول قطعة من « الهامبورغر » . وكانت السيارات فارهة تحليها قضبان الكروم المزدوجة ، وكانت الطائرات تقلع بنصف حمولتها في رحلاتها الجوية . ولم يكن ذلك ازدهارا ، بل كان تبذيرا وامعانا في الترف الى اقصى الحدود .

●●●

واليوم .. اصبحت صورة اميركا لا تتمثل فقط في طوابير السيارات التي تلتف مثل الثعابين حول محطات الوقود ، ولا في بروز الخاصية الاميركية الاصيلة : الشراسة والنهش والانانية ، فحسب ، ولا في العودة الى عهد الغاب من المشاجرات بالايدي واستخدام سلاح الحجارة وسلاح البنادق والاشطرابات في كل مكان في هذه الامة المتمدنة المتحضرة ، ولا في عرض الفتيات لانفسهن على مشغلي مضخات الوقود للحصول على تسهيلات بالواسطة ! بل ان الثقة ايضا بين الحكومة والشعب انعدمت من حيث تأكدت الخصال الحميدة لدى المسؤولين للاستمرار في مناصبهم ، ولدى المواطنين المرتبكين فيما يخبئه القدر لهم . ووسط ذلك كله تأكدت عضلات عصابات الشركات ذات النفوذ المسيطر .

ان هذا لا يبين الا مقومات مجتمع وحضارة اميركا الزائفة .. ناهيك عما يسمى بوضعها القيادي الدولي .

فمن المعروف ان مخزونها لم يتغير في هذه الفترة ، بل ان انتاجها قد ازداد ، وتنوعت مصادر الطاقة البديلة والمستوردة . لكن الذي تغير هو ان البديهية الازلية « بأن كل شيء معرض للنفاد » (والتي لا شك انها كانت خافية عن تلك الامة القوية) ، قد تأكدت الان . والذي تغير هو ان بعض الشعوب احست بحقوقها واخذت تضع النقاط على الحروف في هذا الصدد .

●●●

ان منظمة الاوبيك تستحق الشكر الكثير على ما تقوم به نحو الانسانية ، لكن اميركا لم تتعلم الدرس عام ١٩٧٣ ، بسبب زهوها وغرورها حينذاك وضعف المنظمة يومها . لكن ها هي فرصة اخرى ، قد تكون اخيرة ، لتعيد اميركا تقييم سياستها وترتيب اولوياتها ومراجعة قيمها ومفاهيمها ، ومن ثم لتأخذ بعمل التقويم الضروري ، لتتمكن من اللحاق او العودة الى المقومات الانسانية البشرية الطبيعية السليمة ، وليست الخرافية او الهزلية او السطحية .

●●●

هل من احد يشك في هذه الخدمة التي تقدمها الاوبيك عموما والعرب خصوصا نحو الحرص على تقييم مفاهيم المعيشة العالمية ولو بطريق غير مباشر . وهل ينكر احد ما لقضية فلسطين من اثر كبير على كل ما هو حاضر في هذا المجال .

تشخيل الأحداث في غياب الرحمة

بقلم : حمد محمد المرعي

منذ قيام الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون ، والنداءات الانسانية قائمة لمنع استخدام الاحداث دون الرابعة عشرة من العمر كأدوات لاشباع الجشع الصناعي والتجاري .

ونتيجة لذلك ظهرت التشريعات والقوانين واللوائح الرادعة والمعاقبة لاصحاب العمل اذا هم خالفوا هذه القاعدة الانسانية . واصبح العرف الدولي يعتبر استخدام الاحداث في العمل بالصناعات والورش واعمال البناء والانشاء وغيرها من الاعمال الخطرة والقاسية جريمة جنائية واجتماعية وانسانية .

اما في الكويت ، وبرغم ان قليلين منا هم الذين يذهبون بانفسهم الى الورش العديدة لاصلاح سياراتهم او انجاز اية اعمال او انشاءات ، بسبب اعتمادنا على السائقين والمراسلين ، الا ان الملاحظ هو شيوع ظاهرة عمل الاحداث في تلك الاعمال والورش .

وقد يقول قائل ان هؤلاء الاحداث ليسوا كويتيين فما شاننا بهم . لكن الذي يقول هذا القول ليس بانسان اولا . ثم انه ثانيا وككويتي ينبغي الا يقبل استغلال ظروف بعض الكادحين استغلالا دنيئا على حساب انسانيتهم ولحساب مصلحته الشخصية .

هناك قانون كويتي وعالمي يمنع هذا الاستغلال اللا انساني . لكن المهم هو التطبيق . واذا ما كانت هناك صعوبة في المراقبة والتطبيق ، فانني لا ارى الا ان يكون المواطن مراقبا بنفسه لنفسه، اذا لم يكن لعوامل انسانية، فلاسباب اخرى مهمة تعود بالفائدة على المواطن ذاته :

ـ اذا لم يكن لدى صاحب العمل رحمة باولاده او من يستخدمهم ، فكيف تتوقع منه الرحمة على جيبك وجهدك ووقتك .

ـ انك لا تستطيع مساءلة الورشة او الكراج قانونيا عن ضمان العمل اذا ما قام به بموافقتك احد الاحداث .

ـ وحتى ان كنا في جنازة الضمائر ، فكيف ترضى باعمال يقوم بها احداث لسيارتك او بنائك ، مما قد يضر بسلامتك او حياتك .

ان الانسانية والواجب ، والمصلحة الفردية ايضا ، تلح علينا بعدم التعامل مع هذه الظواهر . والحدث ما هو الا زهرة يانعة ، يجب علينا تربيتها واحترام نموها ورعايتها بكل الطرق .

الاقتصاد الكويتي للداخل أم للخارج؟

بقلم : حمد محمد المرعي

عملية التطور والتنمية لمشاريع التجارة والعمران والصناعة والخدمات في دوران مستمر . هذا الدوران قد يكون عاملا ايجابيا لولا السرعة المذهلة التي يتحرك بها ، والتي تأخذ بالانفاس بما لا يسمح في بعض الاحوال بالتقييم أو التقويم أو التراجع ، الامر الذي يؤدي الى نتائج ضارة بالتنمية غير المتوازنة ، التي اساسها ومنبعها الحقيقي هو النفط المتدفق او ثروتنا الوطنية الوحيدة .

وليس هذا كل ما في الامر . لكننا تحولنا الى سوق يرتع فيها الاستهلاك المطرد والبشع البائن الى ابعد الدرجات ، حتى اصبحت تساورنا الشكوك .. الى اين سيقودنا كل ذلك ، والى اي حد سيستنزف ثروتنا الوطنية .

لا يختلف اثنان على ان دائرة المال اصبح عطاؤها للخارج اكثر من عطائها للداخل . وهذا ما يسمى بقوة الطرد المركزية للعجلة . واذا كنا قد تعودنا على أن نرتع تحت هذه المظلة حاضرا ، فمن الواجب ان نجتهد في تكوين سياج قوي القوائم يضمن استمرار بقائنا في المستقبل ، في خضم محيط هذا العالم الذي بدا يأكل بعضه البعض . كذلك علينا ان نضع نصب اعيننا الالتزام بأن ما نتصرف فيه باسراف وتبذير في وقتنا الحاضر هو احد الحقوق الاساسية لاجيالنا المقبلة . فالمال زائل ، والنفط ناضب ، والحياة تتغير ، ومكونات الاقتصاد تتغير ، وكل شيء له حدود .. رضينا أم ابينا .

لا اجد في الحاضر اية دلائل قوية تفيد بأن عندنا المدخرات أو المقومات الكافية التي تضمن مستقبلنا ، فضلا عن ان تجعلنا قوة في هذا العالم (بدون النفط) ، او تسمح لنا بدور متواضع في سياساته . وعلى ذلك فان من الاهمية بمكان ان نأخذ ذلك في الاعتبار في موازين حساباتنا واقتصادنا . كما ينبغي ان نهيىء بعض الوفرة ، بأي شكل كانت ، لاجيالنا المقبلة وخاصة اننا تركنا الكثير من اعمال الاصلاح لتقع على اكتافهم .

كل ذلك يتطلب بشكل رئيسي ايجاد هامش متسع بين الموجودات والمصروفات من جهة ، مع العمل بنظام الضرائب على المصروفات غير الاساسية من ناحية اخرى ، واخيرا وضع ضرائب على الاموال الخارجة من البلد ، خاصة الى الدول الاجنبية ، والتي يكون مصدرها الشركات الموردة للاعمال والمواد وغيرها .

وعندما ندقق النظر ، ونظرا لاننا بلد مستورد فاننا نجد ان راس المال والفائدة يذهبان لتقوية اقتصاديات دول اخرى . ولا يتبقى عندنا الا البناء او المواد الآيلة للتلف او الاستهلاك الحتمي حاضرا او مستقبلا .

ان ما يتراءى لنا اليوم ليس الا حركات تنمية ، وتحرك اموال ، لكنه ليس اقتصادا بمعناه المتخصص والمتكامل .

ضريبة النمو

بقلم: حمد محمد المرعي

آن لنا ان نسأل انفسنا بصراحة : هل نحن مكلفون بدفع ضريبة النمو بكل الطرق والاساليب ، ليس من عرق الجبين فقط ، بل من عرق النفس واحتراق الاعصاب وعلى حساب الكرامة الانسانية والعلاقات الاجتماعية .

لا اعني بضريبة النمو متاعب الحياة اليومية مع مشاكل السير ومخاطر المرور واوضاع الشوارع والطرق ، وانخفاض القروض وتضخم التسهيلات ، ومشاكل المستهلك وغلاء الاسعار .

كما انني لا اقصد بها انكماش الاخلاقيات في مواجهة الغزو المادي لكل قطاعات الحياة ، ولا انشغال الجميع بالركض وراء الاسهم والقسائم ، ولا حتى ظواهر الجشع والغش وموت بعض الضمائر وتغطرس موظفي الحكومة في معاملة المراجعين .

كل هذه المشاكل والمعاناة اليومية على ضخامتها ليست هي ما اعنيه بضريبة النمو ، ولا غيرها من المتاعب العصرية المتمثلة في انقلاب حياتنا راسا على عقب ومن فوق الى تحت ، من خلال حالة التخبط العامة التي تتخلل سلوكنا اليومي ، ومن خلال اختلاط الحقوق بالالتزامات ، وقلة الانتاج بالرغم من ضخامة الاعمال ، والتعرض المستمر للاهانات وتعكير المزاج بسبب ودون سبب ، بعد ان اصبحت البساطة « سطحية » ، وزاد عدد الابرياء من ضحايا حوادث غياب المسؤوليات والضمائر الحية .

كل هذه الظواهر على خطورتها وضرورة عدم التساهل بشأنها ما هي الا نتائج لمسببات اخرى اساسية . فهي لم تحدث عفوا او بمحض الصدفة ، لكننا نحن الذين تسببنا في حدوثها بعد ان عجناها وخبزناها واعددنا طبختها بأنفسنا دون ان ندري الى اين تقودنا والى ماذا تجرنا .. الى الارتفاع ام الى الحضيض .. الى القمة ام الى السفح ..؟

لا احد يدري .. فالكل يلهث ، والكل قلق ، والكل حائر ، والكل لا يكلف نفسه مشقة التفكير ، لان عدم التفكير افضل من وجوده واكثر راحة واسهل اسلوبا .

لم يعد لدينا وقت لانفسنا ، فكيف يكون عندنا وقت للاخرين . لم نعد نتذوق الحياة ونتمتع بها .. حتى القراءة اصبحت وبالا وعبئا على النفس ، بعد ان انغمسنا في تعاطي المهدئات والمسكنات : المال والمركز والجاه والثروة والركض وراء ماديات الحياة .

كلنا يكتفي بالتحسر على الايام الخوالي ، التي مرت وولت ولن تعود . ولكن الى متى سنظل نسدد ضريبة النمو هذه .. والى متى سنستمر في هذا الركض الاعمى على حساب كل ما هو صالح فينا ؟ سؤال لن يستطيع ان يجيب عليه سوانا ، مثلما كنا انفسنا السبب في حدوث كل الظروف التي ادت اليه وادت بنا الى ما نحن عليه .

طريقة الصيانة والسلامة للمباني الحكومية

بقلم : حمد محمد المرعي

ان من يستعرض احوال المنشآت والمباني الحكومية فانه لا شك يجد :

— عدم تواجد الاهتمام ، بأسباب غياب المسؤوليات المحددة ، عن سلامتها واصلاحها ونظافتها .

— حيث ان الجميع في وزارات ومؤسسات الحكومة كل يشكو من علاته ، فانه من السهولة توفر المبررات في التقصير أو الاهمال ، او توزيع اللوم في اماكن اخرى .

— أن اعمال الاصلاحات لا تتعدى كونها اعمال ترقيع متقطعة ، بدون برمجة او نظـام دوري ، وتأتي عندما يتضاعف الخراب .

— أن هذه الاعمال كثيرا ما تهتم بالشكل وليس الجوهر ، وحتى أن اصلح بعض العطب ، فان الاصلاح لا يكون للمسببات .

ولذا فانه لا غرابة هناك عندما نرى الكثير منها وقد ظهرت عليها علامات العجز والشيخوخة وهي في عز شبابها . وانما الغرابة في ان هناك جهودا واموالا تهدر ، ولكن بدون ترتيب او تنسيق ، وموزعة في الجهات والمسؤوليات المختلفة . وحتى تكوين اجهزة في الوزارات والمؤسسات ، كل على حدة ، لن يحل المشكلة . بل ان التجربة تثبت عكس هذا . فالاموال تصرف باهدار ، والعمل المطلوب لا يتم له انجاز . وهذا مما سيزيد الحال سوءا لابعاد كثيرة اخرى ، منها التضخيم للجهاز الحكومي ، وقلة الانتاجية ، وخلق ازدواجيات لا ضرورة لها .

وحيث انه لا يخفى للعيان بروز مبدأ « مال عمك لا يهمك » ... وادراكا بأنه لا النظافة ولا البناء ولا المرافق الا وهي في حالة سيئة ، الا ما ندر من الحالات ، واضافة الى كثرة المباني والمنشآت الحكومية ، وحداثة معظمها ، وتوزيعها الجغرافي المتسع . فانه بات في حكم المستعجل ضرورة تكوين جهاز حكومي مركزي مستقل متطور ، تسند اليه مهام اعمال وقاية وسلامة وصيانة المباني والمنشآت الحكومية ، يوزع الكويت الى عدة مناطق ، ويقوم بأعمال التفتيش والمراقبة والتنفيذ بنظام دوري مبرمج ومستمر . وتكون له امكانية للخدمات المستعجلة والخدمات الطارئة ، وان تسند تلك الاعمال المتخصصة او النادرة في طبيعتها الى مؤسسات او بيوت اهلية عن طريق التعاقد أو المقاولة . وان تكون لديه قوة في المحاسبة عن ما يتم من اتلاف قد يكون متعمدا او بسبب الاهمال او اساءة الاستخدام . ولانه تتواجد القناعة بأن ما نحن بصدده هي منافع وطنية مهمة وهي اموال وثروات هذا البلد العزيز ، لهذا لا يتطلب الامر الانتظار ، حيث أن الوقت محسوب علينا في هذه الحالة .

مشاهدون بمسرح لعبة البقاء

بقلم : حمد محمد المرعي

الغرب ، منطقه القوة ، وانسانيته المادة ، وعدالته اللؤم ، واسلوبه الشراسة . واسرائيل خلقها الغرب ، ونصرها العرب بطرق مختلفة . والعرب نسوا دينهم وتاريخهم وقوميتهم . واصبح اسلوبهم الاستعطاف والاسترحام . وخاصيتهم اذلال النفس باسم الانسانية . وتراهم في وضح النهار يحسبون العدو صديقا . بل اكثر من هذا اصبحوا مثل الذي يكذب على نفسه تكرارا حتى اخذ يصدق بما به يتفوه . والعرب . . . لهم في الكلام باع وذراع . وعندهم الاستعداد المتواصل لتلقي اللدغ . ولديهم طول نفس في تقبل هزائم الروح والجسد .

ان ما يؤخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة . والعدالة تتطلب احيانا حد السيف للاتيان بها . هكذا امرت الشريعة ، ولهذا وضع القانون . والعدو لا يحارب (بالفتح) الا بسلاحه وبأسلوبه . وهذا هو المبدا الازلي وكذب من قال غير هذا .

لقد وقفنا معهم عام ١٩١٤ ، واصبحنا واذ بخنجرهم مغمدا في ظهرنا . ووقفنا معهم عام ١٩٣٩ واضحينا واذ بمشرطهم داخل احشائنا . وما زلنا نقف معهم ،وامسينا على ليل طويل تتخلله الضربات الواحدة تلو الاخرى . ولم ولن تكف اياديهم عن صفعنا ذات اليمين وذات الشمال . وحقا وحقيقة انهم انبتوا فينا مرضا يسمى « الانصياع » . ويصرون على ايهامنا ان فيه علاجنا . ولم ندر ان هذا المرض لا يشفى منه عليل : وخاصة اذا ما تازم .

في عام ١٩٥٦ ، كدنا ان نخنق اعداءنا ، وحققنا بعض النصر (في معركة ؟) ولكن ليس بحد السيف . وكانت تلك احدى زلات القدر . وفي عام ١٩٦٧ ، ولولا يقظة مخلوقة عدونا ، ومسارعتها باحتلال اراضينا ، لوقف عدونا معنا حفاظا على مصالحه من الضياع ، وما رده الا اننا قد تخلينا لمخلوقته عن كل شيء ولم يخسر عدونا شيئا ، لان مخلوقته هي بالحق والصحيح سيدته .

وحدثت زلة اخرى عام ١٩٧٣ وخنقنا عدونا باستخدامنا جزءا ضئيلا من سلاحنا . ولكن لم نستطع تحقيق النصر النهائي . لاننا لم نستطع المثابرة . وحتى النصر اصبح طي النسيان لدينا . وما ذكرته ليس له الا دلالتان :

● ان الغرب لن يكون معنا ما دامت اسرائيل على الوجود . واسرائيل هي الكل بالكل . وعليه ان لا نخادع انفسنا بأن الامر هو مجرد اقناع بأن حقوقنا (مغتصبة ؟) . . . ونتأمل بالانتظار مخرجا .

● ان الله لا يغير ما بنا ما لم نغير ما بأنفسنا . وانه لخطأ فادح ان نتعلم ونتثقف ونتدين ونتسمى بالكثير من الصفات ، ونتهاون في الاصرار الفعلي باثبات ما نتغنى به .

ويشهد الله اننا نعطيهم النفط ونشتري بمردوده سلعهم ، مما يعني ربحا مزدوجا لهم وخسارة مزدوجة لنا . وليعلم الخلق ان صحفهم التي تكيل الاهانات والمغالطات يوما بعد يوم ، بكل شكل من الاشكال ، وبدون انقطاع ، يدعمها الكثير من اعلاناتنا المنشورة بها، انها حقا لمنتهى السخرية . ولنتذكر ان ما نمارسه من مقاطعة لمصر ، وما نضيعه من وقت حول ما اذا كنا نرضى او لا نرضى للاجانب باقامة سفاراتهم في القدس او تل ابيب ، ما هي الا شكليات وتسلية السن واقلام، وارضاء لانفسنا الضعيفة ، ولا ننس ان ما هو مطلوب منا عمله هو الذي لا نعمله

وها هو الغرب ، يكيل الاهانات والصفعات ، وينادي بشيء ويعمل شيئا آخر . ويطبق معنا اساليب لا يطبقها مع الغير ، حتى مع اعدائه ، ولا نلومه في هذا لاننا عرب . ولاننا عودناه بمزايا عروبتنا . وها هي اسرائيل تضرب الجميع بعرض الحائط . وتدوس على انوف الغرب والعرب سواء ، وما هذا الا لانها مطبقة للمبدأ الازلي . وبه تعبث بنا فسادا بالاربع جهات .

وها نحن العرب ، نفرح انفسنا بقراراتنا واحتجاجاتنا . وتجدنا نصفق لفلانة الممثلة عندما تتفه تضيتنا ، وتنهار دموع الغبطة من اعيننا عندما يه « فلان » بجانبنا ، ونهلل ونزغرد عندما تنقل وكالة انباء او تكتب صحيفة عنا (وعادة ما يكون هذا على هيئة جزء ضئيل معنا مقابل الكبير ضدنا) ونتجاهل ان الاصدقاء لا يشترون ، بل يكسبون بما نفرضه من شخصيتنا وكرامتنا ونتجاهل ايضا اننا هيأنا لاصدقائنا كل المبررات ليشمتوا بنا .

وتمر الايام تتلوها السنون واذا بحقوقنا (المغتصبة ؟) اخذت تتضاعف حجما ووزنا . وكأنها حساب وديعة لدى احد بيوت المال . واذا بنا نكهل اجيالنا ، الواحد بعد الاخر ، بما نخلفه من تركة وميراث . ونقول ونكرر ، اننا نعرف الطريقة والاسلوب المطلوب اتباعه . ولكن كذلك نعرف من نحن . مجرد مشاهدين في مسرح لعبة البقاء .

كلمة في دوام يوم الخميس

بقلم : حمد محمد المرعي

واقع الحياة عندنا ، يلح على الغاء دوام يوم الخميس . وقد اثير هذا الامر على مستويات مختلفة وفي اوقات متكررة . ولاقى الامر القبول لدى البعض باعتبار ان دوام الاربع ساعات ليس هناك ما يبرره اضافة الى ضرورة تمديد العطلة الاسبوعية (حتى يسترد المجتهد والنشيط إنفاسه) . واعترض البعض الاخر على الامر واشار الى عنصر « الاستغلال » وان معظم الموظفين حاضرا يتغيبون يوم الخميس (لتطويل عطلتهم السفرية) والغاء دوامه يعطيهم المجال لضم يوم الاربعاء وهلم جرا .

واذا اعتبرنا ان المعاملات الشخصية ، في عصر التطور المحيط بنا ، من تصليح دراجة او بنشر الى شراء تلفزيون او بناية ، تتطلب الاهتمام والمتابعة الشخصية والعقلية ، والاخذ والرد والمراجعة ، والانتظار مما تحتمه تطلعاتنا للانجاز . واذا ما اعتبرنا كذلك ان هناك الكثير من الموظفين ممن تتطلب وظائفهم المتابعة بعد الظهر ، من اجتماعات او مناقشات او تطلعات الى الخلوة للتركيز في العمل بعيدا عن التلفونات والمراجعين والزائرين والمتطفلين والمتوسطين وغيرهم . واذا ما اعتبرنا ايضا ان الكثير من هؤلاء لا يتوفر لديهم الخدم الشخصيون من سواقين ومراسلين ومخلصين وغيرهم ، فانه لا شك يستنتج ان الغاء دوام الخميس يؤدي الى :

مردود اقتصادي ، قد يحسب بالملايين ، نتيجة اهتمام الموظفين بأوقات وظيفتهم وتقليل انقطاعات العمل للاسباب الخاصة . كما يؤدي الى مردود وظيفي نتيجة استمرارية العمل في الوظائف المهمة ، ومما تتطلبه العودة المسائية . ناهيك عن المردود الاجتماعي والنفسي والترفيهي ؛ وبعض التوفير في المجهودات والطاقة والخدمات ، والتجمع العائلي يوم الجمعة ، والتي يجب أن تكون عطلة بمعنى الكلمة .

التلفزيون بين فلسطين و"دالاس"

بقلم : حمد محمد المرعي

ان الذكريات مع التلفزيون تعود الى أيام اكتشافه عندنا ، عندما كان بلونين وقناة واحدة فقط . أيامها كان رقيقا ومسليا ، وكنا ننتظر باشتياق بدء برامجه ونتحسر عند انتهائها . يومها كان مختصرا وخاليا من تعقيدات الحياة والوجود والوجوه المعاصرة .

اما اليوم ، فقد اختلط الحابل بالنابل : ساعات طويلة ومجهودات كبيرة ، وميزانية موسعة ، وعقول (بصيرة !!) و... وحشا رهيبا في البيت وفي المجتمع : يفاجيء ويخاف منه الكثير ، ويفرح له ويشقى به الكثير .

لقد سميناه بـ جهاز اعلامي — وصدقنا هذه التسمية ، وحالفني الحظ لاسعد بمشاهدة تاريخنا العظيم وصولاتنا وجولاتنا في ميدان « الشعر الجاهلي » في ديوان « مجالس العرب » ، في أول امسية لاحدث دورة لهذا التلفزيون . وقد كان برنامجا جيدا لانه يعيدنا الى كل ما نتغنى به من شروق الشمس الى مغيبها — واحيانا الى ما بعد المغيب .

وعندها اخذت أقارن : كيف مع تواجد تلك العقول (البصيرة !!) في هذا الجهاز الاعلامي ، ان يحصل خطأ ليس فنيا ، ويعرض مسلسل « دالاس » — الشيق والمهم والمريح من عناء وشقاء اليوم ، في سهرة على برنامج . ويعرض على البرنامج الاخر ، وفي نفس الوقت ، أول وثيقة تاريخية لاسطوانة قضيتنا الوحيدة ، مصادفا ذلك ذكرى تشييع أول جنازة لقطعة من اراضينا في التاريخ الحديث . واكثر من ذلك ، ان يكون هناك أصرار عنيد بأن يتتابع هذا في ثلاثة اسابيع متتالية وبنفس المنوال .

وبالطبع ، فقد كان برنامج القناة الاخرى ناطقا باللغة الاجنبية ، وحيث ان عندنا الكثير (والمهمين نسبيا) من الناطقين بهذا اللسان ، والذين يجب ان نعطيهم بعض المجال في اعلامياتنا (الضرورة لا تجيز كل هذا المجهود للمحليين) ، فان كل واحد منهم حول لهذه القناة — لابس « الاكو والماكو » من مشاهدة ، ليس فقط ما تطرب له النفس من حلوات وجميلات « دالاس » ، بل والاخراج البديع والانتاج الرفيع والحبك المرضي . فضلا عن ذلك التعلم والتثقف والتآلف لما نحن بصدده من اعلام .

واذا ما كان قد سبقنا البعض بقولهم ان هناك الكثير من امتيازات المصالح في التلفزيون . فان هؤلاء قد كذبناهم . أما من قالوا ان التلفزيون بقناتيه يدار من قبل منصب سياسي ، فاننا سنحاول فهم مغزاهم . أما انه لا يفرق بين النور الاخضر والنور والاحمر ، فهذا لا شك حادث مروري مفزع في السياسة المحلية .

التخزين في الكويت إدارته وآثاره

بقلم : حمد محمد المرعي

كثر القول والكلام عن التخزين ، بأشكال واساليب متعددة . وحيث أنني تطرقت الى « سلامة التخزين » في السابق ، وعاودته مرة أخرى عن « استراتيجية التخزين » والمقارنة بينه وبين الصناعة والادارات والمتطلبات المختلفة ، ولذا فاني أعود أيضا لهذا القطاع المهم .

خلفيات :

— الذبذبة بين « الوفرة » و « الشح » و «الاستمرار» و « الانقطاع » للمواد .

— احتراق المخازن ، والابعاد الجانبية لضياع الثروات وانعدام المخزون .

— « سوء التخزين » وآثاره على سلامة البضائع والمواد .

— ازمة « لحوم » بأسباب تأخر وصول « باخرة اللحم » .

— الافتقار الى مواقع للمخازن واشكالات « التخصيص » و « التأجير » و « التمليك » .

— الاهمية الجغرافية لمواقع المخازن ، ومواقع التوريد ومواقع الاستهلاك .

ولا شك أن كل من له علاقة بالسوق ، من تاجر ومستهلك وصاحب عمل ، أو كل من يقرأ الصحف أو يتطلع للسياسات والخطط ، أو من يبحث عن الدراسات في شأن التخزين ، سوف يجد :

— غياب خطة متكاملة تهتم بشؤون التخزين في مرحلتنا هذه من التنمية والتطور .

— غياب الادارة الحكيمة ، سواء الاجرائية أو التنفيذية ، في اطارها الاقتصادي والصناعي والاجتماعي ، لهذا القطاع المهم .

— انعدام تحديد الاولويات للتخزين (أو ما يتوفر للتخزين) نسبة الى الهام والمهم والاهم .

— انعدام اعتبار التخزين كحلقة وسيطة أساسية بين « الانتاج أو التوريد » وبين « الاستهلاك أو الاستغلال »

ومن الطبيعي أن يكون لما ذكر أعلاه اعتبارات وأبعاد مهمة ومطولة لا يجيز أو يسمح المجال هنا للتطرق اليها . ولكن حيث أن الكويت بلد مستورد لمعظم احتياجاته الضرورية ، وحيث المحافظة على الثروات واستقرار السوق وأمن المجتمع تتطلب الاهتمام بالتخزين على أنه قطاع أساسي من الدرجة الاولى ، وحيث أن عالمنا هذا — وفي هذا العصر بالذات — كثير التغير في سياسته الخارجية واقتصاده الدولي — وما هناك من تأثير لمشاكل بلد ، الداخلية والخارجية ، على سوق بلد آخر ، وأخيرا حيث اعتمادنا على حركة المال وعوامل التجارة والنقل والوسطاء والوكلاء ، وحيث أن أسلوب الخمسينات ، وما تكرر منه في الستينات والسبعينات ، لا يمكن أن يستمر في الثمانينات — ولا يمكن على أية حال — أن يكون هو الاسلوب الملائم لهذا البلد في هذه المرحلة ... فان ما ذكر أعلاه يحتم تكوين خطة متكاملة يكون هدفها :

— توفير النظرة الاقتصادية والصناعية التي تهتم بقطاع التخزين على أنه سياسة اقتصادية وصناعية ، وأن الامر هو أكثر من موانىء وجمارك وقسائم صناعية وانشاء شبرات — والابتعاد عن نظرتنا السابقة وأجهزتنا وطاقمنا السابق ، والالتفات الى الخبرة الحديثة والادارة المتطورة ، وذلك للتمكن من اقرار وتنفيذ ما يحقق مراحل ومتطلبات الخطة .

— وضع الاولويات المهمة بتقسيم الاحتياجات والمواد والمعدات الى درجات نسبة الى ضرورتها وأساسيتها في الحياة المعيشية والعملية .

— الرؤية بأن يكون هناك مخزون كاف من المواد الضرورية أو الاساسية — ولو كان ذلك على حساب المناقلات بين الدرجات المختلفة .

— اعتبار المفاضلة في عمليات التوريد أو الاستيراد نسبة الى درجات الاهمية للمواد .

— اقران الترخيص بالاستيراد أو الانتاج (معتمدا على الكمية أو الحجم أو النوع) بالتوفير المسبق لمتطلبات التخزين الملائم أو السليم .

وقد أثبتت الادلة والمؤشرات في العقدين السابقين ما هنالك من استغلال خاطىء للمواقع ، وتراكم المواد وقصور الاحتياجات ، وضياع للثروات ، وعرض أو استعراض للتالف من المواد ، وما أدى هذا بدوره الى بعض الازمات والارتباكات . ولهذا فان الامر يتعدى مجرد التركيز فقط على أمور العهدة والمأمورية والتصنيف والمحاسبة . بل أن الوضع بكامله بحاجة الى اعادة نظر سريعة ، ولكن متعمقة . وبحاجة الى ادارة واسلوب حديثين ومتطورين، يوازيان ما هناك من تحديث وتطوير في القطاعات الاخرى . ولا شك أن هناك المجال الكبير مما لا يتطلب من الجهد كثيره ، عدا اختيار الزاوية المناسبة لتركيز الاجتهادات المتوفرة . وكلمة أخيرة : الابتعاد عن المثالية (أو التقليد الاعمى للمستورد) والتقيد بما يلائم واقعنا وظروفنا ومتطلباتنا .

أقصر ١٠ خطوات لحماية المستهلك

بقلم : حمد محمد المرعي

ان جمعية حماية المستهلك ، مع تأخر انشائها الى حد ما ، لا شك سوف تكون لها مسؤوليات كبيرة وجسيمة . فهل يا ترى سيكون لها من النصيب ما كان لاخواتها الجمعيات الاخرى ؟ أم انها ستكون اهلا للمسؤولية التي ستضطلع بها ؟

هذا تساؤل لن يجيب عليه الزمن بقدر ما ستحققه الجمعية باتباعها لما يأتي مما سوف يحدد سلبياتها أو ايجابياتها .

١ — جرى العرف ان العيب ليس في جمعيات الحرفة أو النفع العام بقدر ما هو في المواطن الذي يبخل في طلعته الناضرة ووقته الثمين وارتباطاته المعقدة بالاشتراك بالنشاطات التي تدل على المواطنة الصالحة . وحيث أن الجمعية (موضوعنا هذا) هي من المواطن وله ، فاننا نأمل بعض التغيير نوعا ما لهذا العرف . وهذا يتطلب تجنب الاجتماعات المعروفة والاقتصار على العمل .

٢ — أن تركز « الجمعية » على أقصر الطرق وأنجعها ، وتبتعد عن الروتين الذي يبعدها عن محيطها مثل « التوعية » ، « الترشيد » ، « التثقيف » ، والى اخر العموميات .

٣ — أن تكون قريبة من المستهلك ، ان لم تكن جسدا فروحا . وان يكون التوجيه احد خططها الاساسية (والتوجيه للحريص عليه فقط ، ويختلف في مدلوله عن التوعية والتثقيف والترشيد مما نهينا عنه) .

٤ — وأن يكون الدعم والمساندة (على سبيل المثال : أن تكون الشرطي المراقب ، والحكم في المخالفات ، والمحامي في رفع الدعاوى) احد اتجاهاتها الرئيسية .

٥ — أن تقسم خطة عملها على مراحل . متوخية الدقة في اختيار الاولويات في مواجهتها ولا بأس من اتباع الاتي : —

ا — وضع جدول عام بتسعيرة المواد الانشائية الاساسية وأعمال المصنعية مع ذكر اسم وعنوان التاجر أو المقاول .

ب — وضع جدول عام عن تسعيرة المواد الغذائية الاساسية والتجهيزات المعيشية الضرورية من التي لا يستغني عنها أي فرد قصيرة يده في مجال الملل .

ج — تكوين مكتب يقصده الافراد للاستشارة أو لمحاربة حالات الجشع أو الاتيان بالمساءلات القانونية والانفاذات القضائية .

٦ — أن تكون حجة المستهلك ضد الجشع والتاجر والغش والمقاول وما يماثل هذا .

٧ — أن تكون كذلك ضابط السلامة الاول ضد مخاطر ما يتهاوى من بنيان وما يتسمم من طعام وما يقتل من أجهزة وتجهيزات ومواد ومعدات القديم منها والجديد ، والحديث منها والغريب .

٨ — وأن تكون قدوة في محاربة الغلاء ، وأن يكون شعارها « التبذير عدو المستهلك والتوفير صديقه » . وأن تدرس القوم هذا .

٩ — وأن تكون معلم الجميع بأن الكل خاضع للحقوق والالتزامات . بما في ذلك مطابقة قوانين واشتراطات البلد ، ولكل من هو طرف : البائع والمشتري ، المالك والمقاول ، الحكومة والفرد .

١٠ — وأن تكون أهلا للمسؤولية وذات حقيقة وجود ملموسة عند المواجهة الصريحة للتجربة العينية .

تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة

بقلم : حمد محمد المرعي

قالوا ان القانون شر لا بد منه والهم هو الطريقة المتبعة للتهرب من حباله . وقالوا كذلك حيث ان القانون هو من وضع البشر فانه بمقدورهم ايجاد الطريقة القانونية للاتيان بما حرمه .

وهكذا اختلف الشعراء فالضفي بليلى والعنز واحد .

وقانون الوظائف العامة ، فهي وما زال ، عن الجمع بين الوظيفة العامة ومزاولة التجارة . ومع هذا ، فان الكل يعرف ان هذا الاجراء ، ليس حبرا على ورق فقط ، بل انه من المعيب الالتزام به : وكل ما يتطلبه الامر هو اختيار الطريقة الدبلوماسية والمنظرية .. واستخدام قانون البقاء ، وهذا يجيز حتى الجهر احيانا .

وحيث انه ليس هناك التزام جماعي بهذا النظام القانوني ، وحيث انه من الاستحالة مراقبة الجميع ، فانه يتبين ان هناك خطأ مركبا ، لا بد من دراسته ومعالجته .

وعند تحليلنا للعوامل المساهمة في هذا الامر ، وتقييمنا للعناصر الاجرائية لاجزائه والقانونية لحيثياته والاجتماعية لتطبيقاته والاقتصادية لاغراضه ، فاننا بلا شك سوف نجد الآتي :

● ان الخطأ يكمن في عدم تحديد ما المقصود « بمزاولة التجارة » و « التجارة » .

— وهل تستوي البقالة عندما تكون بابا مساعدا لطلب الرزق ومنفعتها للجميع ، مع من يشتري ويبيع قليل الاسهم ، وهل يستوي هذا بمن يتعامل بجملتها ، بل ويمارس التأسيس والمشاركة ، وهل هذا مثله مثل من يزاول الدلالة ؟

— وما الفرق بين هذا ومن يتاجر بالعقارات ويؤجر البنايات ، وهل يتساوى هذا مع الشريك في الشركات (على هيئة شريك مؤسس ، شريك بتوصية بسيطة ، شريك محدود او شريك متضامن !) .

— وماذا عن الذي يعتبر نفسه حرا من الوظيفة ومزاولا للتجارة ، ولكن له امتيازات على شكل ابناء او اقارب او مخلصين في الوظائف المتنوعة .

— وماذا عن التشابه كذلك بين ما ذكر وبين من يستغل عطلاته بصيد السمك كهواية وبيعه كوسيلة للرزق او نفع عام ، او من يعمل بعد الدوام الرسمي ، او من يمتلك سيارة اجرة (والذي يكون محسوبا على قطاع سيارات الاجرة والذي حدد اعدادها قانون آخر) . وما هو القول على من يؤجر او يبيع رخص مزاولة اعمال التجارة . او من يبيع جنسياته للغير . او من يبيع كتاباته للصحف .

● وباطار المعطيات المذكورة اعلاه ، فاننا نجد انعدام التحديد بين ما هو « النفع » ، وما هو عامل « تأثير الوقت والجهد » عندما يشغل في مجال آخر مزاوجا بالوظيفة العامة ، وما هو عنصر « المصلحة » او « المضاربة » على حساب الوظيفة . وانه ب الابعاد هذه ، يكون تحديد الانظمة الضابطة بما يمنع الاستغلال المسيء وبحقق المنفعة العامة التي تتطلع اليها لمصلحة البلد في جميع قطاعاته .

● وعليه نستنتج ، ولو جزئيا ، امور التصميم او التطبيق :

— هل الوظيفة العامة محددة بالحكومة ؟

— والوظائف في المؤسسات والشركات التي تملكها الحكومة بكاملها او تهيمن عليها ، وحيث الرواتب والاجور عالية مقارنة بالحكومة ، وحيث لا قانون « مزاولة التجارة » يحكمها ، واضافة الى توفر فرص التجارة (بحروف كبيرة) بها : ما هو موقعها من الاعراب ، وما هو القياس المستخدم هنا ؟

— والموظف الحكومي ذو التخصص النادر ، او ذلك الذي قد يفيد الكل ، او من لديه الاجتهاد او لا يحب الركون الى النوم او الدواوين ، ما هو وضعه .

● وكاستشهاد قد يكون مناسبا ، هناك دراسة منذ فترة في الولايات المتحدة الاميركية تهدف الى وضع قانون يحرم موظفي الحكومة ، قبل مرور سنتين من تركهم لها ، الا بالقطاع الخاص مع من لهم علاقة مقاولة مع الحكومه او بني اي عمل حر يتعلق بصورة مباشرة مع اعمال الجهة التي سبق وان عمل بها . ومع كل هذه التحديدات ، فان هذا القانون يواجه صعوبة كبيرة في الاقرار . وذلك تخوفا من الهجرة المفاجئة لعدد كبير من موظفي الحكومة قبل اقرار هذا القانون وتطبيقه عليهم ، وبالطبع عندها سوف تشل اعمال الحكومة .

● ولذلك في راينا انه آن الاوان لوزارة التجارة بان تضع الاشتراطات والمقاييس المناسبة والضوابط الملائمة ، على ضوء ما ذكر هنا ، متخذة في الاعتبار ابعاد انماط كل من « الادارة الاجتماعية » و « الادارة الاقتصادية » و « الادارة الصناعية » ، وان يكون هناك ولو القليل من الاجتهاد في اختيار ما يناسب هذا البلد (ومن ثم ما نتطلع له روحيا وعمليا) . وان نفرق ، ولو جزئيا ، عناصر « النفع » و « الاستغلال » و « التضارب » في اطار تلك الابعاد . وان يكون هذا من خلال الرؤية الواعية والتعليل المحايد ، وضمن النظام الفعلي ولكن المنصف ، مما يحفظ للقانون كرامته وللناس حدودهم .

● واخيرا ، ان يكون هناك خيط ، ولو رفيعا ، بين وزارة التجارة ومجلس الخدمة المدنية ، رابطا لهم فيما هم بصدده . وحيث ان السبعينات تختلف عن السبعينات ، فبماذا الله ان تكون الثمانينات اعادة لدوامة اللخبطة .

الواسطة "مرض لم نكتشف علاجه !

بقلم : حمد محمد المرعي

الان ، وبعض طلابنا في سنهم الاخير في حيات الجامعة على عتبة الدخول الى معركة الحياة العملية ، بعد استعداد طويل للمشاركة في بناء وتسيير حركة نمو هذا البلد العزيز ،يا ترى ما نوع الجسر الذي سيضطرون لعبوره ؟

هل سيخذل البعض منهم ، عندما يتأبطون شهاداتهم ، على ابواب لقاءاتهم بعد المراجعة المتكررة ، مع الجهات المعنية او المسؤولين عن التوظيف ، في الوزارات والمؤسسات والشركات ، بما هناك من عراقيل وكأنها مخلوقة لصد الابواب ولكن بطريقة دبلوماسية .

وربما لا اكون مغالطا ، فان اللقاء بين الموظف (بكسر الظاء) والموظف ، بالطبع مع استكانات الشاي والقهوة ، والكثير من النصائح والتوجيهات والقليل من المجاوبة والاستجابة الصريحة وبعض الغطرسة والقهقهة المتعود عليهما ، سيدور تحت مظلة المتطلبات التالية :

- **ما اذا كانت شهادة طالب الوظيفة مستوردة او محلية وبالطبع « شغل بره » يلقى اكثر استجابة . مع ان المعاملة يجب أن تكون سيان.**
- **ما اذا كانت لدى طالب الوظيفة « اللغة » (في الكويت نتكلم العربية) و « اللغة » يجب ان تفهم بانها الانكليزية . مع أن « اللغة » قد لا تكون من متطلبات الدراسة. واذا كانت من متطلبات الوظيفة ، فاننا ننسى ان على الموظف (بكسر الظاء) تهيئة هذه الناحية عن طريق التدريب .**
- **واذا ما كان طالب الوظيفة متسلحا بسلاح « اللغة » ، فان المطلب الذاتي الاخر هو : الوظائف متوفرة ، ولكنها ليست طبق التخصص بالضبط (لربما قيد شعرة !!) وكان الوظيفة يجب أن تحاك وتفصل على الدراسة .**
- **ولا ينتهي الامر عند هذا الحد . بل قد يوجه (على هيئة اقتراح) لطالب الوظيفة بان هناك جهات اخرى قد يكون حظه فيها أوفر . وهناك كذلك ديوان الموظفين وديوان الخ ... ومع انه من المؤسف اننا نلاحق طالبي الوظيفة وطلبتنا في الخارج لتحسس اجتهاداتهم واختيار الملائم منهم ، الا انه لا يوجد اي اجراء من هذا المثيل من قبل المؤسسات والوزارات لطلبة جامعتنا هنا .**

ويضطر صاحبنا طالب الوظيفة الى طريق (نبذل جهدا كبيرا لاغلاقه) وهو طريق « الواسطة » ولا لوم عليه ، لان بعض زملائه احتلوا المناصب والمكاتب والامر والنهي، وهو ما زال يتعثر من عتبة باب الى اخر . ولا أعتقد انه ، ومع تشكيل مجلس الخدمة المدنية الجديد ، وتطلعاتنا الحديثة « المتطورة » لبناء المجتمع ، سوف ننجح كليا في ردع هذه الظاهرة . « فالواسطة » مرض لم نكتشف ، حتى الان ذلك المصل للتحصين ضده . وقد نتساهل في « الواسطة » في امور اخرى مثل تقديم المواعيد الطبية او انجاز بعض المعاملات او تغيير الاولويات في الاهتمام او غيره — لان هذه مجرد اجراءات . ولكن الواسطة في التوظيف تعني اصدار حكم له تأثير كبير على بناء مقومات التطور ، وعلى سبيل رزق بعض الافراد ، وقتل تطلعاتهم واجتهاداتهم من ناحية ،ومن ناحية اخرى جرهم الى طريق نحن بأنفسنا نعترف بأننا لا نرضاه .

الإدارة في الكويت مالها وما عليها

بقلم : حمد محمد المرعي

من يقف وقفة قصيرة تحليلية لما كنا عليه وما وصلنا اليه في الادارة الكويتية ، لاستغرب لاول وهلة ، مع طول الفترة وضيق مجال التطبيق ، ركاكة المقومات والتخلخل في الاجراءات المتبعة او عدم تواجد الاسس المترابطة في الاسلوب — الذي ادى بدوره الى انعدام قيام ادارية كويتية ، بما يتناسب مع هذا البلد وطبيعته .

فتجدنا نتكلم عن المركزية واللامركزية ، وكأن هناك تفاضلا بينهما . ناسين ان لكل مزاياه . ونتطرق احيانا الى التطوير الاداري والتدريب ، بادئين بالمدراء (أو العضد) ومن ثم صغار الموظفين (الاصابع) ... ومهملين لطبقة الدرجات الوسطى (أو الذراع) ... وليس العضد او الاصابع من اهمية من دون الذراع . وتساورنا الشكوك في خبراتنا ، ونستورد الاجنبي منها ، ويتجلى لنا اخيرا ان المشكل هو في اسلوب الادارة وليس في عدم قدرتنا على ما تعقد من تقنيات . ونتجه الى اكتشاف او اختراع وتدوير اسطوانة الاستبدال للقوانين والتشريعات،لنجد في النهاية ان الامر البارز هو في ادارة تلك القوانين والتشريعات وليس العيب فيها نفسها .

ونحن الان في مطلع الثمانينات،ومع تعاملنا في الاقتصاد والصناعة والخدماتوالاجتماع والتعليم والإعلاموغيرها ، فاننا ما زلنا نعدم او لا نفرق بين الادارة الاقتصادية والادارة الصناعية . واين ينعكس هذا ؟ انه ينعكس في ادارتنا لمنازلنا وطرقاتنا ومرافق خدماتنا ومؤسساتنا العامة والخاصة وفي بيوت التربية والتعليم والثقافة والطب والقانون ... والمجال متسع للكثير من هذا .

أما الخلل فانه يكمن في سعة آفاقنا مع ضيق مداركنا لمختلف الابعاد . وفي التضخيم والمبالغة والتعقيد وتجنبنا للبساطة والمنطق المعقول في الاجراءات . وفي تقييد الطموحات وتهبيط الهمم مع الترهب لكل ما هو جديد ، واخيرا عدم مقدرتنا على التوصل للنتيجة بأقصر الطرق وأصبح عندما يفشل عندنا مشروع ما نقول انه بسبب المراقبة أو المحاسبة . وعندما نخسر في استثمار نقول انه بأسباب الحظ أو الزمن . وصار عندنا تسميات مثل « المعلم » و « المدرس » ، وعندنا اشكال يتعلق بالوعي والحضارة الى آخر الروتين . وليس هناك من داع للتمثيل أو التجسيم ، فما من واحد منا سلم من معاملة لديه مع الادارة ومواجهة اشكالاتها . وما كثرة التواقيع والمراجع والمراجعات وازدواج الصلاحيات وابهام المسؤوليات الا جزء يسير مما نتكلم عنه من أمور . ولذا فانه من الاهمية وبعد هذه العقود الثلاثة ، ان نجتهد في ايجاد مقومات « الادارة » المناسبة لهذا البلد والملائمة لظروف التغير والتطور فيه .

نحو ديمقراطية منتجة

بقلم : حمد محمد المرعي

« الديمقراطية » بتعريف الكلمة تعني « المشاركة في الرأي » ، وهذا ما يعطي أهمية « لرأي الجماعة » . وهو تصور يدخل في مدارس الفلسفة والسياسة والاجتماع وغيرها . ومضمون تقديري نسبي ، يختلف من وقت لاخر نسبة الى اختلاف المتطلبات ، ومن دين ومذهب واختلاف العقائد والتطلعات . ومن تطبيق الى اخر نسبة الى اختلاف الطرق والايديولوجيات . فالصين تتمثل في الديمقراطية مثلها مثل الولايات المتحدة ، وكذلك المانيا الشرقية وانكلترا .. الى اخر المطاف — مع كل التباين الواضح بينهما . ومع هذا فالديمقراطية ليست بعلاقات عامة بقدر ما هي تطبيقات وانعكاسات لمستوى الحرية الواعية في ممارسة تحقيق الاهداف تطلعا وتخطيطا وتنفيذا . وحيث أن الديمقراطية ليست وليدة اليوم ، بل طبقت وعمل بها ، باشكال ودرجات وطرق مختلفة ، منذ فجر تاريخ الانسان ، الا أنها لم تحقق الى الان الحياة المثلى للمجتمعات . بل انها قد خلقت الكثير من الامراض والعاهات المتنوعة في بعض البلاد الديمقراطية . واستغلت في التطبيق كطريق للسيطرة والنفوذ والسرقة والاغتصاب ... والامثلة كثيرة على هذا . ومع هذا ، فانه يجب ان نعترف بانها في مفهومها العام ، هي اتجاه صحيح في حياتنا هذه . ويجب أن نعترف أيضا بأن العيب ليس فيها وانما فينا نحن البشر . وذلك لانها تصور خاضع لترجمتنا وتفسيرنا وتاويلنا وممارستنا — ولربما لهذا السبب أن افلاطون لم يتعرض لها في مدينته الفاضلة .

ولنأخذ العبرة . فبريطانيا قادت الديمقراطية عندما كانت أوروبا في عصورها المظلمة — ولكن ها هي تختنق بأزماتها السياسية والاقتصادية. وفي أميركا يباع الكرسي لاعلى المساومين — وها هي في خضم زوابع الفوضى والانحلال والخروج على القانون من أعلى كرسي الى أصغر مواطن ، وحمايتها للدول الظالمة والخارجة على القانون والعرف البشري . وتصارعت باسم الديمقراطية الطبقات الكثيرة ، ولا ننسى مذابح الفرنسيين والبولشفيين وجماعات البروليتاريا . وليس لنا الا أن نتطلع جنبنا الى ايران ولبنان . وما زالت الديمقراطية في كثير من المجتمعات شعارا شكليا زائفا .

والحياة البرلمانية أو النيابية ، والتي أصبحت شبه حديث الساعة عندنا ، ما هي الا جزء من الديمقراطية .

ولهذا فانه يجب ، عندما نتكلم عن هذا الجزء عندنا ، أن لا نهمل الضوابط والاشتراطات في النائب والناخب . وأن يكون هناك توفير لجو وروح الديمقراطية في تاسيسها (أو اعادة تاسيسها) ، وذلك بتجسيم التطلعات واضفاء روح الصراحة أو النقد وطرق المحاورة المطلوبة ووعيها . وليس في هذا مساس بالديمقراطية .

ولكن حذار من أن يترك الحبل على الغارب . فقد مررنا بتجربة يجب أن نستفيد منها لاقصى الحدود . فليس عندنا الوقت للمزيد من التجارب . وامتحانات الصح والخطا ... ولا المسألة تستاهل هذا . انما الامر يكمن في اختيار الاولويات الصحيحة ، وتوخي النمو الطبيعي وليس الطفرات . وليكن هدفنا الاساسي ليس الشكل بل الجوهر الموصل الى المضمون الصحيح في النهاية . وليكن الامر شورى بيننا ولكن بشرط : لنجنب الجاهلين والمتطفلين و « المتمصلحين » . لان في غير هذا لعبا بمصير مهم يجب أن لا يفرط به . كما انه يجب ان لا نتجاهل أن حرية الرأي قد تكون سكة مغلقة — اذا لم يكن هناك المستمع المتفهم والعقل المطبق والنية السليمة . ولهذا فان الديمقراطية روح وعقيدة قبل أن تكون نظاما محددا . وهي خاضعة للمحاسبة والتطوير والمرونة والتحسين المطلوب . وبمعناها الصحيح الوقوف أمام التحديات في سبيل تنمية وتطوير البشرية ، مما يحفظ استقرار ورفاهية وأمن المجتمع وحرية عقائده — بنظام وبدون فوضى ، وبوعي للحقوق والالتزامات .

"أطفالنا فلذات أكبادنا"

بقلم : حمد محمد المرعى

انه لمن محاسن الصدف ، أن يكن هذه صدفة ، ان يتجمع اسبوع المرور واسبوع الصحة وعيد الام في فترات متقاربة في عامنا هذا : « العام الدولي للطفل » .

وهنا اود ان استرعي الملاحظة الى أن المرء ما زال غير محتاج الى مكبر لكي يرى ما تتجاهله أو تحاول تجاهله من قبل الاطفال الابرياء أو الحاق الضرر بهم . وخاصة ما يتعرض له الاطفال من أمراض وحوادث مثل شلل الاطفال وحوادث الشوارع والمنازل . وقد تطرقت في اكثر من مناسبة لهذا الموضوع ، ولذا فانه يتوجب التركيز على هذين الموضوعين المهمين ، حيث أن المؤشرات تبين أن الامر أصبح في شبه حالة استفحال .

أولا : اذا كانت حالات شلل الاطفال (وما شابهها من حالات) قد برزت بشكل أصبحت تقلق عليه الجهات الصحية في البلد أهمية كبيرة ، فما هو الذي يمنع من أن لا تكون الوقاية من هذه الحالات ، سواء عن طريق الكشف والمعاينة المبكرة أو التحصين أو غيره ، اجبارية ؟ قد يقول قائل بانه ليس لدى الجهات المعنية أي حق قانوني في هذا . وأقول هنا ان هذا القول خاطىء من أساسه . وقد يشكك قائل اخر في نجاح مثل هذا الامر عن طريق استخدام الضوابط والمقاضاة وغيرها . وأقول هنا أيضا ان معالجة مثل هذا الامر بهذه الطريقة لن تكون بأقل من النجاح الذي تجنيه الجهات المعنية (والمطبقة لهذا الاجراء) — بل بالعكس ، فانه ومقارنة باهمية هذا الامر وبنوعية الافراد المعنيين ممن يستفحل فيهم هذا الضرر ، والاخذ بعين الاعتبار بمسؤوليتنا الدينية والدنيوية تجاه الطفل ، كل هذا يضمن ، في المعادلة الحسابية ، الكثير من النتائج الايجابية الحسنة . ولا يتحقق هذا الا باخضاع أولياء الامور لمسؤولياتهم نحو الابرياء من الاطفال والذين يجب أن لا تترك حياتهم وصحتهم معرضة للخطر نتيجة الاهواء والامزجة .

ثانيا : وهذا في مضمونه مقارب لما ذكر أولا . فعندما نجد أن سلامة الاطفال معرضة للخطر — مما يؤيده الارقام ونتائج حوادث الشوارع وحوادث المنازل (واين يمكن أن يكون الطفل عدا هذين المكانين) ، ونسأل — وبخط كبير — لماذا ، وبعلامة استفهام كبيرة ؟ ، نجد ، انه مع الاخذ بالمبدأ القائل : باننا كلنا في محيطنا سواسية (يقصد به اننا كلنا واعون للمخاطر الناتجة عن حوادث المرور او الاساليب والوسائل المستخدمة في المنازل) ، فانه يصبح ولا بد ، وأخذا بكل شريعة قانونية ، أن نطبق مبدأ الحساب القائل « لماذا يحتمل هذا ؟ ».

المطلوب ان يكون هناك حساب لاولي الامر والمعنيين والمشرفين على تربية الاطفال . وان لا تطالهم اية رحمة بسبب ما هم فيه من اهمال . اذ ان الحوادث تقع وبكل تأكيد نتيجة عدم المراقبة . وهذا أقل ما يمكن العمل به بعد الحدث الذي يجب أن يكونوا مسؤولين عنه ، وبكل ما آتاهم به الله من عيون وبصيرة .

وقد يتطرق الى مسامعنا ما يقوله بعض القوم ان ما ذكرته في « أولا » هو من اختصاص العلي القدير . وأقول لهؤلاء انهم بذلك يتنكرون حتى لمبادىء دينهم — وايا كان دينهم . ولقد يتطرق الى مسامعنا ايضا ما يقوله بعض القوم ان ما ذكرته في « ثانيا » هو من أحكام القضاء والقدر. ولا شك أن اصحاب هذا القول لا يعرفون ما تلفظه أفواههم. ولذا فانهم يجب أن يخضعوا لحساب عسير . ولهذا فانه من الواضح ان ما يعوزنا هو القرار الحازم والابتعاد عن التخبط الذي هو ولبد المغالطات في الرأي وتحمل المسؤولية والشكوك بين الناس أهل الدراية والناس الذين يجب ، بحكمنا وبحكمهم ، ترشيدهم الى النور لنخرجهم مما هم فيه من ظلام .

وفاة ٣٩ طفلا وطفلة بحوادث خلال ٤ أشهر

بسبب اهمال الاباء والامهات رعاية اولادهم

● اعد السيد حمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء بيانا بحوادث وفيات الاطفال في الكويت منذ مطلع شهر يناير الماضي وحتى ٢٦ ابريل الماضي حسب وقوع الحادث وعمر الطفل او الطفلة ونوع الحادث .

وتبين من البيان ان ٣٩ طفلا وطفلة توفوا بحوادث خلال هذه الفترة ٢٩ منهم بحوادث سيارات والباقي بحوادث غرق او ماء حار .. وفي ما يلي مضمون هذا البيان الاحصائي :

٤ — ١ — ٧٩ طفل غير معروف غرقا في مياه البحر .

٤ — ١ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٩ — ١ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٤ — ١ — ٧٩ طفلة ٨ سنوات حادث سيارة .

١٥ — ١ — ٧٩ طفل ٦ سنوات سقط في بالوعة .

٢١ — ١ — ٧٩ طفل ٦ سنوات حادث سيارة .

٢١—١—٧٩ طفلة ٣ سنوات اختناق

٢١ — ١ — ٧٩ طفلة ٣ سنوات اسكاب ماء حار .

٢٤ — ١ — ٧٩ طفل ٣ سنوات حادث سيارة .

٢٩—١—٧٩ طفل سنتان سقوط في وعاء ماء مغلي .

١٣ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٣ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٤ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٥—٢—٧٩ ، ٣ أطفال ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٧ — ٢ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

١٧ — ٢ — ٧٩ طفل ٣ سنوات محترق داخل سيارة والده .

٤ — ٣ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

٤ — ٣ — ٧٩ طفل ١٠ سنوات حادث سيارة .

٤ — ٣ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

١٣ — ٣ — ٧٩ طفلة لقيطة ٥ ايام وجدت ملقاة على الارض .

١٦ — ٣ — ٧٩ طفل ٤ سنوات غرقا

١٦ — ٣ — ٧٩ طفلة ٥ سنوات غرقا

٢٢ — ٣ — ٧٩ طفل ٣ سنوات وقوع جسم ثقيل عليه .

٢٦ — ٣ — طفلة ١٤ شهرا حادث سيارة .

٢٦ — ٣ — ٧٩ طفلة ١٤ سنة حادث سيارة .

١ — ٤ — ٧٩ طفلة ١٣ سنة حادث سيارة .

١ — ٤ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

٣—٤—٧٩ طفل ٧ سنوات حادث سيارة .

٣ — ٤ — ٧٩ طفلة ٤ سنوات حادث سيارة .

٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات انقلاب سيارة .

٩ — ٤ — ٧٩ طفلة ٨ سنوات حادث سيارة .

١٠ — ٤ — ٧٩ طفل ٧ سنوات غرقا في بركة ماء .

١٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٠ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٦ — ٤ — ٧٩ طفلة ٤ سنوات حادث سيارة .

ويتوضح من هذا البيان الاحصائي ان هؤلاء الاطفال الـ ٣٩ كانوا ضحايا اهمال اولياء امورهم الذين يسمحون لاطفالهم وهم في معظمهم لم يتجاوزوا العاشرة باللعب خارج البيت او الانطلاق في الشوارع والطرقات .

ترى متى يصحوا الاباء والامهات من غفوتهم ويتصرفوا في مناطق المسؤولية ويهتموا باطفالهم ؟

ان ارواح هؤلاء امانة في اعناق الاهل فهلا حافظوا عليها ؟

فهل يتوجب على المسؤولين ان يشرعوا قانونا يعاقب بموجبه الاباء والامهات الذين يهملون اطفالهم ؟

٣٩ طفلا ماتوا بالكويت خلال ٤ شهور فقط !

قال حمد محمد المرعي بان ٣٩ طفلا قد لقوا مصرعهم منذ بداية عام الطفولة الدولي في اول يناير الماضي وحتى ٢٦ من ابريل الماضي فقط .

واضاف : ان هذا الرقم بكل بساطه ماخوذ من الصحف المحلية نتيجة رصد الحوادث التي تنشرها . اي انه قد يكون هناك عدد ممائل لم تسره الصحف من الاصابات .

وقال : ان الوفيات ناجمة عن حوادث سببها اهمال الاطفال في « عامهم الدولي » كالغرق في البحر او حوادث السيارات ، او السقوط في البالوعات او الاحتراق ، او اسكاب الماء الحار ، او الاحتراق او لعطاء ، او سقوط اجسام ثقيلة فوقهم .

سقوط الأبنية وأطباء المعالجة

بقلم : حمد محمد المرعي

ان بناء الرعيل الاول ما زال بعضه باقيا ، بعد عشرات السنين الطوال ، وبالرغم من كل عوامل الاجواء والتعرية . وقد كان من طين وقش ورماد . ولكنه كان بناء بضمير واخلاص واجتهاد .

ومع التطور في أنظمة البناء ومواده وطرق الانشاء ، والتقدم الكبير في طرق الاستغلال والجشع ، المزاوج لحضارة ايامنا هذه ، فانه ليس بأمر غريب أن تقع حوائط هنا ، وتنزل سقوف هناك ، وتعوج قوائم هنا ، وتنهار بناية هناك . وما يرويه البعض عن البيوت الحكومية المستحدثة ،وما هناك من تصدع وضعف شائع في وسائل الانشاء وخدمات البناء . وعن بعض التجاوزات الاخرى التي ما زالت الجهات المختصة ، وكأنها خاضعة لروتينات وشكليات وسطحيات الموضوع ، تحقق فيها . فانه كالعادة ينتهي الموضوع بعد الحدث وبعد التحقيق ، الى اصدار حكم قد يكون ضعيفا في قوامه (لان مواد الاحكام ضعيفة) ، لا ينتفع منه كرادع ولا ينتفع منه كعقاب . أو الى تنفيذ ضئيل للحكم نتيجة تواجد الضامن والمتضامن والمشترك في الخطأ والخ ... بالاضافة الى ما هناك من « تكتيكات » في القانون تؤدي الى تبخر الاخطاء في ظلال تشعب مسؤوليات الاشخاص ووظائفهم وموظفيهم ... والى نهاية المسلسل . وليس هذا ببيت القصيد . وانما حيث اننا في مرحلة تطور وتنمية تكاد تكون شاملة ، وحيث اننا أردنا هذا أم أبينا ،واقعون تحت رحمةأنفسنا وأنفس غيرنا ، في خضم السرعة هذه والجشع ومتطلبات التطور نفسه ، والتي ينتج عنها ان لم يكن كثيرا ، بعض النتائج السلبية . والتي قد تؤدي في النهاية الى صفو حياتنا . فهل نحن مستعدون لهذا ؟

واذا كنا مستعدين ، فما هي احتياطاتنا لمسائل الغبن والاستهزاء . واذا لم نكن مستعدين ، فما هي الوسائل التي يجب أن نشترطها لكي تؤخذ في عين الاعتبار لمن يقتلون الناس تحت سقوف يبنونها .

ونحن نرى انه يجب عدم الخلط بين المراقبة والمحاسبة . وحيث انه يتوجب تطوير اعمال المراقبة بالشكل الملائم ، فان هذا لا يكفي ... ما لم يصاحبه تطوير في احكام المحاسبة . والامر يتعدى ان يكون غشا او اهمالا . واننا نأمل أن تذهب ، والى غير رجعة ، مثل الاحكام التي تنص على : ويعاقب بما لا يقل عن ٣٠ دينارا ولا يزيد عن ٢٢٥ دينارا أو السجن لمدة (قد لا تزيد عن ؟) ٣ أشهر (مع وقف التنفيذ !!) .

ولهذا فانني اسائل نفسي كما اسائل غيري ، أو من يهمه الامر ، ألا يجب أن يعتبر كل من بنى بناء وسقط هذا البناء ، قاتلا مع سبق الاصرار والتعمد . ويجازى على هذا المنوال مثله مثل من يبيع سما سما ؟

رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء

بعد التطور الصناعي في البلاد عوامل السلامة تكاد تكون معدومة بالمصانع

تحدث رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء السيد حمد المرعي عن الخطة التي يسير عليها الجهاز وتطور العمل داخله فقال :

العملية في الاساس هي وضع اشتراطات العمل بعد دراسة طبيعة العمل ، وتعتبر هذه الدراسة من متطلبات العمل ، وخاصة الاعمال ذات الطبيعة الخطرة . ونحن نقدم الاستشارات والخبرات اللازمة للشركات ، ونعمل دراسات عن عن اساليب الامان في العمل وننتجها ونطبعها ونوزعها على المواطنين ، كما نعد دراسات عن طبيعة الاعمال ومخاطرها مثل الاعمال الكهربائية والمواد الكيميائية .

واضاف : ولا شك ان عوامل السلامة في الوقت الحاضر في الكويت بشكل عام تكاد تكون معدومة ، وهذا ناتج عن عدم الوعي بالمخاطر الناتجة عن الاجهزة الحديثة والمعدات التي استوردت في الوقت الحالي . وينتج ذلك عن عدم وجود عامل الالزام من قبل السلطات العامة للجهات التي تقوم باستعمال هذه الاجهزة .

وقال : والحل في رأيي تكوين جهاز على مستوى الدولة واعطائه مهمة المراقبة والمحاسبة في طريقة استعمال الاجهزة الحديثة من قبل المؤسسات الخاصة والعامة .

وقال السيد المرعي : وبالرغم من وجود اجهزة عديدة للسلامة في عدد من المؤسسات مثل الشعيبة وشركات النفط ووزارة الاشغال . وكنا قد اقترحنا على جهاز السلامة في منطقة الشعيبة لتكوين جهاز مشترك عام يشرف على المناطق الصناعية الاخرى مثل منطقة الشويخ الصناعية ومنطقة صبحان الصناعية ، بالاضافة الى اقتراحنا عليها الاشراف على عمليات التخزين بصورة سليمة ، لان الكويت من البلاد المستوردة كثيرا والتجار يحتاجون الى وجود مخازن جيدة وصحية وخاصة في ما يتعلق بتخزين المواد الغذائية بطريقة سليمة.

وعن الصحافة والحوادث قال :

اما بالنسبة للحوادث فانا اتساءل لماذا لا تنشر الصحافة تفاصيل الحوادث التي تطرأ في مختلف المجالات مثل الحرائق ، وذلك لكي يطلع الناس على اسباب الحوادث لكي يمكن تجنبها ، وذلك انطلاقا من فكرة ان الاطلاع على هذه الحوادث يعتبر من باب التحذير وليس من باب التشهير .

ثم تحدث جهاز البيئة والسلامة عن مجلس السلامة الوطني فقال :

اما في ما يتعلق بفكرة مجلس السلامة الوطني فانها قد درست بعناية منذ عام ١٩٧٤ ، ونظرا للتصور الصناعي والتجاري اصبح كبيرا وما زالت عمليات السلامة ضئيلة وجدت أن من الافضل الخروج بمثل هذه الفكرة ، ولذلك فقد قدمت تقريرا في العام الماضي ، ونشرت عنه بعض المعلومات خلال شهر نوفمبر الفائت ، وقد تبنى وزير الصحة الدكتور عبد الرحمن العوضي مشكورا هذا الموضوع ، واحال مجلس الوزراء دراسة الموضوع الى لجنة تحضيرية تابعة للامانة العامة ، يجري بعدها رفع تقرير الى المجلس . وقد بينت الدراسة التي قمت بها استفحال الحوادث سواء من ناحية العمل او المرور او الحريق او المنازل ، وبصورة اجمالية الحوادث المتسببة عن التطور المعيشي والمهني في البلاد .

وعن الانجازات التي حققها الجهاز قال السيد حمد المرعي :

والان ، وبعد خمس سنوات من تاسيس وانشاء جهاز البيئة والسلامة ثم استكمال هذا الجهاز من جميع النواحي تقريبا وقام بانجازات،وتجرى الان دراسة الاسس التي ستقوم عليها الخطة الخمسية الثانية . ومن اهمها وضع مشروع لعمل ميزانية خاصة لجهاز السلامة.

ثم تحدث السيد المرعي عن اهم اسباب وقوع الحوادث فقال : في واقع الامر ان الاسباب الرئيسية للحوادث والماسي التي نراها دائما تتجمع في منبع واحد هو الاهمال ، وكمثال على ذلك نذكر انه في الفترة الواقعة بين ٤ يناير و ٢٦ ابريل عام ١٩٧٩ توفي ٣٩ طفلا بسبب بعض الحوادث التي تدل على اهمال أولياء الامور بالدرجة الاولى : وفي ما يلي قائمة بهذه الحوادث :

٢٨ طفلا تتراوح اعمارهم بين ١٤ شهرا و ١٤ سنة قتلوا في حوادث سيارات مختلفة .

٥ اطفال غرقوا اما في البحر او في مياه البالوعة ، طفل واحد عمره ٣ سنوات قتل بسبب وقوع جسم ثقيل عليه .

طفل عمره سنتان سقط في وعاء ماء مغلي ، طفلة عمرها ٣ سنوات انسكبت المياه الحارة عليها ، وهناك بعض الحوادث الغريبة الاخرى .

... إنهم يشحون علينا بالحدائق

بقلم : حمد محمد المرعي

قال لي أحدهم « انهم يشحون علينا حتى ببعض الشجيرات ». وكان يقصد ما نسميه بالحدائق في الكويت . وفكرت بكلامه وأجريت بعض المعاينات . وتأكد لي ان ما قاله هو الحقيقة بعينها وعلمها . فالحدائق ، او ما نسميه بالحدائق عندنا ، لها اغراض وأهداف كثيرة — عدا الزينة او التجميل او التخضير . ومن أهم هذه الاغراض ما يؤدي خدمة اجتماعية جليلة .

ولو راجعنا ما قاله صاحبنا الذي اسميه « بأحدهم » بالتحليل ، محاولين القراءة بين السطور ، لتبين ما لديه من مغزى كبير ومهم . فانه لا يغيب عن أحد ما يلاحظ من اهتمام « بالحدائق » في بعض « المناطق المختارة » . كما انه لا يغيب عن أحد أن من انشئت لهم هذه الحدائق ، وعادة ما تكون لاغراض ترفيه الاطفال ، هم من القوم الذين لا يعوزهم شيء ، وذلك لانه من الواضح أن الحدائق تأتي لهؤلاء القوم اذا هم لم يذهبوا اليها ! وهذا يتأتى من أن المسافات تقتصر بالنسبة لهم فيما يتعلق وأمور تنزهاتهم وترفيهم . فهم من الذين نادرا ما يكونون في الكويت في عطلاتهم ، بالاضافة الى ان لديهم بدائل كثيرة اخرى من الوسائل والاماكن حتى لو — لا قدر الله — قضوا عطلاتهم في بلدهم . ولكن عند التحدث عن المناطق الاخرى. غير المختارة : (على سبيل المثال وليس الحصر ، الصباحية ، خيطان الرقة ، الصليبخات) ، فان الحدائق أو زراعة بعض الشجيرات تنعدم فيها . وعندما نبحث عن الاسباب ، فاننا بالتأكيد سوف نجد أن التربة لا علاقة لها بذلك بل انها قد تكون اكثر خصوبة من المناطق الاخرى . اضافة الى ان هذه المناطق منظمة وتوجد فيها الساحات المخصصة لهذه الاغراض . والتي نجدها خاوية عدا بعض ما يوجد فيها من شغب ومطاردة ومناظر غير حميدة .

وعليه لا يخفى عن الناظرين مرآى الاطفال والاولاد « هايتين » او « متسكعين » في الطرقات والشوارع والساحات في تلك المناطق « غير المختارة » ، اما لاعبين في الاوساخ والتراب او متعدين على الغير او حاملين « نباطهم » أو « بنادقهم » ، مؤذين بهذا ، وببراءة انفسهم وغيرهم ، وضارين ضمنيا أهلهم ومجتمعهم بتصرفاتهم هذه — وذلك في الاوقات التي يجب ، وهذا من مسؤوليتنا مجتمعين ، ان نجد لهم اماكن نافعة لقضاء وقت فراغهم او ترفيههم او .. او ..الخ. أو بما يؤتي الحماية لهم ولغيرهم ولانتاجية اهلهم .

ولست هنا اناقش المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، والتي يجب ان لا تكون خافية علينا . فانه ليس مجالها هنا . ولكن حيث ان الساحات ليست موجودة فقط ، بل ومخصصة ، وحيث ان الشتلات متوفرة وبكثرة ، فما هو المانع من اقامة بعض الشجيرات في هذه المناطق . وما الذي يمنع ان تكون لهذه المناطق الاولوية لهذا النوع من الاعمال الا اذا كانت هناك مقاييس أخرى .

واذا كانت ادارة الزراعة الجليلة الخدمات غير قادرة على هذا ، فلماذا لا يتجه بعض اصحاب الخير الى تعمير هذه الحدائق ، الى جانب تعميرهم للمساجد — والتي تقوم بها الجهات المعنية احسن قيام . أو ان يوكل بهذه الاعمال الى بعض الشركات المختصة بهذه الامور . او لماذا لا تقوم المناطق الميسر لها ، بنفسها او من خلال مجالسها التربوية او جمعياتها ، باقامة مثل هذه الحدائق . او هل سننتظر قيام الجهات المعنية في التجارة بانشاء شركة مساهمة لهذا الامر مثلا ؟ ان الامر لا يمكن أن يكون مسالة تكاليف — حيث ان زراعة ساحة مساحتها ٢٠٫٠٠٠ متر مربع قد لا تتعدى ١٥٠٫٠٠٠ د.ك . ولا يمكن ان تكون مسالة اولويات — حيث اننا في السنة الدولية للطفل — والطفل في جليب الشيوخ مثله مثل الطفل في الشويخ . ولا يمكن ايضا ان يكون الامر متعلقا بحسن تخطيط او صفاء نية ، حيث انه لا يمكن تجاهل الفوائد الاجتماعية والتربوية للحدائق ، العائدة للمجتمع ومن ثم الاستقرار الطبيعي لفئاته .

اني لاتوخى خيرا من ان تعطي اللجنة العليا للسنة الدولية للطفل جليل انتباهها لهذا الامر . والا فلا لوم للاطفال او الاحداث ان لم نسارع الى اعطائهم بعض ما هم احق به .

وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان

بقلم : حمد محمد المرعي

لا بد لمن يتابع صناعة القرارات عندنا أن يصطدم بالطريقة المتبعة في هذا — وهي ظاهرة تكوين اللجان — وخاصة من وكلاء الوزارات أو كبار المسؤولين . لقد أصبحت هذه اللجان مستمرة ، وانيط بها أنواع كثيرة من الاعمال ، وأخذت تتعامل بكل المستويات في القرارات . ودائما ما تكون بدون جهاز متابعة أو سكرتارية ، وبدون لوائح عمل منتظمة ، وبدون مهام محددة . مما أدى بدوره الى تكوين لجان فرعية وفنية ... الخ .

وأصبح من المتعارف عليه انه اذا لم ترد لعمل انجازا ... فالطريق الرسمي لهذا هو تكوين لجنة . ولو كانت هناك معلومات نقيس بها عدد اللجان المنبثقة ، والممثلين من الاعضاء ، وقورنت بعدد الاجتماعات والمدة التي قضتها كل لجنة والانجازات التي تمت والقرارات الرئيسية والتوصيات التي تم التوصل اليها ، لوضح ما هناك من طرق أوفر واقصر وأكثر فعالية وقرارات ذات مستوى أحسن .

والعلة ليست في اللجان . ولكن في كثرتها ونوعها ، وعوامل الاختصاص والكفاءة المطلوبة للتوصل الى قرارات . هذا من جهة . ومن جهة ثانية في اعضائها ومدى اهتمامهم وتفرغهم ... الخ . فاذا كانت اللجان لامور استثنائية او طارئة (وقد يكون هذا اقرب الى التعريف الصحيح) فان الملاحظ ان معظم الاعمال عندنا استثنائية او طارئة . وهذا غير معقول .

ولكن الاهم من هذا ، حيث انه ليس هناك من اعتراض على تكوين اللجان ، لاعمال محدودة ، هو أن لا يكون أعضاؤها فقط من الوزراء او الوكلاء أو القياديين في وزارات الدولة . حيث ان هذا يعني :

١ — اما أن يكون هؤلاء الاشخاص — بتاع كله — متعمقين في كل الامور .

٢ — انه ليس لديهم امور ومشاغل اخرى وانهم متوفرون ومتفرغون .

٣ — أن الغرض الاساسي لتكوين « لجنة » هو لمجرد الاشهار وليس انجاز القرارات بالطريقة السليمة .

وليس هناك من ضير في أن يراس اللجان شخص مسؤول من المذكورين وذلك لغرض الصفة الفخرية والتشريفية ولكن أن يعطوا ازدواجيات مضاعفة في الاعمال والتخصصات ، فهذا يعني عدم رحمتهم ... أو عدم الجدية للاهداف المنشودة .

وليس هناك من شك انه في كثير من الاحوال نجد ان المفوضين وليس الاعضاء الاصليون ، هم الذين يقع عليهم اكبر العبء . وذلك بحكم ضرورة استقاء المعلومات وتنسيقها وما الى ذلك من أعمال . ونجد ان هذا كثيرا ما يؤدي الى فترات عمل مطولة تحتمها طبيعة التآلف مع الموضوع وتوفير الخلفيات الملائمة وما يترتب على هذا من التوصل الى قرارات ركيكة في بعض الاحيان أو غير جذرية في أحيان أخرى .

ولا يحل هذا الاشكال الا بالاتجاه كلما امكن في الاعتماد على التخصص واعتبار خط العمل والتفرغ لهذه اللجان . اضافة الى تحديد الاعمال والمهام ووضع فترة محددة أو جدول زمني وتوفير صندوق مالي للمصروفات والمكافآت وجهاز لاعمال السكرتارية والمتابعة والتنسيق.

الا اذا كان المذكورون ما عندهم اي شغل آخر .

وحيث أنهم بشر مثلنا ، فمن اذن يختلف معنا في أن الله سبحانه « لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه » .

صغار الملاك في معادلة الايجارات

بقلم : حمد محمد المرعي

خلفيات

— ورد ان هناك أزمة سكن (١٩٧٣) .

— وردت ظاهرة مضاعفة ارتفاع الايجارات (١٩٧٤) .

— ورد تشجيع للبناء والسماح ببناء المعلقات (١٩٧٥) .

— ورد قانون يتضمن في نصوصه تحديد الايجارات (١٩٧٨) .

حاضرا

— زيادة مطردة في البناء — وبالاخص المجمعات .

— قارب استكمال بناء أكثر من ٤ مناطق سكنية ، مستحدثة .

— اتجاه الحكومة الى انشاء مبانيها ومكاتبها .

— تدن (الى درجة ما) في الايجارات مما يفيد بالاستقرار الذي يتلو الزوبعة .

وأخيرا

— ورد عن السيد/وكيل وزارة التخطيط الاخ فؤاد ملا حسين انه توجد الآن مئات الشقق السكنية الخالية بما يفيد انه توجد الان أزمة « لا أزمة سكن » .

هذه حقائق أبرزها مجردة عن محيطها وتأثيرها ومؤثراتها أو انعكاسها على قطاع العمران ومجال الاقتصاد في البلد . ولا شك ان هناك الكثير من العوامل التي يجب اعتبارها هنا ولكن هذا ليس مجال موضوعي هنا . وانما لابين فقط أنه سوف تتواجد هناك حالة ستؤدي ، وقريبا ، الى نوع من التخلخل والارتباك في أمور الايجار والاستئجار — وبالضبط التأثير على الدخل الفردي أو الاسري أو (في النهاية) القومي . وما سيؤدي هذا بدوره الى كساد عقارات الكثير من الناس . وهؤلاء الناس — أو من سأسميهم بصغار الملاك والمحتاجين — هو بالضبط ما يعنيني هنا .

أولا :

فبتطور العمران ، وبتواجد السيولة النقدية والتسهيلات المصرفية لدى كبار الملاك ، وكثرة الشركات العقارية والعمرانية والاستثمارية ، أصبحنا نرى وفرة كبيرة في البنايات والمجمعات ، منها قيد المشاريع ومنها قيد التنفيذ ومنها الجاهز للاستغلال .

وهذا أمر حسن ، حيث انه سيتيح مجال الاختيار للمستأجرين من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد شكلي في الايجارات بما يخضع للعرض والطلب . واذا ما أخذ مجردا من اية عوامل وتأثيرات اخرى . ولكن لا شك ان هناك تأثيرات وانعكاسات يتأثر منها بشدة — وبشكل خاص — صغار الملاك والمحتاجين .

فهؤلاء غالبا ما يكونون محدودي مصادر الدخل ، وغالبا ما تكون التكاليف الانشائية لبناياتهم اعلى من قرنائهم كبار الملاك . حيث ان الاخرين يعرفون طريقهم جيدا في أساليب البناء وطرق التوفير والاقتصاد ، بما فيها توخي المواصفات المعقولة وليس المبالغ فيها . بالاضافة الى طريقة حصولهم على المواد الانشائية والاولية — عن طريق التعامل بكميات أو بالاستيراد — بأسعار أرخص ، وخاصة اذا ما أعتبرت ضخامة المشروع أو تعدد المشاريع المتعامل بها . واخيرا سهولة تحركهم في الروتين وحصولهم على امتيازات وعلاقات وما الى ذلك مما يوفر في وقت البناء وفي الاجراءات المتعلقة بذلك . أما صغار الملاك فيتحملون تكاليف كبيرة وكثيرة (الحرص الشخصي لان تكون بنايته تتحمل حتى الزلزال) ، وخضوعهم لاساليب المقاولين وذبذبات السوق ، اضافة الى بطئهم في التحرك في الاجراءات الروتينية وفترة البناء وما شابهها . وأخيرا صعوبة ، ان لم تكن استحالة ، حصولهم على كثير من الخدمات الجانبية وعدم تواجد الكثير من الميزات لديهم .

ثانيا :

وعندما تفتح البنايات (أو الشقق) أبوابها للايجار ، فانه من المحتم أن تكون المنافسة قوية ومؤلمة . حيث ان من الطبيعي أن يكون كبار الملاك والمستثمرين لهم نفس أطول وطاقة صبر أكبر . كما انه تتوفر لديهم طرق الحصول على المستأجرين بوفرة ، بما في ذلك ما يتواجد لديهم من علاقات أو بتوفير بعض الاغراءات وغيرها . اضافة ، وهذا على درجة من الاهمية ، انه بمقدورهم وضع أسعار منافسة — وذلك لانهم يتمشون حسب خطة اقتصاد وأرباح مدروسة .

أما صغار الملاك والمحتاجين فمن الطبيعي انه قد يغلبون على أمرهم في المعمعة ، وسيجدون أنفسهم بلا مستأجرين ، مما يضطرهم للرضا بما هو دون القليل وذلك على حساب تغطية الاستثمار أو على حساب دخلهم أو حتى على حساب صلاحية أملاكهم حيث لن يجدوا ما يخصصونه لمتطلبات الصيانة والمحافظة والتجديد .

ولا شك ان ما ذكر اعلاه سيكون له تأثير على قطاع اقتصادي مهم — ان لم يكن نتيجته الارتباك — فكساد في سوق العقارات . وهذا الى جانب ما هناك من تأثير واضرار كبير على دخل قطاع كبير من الناس . وان البوادر والمؤشرات بدات تظهر أو تلمح في الظهور .

ولهذا فان المسألة تتطلب اعادة نظر ووضع بعض الحلول الجدية . وذلك ان لم يكن بحكم النظرة الانسانية ، فمن أجل تحقيق عدالة التوزيع للثروات والاقتصاد القومي والاستقرار الاجتماعي . ومن يرى الامور في يومنا هذا فانه يجد ان هناك ثلاث طبقات مقسمة من حيث الدخل الى : الطبقة الاولى والسامية في غناها ، والطبقة الثانية تحت المتوسط في دخلها ، والطبقة الثالثة المحدودة الدخل جدا .

وكحل موقت اذا ما نظر اليه بجدية هو ، والحكومة الان متجهة في وضع خطة لاسكان موظفيها ، ان تعطى الاولوية للاستئجار من صغار الملاك هؤلاء . والا فانه من الضروري أن يقوم صغار الملاك والمحتاجين بتكوين اتحاد لهم ... وذلك لبلورة وجهات نظرهم وصياغة تظلماتهم وترشيدهم الى حماية دخلهم والمحافظة على بقائهم وحراسة حقوقهم .

رد على جاسم اسماعيل حول الغلاء :

المادة السادسة ضرورية ولابد منها

● حمد محمد المرعي

اتهام السيد جاسم اسماعيل، أمين سر جمعية الشامية ، للمادة السادسة من مرسوم تنظيم بيع المواد الغذائية وتخزينها والمحلات الخاصة بها ، بانها سببت ارتفاعا في الاسعار تراوح بين ٤ و ٤٠ بالمائة ، نظرا لانها ساهمت في حصر مستوردات المعلبات بالوكلاء ، لم يمر بدون رد .

السيد حمد محمد المرعي رئيس قسم السلامة والصيانة بوزارة الكهرباء والماء رد على ما قاله السيد جاسم اسماعيل ، وواضح من الرد انه يخلو من التركيز على ما قاله السيد اسماعيل من أن المادة حصرت بالوكيل فقط استيراد المعلبات والمنتجات الغذائية، فيما كان الوكيل وتجار اخرون يستوردون السلعة الواحدة من عدة مصادر اخرى ، على أي حال ننشر الرد لاحتوائه على رأي قيم دفع المسؤولين الى اصدار المرسوم :

● صدر من أحد المسؤولين في احدى الجمعيات التعاونية ، على صفحة حماية المستهلك « بالقبس » ما يوحي باتهام لاحدى مواد المرسوم الخاص بتنظيم بيع الاغذية ... ، على انها سببت ارتفاع اسعار المعلبات الغذائية ، والاشارة الى أن تلك المادة « لا قيمة لها للمستهلك » . وحيث ان تلك الاقوال قد لا تعدو كونها وجهة نظر . الا انه من الضروري التوضيح هنا وذلك لما لهذا الموضوع من اهمية:

● اعتبار المادة السادسة (من قانون المرسوم بتنظيم بيع الاغذية وتخزينها.. لسنة ١٩٧٧) سببا في ارتفاع اسعار بعض السلع هو لا شك قول يخلو من الحقيقة . فالغاية المقصودة من المادة المذكورة ، وكما هي مفسرة نفسها بنفسها ، هو وضع ضوابط تضمن اعتبار الحقيقة والجودة والضمان والامان لمواصفات السلع الغذائية المباعة . مما يعتبر واجبا وضروريا في هذه المرحلة من التطور والوعي ، وتزايد انواع ونوعيات ومصادر السلع والاساليب المستخدمة لتبيانها وترويجها. وفي هذا لا شك حفظ حقوق المستهلك وحمايتها .

● أما ان تستخدم تلك الضوابط المنصوص عليها في المادة المذكورة « كتبرير » او « كوسيلة » لرفع الاسعار ، فهذا موضوع يختلف كل الاختلاف عن حقيقة موضوع المادة السادسة . ومما لا يختلف فيه ان ارتفاع الاسعار قد يكون لسببين عامين رئيسيين :

— زيادة سعر التكلفة في انتاج وترويج السلع . وهذا ينعكس بدوره على جيب المستهلك ويدخل هنا تحت تصنيف البضاعة واتاحة الاختيار وغيره .

— الجشع التجاري أو المبالغة في الربح أو المضاربة ، أو حتى ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة وغيرها . وبالطبع يمكن الحد من هذا بمعالجة الاسباب الجذرية من دعم وتوعية . أو بوضع الضوابط والمراقبة الملائمة .

ولا يجيز المجال هنا بالدخول في تفاصيل عمليات التسويق والمنافسة ورواج السلع وما يعكسه هذا على الاسعار . ولكنه لا يحق ، باي صورة من الصور ، ضبط شيء على حساب شيء اخر لا يقل في الاهمية . وخاصة بدون استكمال الايضاحات والتوضيحات المهمة بهذا الصدد .

● وانه ليجدر القول هنا أن ما طلب من بيانات على السلع لم يقصد به « الاضافة » . بل أن تكون البيانات بلغة مفهومة للسوق المروجة به تلك السلع أو المجتمع المستهلك لها (أو اللغة العربية عندنا) . سواء كان ذلك عن طريق استبدال لغة البيانات الاصلية او الاضافة عليها بترجمة لها باللغة العربية .

● أما عن القول باهمية البيانات المطلوبة ، فانا شخصيا لا اختار السلعة — وخاصة الغذائية قبل التحري عن صلاحيتها عن طريق البيانات المكتوبة عليها . (والطريف انه قد حدث مرارا وتكرارا انني وجدت سلعا تباع مخالفة بذلك ، على سبيل المثال ، تاريخ صلاحية السلعة ، في عدة اسواق مركزية . مما حداني الى جذب انتباه المسؤولين في تلك الاسواق والا وقعوا تحت طائلة القانون : وقد كانت ردود الفعل مشجعة جدا) . وانه لمن الاهمية ان يحذو كل مستهلك هذا المنوال حيث انه العين المراقبة الفعالة في تطبيق القانون اولا . وانه هو المنتفع ثانيا .

رئيس جهاز البيئة والسلامة بالكهرباء :

اعتباران أساسيان قبل تحديد البنية الإدارية والهيكلية للوزارة

قال رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد محمد المرعي بان اكثر وضع ملائم لخدمات الماء والكهرباء سواء من ناحية الصفة او التركيب الهيكلي للجهاز الاداري والوظيفي المناط به القيام بهذه الخدمات هو الوضع الناتج من القناعة بأن خدمات الماء والكهرباء هي من الخدمات الحيوية والاساسية في حياة المجتمع ، فانه،وللاسباب هذه بالذات، ينبغي عند التصدي لموضوع اختيار الشكل والمضمون المناسب لشكل مرفقي الكهرباء والماء ان نأخذ اعتبارين اساسيين هما :

ـ الاطار الاقتصادي لهذه الخدمات، وما يدخل فيه من اهميات للموارد والثروات ، وما يشتمل عليه من عناصر سياسات متخصصة وعامة .

ـ البنية الوظيفية والاسلوب لاستخدام هذا الاقتصاد ، وعلاقاته بقطاعات التنمية في المجتمع ، بالنظم والتنظيم الهادف والميسر للاتيان باقصى المردود .

ومن الطبيعي ان يكون الرابط القوي لهذين الاعتبارين هو ما لهما ، منفردين او مجتمعين ، من تأثير ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة ، على انتعاش مجالات الحياة في جميع قطاعاتها . سواء على المدى الحاضر او القريب او المستقبلي .

واضاف السيد المرعي: لو استخدمنا النظرة المقارنة لمؤسسات ومرافق الدولة الاخرى ، لوجدنا ان خدمات الماء والكهرباء محددة في وزارة الكهرباء والماء . ولوجدنا ايضا ، اذا ما نظرنا بتعمق اكثر للمعادلات الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية ، وما هنا من ثوابت وما هناك من متغيرات وعوامل مؤثرة ، ركاكة وعدم استقرار ، او على الاقل عدم استمرارية لما يوجد من استقرار مؤقت او لحظي . وقد يكون هذا ناتجا عن النظرة والاعتبار المعطي لشكل النظام الحالي ، او قد يكون ناتجا عن عدم تفهم قاصر للعوامل المتشعبة وابعاد هذا المرفق المهم . وسيان الامر ، فلا شك ان هذا كان نتيجة تطلعات مجتهدة .

الجوهر قبل كل شيء

وقال ان الامر ليس مجرد تكوين وزارات ، او تاسيس مؤسسات او مقاولة شركات او استحداث اي اشكال اخرى . بل انه يتركز كعامل اول ، على اعتبار الجوهر والشكل لنوعية الخدمات المطلوبة والنوع المرجو من هذه الخدمات ، والطريقة او الاسلوب الذي من الممكن استخدامه وتطبيقه عمليا وفعالا في الانتفاع من هذه الخدمات .

وباختصار فان وزارة الكهرباء والماء، وهي ليست وليدة اليوم ، توجز اعمالها بثلاثة اشكال : « صناعة » او انتاج الماء والكهرباء ، وتهيئة ذلك الانتاج بشكل مناسب للانتفاع ، واجراءات وطريقة ومواصفات الاستفادة من ذلك الانتاج .

تدقيق نظر

ومن يدقق النظر في هذه الاشكال من الخدمات او « الاعمال » ، يتبين انها تنقسم الى قسمين من الممكن اعتبارهما مستقلين عن بعضهما .

● اولا : توفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب ، عن طريق العمليات الصناعية ، وما لها من مكملات وملحقات وما يتضمن هذا من تخطيط وخطط وانشاءات ورصيد ضخم . وتوفير المتطلبات المحركة لهذه الصناعة من وقود وطاقات بشرية ومعدات ومواد خام وغيرها .

● ثانيا : تبني الوسيلة للاستفادة من ذلك المتوفر من الكهرباء والمياه ، عن طريق الشبكات والمحطات والتوصيل للمستهلك ، وما يتحكم بهذا من عوامل ومتطلبات واشتراطات ، وما يحتم هذا من انماط في التوزيع ولوائح التحكم في الاحمال بما يتعلق والقوى الكهربائية وكميات بما يتعلق ومياه الشرب . بالاضافة الى ما هناك من ضوابط فنية واجراءات تحكم امور الاستفادة وطرق الاستغلال ، بما في ذلك الرسوم والكلف والضمانات وعناصر التقنين وغيره . مع الاخذ بالاعتبار ، وهذا على درجة كبيرة من الاهمية ، لطبيعة هذه الخدمات الخاصة ، وعلاوة على مواصفات الجودة والمحافظة على السلامة والنظافة والترشيد ، استحالة تخزين هذه الخدمات ، سواء الكهرباء او الماء ، لامور فنية معروفة .

هيئة مستقلة للماء والكهرباء

اما بالنسبة لتوفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب فقد قال السيد المرعي انه ينبغي ان يتقلد هذه المهام هيئة مستقلة في لوائحها وانظمتها ومواردها المالية ، على ان تكون تابعة للحكومة، وهذا يبرره ان هذا المطلب يتعلق بموارد مهمة من جهة وثروات من جهة اخرى، هي بالاصل ملك للدولة اولا . ومنفعتها عامة ومسؤولياتها كبيرة ثانيا .بالاضافة الى ان الدولة هي المهيمنة في هذه الحقبة من الزمن على مرافقها وقطاعاتها العامة . ومسؤولياتها كبيرة في الدعم والتقنين ووضع الضوابط بما يتعلق بالموارد البيئية والمتطلبات المالية وغيرها .

كما ان هذه الخدمات (او الموارد او الثروات) ترتبط بشكل رئيسي ومتبادل مع الخطة العامة للتنمية في البلد وما تحدده سياسته العليا بشأن تطوير قطاعاته وما الى ذلك من توفير المتطلبات والمواد الاولية والطاقات وغيرها . وما يدعو هذا الى اتخاذ استراتيجية ثابتة او متغيرة .

الصالح العام في الخدمات

وقال ان استغلال ما يتوفر من الماء والكهرباء للصالح العام ، استنادا لما هناك من تجارب مشابهة ، ان لم تكن مماثلة ، فانه لا شك ان افضل شكل يمكن ان يحققه هذا ، هو عن طريق شركة من شركات القطاع الخاص . وقد يكون هذا عن طريق شركة أم مساهمة تتفرع منها اربع شركات اخوات شبه مستقلة ، توزع مناطق الكويت بينها وتقوم بنقل الخدمات من مناطق الانتاج الى مواقع الاستهلاك ، ضمن ضوابط واشتراطات ولوائح تعتمدها او تقرها الدولة ، وتخضع للمراقبة والمراجعة الجوهرية والصورية . ولا شك ان في هذا سهولة المراقبة والمحاسبة ، وتوفير جو المنافسة الفعالة ، مما يبين ضمنيا مواقع التقصير ان كانت حاصلة ، والاعتبار للتوظيف الفني والابعاد والحركات الاقتصادية ، ضمن اطار العرض والطلب .

هل للخطأ من إصلاح؟

بقلم : حمد محمد المرعي

بينت سابقا ما للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، التي حبك خيوطها الاحتيال الاسرائيلي ـ الامريكي ، من ابعاد خطيرة لما تمكنه لاسرائيل من استخدامها كجسر للعبور منه لاضفاء صفة الشرعية لاطماعها وتطلعاتها الزائفة ، بين دول ومنظمات قد تكون بحكم ظروفها وموقعها من الاعراب السياسي ، وهيمنة القوى الخارجية على مصالحها ومقوماتها ، مهزوزة او ضعيفة بما يتعلق ومساندتها الحقة لقضيتنا (وخاصة بعد الجهود والمكاسب الاخيرة في محاولتنا لدحر اسرائيل في سوق الدعاية السياسية العالمية) .

وقد توصلنا عندئذ الى أن المطلوب ، اليوم أكثر من الامس ، هو العمل لسد طريق اسرائيل فيما تصبو اليه .

وتبعا لذلك يتوجب ايضا تبيان ما يتعلق بأمرنا مع مصر . فعزل مصر ، ولو لم يكن مقصودا بحرف الكلمة ، كان القرار الاول والاخير من ضمن قرارات اخرى اتخذت في مؤتمر بغداد . وعليه فانه لا بد أن نتحقق من المنطق والمنطلق السياسي الذي قد يخذلنا نظرا لتواجد تضارب مهم بين عنصرين رئيسيين .

فمن جهة اولى ، ان عزل مصر يؤدي الى دفعها او على الاقل التخلي عنها في مصيبتها هذه بما ليس من صالح شعب مصر ، ومن ثم الشعب العربي . ويجب هنا التفرقة بين شعب مصر ونظامه الحاكم .

ومن جهة اخرى ، فان ترك النظام المصري يعبث بمصير شعبه وأمته ، بدون اتخاذ قرار لعزله ، ولا أقول ضده ، فيه تأكيد لعنصر الفائدة في المعادلة الامريكية ـ الصهيونية المبتغاه من المعاهدة.

وبالطبع لكل من هذا وذاك سلبيات وايجابيات واحكام وطرق ومنافذ. وعليه فان الامر يتطلب التعمق والميزان الدقيق ـ معالجين الاحداث بجذريتها ، ومتوخين منع العواقب قبل تأصلها . والا فما سنتركه اليوم يصبح وصمة تحملها اجيالنا المقبلة ، وتقرأ حقائقها عليهم في التاريخ المستقبلي .

وهذا يقودنا الى ان حتمية بقائنا تتطلب الاجتهاد بكل الطرق والوسائل (وبكل ما أوتينا به من قوة ؟) لاصلاح الخطأ الحاصل. وقد يقول قائل بان هذا يعني اقتلاع مصدر هذا الخطأ من جذوره وذلك قبل أن يؤثر هذا الخطأ على جذور شعب اصيل برىء من كل ما اقتيد اليه . وخاصة بعد ما تبينت الحقائق ووضحت الامور .

ولا شك أن هذا قد لا يكون بالامر السهل علينا ، لان مسبب الخطأ لا يقف وحده ، بل من ورائه وحوله قوى لها وزنها ونفوذها وأسلوبها ودهاؤها المروع .. كما أن المطلوب منا هو اسلوب جديد ليس مما تعودنا عليه . ولكن لا بد من البدء من أن نتعلم ما يفرضه حال واقع عالمنا الحاضر هذا . وأن لا نحاول معالجة الامر وكأنه شكل عادي روتيني ، تاركين للاخرين فرصة التخطيط وفرض الحالات لان هذا امر غير طبيعي لهذا النوع من المشكل . ويجب أن نجد حلا لايقاف اسطوانة تاريخنا للعقود الثلاثة الماضية من استمرارها في الدوران بنفس النغم . ان هذا هو الوقت وخاصة بعد كل لاءات بيغن التي اثارها على الملأ أجمع في حين كنا له منصتين !

وأخيرا ، ألم نتفرج على الخطبة ، وألم نتابع فرح التعارف عن قرب وليس عن كثب (اذ كنا من المحتوين بحال ذات الواقع) ، وألم نحضر العرس البيغيني ـ السادات والطلاق المصري ـ العربي ؟ أليس هناك من دليل يقول بأن هذا حدث بغير ذات ارادتنا . ولكن .. انها لمصيبة بعد هذا ان نترك الامر لما سوف يأتون به من انجاب !

هل ستترك اللعبة تكتمل؟

بقلم : حمد محمد المرعي

وقعت معاهدة الاستسلام بين مصر واسرائيل تحت المظلة الاميركية، واتفق مجتمعو مؤتمر بغداد على صيغة قرارات اعدت للتنفيذ. وفي هذه الاثناء ، تحركت التغطيات الإعلامية والاعلانية والدعائية — كل مد فيها رجله على قدر لحافه . ومارست كل من اسرائيل واميركا عملياتها في الردهات وخلف الكواليس احيانا ، وعلى الملأ احيانا اخرى ، لابراز التفسيرات لما يعنى بالحقوق والامتيازات — ولا اقول الالتزامات — وكثرت اللاءات ، بل واعطيت الصفة الشرعية لما صاحبها من اجادة في التوقيت والتلحين والاداء من جهة ، ومن حسن اختيار الظروف وتهيئة المستمع من جهة اخرى .

وفي النهاية ، وحتى قبلها ، ومع حذرنا في الا نستعجل الامور ، وضحت معالم وابعاد العملية ، واصبح لا يختلف اثنان على المصالح التي حققتها اسرائيل ، وهي الماكرة ذات الدهاء والحيلة ، من سبغ حسن النية في السلام ، وهي المصبة القائمة على الغدر والجور ، لعالم مهزوز . وتلك التي حققتها اميركا بعد فشلها المتكرر في السياسة العالمية ، باكتساب الشرعية — من بين سطور المعاهدة — في التواجد في أرض وبحر وسماء المنطقة العربية ، والحرية في التدخل والتغلغل ، حسب الظروف ، وفرض مصالحها ومطامعها وبصورة كثيرة ومختلفة . وما ثبت بان القيادة المصرية أما أن تكون مريضة او مغشوشة او مشتراه ، من خلال احداث ما قبل التوقيع وما صاحبه وما بعده .

وكثر القيل والقال ، بما يمكننا اقراره وما يمكننا تنفيذه ، وكاننا اعضاء جدد في نادي امتنا هذه ، وما يتطلبه مصيرها وتطلعاتها ، عدا ما لها من التزامات وواجبات تاريخية وحضارية وانسانية .

لقد وقع اتفاق بيع المعاهدة (٢٤ دولارا لكل رأس اسرائيلي مقابل ٣ دولارات لكل رأس عربي طرف في المعاهدة) ، وبوشر بوضع مقررات بغداد موضع التنفيذ ، فانه يجب وللاهمية التنويه بالاتي :

— انه ليس هناك من شك في ان هذه المعاهدة خلقت ظروفا وانعكاسات في اطار السياسة العالمية باشكالها المختلفة ، واتت بابعاد جديدة تدور حول محاور متنوعة وترتكز على مصالح متعددة .

وبالتركيز فان هناك بعدا متناهيا في الاهمية وهو المكاسب التي ستحققها اسرائيل من هذه المعاهدة (الشرعية ؟) وصداها في السياسة العالمية . انه لا يخفى ان لاسرائيل مقاصد ومآرب ، خلقت كل الظروف لتحقيقها اولا ، ومن ثم خططت للاتيان باهدافها ثانيا . واخيرا فرضت الشروط ضمنيا ، ووضعت الالوان والزخرفة الضرورية لتعكس تلك المعاهدة للعالم بانها معاهدة انسانية محقة ومخلصة في بنودها ومضمونها . وانه يجب ان لا يغيب عنا ، ان التفكير الاسرائيلي — الاميركي ليس هينا بدرجة ان يتورط في معاهدة مع فرد او نظام قد يكون زائلا ، عاجلا وليس آجلا ، وسط كل المعارضات المتواجدة .

وعليه فانه يجب أن نكون عالمين بأن العرب في الخمس الى العشر سنوات الاخيرة ، فقد حققوا مكاسب اعلامية كبيرة وتفهما لقضيتهم من قبل دول كثيرة ، وخاصة بعد ان ضربوا تلك الدول في مصالحها (في الاقتصاد والنفط وغيره) ، واصبحت معه الصهيونية في حالة مهزوزة كادت تؤدي الى شل حركتها . كما انه يجب أن لا يغيب عنا بأن اسرائيل ومن ثم اميركا ، ولا اضم معهما مصر ، سوف تحققان ما هو اكثر من السلام (الكاذب) ، من بينها التعاطف الماكر واكتساب الرأي العام في السياسة الدولية . ومن متا لا يعرف أن كثيرا من الدول ما زالت ، أما محرجة او مهزوزة من ناحية قضيتنا في الاونة الاخيرة ، حيث انه يتوفر لدينا الوقت الكافي ، بحكم تأخرنا الوقتي في اتباع طريقة فن مزج المصالح والسياسة والدعاية ، واستخدامه كاسلوب وسلاح في التعامل مع الغير . ودول اخرى كثيرة، وبالرغم من كل المؤثرات على قياداتها ، رضت بالانصياع للقضية العربية ، نتيجة الجهود الاخيرة التي قمنا بها .

وعليه فان العمل الان هو أكثر من غيره في ما مضى وذلك لابطال سلاح الصهيونية الجديد . وهذا يتطلب العمل الفعلي المكثف وليس عزل مصر العربية وشعبها ، ولكن عزل تلك الدول (والمنظمات والهيئات .. الخ) والرأي العام العالمي الذي عملنا الكثير لاجتذابه الى جهتنا ، عن اصداء تلك المعاهدة الكاذبة ، وضمان أن لا يفلت أو يضيع مرة اخرى الى المعسكر الصهيوني الاميركي . وبالتحديد فانه يجب ان تكون اولى وجهاتنا هي دول السوق الاوروبية المشتركة ومنظمة بلدان افريقيا ومنظمة اقطار اميركا (حيث تتمثل معظمها من اميركا اللاتينية) وهيئات ومنظمات كثيرة اخرى ، وبالاخص قاعات واروقة الامم المتحدة .

واخيرا وليس بآخر ، تلك الدول التي تربطنا بها مصالح تاريخية واقتصادية . وبغير هذا فاننا لن نستطيع اغلاق باب وهمي فتحته الصهيونية العالمية ، وكانت تريد منه تضييع قضيتنا لربما الى ابد الابدين ، الا بممارسة العمل المتقن واستخدام المؤثرات بشتى انواعها وعدم التردد في اتخاذ الاجراءات ضد البلاد الاخرى — حتى لا تذهب هي ضحية للفرضية الصهيونية العالمية ، ونبقى نحن نتحسر على خسارتنا .

ثلاثة آراء حول

حديث الديمقراطيّة المفتوح

اثار « حديث الديمقراطية المفتوح » الذي طرحته (القبس) في الاسبوع الماضي اهتماما واسعا لدى أوساط المثقفين والمعنيين بالامر ، وقد نشرنا بعض الاراء حول هذا الموضوع .. ثم وصلتنا اراء أخرى كثيرة في حينه ، ونختار منها الان ثلاثة اراء حول مفهوم الديمقراطية .والاسلوب الذي يعتقد أصحاب هذه الاراء انه يناسب الكويت وظروفها . وبما ان الدولة تواصل الان عملية المشاورات حول تشكيل لجنة تنقيح الدستور . والتصورات المبدئية للصيغة الديمقراطية الجديدة . فقد رأينا الاكتفاء بنشر الاراء التي عرضت في الاسبوع الماضي على صفحات « القبس » . في انتظار ما قد تسفر عنه المشاورات المكثفة التي يجريها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع رجالات البلاد .

وهنا ثلاثة اراء حول نفس الموضوع للاستاذ ابراهيم الشطي ، والدكتورة بدرية العوضي ، والسيد حمد محمد المرعي . نختتم بها حديث الديمقراطية المفتوح ، صحفيا ، الى ان تتبلور المشاورات التي يجريها المسؤولون حاليا ، وتتوصل الدولة الى القرار المناسب .

التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة

بقلم : حمد محمد المرعي :

لعل من أهم الامور التي يجب مراعاتها عندما نتحدث عن الحياة السياسية أن هناك عنصرا مهما يجب الاهتمام به : وهو انه لا يمكن استيعابها والاستفادة القصوى من مزاياها وتجنب أية اخطاء قد تحدث في اجراءات التسنين او التقييم أو التطبيق ما لم يكن هناك الترشيد والتثقيف والتوعية المناسبة . شأنها في هذا شأن ما يدور في الحياة الاجتماعية أو الدينية أو مقومات المواطنة الصالحة والحفاظ عليها .

وهذا يوجب أن يكون هناك التداول الحر وأن تكون المناقشة المفتوحة الهادفة وأن تكون الاسباب والخطوط العريضة بائنة . وهذا يتطلب أن يكون هناك البناء الاجتماعي والتعليمي ، والمتخذ في الاعتبار مسبقا ، والمستمر في مواكبته لتطور الحياة — مما يؤدي الى الارتقاء السليم بهذا الشأن .

ولعلني لا أجد من هذا شيئا أو أية دلائل على ان هذا له أهمية — سواء في مدارس التربية والعلم أو الثقافة وقنوات الاعلام المتنوعة أو غيرها .

ولهذا فانه من الضروري أن تكون هناك مادة اجبارية في المدارس ، وخاصة في المرحلة الثانوية ، تهيىء المواطن ، وقبل ان يصبح عضوا عاملا في مجتمعه ، أن يتعرف على محيطه السياسي وجذوره وأغراضه وابعاده ونواحيه المتعددة ، حتى يتمكن من مزاولة التزاماته في الحياة العملية من وعي صحيح لحقوقه وتفهم حقيقي لالتزاماته وعدم الخلط بينهما .بالاضافة الى أي برامج تثقيفية اخرى .

فالقليل جدا ، ليس ممن ينهي المرحلة الثانوية بل ممن ينهي المرحلة الجامعية ، من يعرف ما هي السلطة التنفيذية وما هي السلطة التشريعية وما هي السلطة القضائية وما هي الحكومة وما هو الدستور وما هي المجالس ، والشكل التركيبي والوظيفي ، ونطاق اعمال كل منهما ، وعلاقتهما ببعض وارتباطهما بكل اشكال حياة المواطن وتطلعاته .

وان لم يعالج هذا ، فانه لن يكون هناك مجال لتجنب اي تخبط أو اساءة فهم ومن ثم استغلال في بنائنا للمواطنة الصالحة . وهذا بالطبع تقصير في تفهمنا الديمقراطية الصحيحة واهدافها .

المسؤولية الصحيحة

(الكويت تحت التجربة)

بقلم : حمد محمد المرعي

مما لا شك فيه ان الصحافة هي الجهة التي تملك القوة والوسيلة لبحث امور الوطن والبحث التحليلي العلمي والعملي — والتوجيه لاولي الامر بما يلزم ، مستندة في ذلك على عوامل التقصي والتقييم الحقيقي ، ومبتعدة بذلك عن « اللوم » واللوم فقط ، او الحط من هذا النظام او هذا الشخص باساليب وطرق مختلفة ، او القاء الانتقادات هنا وهناك بدون توخي المسؤولية الجوهرية الحقيقية التي يتطلع اليها المواطن العادي والجهات المسؤولة بكافة انواعها وتخصصاتها .

وقد سنحت لي الفرصة .. بان اقرا واتمعن بما جاءتنا به الجرائد المحلية ، بعد حادثة انقطاع التيار الكهربي في اليومين الثاني والثالث (حيث كان الجميع في اليوم الاول محذرين بهذا الحدث) . وقد ثبت لي مما رأيته من عناوين عريضة ومقالات ومناقشات وتطلعات — ما جعلني اتساءل : « هل نحن اليوم احسن مما كنا عليه بالامس » ..؟

وكنت اتوقع ان اقرأ مواضيع على مستوى المسؤولية بهذا الشأن .. لماذا ننسى المهم وننغمس في ترهات لا تفيد ولا تجدي ، ونحن نود بنفس الوقت ان نكون على مستوى المسؤولية . ولهذا فاني أود أن اطرح ثلاثة أمور هنا ، يجب أن تؤخذ بالصراحة الواضحة وبعين الاهتمام ومن واجب المصلحة العامة :

● خير ان شاء الله — انقطعت الكهرباء ، ما هي الغرابة هنا ؟ أن الشخص العاقل — يجب أن لا يستبعد ان الالة (وخاصة انه حتى الان لم تخلق الالة المثالية) قد تتوقف لسبب او لمئات الاسباب . والا تكون العبرة بالحدث — بل بالتصرف بعد الحدث وبمعالجته والاستفادة القصوى منه للمستقبل ، على مختلف المستويات .

● ثانيا : وعليه : لماذا نتجنب اعتبار هذه التجربة الرئيسية بانها مفيدة في كل مقوماتها ، او ليست التجارب هي الطريق الامثل لبلوغ الهدف .. فبعض البلاد تجري تجارب رئيسية من هذا النوع ، — وبصور مبالغة — وذلك لاختبار مقومات التاهب للطوارىء (بحالاتها المختلفة) . لماذا لا نحمد الله انه حدث هذا عفويا وبدون سابق انذار حتى يتسنى لنا معرفة التقصير الموجود لدى الجهات المختلفة . ونقيم على اساسها واقعنا وذلك في سبيل تقويمه ... لماذا نتكلم عن خطط امنية ودفاع مدني واساليب تحكم واغاثة ، وارتقاء بمستوى حالات التاهب وطرق التصرف ، تجاه هذه الحالات ، ونتناسى هذا من حال الواقع وعن تجربة عملية بهذا الشأن . وانه ان لم يحدث عفويا فانه لا بد من احداثه عن طريق التعمد .. حتى نكون على يقين من مدى كفاءة وقدرة التصرف والحركة لدينا .

● ثالثا : انه لا ينكر ما بذله بعض العاملين من عمل على مدار الساعة ، مستغلين بايديهم وعقولهم ، وسط احوال جوية سيئة، وفي مناطق خطرة تاركين من اجل هذا زوجاتهم واولادهم في ظلام حالك وذلك فقط لاعادة النور الينا .. ان واجب المسؤولية يحتم علينا ، ان نتكلم عنهم وان نكافئهم ليس فقط بالشكر الرمزي وكلمات التقدير، بل بالمكافاة المعنوية والمادية الكريمة ، وذلك قبل ان نتكلم عن أولئك المقصرين . لان العبرة ليست بالحدث بل بالتصرف بعد الحدث .

مسؤوليتنا الأولى في هذا العام هي منع حوادث الأطفال

لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ولم تأخذ الهيئة اجازة!

الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الأساسي لعام الطفل

بقلم :
حمد محمد المرعي

الطفل :

لولا كونه العنصر الاساسي والرئيسي في بنية المجتمع ، ولولا مكانته الخاصة باعتباره مخلوقا مكفولا وليس بكافل ، ومسؤولا عنه وليس مسؤولا ، ولولا الحنان الذي يحاول الجميع ان يغدقه عليه ، ولولا ما هنالك في عالمنا هذا من تقصير يحق الطفل : سواء بايلامه أو تجويعه او تعريته ، او عدم توفير التربية الصالحة والتعليم الحسن له والاخذ بيده الى ان يشب اولا كل هذا ، لما كان كل هذا الاهتمام به على مر العصور والقرون والاجيال لنجد أخيرا ان الاسرة الدولية جمعاء خصصت عاما كاملا لهذا الطفل .

وتكثر المواضيع والافكار والخيالات ، بما تبادرت من الاذهان او طرحته الالسن او كتبته الاقلام ، او رسمته الصور ، الان ، وحيث توفرت سنة كاملة للطفل ، نحاول كعادتنا ان نجد طريقنا لنستهدي من اين نبدأ او ما هو الذي يجب عمله لطفلنا العزيز ، هل هو بتكوين اللجان او اسباغ الجوائز . او توزيع الحلوى او اقامة اسوا انواع اماكن اللهو او .. او .. او هل بزيادة العيدية هذه السنة . ولعلي لا اكون مغالطا بان ما ذكر ، او ما سمعته لحد الان ، لا اعتبره نظرة متعمقة لما هدف له في هذا العام .

ولهذا فاني سأحاول استعراض الاولويات الهامة والتي تعتبر جذرية لمشكل الطفل — مستندا في ذلك على امرين او قوامين هامين ، اتوخى ان لا تكون مُسية لدى اذهان الغير :

أولا :

مع أن عام الطفل هو عام عالمي الا انه يجب عدم الخلط والمغالطة بان تكون الاهداف او المقاصد عامة لجميع البلاد والمجتمعات ، حيث ان ما ينوي او يقصد بتحقيقه ، تحكمه ظروف وضروريات واعتبارات قد لا تكون عامة وانما تميزه انفرادية كل مجتمع عن غيره .

ثانيا :

انه يجب أن لا نفهم ، باي حال من الاحوال ، ان عام الطفل يعني به الطفل بقدر ما يعنى به نحن المربين . اي بعبارة اخرى ليس ما سيحصل عليه الطفل ، بل ما سنوفره نحن له . اذ ان الامر ليس مجرد بطاقة معايدة ترسل بالبريد .

وعلى هذا ، فانه يجب استبيان المشكل المؤثر على الطفل ، بصورة مباشرة او غير مباشرة في وقتنا هذا في مجتمعنا هذا ، ومن ثم تحديد مسؤوليتنا تجاهه . وبعد هذا ياتي دورنا في ان نحاول تحقيق ما نحن بصدده او ما نتوخى ان نكون بصدده — والتي يجب ان تكون في اولوياتها الرئيسية مما ياتي :

أولا :

ان هناك اكثر من دليل ، اذا لم يكن مؤكد ، فانه يؤشر الى تواجد امر له أكبر الخطورة في جميع الاديان والتقويمات — الا وهو حوادث الاطفال فالاطفال وخاصة دون التاسعة من العمر ليسوا مسؤولين عن تصرفاتهم بشكل أو بآخر — وحتى اننا نجد انه في حالة ارتكابهم سلوكا سيئا بشان غيرهم ، فان المساءلة القانونية وغيرها توجه لمن هم راعون لهؤلاء الاطفال . واننا لنجد ان نسبة وفيات الاطفال الناتجة عن الحوادث ، بمختلف مسبباتها وسواء في المنزل او الشارع ، قد تجاوزت ثلث مجموع الوفيات عامة ، للاعمار بين ١ — ٩ سنوات من العمر . ويجب ان ننتبه الى ان هذه نسبة كبيرة وخطيرة جدا ويجب الاهتمام بها عاجلا وليس آجلا . والسبب لهذه الحوادث ليس الاهمال — فالاهمال قد يكون عذرا واهنا لهذا النوع من الامور وانما في الحقيقة هو عدم توفير الحماية اللائمة والتي في ابسط صورها تتمثل في المراقبة والترشيد المستمر للاطفال (حيث انهم لا يميزون الخطأ من الصواب او الخطر من الامان) من قبل القائمين على رعايتهم .

والسؤال هو :

هل هناك من يتقصى عن هذا ويحدد بالقرار الرادع ان الطفل في « ذمتنا » وليس مسؤولا ، سواء كان هو المتسبب او غيره ، عن اي حادث يقع له وسيان كان الناتج . بما معناه ان اهل الطفل الام والاب مسؤولان عنه تجاه اجراءات يجب ان لا ترحمهما (حتى ولو اتخذ في الاعتبار ان مصابهما اليم) . واطرح هنا نوع التحقيق الذي يجب ان يجري في كل حالة يتعرض لها الطفل لاصابته :

١ — هل كان للطفل اهل ؟

٢ — هل اي منهم كان موجودا في موقع الحادث وقت الحادث ؟

٣ — اذا لم يكن اي من اهل الطفل موجودا وقت الحادث ، فمن كان موجودا ؟

ومن هذه التساؤلات فانه يجب توخي القدر الكبير لايضاح مدى البعد الروحي او الجغرافي بين الطفل واهله . وعلى هذا يدان من اساء مسؤولية المراقبة الاهل ، المتسبب او الدولة . بشرط ان لا يدخل الطفل كطرف في التحقيق وتوضع الروادع والعقوبات الخاصة بهذا الشان .

ثانيا :

ولا يقل في الخطورة اسلوب العنف والترهيب الذي يستخدم في معاملة الطفل — فالطفل مخلوق أليف وضعيف ، ويجب الا نضعه بموقف رعب او نخضعه لاسلوب عنف ، في اي حال من الاحوال وخاصة من قبل الناس الذين يعتبرهم قلاع حمايته : الام والاب ، وليتصور احد منا فقط انه واقف يرتعد أمام مخلوق مخوف له ، وليس هناك من أحد لحمايته . ولا اتكلم هنا عن الرحمة بل اذ من الواجب أن لا يعرض الطفل للفزع والرهبة . فالرفق بالمعاملة في شتى انواعها ضرورية ، وغير هذا في معاملة الطفل الا تعذيبا . والتعذيب لا يجوز .

ثالثا :

واخيرا وليس باخير ، أن يعتبر عام الطفل هذا كنقطة بداية وكمنطلق للحد مما يتبع في بعض الحالات ، لعلاج الطفل عن طريق ما يسمى خطأ «بالطب العربي» ، الكي والمستحضرات الغير المامونة واساليب غير معقولة اخرى وغيرها . انها عدا القليل والمعقول منها لا تتعدى عن تجارب تجري قد يكون لها اسوا المضار — سواء من ناحية النتيجة او الاسلوب . ولهذا فانه يجب ان تكون هناك محاسبة قاسية (ويوجد الكثير من الاجراءات السهلة التي يمكن اتباعها وتنفيذها) لاهل الطفل او من اعطى الموافقة او من قام بالعمل العلاجي . وانه ليجب اعطاء كبير الاهمية لهذا الامر — وخاصة لاعتبارات القسوة او عدم أمان النتيجة التي يشملها . وليس لنا ان نرضى لاطفالنا بان يعرضوا لهذه الاساليب — وهم الابرياء بكل ما يحدث لهم .

هذه اعتبارات يجب ان تعطى جليل الاهمية من قبل من يبادر بالاهتمام بالطفل — سيان كان نوعه او منصبه او مهمته واذ فلا يجب ان يعتبر انه من المؤلم ان نصل الى درجة تخصيص عام للطفل — حيث ان كل الاعوام يجب أن تخصص للاطفال — ليس الاعوام بل الايام . وان نركز في هذا العام (عام الطفل ١٩٧٩م) ، لمحاسبة انفسنا عما نحن مقصرون فيه . ونضع في اولويات تنمية انساننا ومجتمعنا الخطوط التقويمية لذلك .

وان نستخدم هذا العام ، ليس للابتداء ، بل للتمديد والاستمرار حرصا على طفلنا العزيز ، متمثلين بذلك بالمبدأ الازلي القائل : « انت المسئول عن كل مصاب لطفلك » .

وتجدر الملاحظة بان وفيات الاطفال المنشورة في الصحف اليومية قد بلغت حالتين في ظرف اسبوع واحد ، وهو اول اسبوع من « عام الطفل » . بما معناه انه يحتمل ان تبلغ وفيات الاطفال (١٠٤) حالات خلال هذا العام . فمن يتقصى ؟

(٩٩ ـ ١١٢)

١٩٧٨

الشريعة كونية

.. ووضعنا مقاييس لأحكامها

هو مساس بها

انه ليستطيع المرء أن يملأ صفحات مجلدات من حقائق وظواهر ونتائج ، لما نحن فيه من دوامة الارتجالية والعشوائية ، في بعض ما نبني عليه من اسس لتفكيرنا وتطبيقاتنا . وقد نجد المبررات احيانا والاعذار احيانا اخرى . وقد نجد ما يجيزها وعلى أنها مشروعة ، ما دام يتواجد هنالك التعويض النفسي والمعنوي والمادي لها ، وما دام باستطاعتنا الرجوع أو المراجعة أو التعديل أو التصحيح ، أو وقفها أو تغييرها ، وان لم تكن تمس بالشرائع السماوية .

ولكن هل نجد ما يبرر او يشرع المساس بالفرد في اخص خصوصياته ومعنوياته ، خصوصيات اخصها الله على خلقه ولا حق لاحد على اخر المساس بها — وخاصة انه ليس هناك ما يعوضها او يعيدها الى حالتها الاصلية أو يعدلها بعد الحدث .

القصاص بالجلد والرجم وقطع اليد هي من أحكام الشريعة الاسلامية — وليست الشريعة الاسلامية . ويجب ان لا نخلط بالعقلانية والرأي ونصدق القول بان ورقة وثمرة وغصن وجذع يكونوا شجرة — لان مجموع الاجزاء لا يساوي ، أصلا أو شكلا ، الكل . فالشريعة جوهر وشكل ، وفصل أحدهما عن الاخر هو مساس بها .

فاولا :

الشريعة هي مضمون واطار ومغزى . فهي المساواة المطلقة بين الافراد ، والعدالة الاجتماعية والمادية والسياسية التي توفر الامن والطمانينة والاستقرار ، وهي الاحترام الجذري للحقوق والالتزام الجدي بالواجبات ، وهي أمرت بالاحسان والمساعدة كما أمرت باستخدام حدود التفهم المعقول ، للظروف والاحوال . وكما أنها المسيرة للولاية والحكم فهي ، ليست الموجهة فقط ، ولكن الراسمة ايضا لطرق تكوينه . ومع انها بنيت على أساس التوحيد ، لكنها أوصت كذلك باحترام العقيدة . هذا وقد جعلت من النزاهة الاساس المطلق في التعامل بانواعه . هذه بعض المقومات .

وثانيا :

انه وقد اختلفت نظم الحياة ومجالاتها ، باسباب التقارب البشري والفكري والطبيعي ، والنابع عن استخدام العقل الذي أمر الله به ، مما غير في اساليب الفهم والتعامل والربط لحقائق الحياة ، ومن ثم اجراء التعرف والتصرف . والذي نتج عنها تكريس الاهتمام المعاصر بالمعالجة الجذرية للحالات والظواهر وبطرق انسانية — ومنها استخدام الدليل واستنباط الحكم واستصدار العقوبة . ولذا فانه :

١ — اذا كان ماضيا قد جرى تطبيق احكام الجلد وقطع اليد والرجم ، مع اخرى غيرها ، فلان النظام الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والتركيب القانوني في ذلك الوقت ، والخلفيات السابقة له ، اضافة الى عدم توفر طرق المعالجة المعاصرة ، مثل السجون والمصحات والعلاج المدروس للحالات وطرق التحريم والمنع المختلفة قد ، اذا لم تكن أوجبت ، اجازت هذا .

٢ — وهل لنا نحن البشر ، ولا يمكن أن نكون أكثر من هذا ، أن نسبب حالات ، لها آثارها السيئة الكبيرة ، اذا ما قورنت بمزاياها المقصودة ، حالات لا يمكن الرجوع عنها . واجراءات بعد الحدث تتطلب الكثير من العقل والجهد والمادة لمعالجة نتائجها . هذا اذا ما أخذ بالاعتبار بان هناك بدائل اخرى صحيحة وعملية — وليست مناقصة للشريعة . فالشريعة توخت الهد فوليس الطريقة .

٣ — وما هي النتائج بخلق طبقة من المشوهين ، معنويا وجسديا ونفسيا ، والله لم يأمر بالتشويه والا لخلق عباده كذلك ، أولا يعتبر هذا ، في أبسط التفكير ، وصم المستحقين بصفة تبرر لهم كل طريق في اعادة أعمالهم التي عوقبوا من أجلها لانهم لم يعطون بديلا لذلك من جهة . ومن جهة اخرى لانهم خاسرون أولا واخيرا .

٤ — وهل لدينا الاستعداد بدفع تكلفة الاصلاح ورعاية المعالين من أهل وأطفال ومراقبة أن ما عمل بهم لن يؤثر على تكوينهم أو كونهم بمواطنين صالحين . ودون التعرض لخصوصياتهم الظاهرة والباطنة .

٥ — ونحن بحاجة الى المواطنة الصالحة والعاملة ، هل لنا لن نسبب الاضرار بها ، وقد يكون اضرارا أبديا وهناك الطرق البديلة التي لها نفس الفعالية المقصودة ولكن تحفظ العناصر — بل وتحسن في اصلاحها .

٦ — ونحن بحالة جهاد وحرب مستمرة مع تيارات وعناصر دولية وغيرها ، هل لنا ايضا بخلق ذوي العاهات ، ونخلق لانفسنا جهة جهاد اخرى — هي المحافظة على عناصر شعوبنا وتركيز امكاناتنا وطاقاتنا لن لا بد من جهادهم وحربهم .

وثالثا :

— وما هي حدود الاحكام الشارعين في تطبيقها ، والتي بدورها تبرز ما هي تعاريفنا المنطقية والعملية للمخالفات . فمثلا هل سرقة رغيف الخبز مثل سرقة الدينار وهل هي مثل سرقة المليون دينار . وهل الشخص الضعيف عندما يسرق بصورة ساذجة مثل القوي الذي يسرق ويسلب الملايين ولكن بصورة لربما تعجز ادارة الشريعة وأدلتها عن تصيده . أوليس من يسبب الحوادث في الطرق العامة او يسيء في تخطيط مشروع يسارق لغيره كذلك . وهل نستطيع ان نفرق بين ما هو عام وما هو خاص .

واخيرا ، أوليس بتولي المناصب من غير المستحقين لها ، أو تحقيق الارباح الغير مشروعة « بنظام الشريعة » يسارقين للغير . وهل هناك بقطع يد واحدة او قطع يدين أو جزء منهما ، معتمدا على قوة الفعل ودرجته .

— وما هو الزنا ؟ هل هو جماع الرجل والمراة برضائهما وبصورة محفوظة . أو هل ما يستخدم من ايحاء ، في الصورة وعلى الشاشة الصغيرة والكبيرة

سواء ، من ايحاء له فعالية وخطورة اكثر من الصور الاباحية المعروفة . ولنا أن نتحقق من ذلك بمشاهدة البرامج والصحف والمسلسلات — وهناك الكثير منها لمعرفة انه لا يمكن للشريعة بأن تحكم برجم « الزاني أو الزانية » ، واخلاء ذبه بمن هيا الحالة الذهنية لحصول ذلك او ربى الغير من الصغار والشباب عن طريق التدريس المرئي التاثيري هذا .

واخيرا ، هل استعراضات الموضة « بانواعها » ، او حماما ت السباحة المكشوفة ، بما فيها من بيكيني وغيرها ، وهي مكشوفة للعامة من الناس ، تقاس بنفس ما تقاس به مظاهر التحفظ في أحوال أخرى ، بشان التشجيع على الزنا .

— وايهما أقسى بتاثيره — شارب الخمر ولكن بدون مضار لغيره او من يتسبب في احداث الضرر للاخرين من جهة ، أو بترويج الخمور « المنوعة » ، وبيعها بأرباح خيالية ، ومردود ذلك على الضعفاء في المجتمع — حيث الاقوياء لهم طرقهم الخاصة أو عندهم المادة والحماية الكافية لهذا — من جهة اخرى . أو هل هم الايادي التي تحمي هؤلاء المروجين وتسحبهم مثل الشعرة من العجينة بعيدا عن طائلة القانون . وماذا كذلك بشان سفارات الكويت في الخارج ان لم نقل سفارات دول العالم في الكويت . وماذا عن من يحضر الى الكويت مخمورا ، ولكنه كان قد توقف عن تعاطي الخمر عندما وصل الى اجواء البلد . وماذا بشان المخدرات والعقاقير المنوعة ، والتي لم تتعرض لها الشريعة .

وهل هناك عدد محدد من الجلدات محسوبة لكل حالة على حدة ، أو أن الكل سواء — ناهيك عن درجات الضرر الناتجة وتأثيراته .

واخيرا — أليس في ذلك تشجيع على الابتعاد عن الدين ، حيث الجلد للمسلم فقط . وكيف سنحدد من هو المسلم ومن هو غير المسلم .

— أوليس الميسر له خطورة تتعدى خطورة السرقة والزنى والسكر .

● وهل أخذنا في وقفة لتحليل اوضاعنا واهدافنا ، لخصوصيات ما نريد تحقيقه وعمومياته ، والمعالجة المدروسة ، بما هو للصالح العام .

● وهل يجوز لنا ان نقتل اسرى الحرب « قصاصا » حيث هدفهم هو القتل مع القتل مع التعمد وسبق الاصرار .

● وهل نحن حررنا المسجد الحرام في بيت المقدس عن طريق الجهاد الحق والذي هو احد مقومات الشريعة .

● واخيرا ، هل نستطيع أن نعيش في عزلة ونحن لا نتجاوز حتى ٢٪ من العالم سكانا واقل من ذلك بكثير رقعة وامكانيات ؟ وما هو المدى القريب والبعيد لارتباطاتنا واتفاقاتنا التي تجعلنا أخوة للبشرية في هذا العالم وجزء من الاسرة الدولية .

رابعا :

وليكن القصاص كما ورد في احكام الشريعة ، هو رادع للحد من الاعمال المنافية في المجتمع ، ونحن نرحب بكل ما هو رادع ، واننا باشمئزاز لما توصلت اليه الحضارة الغربية من جرائم واغتصاب ولا اخلاقيات ، ونرجو « ونتبنى اية طريقة كانت » ان نحد أن لم نبعد هذا عن مجتمعنا ، فهل عندنا الحكمة والنزاهة والقدرة التنفيذية — لتجنب الخطا والتعميم الكامل والتقصي الدقيق ؟

كان في عصر الخلفاء الراشدين للمواطن الحق في القاء القبض على المجرم وعنده سلطة مثل رجل الامن في ذلك ، وكان القاضي في وقتها لا يتطلب منه الا النزاهة المطلقة والقوة الكاملة والوعي المناسب .

ولكن ، ولنكن واقعيين ، هل يصح أن نفترض توفر هذا لدينا الان — مع معرفتنا العميقة بالموجود حاضرا ، سواء في السلطة الامنية او القضائية ، باسباب نقص في العدد والكفاءة ، التي تنعكس حاليا على مجالات اخرى في الحياة . وخاصة في امور بالغة الخطورة مثل قطع اليد .

● أليست الواسطة والتلاعب والجشع التجاري بسرقة واغتصاب كذلك وتعدي على الغير وحقوقهم .

● أوليس الاخلال بالعمل ، أو بالنظافة ، أو بالصحة أو بتلويث الارض او بالتعريض للخطر ، بالتعدي على حقوق الغير ، وهذه سرقة واغتصاب .

● وهل لنا أن نرى ما حققناه من مراس وتطبيق لانظمة موجودة ونحاسب انفسنا على ما وصلنا اليه وما هي قدرتنا وأين يكمن التقصير .

● واخيرا هل لنا أن نحدد شكليات الامر « باطار الجوهر العا مله » لا أكثر ولا أقل .

●● واخيرا :

هناك بعض البلاد التي طبقت نوعا من هذه الاحكام فهل يحق لنا الاطلاع والاستفادة عما حققه الغير في هذا المضمار . وماذا يحدث لمواطني تلك البلاد عندما يكونون خارج بلادهم ، وماذا يحدث منهم . هذه معلومات يجب الاطلاع عليها والتحقق من نتائجها .

لنطبق احكام الشريعة الاسلامية ، بشرط أن تكون ، حسب عقيدتنا ، شريعة كونية أولا . وثانيا ، والاهم من هذا ، ان نركز جهودنا ومفاهيمنا للتهيئة النفسية والاجتماعية . ومتى نجحنا في أن يسير العامة على الطريق بخط مستقيم ، ومتى تحقق لنا انه ليس هناك من يملأ حمام سباحة في وقت يكون الغير فيه محتاجين للمياه . ومتى استطعنا تطبيق احكام من اين لك هذا عندها يحق لنا بالاخذ بالشريعة متكاملة ، لا كوحدات مجزاة . ولكن يجب بأن لا نرضى بان يكون مصيرنا مثل دول بني امية وبني العباس . فالوقت تغير ، ونحن في موقف جدي يحتمه علينا حبنا البقاء وهو أمر مشروع .

● حمد محمد المرعي

مسؤولية حماية المستهلك من عيوب المواد الاستهلاكية

حمد محمد المرعي

عزيزي التاجر .... والمستهلك :

يتشعب الحديث فيما يخص الحدود الدنيا من متطلبات الجودة والأمان التي يجب توافرها في ما تتاجر به او تستهلكه . ولقد جال بخاطرك مما لا شك فيه ان هناك بعض المنتوجات ـ لأسباب عيوب في الصناعة او التصميم ـ تعرض حياتك للخطر . وهناك احتمال كبير بان هذه المنتوجات قد مرت على الفاحصين ، بسلام ، نظرا لاعتبارات السرعة والكمية .

وأتذكر حادثة حصلت لي في امريكا في ابريل ١٩٦٥ مع اطار سيارتي فقدانفجر الاطار عندما كنت في طريقي من ولاية الى اخرى واستغربت للسهولة الكبيرة التي استبدلت بها محطة خدمة السيارات الاطار التالف باطار جديد ولم تكلفني غير اجور العمل . ولم اكن اعرف في حينه انها مسؤولية الشركة المصنعة ان تعوضني عن ذلك الاطار الذي لم يتلف بسبب الاستخدام ، هذا جزء من القضية . ولكن كان يحق لي ان اطالب بتعويضات مادية ومعنوية نظرا لما قد تتعرض له حياتي بأسباب تلف الاطار الغير متوقع والذي قد يكون محتملا انه بأسباب استهتار الشركة بأرواح وأموال الناس .

ولا يخفى ان هناك اكثر من مليون امريكي (على سبيل المثال) يطالبون بتعويضات مختلفة ومتنوعة بأسباب عيوب تتواجد في ما يشترونه من معدات وتجهيزات ، ولا شك اننا سمعنا عن القضايا التي ترفع على مصانع الطائرات والسيارات ووسائل وتجهيزات غذائية ومستحضرات طبية . وقبل سنوات ابتدأ الزحف الى البلاد الاوروبية . ومن هذه ما سببته حبوب الاخصاب « الثالوداميد » وطائرات الـ CD/10 ، وسيارات البنتو واطارات الفايرستون ومعلبات غذائية متعددة .

فما هو موقفك عندما ترى جهاز تجفيف الشعر وهو يحترق بأيدي زوجتك مسببا بذلك الاصابات الكبيرة ، او جهاز التليفزيون وهو ينفجر في وجه فلذات كبدك من اطفال ، او عندما ينفجر سخان المياه في حمامك ، او ينفجر اطار سيارتك وأنت على الطريق مع عائلتك وأهلك .

والكويت مثلها مثل اي من البلدان النامية تعتمد على المصنوعات الاجنبية بشكل كبير وتصرف المبالغ الطائلة من الدخل الوطني والفردي عليها . بل اكثر من هذا ، ان جزء كبيرا من المجتمع اصبح ما هو الا اما مزودا او مستهلكا .

ولهذا تولدت مسؤولية جديدة ما يشبه التضامن نبعت من اصول ادبية وشرعتها اجراءات قانونية . بحيث اصبح هناك ليس حرصا فقط بل اصرارا من الافراد سيان كان مزودا او مستهلكا ، وليس على جودة ما يجلبونه او يستخدمونه فقط ، بل اصرار على ضمان سلامتهم التي قد تصيبها عيوب في التصميم او الصناعة . بما معناه ان هناك مسؤولية على الصانع والبائع تجاه سلامة الفرد المستهلك تحددها اجراءات ضمانية والتزامات قانونية يجب ان لا نستهين بها .

التخزين في الكويت وليس التصنيع يعتبر العامل الاستراتيجي

بقلم :
حمد محمد المرعي

تحرص البلاد الزراعية وتلك الصناعية ايضا على حماية استمرارية الانتاج وذلك حفاظا على استقرار حياة مجتمعاتها وامن بلادها .
وتجدنا هنا لا نتحسب لاوقات الضرورة – ولا حتى للطريقة او الخطة التي يجب ان نتحسب بها لاوقات الضرورة – بما في ذلك من عوامل طارئة يتحكم بها الوقت وسهولة الحركة وغيرها . مع اننا بلد ، لاسباب واعتبارات كثيرة – يعتبر مستهلكا بصورة كبيرة .
فنحن مجتمع مستهلك ، واكثر ما نستهلكه مستورد خارجا (حتى الذي لا يمكن ان نستغني عنه اولا وهو الماء والغذاء والدواء) . ومع هذا فانه لا توجد هناك الخطة التخزينية السليمة التي تبعث على الاطمئنان او اسلوب التخزين الذي يوفر سهولة التزود .
ماذا يحدث لو ان حالة ما باسباب طارئة واجهتنا ، سواء باسباب سياسية او حربية او تخريبية ، او لاعتبارات تجارية ، وما الذي تمكننا طاقاتنا به سواء من مصادر قوة او تأثير او صداقة او تحسب – من ايجاد ملتزماتنا الضرورية لـ :
١ – توفير اساسيات معيشتنا .
٢ – توفير قطع غيار او بدائل لصناعات موارد الثروة لدينا .
٣ – توفير صناعات وسيطة للحصول على احتياجاتنا المبدئية .
ولقد ذكرت في مناسبات سابقة عن وسائل الحفاظ والسلامة وطرق التخزين ولهذا فاركز هنا على استراتيجية الحفاظ بما فيه دعم للامن والاستقرار الاجتماعي .
١ – حصر الموارد الضرورية وتهيئة منشآت التخزين لها حسب خطة مرسومة – بما في ذلك اعتبار جدول للطوارئ .
٢ – اتباع طريقة التخزين المنتشر – حسب مواقع الاحتياج – متخذا في الاعتبار سهولة النقل والحركة وعدم خلق الاختناقات المرورية او انقطاع الوصول .
٣ – الابتعاد عن طريقة التكديس او وضع « كل البيض في سلة واحدة » .
٤ – الوضع في الحسبان – دائما – لخطط مدروسة بديلة .
لقد سمعنا الكثير عن الانجازات الجاري التدريب والتخطيط لها بما يتعلق والعهدة والمحاسبة والاجراءات الادارية الاخرى ... ولكن الا يجب ان نهتم باستراتيجية التخزين عموما .

الالتزامات والحقوق... وكرة المسؤولية في ملعب الحياة :

بقلم : حمد محمد المرعي

ونحن على ابواب قرن جديد ، هناك ظاهرة تبلور تواجدها في قرننا الحاضر قد اغفلها الجميع من قبل ، ويجب ان انكر بها . انها تتعلق بالمسؤولية ، بين التزامات وواجبات الفرد من جهة ، وحقوقه من جهة اخرى ، في مجتمعه ، في اي بلد كان . فهذه المسؤولية قد عجنت ودورت وكورت واخذ يتقانفها الاطراف فيما بينهم . ففي بعض البلاد رميت كرة المسؤولية بين كل من دافع الضرائب من جهة ومن يديرها للمصالح من جهة اخرى .. وفي بلاد اخرى ترامت الاحزاب ، وما هناك من مؤيدين ومعارضين لايدولوجية واخرى ، فيما بينهم كرة المسؤولية . اما في الكويت ، فكرة المسؤولية في ملعب الحياة قد حولت الى « رمية زاوية » ، تتقانفها اربع جهات هي : مؤسسات الخدمات العامة ، والمقاول الذي يؤتيه الحظ بتنفيذ الخدمات ، والمواطن البريء او غيره ، ومقدار فهمنا او عدمه لعامل الحضارة . وليس هذا فقط ، بل زود ملعب الحياة بمدرب هو توفر الاموال وبحكم هو تواجد الرغبات .

وسأوفر للقاريء مشقة استخلاص معنى هذه الرموز واستخدم ظاهرة واحدة على سبيل « المثال وليس الحصر » ، فقبل شهور فاجأتنا الاخبار وخزانات بيوتنا بوقوع ازمة مياه في البلد .. فشمرنا عن سواعدنا وتسارعنا للاتيان بما هو متوفر من اسلحة « تناكريه » من حلبات معارك محطات المياه . وتسابقنا في ابداء مهارات السننا ، بما توفر هناك من مجال للتسامر بالحديث ، في الدواوين وفي العمل ولربما في المواصلات العامة . واخذ كلامنا يميل للمبالغة احيانا والامتعاض احيانا ثانية والتحفظ احيانا اخرى . معتمدا ذلك على منطقة السكن او توزع الفرق بين مهاجم ومدافع . وتسابقت سيقان المصالح لأخذ نصيبها من فرص السلب والنهب ، مما حدا البعض بأن يعلق ويقول « لماذا لا تدعم المياه وتوزع على الجمعيات شأنها في ذلك شأن العيش البشاور » . وسارعت الصحف في تبويب وعرض سبقها الصحفي والتفاخر بنقش المعلومات وابداء المصابر .

وقد كانت بلبلة لطيفة ، لو لم تكن تتعلق بمورد هام في البلد واهم عنصر في الحياة ويسأل سائل : « اين يكمن المشكل » ؟ فالجهات المسؤولة تصر على انه هناك كفاية في المياه المنتجة . وقد يكون هذا صحيحا . ويصر المواطن على ان خزان بيته خال من المياه . وقد يكون هذا ايضا صحيحا . اذا ، يستمر السؤال ، اين تذهب المياه ؟ هل يخبأ في الجيب ؟ والجواب هو بالطبع : كلا ! فانه من المحتمل ان يخبأ اي شيء اخر في الجيب — ولكن ليست المياه .. وفي الحقيقة القليل جدا من الافراد ابدى اكتراثا لمعرفة الجواب الصحيح او المسببات الجوهرية . ولذلك فأني سأحاول بايجاز استعراض بعض العناصر الاساسية لهذا النوع من المشكل . والذي اود ان انكر بانني استخدمه على سبيل « المثال وليس الحصر » .

اولا : حيث ان مورد المياه هو مورد هام حيوي ، وحيث ان الكويت محدودة في انتاجها ، وستظل هكذا ، مهما كانت امكانياتها ، الا انه ليس هناك بتوازن ما بين الصرف والعرض . ولا يمكن تحقيق توازن الا اذا تواجد عامل المحافظة والاستغلال السليم — بما في ذلك من تطبيق نظم واجراءات معينة .

ثانيا : وعليه ، فان الموضوع يتطلب مبادرة بوضع سياسة هادفة محددة وتوفير الادارة الحكيمة الدقيقة للاولويات والتوزيع السليم وطرق الاستغلال ونظمه ، ولا زلنا نقتصر الى طريقة التدبير السليم في الكويت مع الشوط الذي قطعناه ، وبفخر ، في توفير ما وصلنا اليه من انتاج للمياه .

ثالثا : وعلى هذا ينعكس اثر سوء الاستغلال لمورد المياه (والذي يجب ان نعترف بأنه محدود في بيئتنا هذه وسيبقى محدودا شئنا ام ابينا) . وعلى هذا ايضا تنعكس اسباب الازمات الوقتية او الدائمة التي نعانيها — مهما ابدينا من رغبات كأفراد ومهما كانت هناك من تفاؤل لدى الجهات المسؤولة . ولنفترض انه اذا ما اتفقنا ، ويجب ان نتفق حيث ان الارقام تحتم بذلك ، بأن الانتاج يغطي احتياجات الاستهلاك اذا ما حسب كمعادلة حسابية مجردة . واذا ما اتفقنا كذلك على ان الفرد الذي يدفع تكاليف استهلاكه ، الا ما شاء الله في حالات استثنائية او لدى افراد استثنائيين ، لا يمكنه تبذير امواله — وهذا اتفاق يجب ان نتقبله جميعا حيث انه افتراض طبيعي . اذا في هذه الحالة فانه يجب ان نلتفت الى من يستغل المياه بدون ان يدفع فلسا واحدا من جيبه او يتحمل مسؤولية اي تخريب قد يحدثه . ولا نحتاج لمنظار مكبر للتحقق من هذا حيث انها عالية البناء وشاسعة الفناء ويؤمها الكثيرون . انها الوزارات والمدارس والدوائر الحكومية والمساجد واعمال الزراعة والسفارات ومحطات غسيل السيارات (حيث اذا كان الماء حلوا فانه يباع بأسعار فاحشة مع ان قيمة شرائها مثلها مثل من يدفع لماء يسد به رمقه) والصناعات بأنواعها ، ومن يسكن بدون اجر من مدرسين مدارس ومدرسين جامعة وموظفي السفارات والشركات والحكومة — وغيرهم الكثير . والارقام في هذا اليوم تدل على ان الاستهلاك اليومي للجهات المذكورة اعلاه قد يزيد في اوقات عن ثلث مجموع انتاج المياه — بقي ان نعرف ان الغالبية من مؤمي هذه الاماكن يعتبر وجودهم عابرا — اي استغلال « درجة ثانية » . لا شك ان هناك اهدار كبير ذا خطورة جسيمة على المجتمع واستقراره — اهدار بدون اي مبرر — اللهم الا عدم الاكتراث للفرد في التزاماته ، وسوء ادارة في عدم تواجد المسؤولية في مراقبة والمحافظة على وصيانة المرافق والمؤسسات ووضع نظم محددة للاستغلال واولوياته . ولا اريد الدخول في تفاصيل هذا الموضوع حيث تطرقت له اكثر من مرة في الكلام عن سلامة المرافق واسلوب الحفاظ وغيره .

واخيرا : هل من حق الفرد الذي يتعشى في مطعم ان يطلب عشاء في بيته — وهل من حق الذي يهدر الموارد في المؤسسات العامة ان يتوقع عدم تأثير هذا على توفر الموارد لاهله وبيته .

واخيرا ايضا ، اليس من المؤسف انه لا لدينا حتى الان رقم يمثل استهلاك الفرد وما تعكسه طبيعة البلد وتقاليد المجتمع — بل دائما نستورد ارقاما لهذا الغرض . كيف يمكن للمواطن من ان يعرف انه مقتصد او مسرف للمياه اذا لم يعرف ما هي حدوده .

ونستطيع ان نستخدم هذه الظاهرة في اعتبار اي من مجالات الخدمات والموارد والمواد الاستهلاكية واعتبارات « اخرى » كثيرة .

التوسع العمودي .. تطرب له اذان من لا يعرف عواقبه !

التوسع العمودي ، او الابنية العالية بقصد استغلال اصغر رقعة من الارض لاكبر مجموعة من الافراد لمعايشتهم السكنية ، هو اصطلاح بعكس التوسع الافقي .. الذي يعني استغلال اكبر مساحة ارض لأقل عدد من الافراد .

ان العمل بهذه الخطة التي تعتبر اسكانية في اصلها وحديثة في عهدها ، اخذ ينتشر بين البلاد ، ومع ان لها مزاياها من توفير للارض وتقريب للوصول الى مجالات الحياة الاخرى .. الا ان لها عواقب اجتماعية ونفسية وخيمة . فنجد المخطط الاسكاني .. وهو جالس وراء مكتب نو مساحة كبيرة .. يكرر الاصطلاح وكأنه قد توصل الى حل لغز الكون .

ولكن ـ اليكم هذه الاعتبارات .. التي دائما ما يخفي اننيه وعينيه عنهما .

● التوسع العمودي يعني تكديس البشر في معلبات سكنية لا تصلح مساكن للنمل .

● هذه المساكن تخلق ظاهرة اللا حركة بين الناس ، والاكتئاب النفسي المتأصل والمزمن لدى الاطفال .

● كما انها تخلق الانقطاع في الاتصال البشري بين المتقاربين من الناس والتي بدورها تأتي بأمراض الوحدة ومضاعفاتها النفسية الكثيرة .

● عدم الاستقرار الدائم لدى الافراد من ناحية السلامة او الامن ـ او المخاطر العارضة او المتعددة .

● انها تأتي بكل ما هناك من عناصر خالقة للتوتر النفسي والاجتماعي ومن ثم اعراض العصبية وغيرها .

● الارتفاع له اكبر المخاطر من ناحية العصبية لدى الافراد .

● استخدام المصاعد هو من اكره ما يضطر الانسان عمله بأستمرار ، وعلى الرغم منه .

انه لا يخفينا ان حالات الانتحار والاجرام والمشاغبات والامراض النفسية والاجتماعية وغيرها لما كانت الا نتيجة لهذا التكديس البشري في ارض الله الشاسعة . هل من يتقصى عن الحقائق .

حمد محمد المرعي

رئيس قسم البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء :

٨ آلاف يوم عطلة عام ٧٣ انخفضت الى ٢٫٥٠٠ يوم عام ٧٧

التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية خاطئ ويؤدي الى الحرائق

عقد السيد حمد مرعي رئيس قسم البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء .. مؤتمرا صحفيا صباح امس تحدث خلاله عن مشروعات قسمه في حقل منع الحوادث والتخفيف منها ..

وقال : لقد قاربت دورتنا السنوية الخامسة على الانتهاء حيث التحق بها ١٥٠ متدربا ، اعطيت لهم خلال عشرة ايام هي مدة الدورة معلومات عن طريقة تعاملهم مع محيط العمل ومع الناس .. لان طبيعة اعمال الوزارة فنية بحتة .. وهي تعتبر اكبر جهاز صناعي في الكويت ولذلك لاهمية ما تقدمه وحيويته بالنسبة للمواطنين ، مما يضطرنا الى تدعيم جهاز السلامة ليكون قادرا على العمل كرسم سياسة التخطيط والتطوير لحركة الجهاز الفني ، وتخطيط البرامج لها وتنفيذها لان السلامة غير العمل وهي عملية مستمرة تعطي كل شيء من تخطيط وتدريب وتطوير على مستويات عدة ومراحل متتالية .

واضاف : ثمة في العالم مدارس لا حصر لها للسلامة . لكننا في الكويت ناخذ بمدرسة الحماية قبل وقوع الحادث .. ومتى وقع الحادث انتهى عملنا .. وفي بلاد اخرى يهتمون بجلب معدات واجهزة انقاذ وتكديسها الى ان يحين موعد استعمالها .. وقد لا تستعمل البتة ، بينما نركز نحن على عامل منع الحادث .. ويتم ذلك بالاصرار على النظم واللوائح والترشيد .. وقد اصدرنا لوائح للمقاولين العاملين في البلاد .

وقال : عقدنا عدة ندوات للسلامة في المنازل وسلامة المنشآت الصناعية .. وندوة عن الحريق ، ولدى القسم اكثر من اربعين متدربا في الخارج ، وقد نجحنا في تدريب ١٢٠٠ شخصا من فني الوزارة .. وبعد خمس سنوات على استحداث القسم حققنا تقدما ملموسا جيد

وردا على سؤال حول عضوية القسم الدولية وما اذا كان القسم يستفيد من هذه العضوية اجاب السيد مرعي :

— قسمنا عضو في مجلس السلامة البريطاني ، والجمعية الملكية البريطانية لمنع الحوادث ، ومجلس السلامة الوطني الاميركي . اما مدى استفادتنا من هذه العضوية فينجلي في تبادل المعلومات حول ما يستجد من امور في مجال السلامة .

واضاف : حصيلة جهلنا الدرسيدة ان صار المواطنون اكثر وعيا بالسلامة .. ففي عام ٧٣ مثلا كان هناك ٨ الاف يوم عطلة بسبب الحوادث .. في عام ٧٧ انخفض العدد الى ٢٫٥٠٠ يوم . وهذا كله في منشآت الوزارة فحسب .

وقال : نحن في القسم افضل من الدول الاجنبية . فمحطة كهرباء واحدة لدينا في اميركا يموت فيها خمسة اشخاص بينما بنينا العديد من المحطات هنا ولم يمت احد . وفي اميركا حدث في عام ٧٦ « ١٢٫٠٠٠ » حادثة وفاة في العمل واصيب ١٠٠٫٠٠٠ شخص بأمراض مهنية ، بينما خسرت بريطانيا ٢٤٫٠٠٠ مليون جنيه في عام ٧٦ بسبب الحرائق و ١٠ ملايين في اصابات العمل .

واضاف السيد مرعي : أبلور الان فكرة سأطرحها وهي انشاء مجلس سلامة في الكويت يأخذ على عاتقه مهمة الترشيد والتوعية . واقتراح التشريعات واعدادها وتطوير الكفاءات وتركيز الجهود .

وعن الوقاية من الحرائق قال : يجب الا يكون التخزين مكثفا في المخازن ، وفي وزارة الكهرباء نعمد الى التخزين المنتشر ولدي اقتراح لمنطقة الشعيبة الصناعية بوجوب عدم التخزين في المنشآت لانه متى اجتمعت الطاقة والشرارة والمادة حدث الحريق .

واختتم رئيس قسم البيئة والسلامة مؤتمره الصحفي بالقول : الكويت بلد مستورد ويعتمد على صناعة الاخرين بحيث اصبحت سوقا تجارية للصناعات الاجنبية . ولكن من يضمن الا تكون هذه البضائع مضرة بالمستهلك .. ؟ ففي الخارج اذا حصل حادث لاحد المواطنين نتيجة استخدام سلعة من السلع ، فانه يرفع قضية على الشركة المنتجة لكن عندنا يحصل العكس نستعمل السلع المصدرة الينا دون النظر في نتائجها . ويوم غد الاثنين سيلقي رئيس مجلس السلامة البريطاني جيمس تاي ندوة بعنوان « المسؤوليات الفنية والاجرائية لسلامة الاجهزة الكهربائية » وذلك في مسرح غرفة تجارة وصناعة الكويت .

رئيس قسم البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء يتحدث عن اهمية السلامة في تطبيق العلم والتكنولوجيا

اوضح السيد حمد محمد المرعي رئيس قسم البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء ضرورة القيام بتدريب الافراد المختصين وتوعية المواطنين بما يوفر الاسلوب السليم في العمل والاستخدام واقترح تطبيق نظام الاحصاء الكمي المكاني والتصنيفي لحالات الحوادث او الاصابات وذلك للتشخيص الفوري لتلك الحالات والتعرف على مسبباتها بغرض الوقاية او الحماية او التطوير .

وقال السيد المرعي في بداية كلامه عن اهمية السلامة في مجالات تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ، انه مع ظهور الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون مضت وما تلاها من شبه ثورات عملية وتكنولوجية ، ابتدات المجتمعات في وقتها تعاني من المؤثرات الصحية والامراض واصابات الحوادث المفجعة التي صاحبت ظهور الصناعات . وفي مطلع القرن العشرين ، وباسباب ما فرض عليه من ضحايا بشرية وخسارة اقتصادية واتلاف للبيئة واضافة الى بدء الشعور بالمسؤولية الانسانية ، بدا يولي قصوى اهتمامه للسلامة الصناعية وللسلامة العامة ككل ، مما تحتم عليه ظهور برامج التوعية بالمخاطر بانواعها ، ووضع وسائل الحماية المتعددة . وصدور الانظمة واللوائح وتطبيق التشريعات . حتى اصبحت سلامة الفرد وبيئته في يومنا هذا هي حق له كما هي مسؤولية عليه وقد تاتى هذا لكونية الفرد الحديثة التي تحتم اعتباره كفرد عامل بقدر ما هو فرد مستهلك . ومع ان المنشآت الصناعية والوسائل التكنولوجية الحاضرة قد تضمنت الجهد الكبير لتاكيد الامن والسلامة فيها ، الا ان تلك الجهود التي وضعت في الهندسة التطبيقية في التصميم والصناعة ، في المعدات والاجهزة والادوات الصناعية والمعيشية ، لم تجنبنا الكثير من الحوادث ، واذا ما استقصينا الاسباب نجد ان الطفرة العلمية التكنولوجية الحديثة وعدم مصاحبتها باعتبار جاد للعنصر البشري كعامل رئيسي مطبق وتطبق عليه التكنولوجيا ، هي من الاسباب الهامة . واذا ما استقصينا مرة اخرى ، ولكن بعمق ، لوجدنا انه لم تكن هناك عملية دمج بين الانسان والالة — اداة التكنولوجيا — ولكن بدلا منها عملية خلط — او بالاحرى لم يكن هناك تجانس بين العنصرين ولكن هناك تركيب مهدد بالانكسار مسببا لحوادث — حالما يظهر عامل او طرف ثالث لربما قد كان مجهولا ، او لم يؤخذ بالاعتبار من قبل من ادخل التكنولوجيا او من استخدمها ... وليست السلامة ، بمفهومها الحقيقي من المواضيع التي يمكن من تفصيلها او تجزئتها الى حالات اساسية او فرعية . بل هي موضوع عام وشامل لعوامل قد تختلف في التشعب ولكنها تتماثل في الجوهر . ومدعيات السلامة ترجع اولا وقبل كل شيء الى الحرص الفردي والوعي العام ، بقدر ما هي تعتمد على عوامل الحفاظ والنظم الداخلة على الصناعة او الالة ، تصميمها واغراضها .

ضحايا الاحداث

واضاف يقول ليس هناك من مبالغة اذا قلنا انه في كل وقت يقع حادث ما في مكان ما من عالمنا هذا ويذهب ضحيته الكثير من الارواح والممتلكات والثروات البيئية وغيرها . فمن حوادث السيارات ووسائل النقل وحوادث الورش والمصانع وحوادث في المستشفيات وحتى في المدارس والمنازل — الى حوادث اخرى بيئية وصحية وغذائية وما هذا الا ناتج عن ثلاث ظواهر ادخلت للعالم وهي :

١ — السرعة .

٢ — الانتاج الكمي

٣ — المبالغة في تيسير الراحة والرفاهية في المعيشة .

اضافة الى عامل رابع رئيسي قد لا نكون خاطئين اذا ما سميناه بالعامل المجهول بقدر ما نكون غير خاطئين ايضا اذا ما سميناه بالعامل العام . وهو المحرك لتلك الظواهر سواء الاجهزة الذاتية او الطاقة بانواعها اي ما يدخل في عملياتها من مواد وغيرها او اسلوب استخدامها او العلاقات البشرية نفسها . وذلك اضافة الى الحقيقة الواضحة انه كلما تطورت التكنولوجيا ازدادت الصناعات ضخامة والتجهيزات تعقيدا ، مما يجعلها اخطر واخطر يوما بعد يوم ، مما يزيد في تنوع تاثيرها وجسامته وحجمه .

احصاء الاحداث

واذا ما استعرضنا بعض الاحصائيات لوجدنا الحوادث والاصابات في بعض البلدان الطلائعية في التكنولوجيا على هذا المنوال :

تقع في الولايات المتحدة ، سنويا ، ما يزيد على ١٢ر٠٠٠ حالة وفاة باسباب الاصابات وما يزيد على ١٠٠ر٠٠٠ باسباب الامراض المهنية . وفي بريطانيا تقع خسائر سنوية تزيد على ٢٤٠ مليون جنيه باسباب الحرائق ، وتزيد على ١ر٠٠٠ ملايين جنيه باسباب الحوادث عامة .

ومع الصعوبة المتواجدة في عمل احصائيات حتى ولو تقريبية ، فانه تقع في العالم اكثر من ٢٥ مليون اصابة معلومة — سنويا . وحيث ان السنة تحتوي على ٣٢ مليون ثانية فانه يتضح ان هناك اصابة في فترة اقل من الثانية باستمرار .

السلامة والتكنولوجية

ولذلك فان السلامة في العصر التكنولوجي تصبح ذات اهمية كبيرة ، وخاصة ان البيئة التكنولوجية تجمع الكثير من المسببات الالية والاجواء البيئية وتزاحم العناصر البشرية ، مما يعرض الفرد او المنشآت باستمرار لمخاطر الاصابات والمخاطر الصحية وغيرها .

زد على ذلك ان السلامة مرتبطة بالتنمية من حيث :

١ — ترابط العناصر البشرية ببعضها وبالتنمية .

٢ — ترابط الوسائل التكنولوجية ببعضها وبالتنمية .

ترابط عوامل التنمية ببعضها من جهة ، وبالعناصر البشرية والوسائل التكنولوجية من جهة اخرى والتكنولوجية الحديثة تعتبر عنصرا اساسيا لا مرد منه في تقدم المجتمعات وتطورها في الاقتصاد او الطب او الصحة او استغلال الموارد او البحث العلمي وغيره .

وهذا محتم ولا مفر هناك لاي مجتمع يرغب ان يدخل العالم المتقدم الحديث من ان يستخدم التكنولوجيا الصناعية وغيرها في التنمية بانواعها . ولكن يجب ان لا نغفل عن ابعاد التكنولوجيا السلبية بما توفره من عناصر وظروف خطرة على البشرية ومقوماتها . فوسائل المواصلات والنقل ، وتنوع الطاقة من نووية وكهربائية وغيرها ، وتطوير في الوسائل والتجهيزات الصناعية والمعيشية ووسائل تنمية الموارد ، ما هي الا بعض النتائج الحسنة التطور التكنولوجي الذي نعيشه . ولكننا نرى ان هناك ، وبكل وضوح ، زيادة في الاصابات البشرية ، وفي المؤثرات المهنية على الصحة ، بالاضافة الى حوادث الحرائق والاصطدامات وتلوث الجو والتربة والبحر ومخاطر الصناعة ... الخ .

من زرع برسيما ما أطعم إلا غنما !

بقلم : حمد محمد المرعي

بدأ شهر يونيو ، وبدأ معه التخطيط للهروب من صيف الكويت !! بعد ان انتهى الموسم الحافل بالمؤتمرات والندوات والاحتفالات والاجتماعات والمهرجانات بمختلف انواعها . بعضها ارتاحت له النفس ، وبعضها طربت له الروح ، والبعض الثالث اثار الضيق والانتقاد .

هناك اسبوع للنظافة ، واسبوع للبيئة ، واسبوع للمرور ، واسبوع للصحة ، واسبوع للعلم ، واسبوع للجهل !! واسبوع للحوادث ، واسبوع للمرض واسبوع واسبوع ... الى اخره !!

وبالكاد يمكننا القول بأن كل « اسابيعنا » والتزاماتنا قد انتهت والحمد لله لولا مضايقة موسم او « اسبوع الحرائق » ، الذي اطل من الابواب ، ولولا ما يخبئه القدر لنا من اسابيع مياه او اسابيع كهرباء .

ويتنبأ البعض بأن تكون جميع ايامنا ، وساعاتنا ، اسابيع عمل وانجاز ، والا يخصص اسبوع واحد من مجموع ٥٢ اسبوعا (١٣ ٪ من السنة) للتركيز على اداء واجباتنا والتزاماتنا .

وبودي أن اكون من المؤيدين لهذه التنبؤات ، لولا تحققي من انني لم أصل الى هذا المستوى من التفاؤل .

فجوهر الموضوع قد لا يكمن في مشكلة معينة ، وتختلف الاراء والنظريات من حولها . لكن الشيء المتفق عليه هو ان الاسبوع (وهو دلالة رمزية) يعني وقفة تأمل خلال السنة (وهي فترة زمنية نسبية) ، للتحقق من انجازاتنا واين يكمن التقصير ، وما هي الاخطاء ان وجدت ، والتي لا بد من وجودها والا لما احتجنا الى اسبوع لمناقشتها .

ان « فكرة الاسبوع » تعني وقفة تقييم ومحاسبة .

فهل لنا ان نتفاءل ، ونكون على موعد مع موسم الاسابيع في السنة المقبلة ، لنرى بالحدث والحديث هل اعطينا لمعنى الاسبوع حقه . وهل حققت اسابيع العام الحالي مزيدا من الانجازات ، ام ان الامر ظل كما هو لان الاسابيع تحولت الى مجرد احتفالات مظهرية شكلية .

ولست بحاجة الى ان اذكركم بالاسبوع الحالي للامتحانات ، وما يتضمنه من محاسبة دقيقة ، هي ايضا جديرة بالتقييم .

وبصفة عامة .. فان « من زرع برسيما ، ما اطعم الا غنما » .

وللصحة.. سلامة أيضاً

بقلم : حمد محمد المرعي

تطرقت في مقالات سابقة الى ظاهرة نسميها « السلامة الصحية » ، وهي تحتاج الى التركيز بايجاز على بعض الحالات المهمة .

●● ليكن معلوما ان الاطعمة والمشروبات المعلبة لها اشتراطات معينة منها ان بعض انواعها يجب ان لا تستعمل بعد تاريخ معين ، كما انه يجب حفظها تحت حالات خاصة . لكن كم منا من يعرف هذا ، وكم من الجهات المسؤولة من يحرص عليه ، حين تكون تلك الاطعمة معروضة عرضا عاما للجمهور ، الذي ينبغي ان نفترض عدم وعيه الكامل بهذه الامور ؟!

وانني لانوه بالمواطن واشدد عليه بالتأكد من تواريخ انتهاء صلاحية الاطعمة واشتراطات حفظها . خاصة اطعمة الاطفال ، حيث انهم معرضون لمخاطر كبيرة اثر تناولهم لها .

كما انني اطالب الجهات المعنية بضرورة مراقبة المخالفات ، او التشدد بوضع تواريخ الانتهاء واشتراطات الحفظ باللغة العربية وبشكل واضح ، او على الاقل التعميم على الجمعيات والاسواق المركزية بتخصيص مكان خاص لهذا النوع من الاطعمة ، وان توضع الدلالات الخاصة بذلك .

●● وليكن معلوما ان بعض انواع العلب المصنوعة من المواد التي نسميها بلاستيكية (البوليمريه) المحفوظة بها بعض الاطعمة والمشروبات لها مخاطرها الجسيمة على الصحة ، مما اوجد بعض النظم بمنع استخدامها في بعض الاقطار المتقدمة (والصانعة لها) . **فهل للجهات المعنية عندنا بدراسة هذا الامر ، ومنع الانواع التي يؤثر استخدامها على الصحة ، خاصة ما يؤدي منها لحالات سرطانية ؟**

●● على المواطنين ايضا ان يدركوا ان من الاهمية ان يحرصوا على عوامل السلامة والامان في كل ما يختارون من لعب وملابس لاطفالهم . فالكثير من الانواع الموجودة في الاسواق قد تعرض الطفل لمخاطر كثيرة ، مثل التسمم او التجريح ، او ما ينتج عن عمليات المص والبلع من انسداد او اختناق ، او ما هو سريع في مسك اللهب او الاشتعال تحت تاثير الحرارة ، وان لا يشتروا الا ما هو مبين عليه بوضوح انه قد « تعدى فحوص اشتراطات السلامة » ، من الجهات الدولية المختلفة ، والذي عادة ما يكون مكتوبا باللغة الانكليزية . كما ان عليهم اختيار منتجات المصانع المعروفة ، ذات السمعة الجيدة .

●● ان بعض الفحوصات الطبية المستخدمة فيها الاشعاعات قد تكون امراض سرطانية على الانسان . ولذلك ينبغي على الجهات المعنية ان تلحق بالركب وتمنع او تحدد استخدام هذا النوع من الفحوصات . ومهمة المواطن ان يتأكد قبل اخذه لهذا النوع من الفحوصات من ان لا يكون لها تأثيرات جانبية اولا ، واذا ما كانت ضرورية ثانيا ، خاصة عندما يطلب هذا النوع من الفحوص اطباء لا يجارون المعلومات الجديدة في مهنتهم .

شمعة على الطريق

دروب الحياة بحاجة إلى إدارة حكيمة

بقلم : حمد محمد المرعي

ذكر الزميل الدكتور ابراهيم مكي في (العدد ٢١٣٧) تحت عنوان « دروب الحياة ليس عليها حارس » ، ما مضمونه ان الاجازة الجامعية ليست ، ويجب ان لا تعتبر ، كل شيء في الحياة ، وذلك في مقاله المتعلق بتطبيق نسبة الـ ٦٠٪ كحد ادنى للقبول في الجامعة .

وقد يكون ما ذكره صحيحا وصريحاجدا . واعتقد انني ، بلا شك ، على اتفاق كامل معه في ذلك ، لكن اتفاقي هذا مشروط بان يؤخذ الموضوع مجردا من كل ما يحيط به من نظم ومقاييس ومفاهيم تحتمها دروب الحياة .

اولا : اذا ما اتفقنا على ان « صعيد التنمية الوطنية يتطلب تخصصات على مختلف المستويات والحقول » ، فلماذا لا نحاول تقييم الوظائف ودرجاتها نسبة الى تخصصها واحتياجاتنا لها ؟ ولماذا ايضا من ينهي المعاهد الحرفية يحصل على درجة وظيفية اقل بكثير عمن انهى الجامعة ؟ الا نتفق في ان هذا لا يعكس الا النظرة المتدنية التي يسبغها المجتمع على افراده ؟!

ثانيا : الا نتفق ، من جهة اخرى ، على ان هذا الفرق في الدرجات الوظيفية قد كون مشكلة ، لا يعاني منها الا من يحاول استخدام تلك التخصصات في ادارة مجالات تنمية البلاد وسد متطلباتها ، وهي صعوبة الحصول على حرفيين متخصصين جيدين ، وذلك بسبب ان كلا من هؤلاء — بحكم عوامل وظروف متعددة — قد حصل على اقل من ٦٠٪ ، وبسبب ان نظرتنا لتلك التخصصات الحرفية او المهنية ، قد ولدت عدم الجدية في مبادرات او ابداع الافراد فيها ، ومن ثم انتاجيتهم .

ثالثا : هل نسبة النجاح في الشهادة الثانوية مقياس صحيح ومعتمد عليه لانتاجية الفرد الدراسية ، مع الاخذ في الاعتبار نظام المناهج واسلوب الدراسة وطريقة الامتحانات ، بما يحتم على الشخص حفظ وصم وتجميع المعلومات دون التوقف لمحاسبة ومراجعة ما تعلمه ؟

لا شك ان كثيرا منا ممن مارس تلك الحالات ، ومن قابل الاخرين بقصد تقييمهم ، سواء الثانويين ام الجامعيين المحليين ، قد لمس المقصود . وهذه ظاهرة لا مجال لمناقشة مسبباتها ومؤثراتها هنا .

واخيرا ... اليس من الضروري ان نتريث قليلا ، خاصة ان قانون الوظائف الجديد قد قارب على مرحلة الصدور ، وخاصة ان وزارة التربية عاكفة على تجاربها لتطوير المناهج وطرق التعليم واساليب الامتحانات .. السنا بحاجة للتريث في وقفه لمحاولة تقييم الامور والاسراع في تقويمها ، مع الاحتفاظ في نفس الوقت باعطاء كل ذي حق حقه لنستطيع بذلك تحقيق الالتزامات الواجبة علينا ، وتوفير متطلبات تنمية هذا البلد . وفي نفس الوقت كذلك ، ينبغي الا نصدر نظما ما لم تكن قائمة على مفاهيم مدروسة وموزونة ، اذ ان تاثيراتها تنعكس علينا.

والا فكيف نتحدث شفاهنا ، وتكتب اقلامنا عن كل ما يدور حول تنمية مجتمعنا التنمية العلمية التكنولوجية ، وما زالت عقولنا قاصرة عن استيعاب بعض المفاهيم الاساسية ، التي تتضمن نظرة عميقة الى ابعد من ذلك بكثير .

دروب الحياة ليس عليها حارس

بقلم: الدكتور ابراهيم مكي

● جامعة الكويت قررت رفع الحد الادنى لمعدل الدرجات كشروط لقبول اوراق الطالب المتقدم للالتحاق باحدى كلياتها الى ٦٠٪ .

ودون مقدمات ولا تمهيد اقول انه قرار حكيم وصائب وموفق .. وكان ينبغي صدوره منذ زمن .

غير ان البعض من الكتاب تعرضوا لهذا القرار بالنقد باعتبار انه يحرم الكثيرين ممن اكملوا الثانوية العامة من دخول الجامعة . وتساءل هؤلاء بما معناه : اين يذهب اذن من لم يحصل على معدل ٦٠٪ من الدرجات ؟!

● والسؤال الذي طرحه بعض الزملاء ينطلق من قاعدة خاطئة مؤداها ان سبيل المستقبل هو الشهادة الجامعية ووسيلة كسب الرزق الوحيدة هي ان « تجاز » من احدى كليات الجامعة ، وبغير الاجازة الجامعية لا حياة ولا مستقبل ولا رزق ! ومفهوم كهذا بالغ الخطورة ليس على التنمية الوطنية فحسب ، وانما على مستقبل شباب الكويت كذلك .

فاما على صعيد التنمية الوطنية فاننا بحاجة الى تخصصات على مختلف المستويات وفي مختلف الحقول. والشهادات الجامعية ، سواء منها ما هو قائم في جامعة الكويت حاليا او ما يتوقع قيامه منها ، لا يفي بحاجة التنمية ابدا . ولا اتصور كيف يقوم مجتمع انساني متكامل وجيل كامل من ابنائه يحملون الاجازات الجامعية ويربطون حياتهم بكرسي الوظيفة الحكومية التي تضمن الرزق للخريج ولو من غير مردود انتاجي للوطن والشعب.

واما على صعيد مستقبل الشباب فمن يدعي ان دروب الحياة لا تسلك الا اذا ابرز السالك عند بوابة اي منها اجازة جامعية ؟

لقد شهد التاريخ نوابغ في السياسة والادب لم يكونوا جامعيين .. وهناك تجار يكسبون الخير ويساهمون في تنمية الوطن وليسوا جامعيين .. وهناك جامعي لا يدركه الاسبوع الثالث من الشهر الا وقد اصبح جيبه افرغ من فؤاد ام موسى ، يقابله « مصلح تلفزيونات » ، بالكاد يعرف « فك الخط » يكسب المئات من الدنانير .. ولا نقول اكثر !

وفي احصائية اطلعت عليها اخيرا ان من بين كل الف تلميذ اميركي لا يتم الدراسة الثانوية منهم الا خمسمائة، ولا يتم الدراسة الجامعية اكثر من مائة طالب !

● الاجازة الجامعية ليست الوسيلة الوحيدة للعلم والثقافة وانما بابها مفتوح لمن اراد منهما المزيد .. وفي راي المتواضع ان « الوظيفة الحكومية » ، وهي جائزة المجتمع على حصول المواطن على الاجازة الجامعية ، انما هي مدخل للتحجيم في التطلعات والطموحات وفي الرزق كذلك .. الا ان يشاء الله !

سلامة المرور

بقلم: حمد محمد المرعي

ثلاثة عوامل تتفق كليا على انها تتعلق بسلامة المرور.

١ ــ الكثافة المرورية .

٢ ــ السرعة .

٣ ــ صلاحية المركبة

واذا اجتمعت تلك العوامل فان ذلك يؤدي الى حوادث فاجعة يذهب ضحيتها أبرياء كثيرون . ولهذا فانه يتوجب على الاقل التحكم باحدها ، توخيا للحد من الحوادث ، اذا لم يكن لمنعها .

واذا ما عرفنا أن كثافة المرور هي اطار عام متعارف عليه ، وان سرعة المرور ثابتة على الطرق بدون تفريق في مواقعها وكثافتها ، وبدون تفريق بين حجم المركبات واغراض استخدامها ، فانه يتوجب الحرص على صلاحية مركبات النقل من ناحية عوامل الامان بها ، اذا لم تكن مراعاة لتكرار الحوادث فمراعاة لشدة الحوادث. ان اطارات المركبة مثلا ، بسبب ثقل المركبات وحركتها الدائمة في مناطق واجواء قد تكون استثنائية مع طبيعة واغراض استخدامها ، فانه يصبح من الطبيعي تلف العجلات بين اجهزة اخرى ، بفترة اقل منها للمركبات العادية . واذا اخذ بالاعتبار اهمية سلوك الفرد في المحافظة على سلامة وسيلة النقل ، فانه من الطبيعي كذلك ان نستنتج عدم محافظته على سلامة الفرامل ، او الهيكل او الاضاءة ، او المواد المنقولة وغيرها . وبالتالي سلامة المرور . واذا روعي ان عنصر الاهمال او الاستهتار متوفر لدى البعض ، يكون من الضرورة الاهتمام بصلاحية هذه المركبات ، وذلك لا يتأتى من الفحص الدوري السنوي ــ مثلها مثل السيارات الصغيرة . بل عن طريق الفحص الدوري بعد كل عدد معين من الكيلومترات (مثلا ٤٠٠٠ كلم) ، او كل ستة اشهر او كل ثلاثة اشهر . وبمراقبة اطارات بعض المركبات من لوري وشاحنة وباص وتناكر ماء او وقود ومعدات رفع ، يتبين ان العجلات السليمة تندر رؤيتها في هذه الايام ، ولاسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا. ولكن لنتساءل ماذا يحدث عندما تتلف احدى العجلات ، او الفرامل او غيرها ، والشاحنة بحجمها وثقلها متحركة حتى بحدود السرعة المسموح بها ؟ وحتى اذا لم يؤد ذلك لحادث ، فان وقوفها على الطريق وصعوبة استبدال عجلاتها ، ناهيك عما يترتب عليه من تنزيل وتحميل مرة اخرى للمواد المنقولة ، عملية تخلق عرقلة للمرور وتسبب الحوادث .

ولا بد من اسداء النصح للمواطنين بان يبتعدوا عن كل طريق تسير عليه شاحنة . ومن يريد ان يتحقق فليراقب عجلات تلك الشاحنات عندما يكون متوقفا عند اشارة من الاشارات

بقلم : حمد محمد المرعي

شاليهات ميناء عبدالله.. تحت رحمة التلوث

اعلنت شركة المشروعات السياحية عن البدء بتسجيل المقاولين كبداية لمرحلة تنفيذ مشروع الشاليهات في منطقة ميناء عبد الله .

ولا يخفى ان هذا المشروع مهم وكبير ومتعدد المراحل ، لكن طبقا للمخططات فان التنفيذ المبدئي سيكون مباشرة من عند الساحل جنوب شركة نفط الوفرة (سابقا) .. وهنا لا بد من وقفة لطرح بعض التساؤلات المتعلقة بصلاحية المنطقة لمكان ترفيهي .. وذلك على النحو التالي :

● اولا : يبعد هذا الساحل ما يقارب كيلو مترا عن معدات ازالة الكبريت من النفط ، وخمسة كيلو مترات عن مصانع تكرير البترول وصناعة الاسمدة والبتروكيماويات والاسمنت والغاز وغيره ، و٨ كيلو مترات عن تكرير النفط وحرق الغاز .

● ثانيا : هناك مشروع لاقامة منطقة تخزين وصناعة غرب طريق الادعمي ، وشمال طريق الوفرة ، وجنوب طريق الاحمدي — الشعيبة .

● ثالثا : تقرر قبل سنوات عدم صلاحية الشعيبة للسكن ، ومنع على اثر ذلك التعميم ، استخدام المنطقة لاية اغراض سكنية .

● رابعا : لا يمكن تجاهل الملوثات الهوائية والمائية من غازات وغبار ودخان ، وفضلات نفطية ، متواجدة هناك على بعد عشرة كيلو مترات من تلك المنطقة الصناعية ، في اجواء ومياه ساحل ميناء عبد الله ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الرياح الموسمية (خاصة في الفترة من مايو الى سبتمبر)،حيث يكثر اتجاهها الشمالي والشمالي الغربي ، والتي لا بد ان تمر فوق المنطقة فضلا عما ترسيه من غبار ملوث فوق هذه المنطقة بالذات .

● خامسا : هناك شكوك متزايدة من خلق منطقة ترفيهية وترويحية على اساس المعطيات السابقة من النواحي الصحية والبيئية على المدى القريب ، والمدى البعيد .

وازاء هذه العوامل التي تحذر من انشاء هذا المشروع في المكان المقترح ، فاننا نقترح ان يبدأ المشروع على بعد ١٥ كيلو مترا من النقطة المقترحة من قبل الشركة ، مع ترك الشريط المقترح حاليا كشريط امان ، الى ان يتم التاكد من الحاجة لاستغلال هذا الساحل بعد ان تنفذ البدائل الترفيهية .

واذا لم يتحقق ذلك فان مصير تلك الشاليهات سيكون في مهب الريح وتصبح خاوية من الناس ، وتضيع تكاليفها الباهظة هدرا ، فضلا عن الجهد الكبير المبذول في انشائها .

المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور

بقلم : حمد محمد المرعي

توقعت وانا اقرأ موضوع « بحث ميداني لضباط الشرطة — المواطنون مسؤولون عن مشكلة المرور» .(القبس العدد ٢١٠٦ — ٧٨/٣/٣٠ص٥) .. توقعت ان اجد في الموضوع العوامل التي تجعل هذا البلد يتميز باعلى نسبة « لمعدلات الحوادث » في العالم ، لكنني لم اجد ما يبين ذلك غير التركيز على السرعة كاحد المصادر الرئيسية للحوادث ان لم تكن المصدر الرئيسي . كما احتل سلوك المواطنين « المتصب الاول » كسبب للحوادث ، وبالطبع فان السرعة ما هي الا نتيجة للسلوك .

ولا اريد هنا ان تتكرر ما ذكرته في كتابات ومقالات اخرى بخصوص المروروحوادثه ، وما بينته من اهمية اعادة النظر في نظم المرور ذاتها ارتباطا بتجربة الواقع ومؤشرات المستقبل .

ولكن لنترك ذلك جانبا وندخل في الموضوع تفصيلا ، وناخذ العاملين الرئيسيين ، السرعة والسلوك ، وندمج الاثنين معا ونزاوجهما عملا بالمثل القائل : « اذا عرف السبب .. بطل العجب » ، او بما يناسب موضوعنا « اذا عرف الداء ... هان الدواء » ، ونحاول ان نستشهد بثلاث حالات ، لنستنتج اين تكمن المسؤولية من جهة ، ونحاول سد ثغرات التقصير من جهة اخرى .

اولا : اذا كانت السرعة هي السبب الرئيسي للحوادث فكيف نتجاهل البديهيتين التاليتين (على سبيل المثال وليس الحصر) :

● ان حدود السرعة متساوية للسيارة الصالون (حجم ٥ امتار مكعبة ووزن طنين) ، وتلك السيارة الشاحنة (او ناقلات المياه او الوقود) ، وحجمها لا يقل عن ٢٥ مترا مكعبا ووزنها لا يقل عن ٨ اطنان.

● ان حدود السرعة على الطريق الدائري الرابع او الثالث هي نفسها على الطريق الدائري الاول او الثاني ، رغم اختلاف وتنوع حركة المرور . كذلك فهي في شرق الطريق الدائري السادس مساوية لنفس السرعة وغرب الطريق ، مع اختلاف نوع الطريق وموقعه .

ثانيا : اذا اقتنعنا بان للسلوك علاقة (وهذا مما لا شك فيه)ووجدنا طريقة لقياسه من حيث التكرار او شدة الحوادث ، فهل يجوز ان نترك السائقين الذين يتكرر منهم الخطا يستخدمون الطرق بكل حرية ، ودون مراقبة . ؟

ثالثا : هل تخطيط الطرق وانظمتها ووسائل التحكم في حركة المرور ، قائمة فعلا في اكثر الاحيان على اسس مدروسة . واذا كان ذلك فكيف تفتح فتحة دوران في الرصيف الاوسط مؤدية الى شارع لا يزيد عرضه عن ٦ امتار ، وتستخدمها سيارة باص طولها قد لا يقل عن ٥ امتار .

هل المواطن هو المسؤول فعلا عن ازمة المرور ... ام ان هناك عوامل اخرى تشاركه المسؤولية ؟

٣ مصادر للخطر في المستشفيات

بقلم :
حمد محمد المرعي

من أهم واجبات لجنة التلوث في وزارة الصحة المعينة اخيرا ، ان لا تكون لمعالجة الامور الجلية التي قد تؤثر على المستشفيات (وبالطبع المرضى) بل ان تتعمق لمعالجة ما هو خاف ، سواء للمتخصصين او العاملين في المستشفيات . فالمستشفى في تعريفه العام ليس الا مكانا لمعالجة المرضى ، يجتمع فيه من لا يستطيعون رعاية أمورهم . وهو ملجأ للناس في أوقات الكوارث وغيرها ، حيث قد لا يكون هناك ملجأ غيره . هذا التعريف العام أود أن أذكر بعض الحالات (على سبيل المثال وليس الحصر) المؤدية لمخاطر قد تكون مجهولة في المستشفيات :

اولا : مواقد الغاز شائعة الاستخدام في الاجنحة ، وكثيرا ما تكون مشتعلة بدون مراقبة ، وبدون تعليمات فعالة للحد من استخدامها ، الا يكون في هذا سبب للمتاعب ؟ خاصة في غياب خطة لمكافحة الحريق وترحيل افراد يكون من الصعوبة بمكان ترحيلهم ، ان لم يكونوا في حالة يستحيل معها ترحيلهم .

ثانيا : توصيلات الكهرباء بين الاجهزة وتلك المغذية لها ، تمرر دائما بطريقة غير سليمة مما يسبب الكثير من المخاطر . ولكن اجل المخاطر عندما تكون الاجهزة هي أجهزة اشعة ، وذلك للاسباب الاتية :

١ — قد تكون مسببة لحوادث خطرة نتيجة التغذية الكهربائية المضاعفة .

٢ — قد يقع الحادث اثناء فترة عمل عليها ، مما يسبب تأثيرا غير سليم سواء في وقت الفحص او العلاج .

٣ — قد يؤدي انقطاع العلاج او الفحص الى التأجيل والاعادة مما يسبب تأثيرا غير مرغوب في نتائج التعرض الكبير للاشعاعات .

ثالثا : قليلون يعرفون ان مختبرات التحاليل الطبية (في المستشفيات وغيرها) قد تكون مصادر اخطار مضاعفة ، وخاصة اذا كان هناك فقر في التصميم او اختيار الموقع . ولهذا السبب فان نظم الوقاية والمكافحة تكاد تكون معدومة ، اضافة الى ان اسلوب العمل ، للسبب نفسه ، غالبا ما يكون فقيرا . ولكن اذا ما حصل حادث حريق لسبب ما — وليس شرطا ان يكون مصدره المختبر مع أن كل مصادر الحريق متواجدة فيه — فان النتيجة تؤدي الى كارثة وذلك لسببين :

١ — تواجد المواد والمحاليل الكيماوية التي تفتح ، بفعل الحريق ، ابخرة سامة ذات انتشار واسع وسريع ، مؤدية الى مضار اشد من تلك الناتجة عن النيران ، اضافة الى ما تسببه من عرقلة لجهود المكافحة والترحيل .

٢ — تواجد الميكروبات والجراثيم بكميات وانواع خطيرة — بحكم طبيعة المختبر وما تسببه من نشر لاوبئة لا طريقة لحجزها .

هل نتفاءل بوجود مخرج قد تسببه مصادر الخطر المذكورة ، اذا عرفنا أن حواجز عزل الخطر ومخارج الطوارىء وابواب الحريق التي هي وسيلة الهرب الاولى والاخيرة ، هي شيء ينعدم وجوده ؟

١٩٦٦

... وما قبل

(١١٣ ـ ١٢١)

(١٩٧٧ ... وما قبل)

تأملات مرورية ⑤

مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات

بقلم : حمد محمد المرعي

تتمثل مخاطر الشاحنات والناقلات والرافعات في الاتي :

● ان الحوادث المنسبة عنها اشد من حوادث المرور العادية .

● ان اسباب الحوادث ترجع الى طريق مباشر بحكم حجمها وظروف حركتها ، او انها تتم بطريق غير مباشر بحكم ما عليها من منقولات ، نتيجة سقوط هذه المنقولات على الاخرين من الابرياء ، او سقوط المنقولات في الطريق واصطدام المرور بها او محاولة تجنبها ، مما يسبب ارتباكا للسير ، فضلا عما تسببه من اتلاف للطريق . يضاف الى ذلك كل ظروف عملها القاسية ، مما يحتم الاستهلاك المستمر السريع لاتها واجهزتها ، الامر الذي يؤدي الى توقف الشاحنة لاي خلل او انقلاب السيارة او هيكلها ، وخاصة ان عملية اصلاحها تتطلب الكثير من الاعمال اضافة الى صعوبة رفع المنقولات من عليها في الموقع . وفي كلا الحالات تحدث الحوادث السيئة ، بالاضافة الى ارتباك وعرقلة المرور وتعطيل السير .

● عدم خضوع الشاحنة او المنقولات لنظم السلامة الاساسية ، خاصة ان الشاحنة تعامل وكانها سيارة عادية تنطبق عليها تقريبا اشتراطات السلامة المطبقة على السيارات العادية .

● عدم تحديد طرق سير الشاحنات وفترات حركتها .

● اختلاف طبيعة المنقولات وعوامل السلامة والاشتراطاتها ، سواء من ناحية السقوط او الانتشار او التاثير (الكيماويات السامة ، الكيماويات المؤدية ، مخاطر الحريق ، ناقلات الغازات والوقود الصهريجية وغيرها ، وما لهذا من مخاطر على منطقة مرور كبيرة .

— تاثر المنقولات (او تاثيرها) اما بأسباب النقل ، او نوعية الطرق ، او عوامل حركة المرور ، مما قد ينتج عنها — لابسط الاسباب — اكبر الحوادث .

ولهذا ... فانه لا بد من الاهتمام بمصادر الخطر هذه بجدية ودقة لا نستهدف فقط استخداماتها ، وانما نهتم بنوعية وطريقة الاستخدام والحركة . وهذا يتطلب مراعاة الاتي :

١ — ان تكون وسيلة النقل متخصصة وملائمة للمواد المنقولة وانواعها وطبيعتها ، سواء الشاحنات او الناقلات الصهريجية .

٢ — بالاضافة الى شروط الامن والمتانة وسلامة الشاحنة واجهزتها مثل الفرامل والاطارات والانوار وخطوط وخزانات الوقود وتوصيلات الكهرباء فانه يجب :

— ان تميز بالعلامات المعتمدة الدالة على نوع المنقولات ، على ان تثبت بطريقة واضحة باماكن بارزة على الجوانب والمؤخرة .

— ان تثبت عليها في اماكن بارزة وعملية انوار التنبيه الحمراء على الجوانب والمؤخرة وعلى ارتفاع ١ — ١٫٥ متر عن مركز العجلة ، وبقوة اضاءة بحدود ٤٠ شمعة . على ان لا يكون هناك اي احتمال بان تحجب عن الرؤية بواسطة المنقولات او اغطيتها او اربطتها .

— ان تتوفر الوسائل المناسبة والكافية لمنع تسرب او تحرك او انزلاق او تناثر او انتشار او سقوط المنقولات .

٣ — ان لا تتعدى سرعتها ٦٥ ٪ من حدود سرعة المرور العادية .

٤ — بما ان مناطق حركة الشاحنات الناقلات محدودة الى حد ما (مناطق الموانىء مثل الشويخ والدوحة الشعيبة ، ومناطق انتاج الكيماويات او الوقود مثل الشويخ والشعيبة) ، فانه ينبغي مراقبة : اشتراطات وسيلة النقل واجهزتها وعلاماتها المذكورة سابقا .

— نقل المنقولات عن طريق وزنها او معاينتها بمناطق التحميل .

— ترتيب المواد وصفها وربطها وتغليفها او ضبط احكام اغطية وصمامات الناقلات الصهريجية .

— تحديد مسيرة الشاحنات او الناقلات لتاخذ طرقا محدودة ومحددة مسبقا ، وذلك لضمان ابعاد وسائل النقل الى اقصى حد ممكن عن مناطق الازدحام ، والطرق الخطرة وتلك التي تحت التصليح . على سبيل المثال ينبغي ابعاد ناقلات الوقود المتجهة للصليخات والجهرة عن طريق جمال عبد الناصر ، او اي شاحنات او ناقلات قادمة من الشعيبة او متجهة الى المناطق الجنوبية عن الدائرين الثاني والثالث او شارع الرياض .

— عدم توقف الناقلات او الشاحنات في اي مكان ، ولاي ظرف من الظروف ، وخاصة الناقلات لمواد خطرة مثل البنزين والزيوت والكيماويات بانواعها .

واخيرا ، اليس من العجيب ان نرى الشاحنات الاجنبية توفر فيها كل المزايا والشاحنات المحلية لا تتوفر فيها حتى اقل المزايا . ومن منا لم يلاحظ الشاحنة بحمولة تتعدى ٣ امتار في الارتفاع ويكون نور التنبيه موضوعا على كابينة السائق ، اي لا يرى الا من الجو او من اتجاه معاكس لمسيرة الشاحنة والفروض هو العكس .

او ليس شائعا وجود الطرق المهشمة نتيجة نقل الحمولة او المواد الساقطة على الطرق ، او على السيارات البريئة .

وهل من المستحيل رؤية ناقلات الوقود او الكيماويات وهي « متوقفة » في اماكن ليس المفروض ان تكون فيها ، او الشاحنات وهي تغلق حركة المرور بسبب تلف اطاراتها في حين تكون محملة باطنان واحجام من المواد التي يصعب رفعها ، خاصة على الطرق العامة .

وهل يستغرب ما حدث من وقوع شتنة كاملة من الزجاج في دوار البدع مساء يوم ٢٢—٩—١٩٧٧ ، او ما حدث من تاثير كبية الكيماويات في دوار ثانوية الشويخ يوم ٢—١٠—١٩٧٧ او رؤية (كرين) يتعدى طول رافعته ٧ امتار ، وهو يسير في شارع جمال عبد الناصر يوم ١٩—٩—٧٧ ، رغم ان وزن هذه الرافعة — بوضع عمودي — لا يمكن ان يقل عن ١٠ اطنان ؟

اسئلة عديدة .. تتطلب اهتماما ودراسة من المسؤولين عن المرور .. من اجل الوصول الى نظام مروري مدروس وسليم .

تأملات مرورية ٤

تعليمات وإرشادات المرور بحاجة إلى إعادة نظر وتقييم

بقلم : حمد محمد المرعي

اللوائح والتعليمات المرورية عدة انواع : منها ما هو مكتوب على الطريق، ومنها العلامات الدالة بتقاطع شارع فرعي عام بطريق رئيسي عام ، ومنها علامات المرور ذاتها ، ومنها علامات الداورات ، ومنها تعليمات اطفاء انوار السيارة .

● التعليمات المكتوبه على اسفلت الطريق : هذه التعليمات او الارشادات عديمة الفائدة للاسباب التالية :

أ — الهدف منها تهدئة السرعة ، لكن من الصعب قراءتها الا لمن قام بتهدئة السرعة بالفعل قبل الوصول اليها .

ب — عامل الوقت لا يسمح بقراءتها لعدم كتابتها بطريقة عملية صحيحة ، ولصغر الكتابة ولقربها من الموقع المراد تهدئة السرعة عنده ، ولحركة المرور المتتالية ، ولاسباب خواص حروف اللغة العربية وترابطها وتشابهها .

لذلك فانه يجب اخذ الاعتبارات التالية توضيحا لفعالية الفائدة المرجوة :

— تكتب الحروف بطريقة عمودية عمودية ٢ امتار على الاقل .

— لا تكتب بخط قاطع واحد « مثلا : هدوء السرعة » بل تكتب اولا كلمة « هدوء » بعرض احد اجزاء الطريق وبعدها بخمسة امتار تكتب كلمة « السرعة » على بعد خمسين مترا على الاقل من الموقع المطلوب عنده تهدئة السرعة ، او ان تكتفي بكتابة كلمة « هدوء » فقط . ويعلل هذا هو ان الطرق المكتوبة عليها تلك الارشادات طرق ازدواجية او ثلاثية ، مما يجعل هناك احتمالا بأن تغطي السيارات الاخرى المارة بجزء اخر من الطريق نصف عبارة الارشاد ، ولذلك يجب على السائق ان يوقف وينظر خلو الجزء من السير ليمكن من قراءة ما يكمل الارشاد (وليبدأ هذا غير معمول) .

السلامة الدلالة عليه .

د — ان تكون من الحجم والوضوح السهل رؤيته وبمعرفة غرضه ، بحيث لا يمر عليها السائق دون ملاحظتها، وان لا تكون ملفتة بشكل فجائي او تتطلب تركيزا اكثر مما هو لازما . وبالطبع هذا يعتمد على حجم المرور وكثافته ونوعيته وموضع الطريق ونوع العلامة واغراضها .

● العلامات الدالة بتقاطع شارع فرعي عام بطريق رئيسي عام : يلاحظ ان هذه العلامات لا تواجد بطريقة تنبيه بالاقتراب من نقطة انهاء الشارع الفرعي العام او عند نقطة التقاطع ، بل ما بعد نقطة التقاطع . ولذلك فعائديتها محدودة الا بالتنبيه قبل ركوب الرصيف الاوسط للطريق الرئيسي العام) وهذا بالطبع بمدعي المفكر باستعمال احدى الارشادات بين الطرق او مرور السيارات على الطريق الرئيسي او تواجد سيارة سائقها غير منتبه في مقدمة سيارة اخرى . وكل هذه العوامل تحدث دائما وتسبب عدم رؤية تلك العلامة .

والمفروض هنا وضع علامات او اشارات على شكل سهم احمر ذي وميض ، وان يحدد مكانها بمائة متر قبل الوصول الى نهاية الشارع الفرعي العام . وبالاضافه الى وضع مانع حديدي يبلغ ارتفاعه مترا واحدا يشيدا بطريقة فعالة على حدود الطريق الرئيسي من جانب الشارع الفرعي العام ، حتى لا يكون هناك اي مجال لعبور السيارة وقاطعها الطريق الرئيسي اما عن طريق الخطأ او عدم الانتباه .

● علامات المرور : الغرض من علامات المرور هو تنبيه وارشاد المرور بطرق سهلة وواضحة وفعالة بما قد يتواجد امام السائق من مخاطر او تعليمات . ولهذا فانه يتطلب ان يتحقق التالي :

أ — ان تكون العلامات الجانبية واضحة ، بحيث لا تعرقل رؤيتها علامات اخرى او اعمدة انارة او اشجار او ما شابه ذلك .

ب — ان تكون ، كل ما امكن ذلك ، مزدوجة ومتسلسلة بطريقة تدريجية .

ج — توفر البعد الكافي بين العلامة والاخرى ، وبين العلامة والشخص المراد من اجلها .

د — اعني هنا خاصة علامات منع الاتجاه لليسار والعلامات المرشدة المنظمة للمرور والاتجاهات المناسبة .

● علامات الدوران : خطوط الازرار المرسومة التي تصف على الطريق لتبين مسار الدوران عديمة الفائدة . فاولا هذا من مكانها . وثانيا فهي تخلق ارباكا لنظام السير على الطريق بالسائق بمحاولة المرور بجنبها وذلك عن طريق وسطها من مسار سيره ، والمطلوب عنا هو وضع اشارات من النوع الذي نوضح ، وذلك قبل الدوران بـ ٥٠ متر واخرى عند موضع الدوران .

● اطفاء انوار السيارة : ان نظام اطفاء انارة السيارة في بعض الطرق او الشوارع هو نظام خاطئ ، خاصة ان الطرق مزدوجة ومستقلة الاتجاه . وذلك لان العادة ليست فقط ان يمكن السائق من الرؤية ، بل ان يمكن الاخرون من افراد المشاة او الراكبون من رؤية المرور كذلك . ولعل هذا العامل لم يؤخذ في الاعتبار ، مع انه من بديهيات السلامة على الطريق .

● حدود السرعة : السرعة من اخطر مصادر الحوادث المفجعة ، اذا لم تكن الخطر القاتل الوحيد ، وهي تتطلب اعتبار الطريقة الموضوعية والموضعية وتجنب الارتجالية في تحديدها . والسرعة تحددها عوامل الكثافة والنوعية لحركة المرور ، بالاضافة الى طبيعة الطرق واتساعها وانحناءاتها ودرجة ماهوليتها وعدد المخارج والمداخل والتقاطعات عليها وبعد المسافات بينها والمخاطر المتواجدة على ذلك الطريق .

كما ان السرعة للسيارات الصغيرة غيرها للسيارات الشاحنة ، ونهارا غيرها ليلا ، وقرب التقاطعات غيرها على الطريق .

لذلك فانه يتوجب مراعاة العوامل التي تحدد السرعة بجدية اكثر ، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة المتابعة والمراجعة من آن لاخر لحالة المرور وحوادثه على الطريق المعين للنظر فيما اذا كانت حدود السرعة المقررة مناسبة لذلك .

غدا :
نظام مرور
الشاحنات والرافعات

تأملات مرورية ③

التقاطعات والاشارات الضوئية مسؤولة عن أكثر وأخطر الحوادث

بقلم : حمد محمد المرعي

لا يخلو طريق عام من اشارات ضوئية على التقاطعات . ولا يخفى تكرار عدم انضباط عملها او استمرارية عملها بطريقة قد لا تناسب واقع المرور وعوامله ونظمه . ومع ان سلامة ونظام المرور يرتبطان بعوامل وظروف واساليب كثيرة ، الا ان حوادث التقاطعات تعتبر من اشد الحوادث واخطرها من جهة، كما ان الاكثر تضررا منها هم دائما من الابرياء الذين ليس لهم بالحادث او بنظام المرور ناقة ولا جمل من ناحية اخرى . واذا لم تكن النتائج حوادث فهي عادة ما تكون ارتباكا في حركة المرور او عرقلة لمسيرته ، التي غالبا ما تكون جذورا لحوادث جديدة .

ونوجد لدينا كل القناعة بان هذا يحصل بسبب الاستهتار بالنظام لكثير من الافراد . لكن ايضا هناك عوامل شكلية اخرى مؤثرة مثل عدم تواجد المراقبة الجدية ومثل العوامل اللا ارادية المرتبطة بظروف المرور وحركته . وهناك ايضا العوامل الجذرية مثل عدم تجانس الانظمة مع حركة المرور فيما يختص بالتهيئة النفسية والذهنية، وما يختص باساليب التنبيه والتنظيم او لوائحه (سواء الطبيعي منها او المتعمد) .

وبالاضافة الى ذلك عدم مطابقة نظم المرور (السرعة ، طريقة تحويل الاشارة ، لوائح التنبيه) مع طبيعة المرور والسير على طريق او تقاطع بغض النظر عن (الكثافة ، النوعية ، الموقع) . وهذا الاخير هو اقل ما قد يعمل به لتغطية التقصير باسباب الوعي او الاستهتار واهم ما قد يخفف من تكرار او شدة الحوادث .

ولهذا فانه يتوجب النظر ببعد توخيا للحلول الجذرية للحوادث مع الاخذ بالطريقة العملية وليس الارتجالية باختيار الحلول. وبعض هذه الحلول قد تكون على النحو التالي :

١ — توقيت النور الاصفر بحيث تكون هناك فرصة للسيارة التي فتح عليها النور وهي على بعد لا يقل عن ٥٠ مترا من بداية التقاطع لبلوغ نهاية التقاطع . وبعد ان يتحول النور الاصفر الى الاحمر يظل النور الاحمر للاشارة التالية في التسلسل حتى تكون هناك فترة لاخلاء التقاطع كلية من المرور . وبالطبع يتطلب هذا حساب معدل السرعة والمسافة من بداية التقاطع حتى نهايته .

٢ — تظل جميع اشارات التقاطع على النور الاحمر لمدة كافية (من ١٥ الى ٢٠ ثانية) ما بين تحويل الى اخر .

٣ — وضع التنبيهات الارضية (مرتفعات اسطوانية تركب تقاطعيا على الطريق وتكون عادة بارتفاع نق ١/٢ ٢ سم او اية انواع اخرى)، بحيث تتكون من ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من خمس وحدات قاطعة، على ان يكون البعد بين كل مجموعة واخرى خمسة امتار للطرق العادية و١٠ امتار للطرق الطويلة ، وان تنتهي اخر وحدة قاطعة منها عند بداية التقاطع .

وتفيد هذه القواطع بانها غير ضارة بالسيارة ولا تخل بنظام السير ومميزاته ، كما انها تصدر صوتا عند مرور السيارة عليها منبها بالاضطراب من بعد تقاطع على الطريق . وقد اثبتت فعاليتها في النهار والليل وفي جميع الاحوال الجوية . وتكاليفها رخيصة جدا ولا تحتاج الى اية اعمال صيانة. كما انها تجبر المرور بتهدئة السرعة تلقائيا .

٤ — وضع اشارات ضوئية صفراء كبيرة الحجم من ذات الوميض القوي على جانبي الطريق ، تومض بشكل متبادل وعلى بعد ٢٠٠ متر للطرق العادية و ٣٠٠ متر للطرق الطويلة، للتنبيه الى تقاطع مقبل ، على ان توضع بظهرها لوحة داكنة ، وذلك لاظهار الوميض بشكل اوضح ، خاصة في فترات الغسق والشفق . والاستغناء عن اللوحات المثلثة باسباب عدم فعاليتها واحتمال تغطيتها بواسطة السيارات الكبيرة .

٥ — ا — المعالجة الفعلية لاجزاء الطريق المخولة للسيارة بالاتجاه لليسار ، وذلك حتى لا يستمر من يكون في اقصى اليسار في التوجه للامام.

ب — معالجة تراكم السيارات في فتحات التحويل لليمين وذلك بعمل بداية الشق موازيا للطريق لمسافة ٣٠ مترا وبعدها يبدا التحويل لليمين .

ج — اعادة النظر في نظام تحويل الاشارة ليلا ، والبحث في ايجاد طريقة محسنة بحيث لا يكون التحويل مجانبا او لحظيا حال وصول السيارة للتقاطع. وذلك لخطأ السائق في التقدير وعدم حرصه على الوقوف او اخذا باولوية التحويل .

٦ — ان لا تكون سرعة المرور عند التقاطع هي نفسها المحددة على الطريق، بل تكون اقل بـ ٢٠٪ وان يبتدا بها على مسافة كيلومتر ، وان يدل على ذلك بالعلامات الخاصة .

غدا :

اللوائح والتعليمات المرورية

تأملات مرورية ②

نظام «منع الاتجاه إلى اليسار» يكلف المواطنين سنويا ١٥٠ ألف دينار ومليوني غالون بنزين و٩٥٠ ألف ساعة ضائعة

بقلم : حمد أحمد المرعي

بدأت ادارة المرور بتعديل وضع الارصفة عند تقاطعات الطرق العامة ، بعد أن تم تغيير نظام الاتجاهات فيها . وبودي لو كان هناك تريث ومراجعة لذلك التغيير للتأكد من جدواه قبل البدء بتعديل وضع الارصفة ، وخاصة ان تعديلها يعطي نوعا من النهائية لذلك التغيير ، بما يعني انه حتى لو تبين خطأ التغيير فان الوقت يكون مبكرا لتعديل التعديل ، مما يعني الالتزام بالخطأ نظرا لظروف الاعمال وتكاليفها وعوامل اخرى قد تتطلبها تلك الانشاءات .

وفي اعتقادي ان تغيير نظام الاتجاه في تقاطعات الطرق العامة لم يكن بذي جدوى ولم ولن يحقق اية مصلحة ، بغض النظر عن اية دراسات قد تمت بهذا الشأن ، وبغض النظر عن عدم عرض تلك الدراسات ونوعيتها وتبيان الاسس والحقائق التي بنيت عليها ، اللهم الا توفير الوقت عند التقاطع ، وكان الوقت عندنا ذهبا ، او تسهيل حركة المرور عند التقاطع مع ان العكس هو الذي حصل .

ويمكننا ان ندلل على ان نظام «منع الاتجاه الى اليسار» كان خاطئا من اساسه من خلال التحليل التالي :

دراسة الجدوى

● اولا : ان اي وقت توفر لاحد الافراد كان على حساب فرد اخر (او الفرد نفسه في وقت او موقع اخر) .

● ثانيا : ان لسهولة العبور عند تقاطع ما كان على حساب تقاطع اخر او طرق اخرى او افراد اخرين . ونستطيع ان نتبين ذلك اذا اخذنا بنظام المعدلات وحساب التوزيع والكثافة وعوامل حركة المرور الاخرى .

وليس فقط انه لم يكن هناك توفير للوقت ، بل ان هناك زيادة في التأخير اذا وضعنا في الاعتبار وقت الانتقال الى نقطة اخرى غالبا ما يكون التقاطع التالي ، حتى يمكن الاستمرار للوصول الى الوجهة المطلوبة .

واضافة الى ذلك ينبغي ان نأخذ في الاعتبار الازدحام المروري الذي يحدث بسبب نفس المشكلة لدى الاخرين من الافراد . اي انه اذا كان هناك خمسة ممن هم عليهم الاتجاه لليسار في التقاطع السابق فانهم سيكونون عامل ازدحام اضافي للذين هم اصلا يمرون بالتقاطع التالي .

وهذا بالطبع يسبب وقتا اضافيا ، اما بزيادة الانتظار لتتمكن الاشارة من استيعاب المرور ، واما باستمرار اضافتها الى ان تخير مرة اخرى . وفي كلتا الحالتين يؤدي ذلك الى تأخير للمرور وزيادة في التعقيد والضغط على التقاطعات .

وبمعنى اخر فان توفير ٢ او ٣ دقائق عند التقاطع المحرم عنده الاتجاه لليسار ، سيؤدي الى زيادة دقيقة ونصف ذهابا ودقيقة ونصف ايابا للمرور للتمكن من بلوغ وجهة السير المناسبة ، وايضا زيادة من ٣ الى ٦ دقائق انتظارا عند التقاطع التالي لتتمكن الاشارة من استيعاب المرور . وبذلك نكون قد وفرنا ٢ دقائق عند التقاطع المحرم عنده الاتجاه الى اليسار لكننا في نفس الوقت اضفنا الى حركة المرور وقتا اضافيا قد يصل الى ٩ دقائق !!

اضرار اضافية ادى اليها التغيير

● ادخال المواطن الى مناطق ما كان

من المعروف ان شوارع الطرق والضواحي والشوارع الداخلية العامة والفرعية تستخدم استخداما محليا محدودا ، ولا يجب استخدامها للانتقال او العبور . ويتبين هذا من تحديد عدد الشوارع الداخلة او الخارجة وعدم اتساعها لاستيعاب المرور المنقل او العابر لكن ما حدث بعد تغيير نظام الاتجاه عند التقاطعات ان الكثيرين اضطروا لاستخدام هذه الشوارع في الانتقال بدل استخدامهم للطرق العامة. وهذا زاد من حركة المرور الداخلية، مما زاد من ازدحام ومخاطر المرور في هذه المناطق المأهولة .

● اضرار اقتصادية : المسافة التي يقطعها المرور للوصول الى نقطة تمكن من استمرار سيره الى الوجهة المطلوبة بعيدا عن التقاطع الممنوع الاتجاه فيه الى اليسار ، تبلغ على الاقل ٢ر٤ كلم للحالة او ٨٥٠ كلم سنويا (معدل المسافة المزدوجة ذهابا وايابا من تقاطع الى تقاطع تالٍ او معدل محيط مربع للوصول الى نقطة الاصل لكن بنفس الاتجاه) فاذا اخذ بنظام المعدلات وحساب التوزيع والاعداد لحصلنا على الاتي بالنسبة للمصاريف واستهلاك الوقود ، مستثنين بذلك استهلاك السيارة الاعتيادي على المدى البعيد :

يبلغ ما يصرف لاية حالة « عدم اتجاه لليسار » ١٠ فلوس او ٦ر٠ من اللتر كحد حسابي ادنى (١/٤ لتر / كلم، ١٥ + ٢٥ فلس / لتر)

واذا افترضنا ان هناك ٢٥ تقاطعا على الاقل ، تكون عدد الحالات ٢٥ × ٢ × ٥ × ٨ × ٢ × ٣ = ١٢٠٠٠ حالة على الاقل يوميا (باعتبار ان هناك اتجاهين لكل تقاطع ، تتحول فيهما الاشارة خمس مرات في الساعة طيلة ٨ ساعات هي فترة العمل لاي فرد ، مزدوجة للذهاب والاياب ، معدلة الى ادنى عدد للحالات) وبذلك يبلغ ادنى معدل سنوي هو ٢٨٨٠٠٠٠ر٠ حالة، يبلغ ما يصرف لها من الدنانير ٢٨٨٠٠ دينار ، ومن الوقود ٦٠٠٠٠٠٠ر٢ لتر او ٦٠٠٠٠٠٠ غالون بنزين . واذا ما عدلت الى متوسط المعدل العام (باعتبار الكثافة والحركة وعدد السيارات وغيرها) يكون جملة ما يصرف ١٥٠ الف دينار سنويا ، يستهلك فيه مليون و٨٠٠ الف غالون بنزين .

ومع التحفظ الكبير في هذه التقديرات فان نظام منع الاتجاه لليسار ، يمثل عبئا على الدخل الفردي والاقتصاد الوطني واهدارا للموارد الوطنية، وخسائر ليس لها مبرر . هذا بغض النظر عن الوقت الضائع الذي قد يصل الى ٩٥٠ الف ساعة سنويا ، او ٤٠٠٠٠ الف يوم سنويا ، او ما يقارب ١٥ الف يوم عمل سنويا .

● قواعد السلامة : من اساسيات قواعد السلامة في المرور التقليل الى ادنى حد ممكن من وضع انظمة عند التقاطعات الا في حالات الضرورة القصوى . وكذلك من اساسيات وقواعد السلامة ايضا تجنب استبدال انظمة مثبتة بانظمة جديدة الا في حالة الضرورة القصوى .

وياتي هذا نظرا لعوامل بشرية مثل النسيان او السهو وتأصل العادة او الاهمال او الاستهتار بما تحتمه ظروف المرور .

ولا شك انه كان هناك الكثير من ضحايا ذلك التغيير في نظام الاتجاه. ولا شك ان ممن تحمل اشد الاصابات هم الابرياء الذين حدث الخطأ بحقهم، اي انهم المستقبلون للاصطدام الشديد من جانب السائق نظرا لطبيعة الحوادث هنا ونوعها ، اما من اركب الخطأ، فاذا كان صادما فلديه مقدمة السيارة تخفف من اصابته ، واذا كان مستقبلا للاصطدام فالضربة تكون على الجانب البعيد عنه . ومسلسل هذا النوع من الحوادث له تتابع . وبودي لو تنشر احصائيات هذا النوع من الحوادث لتقييمها ومقارنتها بمدى الاستفادة او عدم الاستفادة .

● الارتجالية في اختيار وتطبيق نظام التغيير : تقاطع .... نعم ، تقاطع ... لا . وتطبيق ذلك يرجع الى مبدأ التصميم المتناهي . هذا ما حصل بغض النظر عن موقع التقاطع وبغض النظر عن الاتجاه المتكرر استخدامه ، ونظرة الى تقاطع شارع تونس مع الطريق الدائري الرابع او شارع الجهراء مع شارع المطار يبين ذلك . والامثلة كثيرة .

تبقى نقطة اخرى مهمة ، وهي ان هذا النظام (تغيير الاتجاه) لا يصلح لتقاطع طرق رئيسية لان هذا يناقض مدلول التقاطع الرئيسي . وانما يستخدم عندما تكون هناك تقاطعات لشوارع رئيسية تكون حركة المرور عليها ذات اتجاه واحد . ومن هنا يتبين عدم انسجام هذه النظم مع الاغراض المطلوبة .

● اعتبارات مهمة اخرى :

ا ـ العمل مرة اخرى بفتحات الدوران (اللفات) في الطرق العامة (بعد الغائها سابقا لما تسببه من حوادث وارتباك لحركة المرور) لا يدل الا على عدم توخينا للطول الجذرية والابتعاد عن الشكليات . ونظرة على الفتحات بشكلها الجديد المعمول بها على شارع الخليج العربي مقابل سكن الصليبخات يجعلنا نستغرب اذا ما كنا نحن بصدد الحد من الحوادث او المساعدة على وقوع الحوادث .

ب ـ مراجعة للتقاطعات الثلاثية على شارع الخليج العربي تقتضي بتطبيق مبدأ التصميم المتناهي ـ حيث الاشارة تفتح لاتجاهين على تلك التقاطعات . ولا يستغرب في بعض الاوقات ان يكون اتجاه المرور لليسار اكثر منه للواصل قبلا او القادم مقاطعا . وهذه حقيقة يدل عليها نظام الشارع والوصول . فأين الموضوعية والموضعية في هذا التنظيم.

oooooooooo

غدا :

التقاطعات والاشارات الضوئية

تأملات مرورية (١)

أزمة السير بحاجة عاجلة إلى دراسة متعمقة وعلاج سليم

بقلم : حمد محمد المرعي

قد لا يختلف اثنان في انه اذا كانت هناك حالة تتطلب علاجا ، وتبين بعد فترة قد تطول أو تقصر ، انه ليس هناك تحسن ملموس للحالة ، او ان مدى التحسن كان ضئيلا ، أو انه حدث تأثير عكسي ، فلا بد ان يكون هناك اما استحالة في علاج الحالة ، او خطأ في طريقة العلاج او تطبيقه ، أو خطأ في تحديد الزاوية المباشرة للعلاج ضمن الاطار العام للحالة .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الخطأ قد يكون في تشخيص الحالة او تقدير ابعادها ، او انه لم يوضع في الاعتبار عند وضع العلاج الموازنة بين النفع والمضار ضمن اطار امكانية التنفيذ والتطبيق او النفهم ... وغيرها من العوامل الاخرى .

وموضوع الحديث هنا هو المرور ، او ما وصلت اليه حالة المرور في الكويت . فمع الحوادث المميتة التي تقع بين ساعة واخرى ، نجد ان كل ما تم بشأن المرور ، من تخطيط للطرق والشوارع ، ووضع علامات واشارات تجمع بين شتى الاشكال والالوان ، واصدار قانون لا يعالج الحال بقدر ما يركز على اجراءات ما بعد الحادث ومراقبة لا تعتمد على تحديد الاغراض او الاماكن او التركيز ، وحرص على تطوير اجراءات ونظم لا تمت الى نظم سلامة المرور بقدر ما تعتبر مجرد اجراءات ادارية بحتة .. فمع كل ذلك فاننا لم نستطع ان نجنب الكثير من الابرياء أخطار الحوادث .

ولا شك ، انه كلما ازدادت ضرورة المواصلات يوما بعد يوم ، كلما ازدادت المخاطرة باستخدامها اضعاف الاضعاف . وكل الاسباب التي ستؤدي لتفاقم هذا الوضع موجودة . وهذا يتطلب اعادة النظر في موضوع المرور بطريقة عملية واقعية سليمة .

وعلى سبيل المثال فان اعتبار الطرق والشوارع اذا ما كانت متشابهة في الشكل فانها يجب ان تكون متماثلة في نظم المرور هو اعتبار خاطىء من اساسه . كذلك فان تقييم نظام الاتجاهات عند التقاطعات يسبب في الكثير من الحوادث ، كما أن العمل بفتحات الدوران من جديد (وفي اسوا المواقع) سوف يسبب الكثير من الحوادث . كذلك فان التشديد في بعض الاجراءات وترك الحبل على الغارب في أوجه مرورية اخرى لا يعني الا الحرص الموجه في غير مكانه ... والامثلة كثيرة .

وثمة أمور مثل هذه وغيرها تدعو الى بعض التساؤلات الاساسية مثل :

هل من الصعب السيطرة على الخارجين على النظام الامثل لاستخدام الطرق ؟ الا يصح فحص البعض منهم فحصا سلوكيا ونفسيا أو عقليا قبل وضعهم على الطريق وقبل السماح لهم بقيادة السيارات ؟

هل هناك احتمال بوجود عجز في ادارة المرور ؟ أو تقصير في وضع الانظمة أو طريقة وضعها ؟

وهل يوجد هناك نقص في الكفاءات البشرية مع توفر الوسائل الاليه المكملة أو البديلة .

وسؤال اخير قد تعرضه بديهية الامر وهو .. هل من العسير استخدام ابسط نظم الاحصاء لدراسة تكرار انواع معينة من الحوادث في اماكن واوقات وحالات معينة ، واستخدامها كمؤشر لقياس وتشخيص الحالة ، بهدف تحديد الاسباب الجوهرية وليست الشكلية للمشكلة ومن ثم معالجة الامر معالجة موضعية وموضوعية عملية وذلك على خلاف ما هو حاصل حاليا من كون الحوادث مجرد اجراءات ادارية أو قانونية أو أحوال مكتوبة فقط ؟

وسأورد على مدى الحلقات التالية من هذا المقال بعض ملاحظات أرى أنها جديرة بالاهتمام او التقييم سواء من المسؤولين أو المواطنين ، خاصة ان المرور هو منفع عام للجميع . كما أن ما ورد في هذه الملاحظات أو الاعتبارات هو على سبيل المثال لا الحصر ، ويتوخى الاجتهاد وليس البرهان . وأخيرا فانه لم يتطرق لمواضيع المشاة ومواضيع السيارات « خاصة الكبيرة » التي تقفز الى الرصيف عندما يكون هناك بطء في حركة المرور ، مثبتة بذلك ادنى مستوى في اخلاقيات واداب القيادة .

غدا : نظام « ممنوع الاتجاه الى اليسار »

قصور اجراءات السلامة في المجتمع أين اجراءات الوقاية من الاخطار المهددة للصحة العامة؟ (٢)

بقلم : حمد محمد المرعي

في الجزء الاول من مقاله امس اشار السيد حمد محمد المرعي الى بعض نواحي القصور في اجراءات السلامة بالمجتمع ، مركزا على ظاهرة الحرائق ، وعدم الاهتمام الكافي باجراءات الوقاية منها ، واعتماد المرور على بعض التنظيمات الشكلية التي لا تتلاءم مع الواقع في بعض جوانبها . ويتابع السيد حمد المرعي مقاله اليوم ، باعتباره احد المتخصصين في امور البيئة والسلامة ، والمهتمين بدراسات الحفاظ على سلامة الفرد وسلامة البيئة .

الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية

الكهرباء من الخدمات الضرورية في معيشتنا المعاصرة ، الا ان الاساءة في الاستخدام ينتج عنها مخاطر جسيمة مثل الحرائق او الصعق . والاساءة تاتي اما عن طريق الجهل او عن طريق العبث . والمخاطر تنتج باسباب تعريض الاسلاك او التوصيلات لليد الجاهلة او العابثة . لذلك فالوقاية من تلك المخاطر بالاضافة الى التوعية ، تكمن في امور التصميم والتشريع . فاعمدة الانارة ولوحات التوزيع في الطرق والشوارع غالبا ما تكون مصورانها المعدنية على القواطع مفتوحة احيانا كثيرة ، ويجب ان تصمم بطريقة تناسب اجتهاد العاملين ونوعية المحيطين من الافراد .

ثانيا .. ينبغي تجنب الارتجالية او التوصيل المؤقت مهما كانت الظروف . وثالثا يجب تحديد القوى المغذية او استخدام كابلات وقواطع من التي تتحمل اقصى حد من القوى وليس ادنى حد .

كما انه ينبغي التحقق من ان الاجهزة والمعدات المباعة وطريقة بيعها ، والتحديدات المعمولة ، ومؤسسات الصيانة خاضعة لنوع من المقاييس والنظم المعقولة والمعتمدة . واخيرا وضع الرقابة واصدار العقاب الرادع لاي من المتعهدين والمقاولين والافراد عامة ممن يعبثون بالخطوط الهوائية او الارضية او المعدات الكهربائية .

اخطار على الصحة العامة

الاهتمام بالصحة ينبغي ان يشمل كافة المؤثرات الصحية التي تهم نتائجها على عدد كبير من الافراد ، او تلك التي لا تظهر نتائجها الا بعد فترة من الزمن . ومن الصعوبة تحديد العوامل او المؤثرات المسببة لتلك النتائج . فالصحة المهنية في اماكن العمل او في الصناعات المختلفة لا زالت في مستواها المتخلف . وان وجدت بعض الانظمة ، فهي لا تفرق بين انواع الصناعات المختلفة والمؤثرات الصحية المتواجدة .

كما ان الرقابة الموجودة على الاطعمة في المطاعم او المخازن ، مع التغيرات المتقلبة فيها ، لا تاخذ في الاعتبار درجة مقاومة الاطعمة للتلف في فصول السنة المختلفة . ورغم ان مجتمعنا مستهلك الى درجة كبيرة ، فانه لا يوجد هناك جهاز متخصص يتابع تلك الانواع من الاطعمة والادوية والمواد الاخرى التي تثبت مخاطرها او مؤثراتها الجانبية على الصحة العامة والفردية .

واخيرا فظاهرة الفطران تقوم في اسبابها على النظافة . لكن النظافة ، مع انها سبب رئيسي الا انها ليست كل السبب . فعمليات الهدم والردم والحفر وبيئة السفن والموانىء لها اثر كبير في نفشي الفطران . ومع ذلك فلا يوجد هناك اي نظام لرش اي موقع قبل المباشرة في هدمه ، او رش اي مواد اثناء الردم او في مواقع الحفريات .

كما انه ليس هناك نظام مركز لمراقبة السفن والبضائع القادمة وتطبيق عمليات الرش المنتظم ، حال دخولها للمياه الاقليمية .

اين الاهتمام الفعلي بالبيئة ؟

من المعلوم ان لكل بيئة عواملها وظواهرها الخاصة بها ، التي تجمع بالاضافة الى العوامل والعناصر الطبيعية ، مؤثرات اجتماعية واقتصادية وغيرها . لذلك فانه من الطبيعي ، انه لحماية البيئة المحلية ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار تحديد المؤثرات المباشرة اولا ، وتحديد الاولويات في وضع نظم الحماية ثانيا .

لكن الذي يبدو في الواقع يشير الى ان الاتجاه في حماية البيئة المحلية يتركز في مؤتمرات وندوات واقوال وتصريحات ، او انغماس في تصورات ومواضيع اكاديمية ، ونشاط لحل امور تلوث المحيطات والاجواء العالمية ، كان المؤثرات المحلية قد حددت وتم علاجها ، او على الاقل قد بوشر في عمل ذلك .

ولكن لا يوجد هناك اي نشاط للمساهمة في الحد من تبذير المياه واهدارها مع العلم بان كميتها ليست محدودة فقط بل ان مصادرها ضيقة . ونفس الوضع بالنسبة للطاقة الكهربائية ، او المواد الغذائية . فلا يوجد هناك اي نشاط للمساهمة في حث الافراد على اهمية نظافة المياه وذلك بالمحافظة على نظافة الخزانات في المباني والمؤسسات . ولا يوجد هناك اي ضغط على المؤسسات المختصة لتطهير او منع تسرب الجازولين (البنزين) في الشويخ ، التي بدات بعض الدلائل تشير الى ان هذا التسرب آخذ في زحفه الى كل من منطقة الشويخ الجنوبي وكيفان ، بالاضافة الى المناطق المحيطة بموقع مصدر التسرب .

كما انه لا يوجد هناك اي نشاط للحد من حوادث ناقلات الوقود (الصهريجية والشاحنة) ، التي قد تؤدي الى كوارث ، والناتجة عن عدم حرصها على قواعد السلامة ، ذلك انها تجوب البلاد ، بكل طريق وشارع دون احتياطات السلامة ، سواء كان ذلك في اختيار الطرق التي تسلكها واوقات تحركها نتيجة لحركة المرور ، او بالنسبة للعوامل الجوية ، او في تصميم تلك الناقلات من ناحية احتياطات منع التسرب وكمية الحمولة واضواء التحذير والتنبيه ، وعلامات ببيان المحمولة ونوعيتها وخواصها ومخاطرها بالتحديد ، وطرق الوقاية والانقاذ ، او مرافقتها بسيارة اسعاف او اجهزة اتصال .

هذه امور يجب النظر فيها قبل التوجه الى مظاهر الفلوت الاقليمية او العالمية .

قصور التوعية والاعلام

ان ادخال اية عناصر او وسائل جديدة الى بيئة معينة يتحتم عليه الاهتمام بالتوعية والتعليم بالمخاطر ، المباشرة او الجانبية ، التي قد تنشا وطرق الوقاية منها . لذلك فانه يقع على وسائل الاعلام مسؤولية كبيرة في محاولة لمحو الجهل الموجود لدى الفرد بالنسبة للمخاطر المحيطة به .

واذا نظرنا الى وسائل الاعلام التلفزيوني ، الاذاعة ، الصحف ، والجرائد والمدارس والندوات لوجدنا ان هناك ثغرة في مضمار التوعية بالسلامة . وقد تكون هناك بعض المحاولات في هذا الشان ، لكنها محاولات مشتتة وروتينية ، وقد تاتي بعض الصدف !!

لذلك فانه ليس بالغريب ان من يبلغ من العمر ١٢ عاما نجده يعرف عن اسهم الشركات واسعارها اكثر مما يعرف عن الحريق او الكهرباء او الادوية او تلف الاطعمة . ولا شك ان هذا نتيجة لتقصير من التلفزيون والجرائد ومؤسسات التعليم ، التي لا تبذل بعضا من جهودها لهذا المضمار الانساني .

كما ان الصحافة بوجه خاص لا يهمها غير نشر الحوادث كاخبار . اما ان تتعمق في موضوع الحادث وتحلله التحليل الصحيح من اجل تحديد المسببات والمسؤوليات ، وان تلاحق القضية لابرازها في قالب التوعية والتعليم وتحديد العوامل ، فهذا ما لا نلمسه من صحافتنا ، مع انه احدى مسؤولياتها المعنوية والوطنية .

① قصور اجراءات السلامة في المجتمع

الوقاية من الحرائق أهم من إطفائها

في بلادنا تحصل الامور بشكلية اكثر منها واقعية

بقلم :
حمد محمد المرعي

حمد محمد المرعي من المتخصصين في امور البيئة والسلامة ومن المهتمين بدراسات الحفاظ على سلامة الفرد وسلامة البيئة . وله ابحاث وتقارير عديدة في هذا المجال . وقد اصدر اول كتاب في الكويت عن السلامة ، يشمل السلامة كفلسفة وكقصور علمي وكاسلوب عمل . وفي هذا المقال ، الذي ننشره على حلقات ، يعرض لبعض نواحي القصور في مقومات السلامة في المجتمع ، خاصة بالنسبة لظاهرة الحرائق الاخيرة ومشاكل المرور والكهرباء والصحة العامة وغيرها .

من هنا لم يدارس عملية التنقل على الطرق أو الشوارع ، او من يزور او يتفقد من المناطق الصناعية مثلا لعمله ، او من يتردد او من يعمل في المؤسسات والمرافق المختلفة ، او من يستمع الى او يطلع على وسائل الاعلام والارشاد المتنوعة ، او من يستقبل الخدمات المتعددة . ولا شك ان كل هذا قد لاحظ ان ظاهرة السلامة سواء سلامة الفرد او سلامة بيئته ، عن طريق التوعية او التنظيم او في الرقابة او التشريع ، هي ظاهرة تكاد تكون غائبة . ولا شك ان لهذا اثاره الانسانية والمعيشية والوطنية ، التي ينبغي ان لا يستهان بنتائجها الخطيرة .

وليس الهدف هنا هو تعليل اسباب الاهمال او الجهل او عدم وجود الحرص الفردي او الجماعي باسباب التخلف الحضاري الذي نعيشه . فهذا ليس مجاله هنا . لكن من الضروري قد يحاول ان يدخل الصناعة من اوسع ابوابها تقريبا ، دون خلفيات مسبقة ، عن طريق ادخال الوسائل والاساليب والخدمات المتطورة ، التي لم تغير فقط من شكليات اقتصاده واجهته ، بل والى حد كبير من جوهر معيشته وارتباطه مع بيئته ومصادر رزقه . من الضروري توفير السلامة والامن ، لان ذلك يعتبر من اساسيات التقدم الصناعي وغيره .

مع ان الجهل هنا ليس للاضرار المسؤولة عن غالب ظاهرة السلامة ، اذ ان هذا يعتبر خارج نطاق ما هي السلامة ، الا ان اساسيات ماهية السلامة تتطلب عدم الاخذ ببدأ التعادل او المساومة ، الذي يعني السلامة بين ما تهدفه من استخدام الوسائل والخدمات الخطرة وما تجنيه من مزايا ومكاسب لها اثرها على الحياة ورقيها . فاذا كان لا بد من مجابهة المجاعة والمرض والجهل والحرب لكونها مصدر خطر على الانسان وارضه ، فلماذا لا نواجه الوسائل والخدمات دون ان نروضها لتكون بالاضافة الى ما قد تحققه لنا من مزايا ظاهرة في المعيشة ، خاضعة لاساليب استخدام او استعمال تحد من مخاطرها . وهذا لا يتأتى الا باسلوب العمل السليم . واسلوب العمل السليم لا يتأتى بدوره الا عن

طريق التوعية التي هي خاضعة لنطاق التنظيم ، بالاضافة الى التشريع والمراقبة الطبع ، حيث انها من أسس الاحتياط التي تضمن تحقيق الاهداف المطلوبة .

ولست هنا بصدد بحث موضوع السلامة او ماهيتها ، شكليا او جوهريا او الدخول في عناصرها وعواملها بالتفصيل ، بل أود ان اشير الى بعض الحقائق ، من واقع ما نعيشه ، التي تعتبر أمثلة على النمط التقصيري الذي تجابهه . راجيا بذلك ان تؤخذ هذه الحقائق على سبيل المثال لا الحصر ، وراجيا كذلك ان تكون مباشرة ومجردة . لان في ذلك تجنبا لاي التباس في الموضوع او التماسا لمبررات لنفسه .

ظاهرة الحرائق

ما ان ارتفعت درجة الحرارة عن معدلها العام بدرجات معدودة ، حتى اندلعت الحرائق بمختلف انواعها واحجامها بصورة متكررة مذهلة . والجهود التي تبذل في اطفاء الحرائق هي بلا شك جهودا مشكورة ، لكن لماذا يعالج الحادث بعد وقوعه ؟ ان في هذا اهدار للطاقات من ناحية ، ومن ناحية اخرى لا يحقق اهداف الوقاية والحفاظ. والمطلوب هو التحقق من الاسباب الحقيقية (المباشرة وغير المباشرة) للحرائق ، التي غالبا ما تكون نتيجة لسوء اساليب العمل المتبعة اولا ، والاهمال في تطبيق قواعد الوقاية والحرص ثانيا ، وعدم وجود المراقبة الدائمة لمخلفات المواد وسهولة الجهل او الاهمال كل بطريقته الخاصة، ثالثا . كما انه يجب الاخذ بالاعتبار تصنيف المناطق او المواقع نسبة الى درجات احتمال حدوث الحرائق بها ، وذلك لاخضاعها لنظم المراقبة والكشف طبقا لذلك التصنيف .

ومن ناحية اخرى ، فان اكثر الحرائق الموسمية تحدث نتيجة حرارة الصيف والجفاف . وهذه حقيقة يجهلها الكثيرون ممن ليست لديهم المعرفة بطبيعة الحرائق ، خاصة في المخازن، حيث المواد المخزونة متنوعة في طبيعتها وخواصها . وهذه يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اختيار طريقة التخزين وأساليب الحماية . وهنا فان التوعية المستمرة والمراقبة الدائمة لها اكبر الاثر في منع هذا النوع من الحرائق .

المرور وحدود السرعة

ما ان يقع حادث المرور حتى ينتهي أمره كموضوع مرور ويصبح اجراءات أحكامية مجردة . وهذه الطريقة خاطئة للحد من الحوادث . ولكن هذا ما يحدث فعلا . فسرعة المرور على سبيل المثال وليس الحصر ، هي اعتبار نسبي وليس محددا . لكن من يلاحظ شبكة الطرق والشوارع يجد ان حدود السرعة وضعت وكأنها آية منزلة على الطرق الدائرية والعمودية المقطوع لها تصل في اغلب الاحيان نفس حدود السرعة ، بغض النظر عن مواقعها ونظمها (الاتساع والانارة وعدد المداخل والمخارج) ونوعية وكثافة الحركة عليها .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فان حدود السرعة هي نفسها للسيارات الصغيرة والكبيرة والشاحنات على حد سواء . ومن جهة ثالثة وعلى نفس تلك الطرق ، وبنفس تلك السرعة ، تتحرك جميع انواع المركبات من دراجات الى شاحنات وصهاريج ناقلة ورافعات قد يزيد طول عنقها عن ١٢ مترا ، دون ان يخضع هذا التحرك لحالات او اوقات او نظم خاصة واخيرا فان نوع الحوادث وتكرارها على طريق معين لا يستخلص منها لايجاد نظام مناسب لهذا الطريق والعمل به للحد من الحوادث .

كما ان اساليب النقل هي اساليب مناهية ليس للسلامة بل للاخذ بالاحساس بالمسؤولية . فنجد شاحنة حدود حمولتها ٥ اطنان تحمل ٨ اطنان أو حجمها ٢٠ مترا مكعبا تحمل ٤٠ مترا مكعبا ، وكأنها بناية من عدة ادوار .

ليس هذا فقط ، بل ان ابسط قواعد النقل — واخطرها — مهملة . فلا هيكل محكم ، ولا تغليف او تربيط مناسب للحمولة ولا عجلات او فرامل صالحة . والاكثر فان اضواء التنبيه الاساسية وليس الاضافية دائما ما تكون غير موجودة ، وان وجدت فتكون موضوعة بطريقة عشوائية او ارتجالية (مثلا على كابينة السائق او خلف الحمولة او تحت الهيكل) .

هذه الاعتبارات دائما ما يتحمل نتائجها الابرياء المتبعين للنظام ، الذين لهم كل الحق في استخدام تلك الطرق او الشوارع . ومرجع هذه النتائج يتأتى من عدم توفر أساسيات السلامة ، التي قد تتطلب الخبرة والمراس .

((يتبع))

the louisville cardinal

October 23, 1970 — university of louisville, louisville, kentucky 40208 — the louisville cardinal

After Nasser, what next?

The death of Egyptian President Nasser and the coming end of the much-violated 90-day cease fire have drawn world attention even more to the Middle East crisis.

Much broader than just a border clash between Israel and Egypt, the Middle East is a most complex and far-reaching problem, encompassing conflicting religious, cultural, ethnic, and political interests.

Because of the limitations of the press to present an unbiased view of all aspects of the Middle East, The Cardinal *presents three subjective viewpoints: a Zionist, an Arab, and a Palestinian.*

Arab unity in peril

Hamad Al-Marei is a graduate student in bio-chemistry, and a native of Kuwait.

It is one of the hardest tasks imaginable to try to evaluate works and accomplishments of a leading figure in the Middle East, as well as the world.

This is not because of the long span of time (16 years) that Nasser was in power, but rather because of the widely conflicting views of political analysts and news commentators around the world.

The writings of the last two weeks since Nasser's death have failed in their purpose of stating the complete truth. My intention is to state the feelings which I share with many tens of millions of Arabs, in regard to a great man and leader.

Future bleaker

Before Nasser, the Arab states were involved in a long struggle toward self-determination, and always being frustrated in their attempts to realize their basic goals.

Being forced to fight in WW II, which did not even concern them, caught up in the War of 1948, having treaties broken, and overrun by revolutionary governments, these states were subjected to more powerful countries who tried to impress colonialism upon them.

The 1950's presented many revolutionary scenes from growing wars of liberation, and many changes in governments and political systems, showing a tremendous desire throughout the Arab world for unity and a sense of direction.

And then Nasser came, from the common people—the people who suffered the most—and fulfilled that need for leadership for the oppressed masses.

It is impossible to list all his accomplishments, but I feel that these three are among the most important:

- He established a feeling of pride and unity in the Arab world. This was evident in the Algerian War for Independence, when every Arab, whether from Yemen, Kuwait, Morroco, the Gulf states, or Tunisia gave whatever assistance he could. And this spirit of helping each other is even stronger today.

- He dissolved all the unfair treaties and pacts which had been imposed by foreign powers, declaring the independence and solidarity of all Arab states.

Was Nasser an enemy to the West? Not really. When he assumed power, one of the first countries he asked for financial and military aid were the Western powers. When he was trying to find a solution to the problem of the Palestinian refugees,

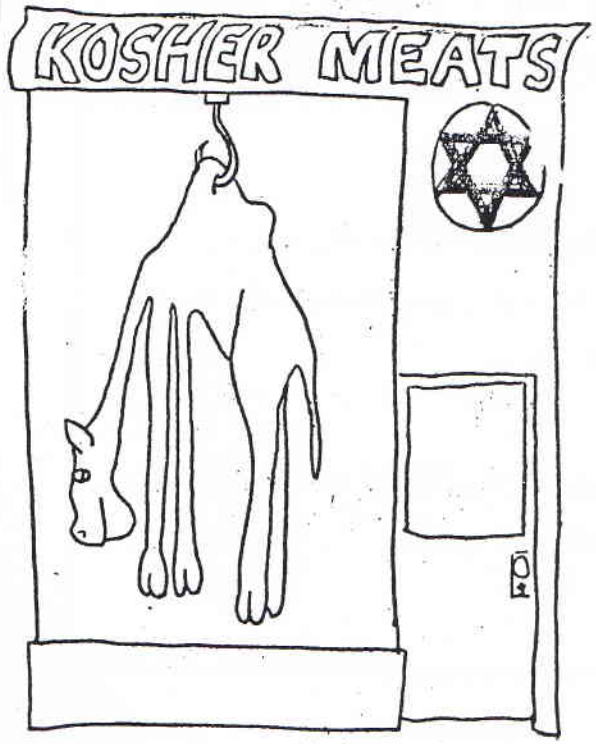

fortunately, to the American way of understanding, you follow us or you are *an enemy.*

This is evident from the attitude of the Western press and broadcasting media. The press may be free, but its reliability is questionable.

There could not be a worse time for the people to lose Nasser than now, when Arab feelings are so scattered and their energies so consumed.

Even though I disagreed with some of his tactics and methods, I feel that he was the only one who could unify national feelings in such a time of crisis and despair.

جريدة الشعب أو جريدة الفجر

يا بو سالم عطنا سلاح

يعتبر هذا أول مقال وقد نشر في الربع الثالث من عام ١٩٦١ في إحدى الجريدتين الشائعتين التي تصدر في الكويت حينذاك : جريدة **الشعب** أو جريدة **الفجر**. ولا توجد نسخة متوفرة للمقال.

ويدور موضوع المقال حول إيجاد وتطوير برنامج لتدريب الشباب على حمل واستخدام السلاح وتكوين دوريات أمنية. وقد ذيل المقال بإسم الكاتب ممثلاً لشباب حي الصالحية ـ وكنا حينها في مرحلة الدراسة الثانوية.

أما مناسبة المقال فقد كان حماس الشعب الكويتي أثر "**أزمة قاسم**" حاكم العراق آنذاك بشأن **الكويت** بعد استقلالها في ١٩ يونية ١٩٦١.

Hamad M. AL-Marei

Alpha.. Zeta — The General Index — Letters in Concert

- Gratitude
- Acknowledgment
- Preface
- In Brief
- Introduction

The Index

I. 1) Newspapers & Magazines: Articles
   2) Unpublished Writings

II. 1) Newspapers & Magazines : Interviews, Commentary
   2) Television: Interviews, Programs

III. Professional Research & Studies
   1) Safety, Security, Health
      A. Management, Technical & Technological
      B. Organization, Coordination & Legalistic
   2) Environment, Natural Resource
      A. Management, Technical & Technological
      B. Organization, Coordination & Legalistic

IV. Specialized Publications
   1) Books 2) Booklets 3) Pamphlets

V. Academic Research & Studies
   1) Social, Political Science, International Relations & Public Management.
   2) Culture, Literature & Arts.
   3) Natural Science & Technology

Hamad M. AL-Marei

abcd Alpha .. Zeta

Letters in Concert

Collection of work to *tell it as it is*

the General Index

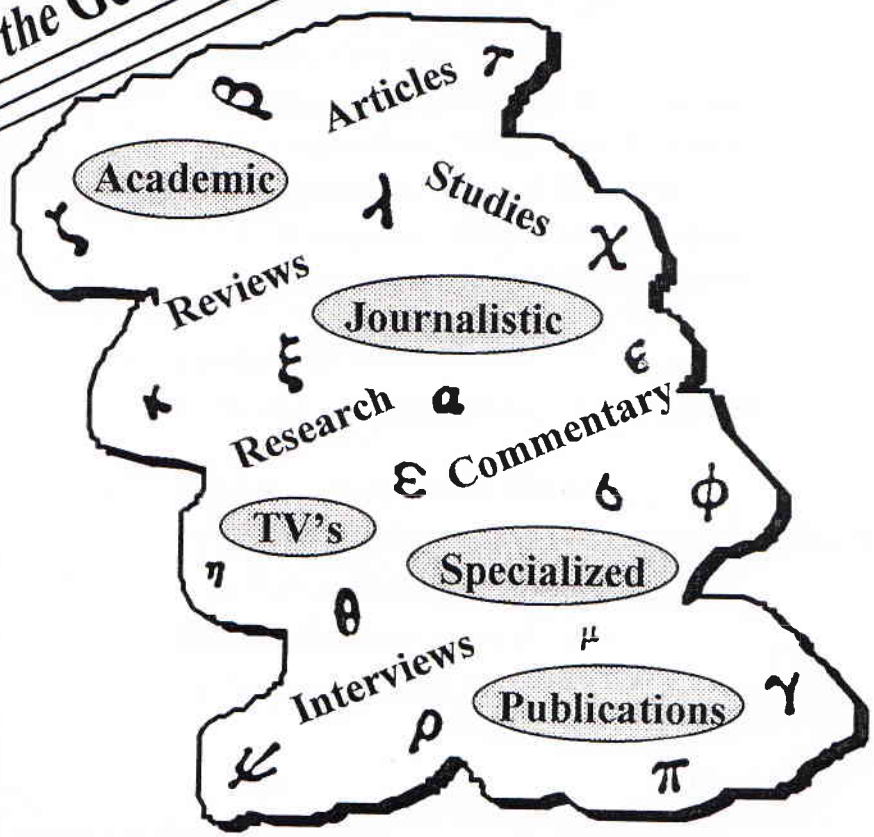

Kuwait 1998